شعب القطيف

في

القرن الحادي والعشرين

دراسة تحليلية لحاضر ومستقبل المجتمع الإسلامي الشيعي
في الألفية الثالثة

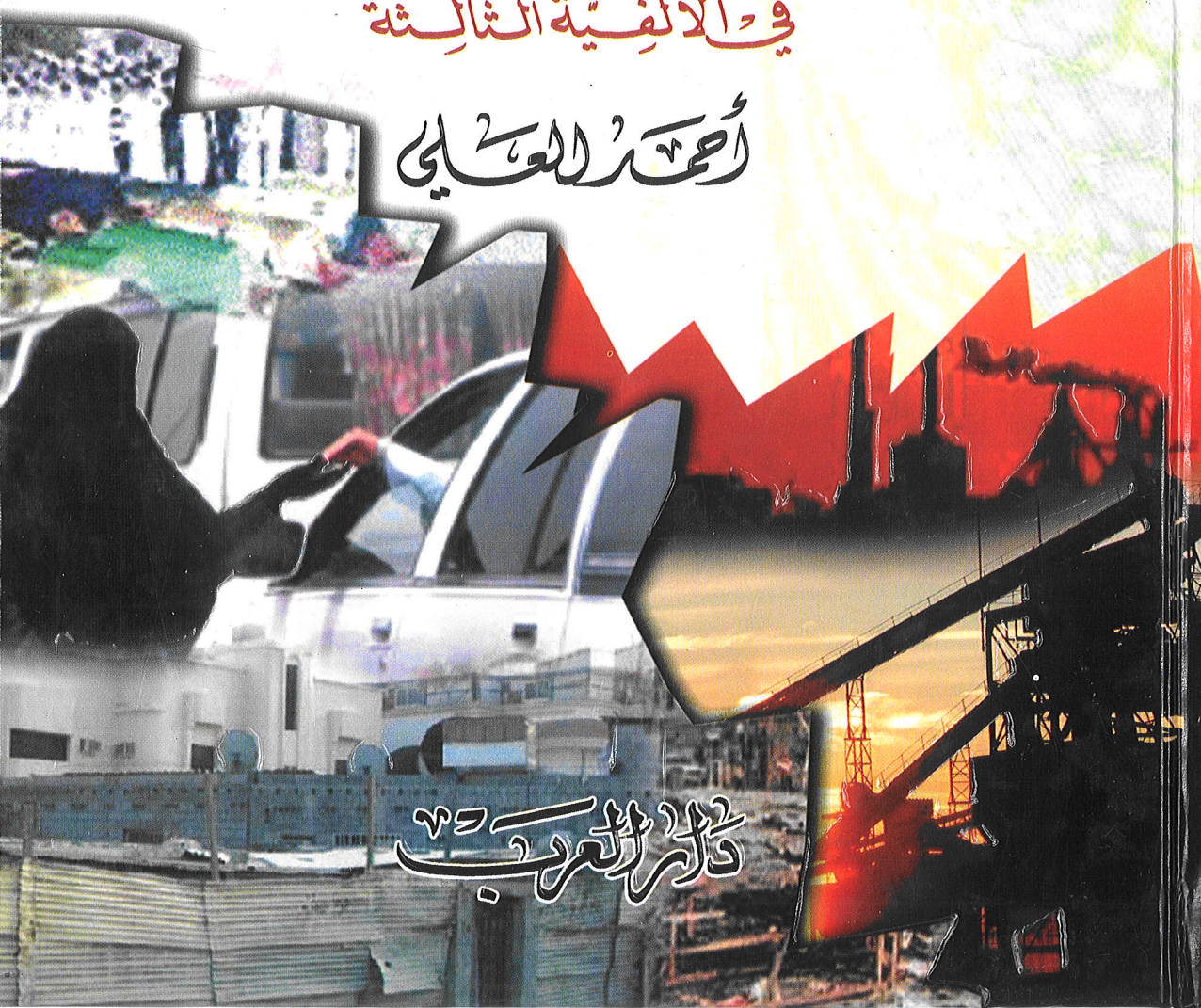

أحمد العلي

دار العرب

شعب القطيف

في

القرن الحادي والعشرين

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

شعب القطيف

في

القرن الحادي والعشرين

دراسة تحليلية لحاضر ومستقبل المجتمع الإسلامي الشيعي
في الألفية الثالثة

أحمد العلي

دار العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

قلمي وسط دواة الحبر غاص

ثم غاص

ثم غاص

قلمي في لجة الحبر اختنق

وطفت جثته فوق الورق

روحه في زبد الأحرف ضاعت في المدى

ودمي في دمه ضاع صدى

ومضى العمر ولم يأت الخلاص

آه يا عصر القصاص

بلطة الجزار لا يذبحها قطر الندى

لا مناص آن لي أن اترك الحبر

وان اكتب شعري بالرصاص!

شاعر المنفى احمد مطر

إهداء

إلى أرواح هائمة ما لبثت تحوم كل ليلة من ليال الأسى في بلادي، تنتظر فجر الخلاص وشمس الأمل ونور الحرية..

إلى كل حر داخل السجن الكبير يترقب بزوغ المجد من رحم اليأس..

أهديكم جميعا هذه الصفحات علها تشفع لي عند خالق الحرية «روح الحياة وسيدة الخلود»..

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان من اجل هدف عظيم لا يدركه سوى الخالق عز وجل وقلة من عباده، عندما يقول القرآن الكريم: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ﴾ لم يكن يشير إلى العبادة التقليدية المحضة من صلاة وصيام فقط وإنما العبادة بمعناها الواسع الذي يتخطى مفهوم العبادات الدينية المتعارفة ليشمل أعمار الأرض وتحقيق سمو الإنسان ورفعته، إن هذا الوجود مليء بالأسرار العجيبة والمحيرة، ابتداء بتركيب الإنسان نفسه من جسد وروح وما يشكله هذا الجسد من دقة في الخلقة وتناسق في وظائف الأعضاء وعجيب الإبداع والتصميم، أما الروح التي تبث فيه الحياة فظلت سر من أسرار خالقها منذ الأزل، بالعلم يستطيع الإنسان سبر أغوار الطبيعية العظيمة التي تحيط به والتي لم يكشف منها سوى القليل مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ إن تحقيق هدف الحياة وبلوغ الكمال النوعي في الذات والجماعة وأعمار الأرض والاستفادة القصوى من ملكة العقل، والاستعانة بالعلم بفروعه الدقيقة والمتعددة، والتي يكاد لا حصر لها، لن يتأتى إلا بهبة ربانية عظيمة انعم الله سبحانه وتعالى بها على الإنسان منذ أن خلقه، إلا وهي «الحرية»، كيف يمكن للمجتمع الإنساني أن يتقدم في الحقول المختلفة والمجالات المتعددة دون الحرية؟ كيف يتوصل لحلول ناجعة للإشكاليات العميقة الناتجة عن الحركة الذائبة في الحياة دون الحرية؟ كيف للإنسان أن يغدو مصداقا لإنسانيته دون الحرية؟ بالحرية فقط نكون بشرا ونكون في مستوى الخلقة الربانية التي انعم الله بها علينا، أن بلوغ التطور الشامل وإقامة نظاما إنسانيا ناهضا وناجزا لا يتأتى سوى بالعمل الجماعي عبر إتاحة الفرص الكاملة للأفراد والتيارات الاجتماعية لتحقيق آمالها وطموحاتها وتطلعاتها وعرض خلاصة أفكارها ووجهات نظرها في كافة ما

يجمع الشرائح والفئات الاجتماعية من قضايا وهموم على مختلف المستويات، ولن يتأتى ذلك سوى بسن دستور منظم وقانون محكم من خلاله وعن طريقه لا تتزاحم الرويء وتتعدد التطبيقات وينجر المجتمع لآتون الفوضى والصراعات التي من الممكن تتحول إلى العنف والدموية من اجل فرض وجهة نظر معينة على الآخرين أفراد وتيارات، وهنا تصبح السلطة هدفا ومرمى ووسيلة وغاية، لتتوقف كافة الأهداف النبيلة والعظيمة من خلقت الإنسان وعمليات البناء والتقدم لتصبح السلطة حكرا على جماعة قد تكون حزبا سياسيا أو عائلة مستبدة.

في ظل هذه الأجواء الرهيبة والأوضاع المقلوبة والأمواج الاجتماعية والثقافية والسياسية العاتية، ليس للإنسان سوى خيارين، الأول أن يستسلم للقوى المسيطرة ليتجرد من إنسانيته وفطرته وهدف خلقته، والثاني أن يقوم بدوره الذي خلق من اجله ألا وهو أعمار الأرض، إن الخيار الثاني لن يستطيع بلوغه والشروع في انجازه ما دامت هناك قوى مسيطرة ترفض أن يكون في الوجود الإنساني غيرها ولا تهدف سوى السيطرة على الإنسان والاستئثار بثرواته، لذلك كان ولا بد للإنسان أن يواجه أولا القوى المستبدة المسيطرة التي تتحكم بمصيره وحياته ككل، فإذا ما استطاع دحرها فقد انتصر وبلغ المنى وحاز التوفيق والطريق أمامه ممهدا للبدء الفوري بعمليات البناء والأعمار على مختلف الأصعدة والميادين تحقيقا لأهداف وجوده وحياته، وان مات فقد رحل عن الدنيا شهيدا وغادرها بعد أن أدى رسالته الخالدة في الحياة.

في دول الحضارة الغربية، تخرج السلطة من الشعب، وتعمل من خلاله كمؤسسة عامة، عندما تنتهج الحكومة سياسة معينة فإنها لن تشد عن الدستور الذي اقره الشعب، وهذه السياسة هي في صالحه في نهاية الأمر، ذلك أن الحكومة لن يبقى أشخاصها في سدة الحكم إلى الأبد، لذلك فأنهم لن يكسبوا شيئا لصالحهم ما لم تكون أهدافهم في غير صالح شعبهم على أي رافد من روافد المصلحة العامة، وتسخر الحكومة كافة القوى الفاعلة في الدولة من اجل تحقق وبلوغ هذا الهدف سواء كانت له نتائج آنية أو مستقبلة، الولايات المتحدة خسرت أكثر من ٢٠٠٠ جندي في حرب العراق إلا أن الرئيس الأمريكي ماضيا في احتلاله لهذا البلد إلى أن يحقق كامل أهدافه، وهؤلاء الذين سقطوا في الحرب من الشبان الأمريكيين كانوا يدركون أنهم من الممكن أن يقتلوا، فهم ذاهبين إلى حرب وليس إلى عمل مدني صرف، لقد أنفقت الحكومة الأمريكية مليارات الدولارات بغرض تحقيق الانتصار في الحرب

سواء أثناء العمليات العسكرية الرئيسة أو بعدها، وتحمل دافع الضرائب الأمريكي ضغوطا مالية متصاعدة، كل ذلك من اجل تحقيق أهدافا عليا للولايات المتحدة الأمريكية، أما الرئيس الأمريكي فلم يتبقى له في السلطة سوى فترة محدودة ليعود بعدها مواطن عادي كغيره من أفراد الشعب، لم يقم جورج بوش بغزو أفغانستان والعراق لمجد شخصي أو لنزوة عابرة، ولم يذهب الشبان الأمريكيين للقتال في العراق ليقتلوا أو ليصابوا بإعاقة دائمة لأجل عيون جورج بوش أو لأهداف قصير النظر في مجموع الأهداف الكلية لصناع القرار في الولايات المتحدة، عندما يقاتل الشبان الأمريكيين في العراق سيحض بعضهم بفرص عمل واسعة عند عودتهم والبعض منهم سيمتلكون المال اللازم لمواصلة الدراسة الجامعية، وكلا الهدفين الفرديين في ظاهرهما يصبان في خانة الأهداف العليا من الحرب، حيث سينتعش الاقتصاد جراء عوائد عمليات الأعمار في العراق وستتوفر فرص عمل في الداخل الأمريكي، فضلا عن الشركات الضخمة التي تعمل في الخارج، وعند إكمال هؤلاء دراستهم الجامعية سيصب ذلك في الأهداف العليا لنظام التعليم في أمريكا، علاوة على ارتباطها بالأهداف الكبرى من الغزو كالسيطرة على منابع النفط والتخلص من نظام صدام حسين وتحقق الاستقرار في بلد من الممكن أن يكون مأوى للإرهابيين الدوليين لو استمر صدام حسين في الحكم، وغيرها من الأهداف الإستراتيجية التي يضعها صناع القرار في أمريكا والتي تستغرق سنوات طويلة لتحقيقها.

في الدول العربية والإسلامية تجري الأمور على العكس من ذلك تماما، في العراق وأثناء الحرب العراقية الإيرانية قال الطاغية صدام إن من يقاتلون على الجبهة شيعة سواء من الطرف العراقي أو الإيراني فإلى الجحيم كلاهما!! وأثناء مقابلته الشهيرة مع السفيرة الأميركية قال بان العراق يستطيع تقديم أكثر من عشرة آلاف قتيل يوميا بينما أمريكا لا يمكنها ذلك!! نعم فالإنسان عند الحكومات الطاغوتية ليس له قيمة وهو آخر ما ينظر إليه، وهكذا هي حياة الإنسان العربي من المحيط إلى الخليج، وفي بلادنا «القطيف» لا تختلف الأوضاع عن بقية البلدان العربية فالإنسان فيها مضطهد وتمارس عليه أبشع أنواع القمع والتمييز، في السعودية كما غيرها هناك انفصال تام ما بين الأنظمة الحاكمة والشعب، أهل الحكم يمارسون السلطة من أبراجهم العاجية، بعيدا عن شعبهم ومن دون أدنى اهتمام بالمجتمع، بل أن سياسة الإقصاء والتهميش واللامبالاة هي المتبعة منذ استيلائهم على السلطة، ليس للإنسان ادني قيمة ما دام غير مرتبط بالسلطات الحاكمة ولا يملك المال الوفير والمصالح

المشتركة التي تجمعه بأهل الحكم، إن وضعا مقلوبا مناقضا لأهداف الخلقة الإلهية للإنسان يتطلب السير في اتجاهين لا ثالث لهما، أما الخضوع والاستسلام وبالتالي تنازل الإنسان عن إنسانيته وعهده مع خالق الأرض والسماء، وأما أن يناضل ضد القوى المستبدة لكي يمهد له الأمر لتحقيق هدف خلقته وانجاز عهد خلقه وتسليم أمانته للباري عز وجل، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۞ أَوْ تَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾[2]، ولكل طريق تضحياته الجسام، فالدرب الأول يفقد الإنسان إنسانيته ويميت ضميره ويحوله أشبه بالحيوانات في حظائرها وأقفاصها، ويجعل حياته كئيبة ليس لها معنى أو هدف أو قيمة، و هذا ما يعيشه مجتمعنا القطيفي منذ سنوات طويلة، أما الطريق الثاني فيستلزم مواجهة قوى الهيمنة وتيارات التحجر لنيل العزة والكرامة والاستقلال تمهيدا للسير الكبير في طريق الإنسانية المؤدي لانجاز هدف الوجود ومهمة الإنسان على الأرض، هذه المواجهة تتطلب التضحية بالمال والروح وتحمل مشاق الاعتقال والتعذيب والنفي.

الاختيار بين الطريقين عادة ما يكون جماعيا، وقد اختار مجتمعنا القطيفي الطريق الأول بعد سنوات قليلة من سلوكه الطريق الثاني، وانه اليوم يذوق مرارة الاستسلام لسلطات استبدادية قمعية سياسية كانت أو ودينية واجتماعية.

إن العجب ينتابني ووجداني يقشعر لما أراه من استبداد متعجرف لا يعرف للإنسان قيمة أو معنى، والشعب خامد كالطير في قفصه أو كالميت في قبره! عدد الشيعة يقارب المليونين في عموم هذه المملكة ورغم ذلك ليس من بينهم ١٠٠ شخص يقولوا للجلادين كلا، وللظالمين لا، سنقاوم حتى بلوغ حقوقنا المسلوبة وآمل شعبنا المشروعة!! إن مشكلة الشيعة كشعب من شعوب الديار السعودية ليست مع نظام سياسي مستبد بقدر ما هي مشكلة عويصة وغائرة في القدم ومعقدة مع نظام ديني واجتماعي مستبد، يحكم الذات الفردية والجماعية ويسيطر على العقول

---

(١) الأحزاب آية ٧٢.

(٢) الأعراف ١٧١ - ١٧٢.

والأرواح والأفكار ويعطل مسيرة الإنسان الشيعي نحو التطور والانطلاق في الحياة الرحبة التي خلقها الله سبحانه وتعالى وسخرها له ليساهم مع إخوته البشر في انجاز مهمة الإنسان على الأرض، لذلك لا بد لشعبنا بأفراده وجماعاته من موقف ثابت يتقدمه بهم بخطى صلبة لمواجهة قوى الاستبداد السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، حتى نستطيع تمهيد طريق الحياة وتعميره لنسير من خلاله نحو الهدف المرسوم لنا كبشر من قبل الخالق سبحانه وتعالى، إن هذا الكتاب حلقة من حلقات المواجهة التي تهدف إلى تعريف المجتمع القطيفي بحياته المقلوبة والفارغة التي تصب في صالح السلطات المستبدة، بينما ليس للشعب أي محل من الإعراب ما دامت أموال النفط والخمس تصب في جيوب أرباب السلطة ومن حولهم، أرجو أن يكون هذا الكتاب المطرقة الأولى التي تدك جدار الخوف والصمت وصرح الخضوع والاستسلام في بلادنا، لان الحياة في ظل الخوف والاستكانة ليس لها قيمة، والإنسان لن يحقق إطلاقا إنسانيته ويغدو ذات سوية طبيعية كما خلقها الله إلا بالثورة على سالبي حقه في عيش نبيل وكريم في ظل رحمة و بركات الخالق تبارك وتعالى.

احمد العلي

القطيف

٢٠ ابريل ٢٠٠٦ م

القسم الأول:

الشيعة وآل سعود من المواجهة إلى الاستسلام

الفصل الأول

الشيعة في الدول السعودية الثلاث

كانت «القطيف» أثناء ولادة الدولة السعودية الأولى وقيام الدعوة الوهابية تحت السيادة العثمانية، وكانت دولة آل سعود الأولى في عهد «محمد بن سعود آل سعود» ماضية في تحالف وشراكة مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي اعتبر كل من يخالفه في آرائه ومعتقداته من المشركين المستحلين للنهب والسبي والقتل، وعلى هذا الأساس غزت جيوش آل سعود المناطق المختلفة في نجد وسائر بلاد الجزيرة العربية، واتجهت أنظار قادة آل سعود إلى القطيف والاحساء لاعتبارين غاية في الأهمية، الأول ما تتمتع به الواحتين من مقومات اقتصادية وازدهار تجاري ومعيشي مرتفع، فالواحتين تطلان على الخليج مباشرة وتتصلان بشبكة من العلاقات والروابط الاقتصادية الجيدة، وتتمتع تربتهما بالخصوبة ووفرة المياه والثروة الحيوانية، الثاني طغيان المذهب الشيعي على الحياة الدينية والروحية والعقائدية، ويشكل احتلالهما ضربة قاسية لمخالفي المذهب الوهابي الذي ينظر للشيعة على أنهم من اشد أعدائه باعتبار مذهبهم يقوم على معظم ما يعتبره الشيخ محمد بن عبد الوهاب شرك وبدع وضلالات دينية، قامت قوات آل سعود بالإغارة على قرى الاحساء وقتلت الآمنين من سكانها وسلبت ممتلكاتهم، ففي عام ١١٧٦هـ سار عبد العزيز بن محمد بن سعود في جيش نحو الاحساء وأغار على قرية «المطيرفي» وقتل من أهلها سبعون نفسا واستولى على أموال كثيرة، ثم أغار على «المبرز» وقتل رجال من أهلها.

في عام ١١٩٨هـ أغار سعود بن عبد العزيز على قرية «العيون» وقتل عدد من

الرجال واستولى على الأموال والممتلكات.

وفي سنة ١٢٠٢هـ سير عبد العزيز بن محمد بن سعود جيشا إلى قطر وأمر قائده بالغزو فغزا قطر وقتل من أهلها رجال كثيرين واستولى على أموالهم وممتلكاتهم، وفي طريق عودته قصد قرية «الجشة» فأغار عليها وقتل عدد من رجالها.

وفي سنة١٢٠٣هـ أغار سعود بن عبد العزيز على قرية «الفضول» الشيعية على حين غرة وقتل من أهلها ثلاثمائة رجلا واستولى على ما فيها من متاع.

استولى آل سعود على الاحساء في دولتهم الأولى بسبب صراع حكامها على السلطة، حتى أن بعض بني خالد «حكام الاحساء» استعانوا بالسعوديين فسار سعود بن عبد العزيز إلى الاحساء في جيش ضخم مناصرا بني خالد المناوئين لزعيمهم عبد المحسن السرداح وفي مكان يقال له «غريميل» وقعت المعركة التي انهزم فيها الأخير وكان النصر حليف الجيش السعودي، ونظرا لقوة الخوالد وسعة نفوذهم عين سعود بأمر والده عبد العزيز زيد بن عريعر رئيسا لبني خالد وحاكم على الاحساء.

بعد سقوط الاحساء انطلق سعود ومعه جيش الدرعية قاصدا «القطيف» فحاصر سيهات ونفد من أسوارها وتمكن من قتل العديد من الأهالي وأمر بنهبها، ثم مر على «عنك» فقتل من أهلها أكثر من ٤٠٠ رجل واستولى على أموال كثيرة وصالح أهالي القطيف آل سعود على «الفرضة بخمسمائة احمر»[1].

في عام ١٢٠٧ أنهى بني خالد التحالف مع الوهابيين فسار لهم عبد العزيز ابن سعود في جيش ضخم فهزمهم واستولى على جميع خيولهم وأمتعتهم وأموالهم وممتلكاتهم، ثم انه زحف على الاحساء ونزل بالقرب من عين نجم فخرج له أهالي الاحساء لمبايعته، ودخل «الوهابيون» الاحساء وأزالوا كافة مظاهر التشيع فيها، وعين سعود عدد من العلماء الوهابيين للصلاة في المساجد وتعليم الناس المذهب الوهابي، إلا أن سعود ما أن غادر الاحساء حتى عاد الخوالد واستولى عليها مجددا، فاتاها سعود مرة أخرى وحاصر قراها وخرب مزارعها وقتل من أهلها الكثير حتى خضعت مرة أخرى، وعين الأمير عبد العزيز براك أمير على الاحساء وأمر ولده سعود بالعودة إلى الدرعية.

في عام ١٢١٠ هـ تمرد الاحسائيون مرة أخرى فعاد إليهم «سعود» مرة أخرى

---

(١) الشيعة في المملكة العربية السعودية ج١ ص ٩٩.

بغرض إرهابهم، يقول ابن بشر «نزل سعود قرب الرقيقة وبات تلك الليلة وأمر ينادي أن يوقد كل رجل نارا وان يثوروا البنادق عند طلوع الشمس، فلما أصبح الصبح رحل سعود بعد صلاة الصبح، فلما استولوا على ركائبهم وساروا ثوروا بنادقهم دفعة واحدة فظلمت السماء واو جفت الأرض وثار عج الدخان في الجو واسقط كثير من النساء الحوامل في الاحساء، ثم نزل سعود في الرقيقة المذكورة فسلم له وظهر عليه جميع أهل الاحساء على إحسانه وإساءته وأمرهم بالخروج أليه فخرجوا»[1].

وأضاف «وأقام في ذلك المنزل مدة شهر يقتل من أراد قتله ويجلي من أراد إجلاءه ويحبس من أراد حبسه، ويأخذ الأموال ويهدم من المحال ويبني ثغورا ويهدم دورا وضرب عليهم ألوفا من الدراهم وقبضها منهم وأكثر فيهم سعود القتل، فهذا مقتول في البلد وهذا يخرجونه إلى الخيام ويضرب عنقه عند خيمة سعود حتى أفناهم إلا قليلا، وحاز سعود من الأموال ما لا يعد ولا يحصى فلما أراد الرحيل من الاحساء امسك عدة رجال من رؤساء أهله وظهر بهم إلى الدرعية وأسكنهم فيها»[2].

سقوط القطيف

يذكر الدكتور حمزة الحسن في كتابه النفيس «الشيعة في المملكة العربية السعودية» سقوط القطيف في الدولة السعودية الأولى نقلا عن «لمع الشهاب» «ثم أن الأمر استقل لآل سعود في ارض بني خالد أتم الاستقلال ما عدا بلادين الشرقية من تبعة الاحساء والقطيف كذلك، فسار جيش سعود ثانيا على حرب علي بن احمد[3] صاحب بلاد المشرق فافتتح جملة من قراه، وقد انحصر علي بن احمد في قلعة صغيرة بالقطيف كانت محفظا له هو وأبناء عمه ومائة رجل فحاصرهم سعود ورماهم بالمدافع حتى هدم طرفا في البنيان، وكلما صنع ذلك بهم وحمل عليهم ردوه، ولما أراد الله ذهاب علي بن احمد وتمكن آل سعود في الاحساء زين له أن يطلب منهم ذمة وأمانا فعاهدوه على ما طلب، ولما سلم لهم الأمر حبسوه سبعة أيام ثم بدا لهم أن يضربوا عنقه فأمر سعود بإحضاره واحتج عليه بحجج فاسدة وضرب رقبته بيده،

---

(١) المصدر السابق ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق ص ١٠١.

(٣) حاكم شرق الاحساء وكان من الشيعة قبل استيلاء آل سعود عليها.

فانظر إلى قلة وفائهم بالعهد»[1].

«أصبحت القطيف تحت حكم السعوديين إلا أنها ما لبثت أن تمردت فأرسل إليها عبد العزيز جيشا فجعل يغزوا أطرافها وينهب ويقتل حتى الأطفال في المهد فأطاعه أكثر قرى القطيف»[2] «وحمل على القطيف أول الليل فلم يزل البارود يثور والصاعد يصعد إلى القلعة حتى منتصف الليل، دخلوا القطيف فأمر - ابن عفيصان - بالقتل الدر يع لكل احد إلى طلوع الشمس.. ثم إن الذين قتلوا من أهل القطيف عددهم كبارا وصغارا، ألف نفس، بعد هذا تحصن عبد الله بن سليمان الخالدي وكثير من الأهالي في قلعة تاروت، وبعد جهد جهيد دخلها ابن عفيصان، وكل من ظفر به هنا ضرب عنقه، ثم استقل الأمر لآل سعود في ارض القطيف، وكتب إبراهيم بن عفيصان إلى عبد العزيز فبعث أليه أن اقبل إلى الدرعية وسار إلى الدرعية وقد أخذ من القطيف أموالا كثيرة أكثرها رشوة أعطوه له القطيف خوفا من احتجاج آل سعود عليهم»[3].

القطيف في الدولة السعودية الأولى

استند حكم آل سعود في دولتهم الأولى على النعرات الطائفية والقبلية، وقد عانى الشيعة من الاضطهاد والتمييز والقمع الرهيب من قبل سلطات آل سعود الحاكمة، لقد حاول الحكام السعوديين في دولتهم الأولى أن يلغوا الخصوصية المذهبية للشيعة في القطيف والاحساء، ومارسوا كافة أشكال التعسف والجور والظلم، يذكر المؤرخون أن السلطات السعودية الحاكمة قتلت عشرات الأهالي من العلماء والوجهاء والسكان البسطاء فنزح عن القطيف والاحساء المئات منهم، يذكر أن الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي مؤسس فرقة «الشيخية» نزح عن موطنه «الاحساء» حتى سقوط الدولة السعودية الأولى فعاد حاجا بعد خروجه السريع من كربلاء ووافاه الأجل بالمدينة المنورة ودفن بمقبرة بقيع الغرقد حيث قبره معروفا لدى الزائرين إلى يومنا هذا.

يقول الدكتور حمزة الحسن نقلا عن احد الكتاب «أن سعود الكبير قتل نحو

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٢.
(٢) المصدر السابق ص ١٠٢.
(٣) المصدر السابق ١٠٢.

مائتين من علماء الاحساء»[1]، وقد بادرت سلطات آل سعود في القطيف على غرار الاحساء إلى تدمير المساجد والحسينيات وتجريم ممارسة الشعائر الدينية، وجرى تعيين قضاة وهابيين وإلغاء القضاء الشيعي، كما اجبر الأهالي بالقوة على الصلاة خلف الأئمة الوهابيين كما صادرت السلطات الأوقاف الشيعية باعتبارها غنائم حرب، كما أقدمت سلطات آل سعود على إحراق المكتبات الشيعية والآلاف من المخطوطات باعتبارها كتب ظلال وزندقة، أما على الصعيد الاقتصادي فقد بادرت السلطات إلى مصادرة أملاك الأهالي الفارين من الاضطهاد المذهبي والكثير من الأملاك الشخصية العائدة لكبار الملاك والتجار وأصحاب الأراضي والعقارات والبساتين بحجج ومبررات مختلفة، كما عمد الحكم السعودي إلى فرض ضريبة خاصة على «الشيعة» باعتبارهم غير مشاركين لقواتهم في المعارك التي تخوضها داخل الجزيرة العربية لفرض سيطرتهم وتوسيع رقعة نفوذهم وكانت تسمى«الرقبية»، وقد ضل الشيعة يدفعونها في الدولة السعودية الحالية حتى نهاية العشرينات الميلادية من القرن الماضي.

ونظرا لتفوق مناطق الشيعة اقتصاديا فقد كان دخل العائلة المالكة منها ارفع سقفا من غيرها من المناطق، فنجد كان خراجها ٤٠٠ ألف ريال والحجاز ٢٠٠ ألف ريال ورأس الخيمة وعمان ٢٧٠ ألف ريال، بينما الاحساء والقطيف ٦٠٠ ألف ريال.

وقد بقي الحكم المحلي في القطيف بيد زعامات شيعية محلية، وبالتحديد في عائلة «آل غانم» إلا أن زعامتهم كانت اسمية أكثر منها حقيقة، فقد وجد الحكام السعوديون أن القطيف مجتمع مغلق منكفئ على نفسه ويصعب بذلك حكمه من الخارج فاختاروا آل غانم ليكونوا أداة اتصال بينهم وبين الأهالي وهكذا كانوا في عهد آل سعود الأول في القطيف الذي استمر قرابة الـ ٤٥ عاما.

القطيف في الدولة السعودية الثانية

سقطت الدولة السعودية الأولى للعديد من العوامل التي يغلب عليها الطابع السياسي، حيث أرسل محمد علي باشا جيشا ضخما للاستيلاء على الحجاز والأماكن المقدسة، فقد كانت الدولة السعودية الأولى تمنع الحجيج من الوصول لأداء مناسك العمرة والحج وزيارة المدينة المنورة، ومنع ذكر الخليفة العثماني على المنابر أو

(١) الشيعة في المملكة العربية السعودية ص ١٠٧.

الإشارة للدولة العثمانية، كان ذلك بمثابة تحديا جديا للحكومة العثمانية التي كانت تعتبر نفسها دولة الخلافة وحامية الإسلام، كذلك كانت البلدان المجاورة بما تشمله من قبائل نافرة من حكم السعوديين وتتوق لمعاقبتهم على ما ارتكبوه من جرائم بحقهم، كما أن آل سعود لم ينتهوا عن الإغارة على المدن في الشام والعراق والخليج ويقتلوا فيها السكان ويستولوا على ممتلكاتهم ثم يعودوا لمناطق نفوذهم وهم محملين بالغنائم.

على الصعيد الداخلي تعرض الحكم السعودي الأول إلى نقمة في الحجاز بسبب منع الحجيج وفرض المذهب الوهابي، الأمر الذي اوجد تعاونا شعبيا وقبليا واسع النطاق مع القوات المصرية لدحر النظام السعودي الذي انهار بسرعة اثر دخول الجيش المصري لجدة ومكة والمدينة، وقد واصل تقدمه ليحتل نجد ويسقط عرش آل سعود، ثم إلى القطيف والاحساء ليحتلهما ويزيح الحكام السعوديين إلى حين.

ويعتبر العديد من المؤرخين أن لا وجود لدولة «سعودية ثانية» بالمعنى السياسي للدولة، حيث يسيطر آل سعود على مناطق في الجزيرة العربية ومنها القطيف والاحساء ثم يفقدونها بعد حين نظرا للصراعات المحتدمة بين القوى القبلية والسياسية في الخليج العربي وأنحاء الجزيرة العربية، ونظرا لعدم الاستقرار كانت الدولة السعودية الثانية مختلفة عن سالفتها، فالبريق الديني الذي يتخذ من الدين والجهاد ضد الزنادقة والكفار وأصحاب البدع مسلكا نحو الحرب والسلب والنهب أصبح اقل ثاثيرا، ولعل ذلك بسبب هزيمة القوات السعودية على يد القوات المصرية التي هي مسلمة في نهاية الأمر، وان القبائل التي حاربت مع آل سعود لم تكن سوى مرغمة أو طامعة بالغنائم، ولم يكن يجذبها في حقيقة الأمر الشعارات الدينية التي تنادي بها العائلة المالكة خاصة وان عمليات الغزو لم توجه سوى للقبائل والبلدان المجاورة التي هي بلدان إسلامية، وكذلك تضاءلت مساحة الأرض التي شملتها الدولة الثانية عن سابقتها بسبب الاضطرابات وشدة الصراعات السياسية في تلك الفترة.

وضع الشيعة سواء في الاحساء أو في القطيف لم يتغير كثيرا أثناء سيطرة آل سعود في دولتهم الثانية على مناطقهم إلا انه أصبح اقل حدة، يقول اليكسي فاسيلييف وهو مستشرق سوفييتي أن الأمراء السعوديين طبقوا سياسة متسامحة الأمر الذي ساعدهم على تركيز سلطتهم، ولاحظ أن الوهابية فقدت بريقها وان من

الصعب اعتبار أنصار السعوديين من الملتزمين بالمبدأ الوهابي المتعصب وأشار إلى أن الوهابية لم تعد تتميز بالتعصب الذي كانت عليه في الدولة السعودية الثانية[1].

رغم ذلك كانت سياسة الأمراء السعوديين على نمط أسلافهم، فقد عين تركي بن عبد الله العلماء والمدرسين والقضاة والأئمة في مختلف المدن والقرى الشيعية في محاولة منه لنشر المذهب السلفي وتقليل النفوذ الروحي والعقائدي للمذهب الشيعي.

وظل الشيعة في عهد الدولة الثانية يدفعون للحكومة أضعاف ما يجنى من المناطق الأخرى الواقعة تحت سلطان آل سعود، فالواحتين تدفعان مائتي ألف ريال سنويا، عبارة عن زكوات وضرائب من بينها «الرقيبة» فيما يعد تفسيرا لهوس الحكام السعوديين بمنطقتي القطيف والاحساء نظرا للغنى والوفرة الاقتصادية التي تتمتعان بها من دون المناطق الأخرى من الجزيرة العربية.

القطيف في العهد العثماني

أثناء الحرب الأهلية السعودية نظمت الدولة العثمانية حملت كبيرة لضم الاحساء والقطيف، وقد كانت مجريات الأمور لصالح الحملة إذ تزامنت مع رغبة شعبية عارمة في التخلص من حكم آل سعود الذي شهد في سنواته الأخيرة صراعا دمويا على السلطة بين أمراء العائلة الحاكمة، الأمر الذي أذى إلى ضعف الدولة وفقدان سيطرتها على الأوضاع الأمنية، تكللت الحملة بالنجاح وفرضت الدولة العثمانية سيطرتها على الواحتين، ورغم تعرض القطيف كأختها الاحساء إلى سياسة التهميش والإقصاء والاضطهاد المذهبي إلا أنها حافظت على وجود قوى شعبية مؤثرة، وعندما دخلت في الحكم التركي كانت تمتلك زعامات سياسية على مستوى من الدراية فتعامل معها الأتراك بحكم الأمر الواقع الذي لا فرار منه، وبقت القطيف بذلك تدار محليا ابتداء بالوجيه احمد نصر الله ثم الحاج منصور بن جمعه ثم أخوه عبد الحسين بن جمعه، وكانوا يتمتعون بصلاحيات إدارية واسعة، والسلطات التركية لا تقطع أمر يخص الواحة إلا بمشورتهم، ومن قوة نفوذ الحاج منصور بن جمعه عرض عليه الانجليز أن يستقل بالقطيف والاحساء ليكون إمارة أو دولة بعيدة عن النفوذ التركي، إلا انه رفض العرض وبقي مواليا للدولة العثمانية.

---

(١) الشيعة في المملكة ج١ ص ١٢٨.

وقد بادر الأتراك إلى سن نظام جديد للضرائب مختلفا إلى نحو بعيد عن نظام آل سعود الطائفي، واكتفت الإدارة التركية بالزكاة والضرائب الشرعية والقانونية الأخرى فكانت تفرض على صيادي اللؤلو نصف ليرة ذهبية تركية عن كل سفينة صيد مهما كان حجمها وذلك في أول موسم الغوص، وفرضت على البدو البعيدين عن المدن ريال عن كل حمل بعير يرد إلى الحواضر، وسقطت بذلك ضريبة «الرقيبة» سيئة الصيت والتي كانت تفرض على الشيعة وحدهم بحجة عدم اشتراكم في معارك الجيش السعودي، لقد كان نظام الضريبة ميسرا بحيث انه لم يكن ليساهم في نفقات الحامية التركية، يشير المستشرق السوفييتي اليكسي فاسيلييف إلى أن عائدات الأقاليم في عهد الإدارة العثمانية تعادل ٣٧ ألف ليرة عثمانية سنويا بينما بلغت نفقات الحامية والإدارة ٥٢ ألف[1]. وانتعشت البلاد اقتصاديا في عهد الأتراك وازدهرت زراعتها وتجارتها وتراجع الفقر وبانت علامات الثراء والغنى.

وعمت في الاحساء والقطيف نهض علمية وثقافية متميزة حتى أن بعض المؤرخين أطلقوا على الأخيرة لقب «النجف الأصغر» لكثرة العلماء والمجتهدين وأرباب العلم الديني فيها، ويقول بعض المهتمين بالحركة العلمية في القطيف أن العلماء نشطوا في تأسيس المدارس الدينية والمنتديات الأدبية التي كانت تعج برواد العلم والأدب والفكر، وأصبحت الواحة مليئة بعشرات الصالونات الثقافية على اختلاف مستوياتها الثقافية والعقلية، فالدولة العثمانية لم تعمد إلى محاربة الأهالي عقائديا مثلما كان يفعل آل سعود، لذلك يلاحظ الباحث المدقق أن نهضة المنطقة في جوانبها العلمية والمعرفية كانت بعيدة عن العهود السعودية تماما حيث تعمد سلطاتها إلى محاربة النشاط والنهضة العلمية ويضطر أصحابها إلى الهجرة بحثا عن البيئة المناسبة والحياة الحرة الكريمة، وكلما تخلصت المنطقة من سيطرة آل سعود حتى تشهد عودة العلماء إليها ليقوموا بأدوارهم الإشعاعية في بث المعرفة في المجتمع، لذلك فان القطيف انتزع منها لقب «النجف الأصغر» في الستينات من القرن الماضي، إذ أنها أصبحت في أوج قوتها أثناء الحكم العثماني وبدأت في الأفول والتراجع مع العهد السعودي، حتى أفل نجمعها خلال أربعين عاما، وتعاني القطيف وكذا الاحساء وباقي أنحاء الجزيرة العربية في العصر الراهن من سياسة حمقاء تحارب الثقافة والإبداع وتحجر على الإنسان كافة صنوف التطور والارتقاء، حيث تمنع سلطات آل سعود

(١) الشيعة في المملكة العربية السعودية ج١ ص ٢٠٧.

الكتاب الشيعي وغيره وكافة ضروب الفكر والثقافة في شتى القنوات التي توصل إليها إنسان القرن العشرين والحادي والعشرين والتي تعتبرها لا تتفق مع قيمها المتخلفة، وتقيد النشاط الثقافي والمعرفي بشتى القيود مما حول المجتمع الشيعي وشعب الجزيرة العربية بشكل عام إلى مجتمع متخلف جامد لم يشهد تطورا اجتماعيا وإنسانيا لافتا خلال الأربعين عاما الماضية.

يقول الدكتور عبد الله السبيعي «ظاهرة غريبة في حركة التأليف العلمي والأدبي في المنطقة لا يملك الناظر في تاريخ الحركة الثقافية للمنطقة الشرقية إلا أن يقف عندها طويلا وهي ظاهرة نقف عندها مسجلين لها ولافتين نظر مؤرخي الأدب إلى ضرورة دراستها وتفسيرها، وهي انقطاع الأدباء والمؤلفين فجأة عن مواصلة عطائهم الثقافي في مجالات التأليف، ويمكن التأريخ لهذا الانقطاع المفاجئ بعام ١٣٦٠هـ، حيث لم يظهر بعد هذا العام مؤلف ذو بال من قبل مشايخ وعلماء المنطقة مع وجود العلماء وأفراد الأسر العلمية الذي اشتهر أسلافهم بالتأليف والعطاء المتواصل»[١]، لا اعلم إذا ما كان الدكتور الفاضل يجهل السبب أم لا؟ إلا أن الاستبداد إذا ما كان حاكما كيف للعلم والارتقاء أن يبرز في المجتمع الإنساني، أو ليست الحرية العامل الرئيسي للإبداع والتقدم؟، جاء في مذكرات مدحت باشا «وكل أهالي تلك البلاد في القرى وفي بيوت الشعر يدينون بالإسلام ومذاهبهم خمسة ولما دخلت الحسا في قبضة الحكومة عاد أليها بقية المذهب وكانوا قد فارقوها فرارا من ظلم رجال المذهب الوهابي»[٢].

ومن المفارقات المدهشة والتي تدل على رداءة الحكم السعودي وعبثيته وعدم اهتمامه بالإنسان، وان مقصده الأول والأخير «السلطة» أن الأتراك ادخلوا التعليم الحديث إلى الاحساء قبل أي منطقة أخرى من مناطقهم بالخليج، ففي عام ١٩٠٠م زار المبشر المسيحي زويمر الاحساء وذكر أن بها ثلاث مدارس في الهفوف التحق بها ٣٥٤٠ طالبا، وبغض النظر عن المبالغة في هذا الرقم إلا أن التعليم النظامي في العهد السعودي لم يدخل المنطقة إلا بعد نصف قرن على الأقل من بداية حكمه لها، في عام ١٩٠٢م أنشى العثمانيون مدرسة الرشدية إلا أنها أغلقت بالطبع بعد سيطرة آل سعود ولم يسمحوا ببناء مدرسة خاصة حتى مر أكثر من عشرين عاما!!.

---

(١) الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية ص١٢٣.
(٢) الشيعة في المملكة ج١ ص٢٢٧.

وفي مجال الإدارة الحديثة والخدمات أنشى العثمانيون في أواخر عام١٩٠٢م بلدية في الاحساء والقطيف واستمرت في العمل حتى استيلاء آل سعود على الواحتين عام ١٩١٢م فألغيتا، ولم تؤسس الحكومة السعودية الخدمات البلدية في كلا الواحتين إلا بعد ١٥ عاما!

وكذلك عرفت القطيف والاحساء الخدمات البريدية حيث أنشى الأتراك مكاتب بريدية في كلا الواحتين واستمرت في العمل حتى احتلال ابن سعود للمنطقة، حيث لم تنشى إدارة خدمات بريدية إلا بعد ١٢ عاما على الأقل!.

الخطأ التاريخي لزعماء القطيف

تعتبر القطيف والاحساء من أهم مناطق الجزيرة العربية، لذلك كانتا دائما هدفا للاحتلال من قبل القوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها آل سعود في أدوارهم الثلاثة، فكلما استتب للحاكم السعودي الأمر في نجد والرياض حتى يتجه من فوره إلى الاحساء والقطيف يريد ضمهما لملكه، نظرا لما تتمتع به من ثقل اقتصادي كبير وموقع استراتيجي هام للغاية، حيث كانت الواحتين من أكثر مناطق الجزيرة خصوبة وإنتاجا للمحاصيل الزراعية ووفرة بالمياه ومركزا تجاريا ذائع الصيت، يقول روبرت ليسي «أنها (القطيف والاحساء) أثمن قطعة على وجه البسيطة»[1]. ويقول أيضا «أن حقول بترول المملكة تقع في هذا التقاطع الشمالي / الشرقي من شبه الجزيرة العربية وقبل قرن كانت تجارة التمور واللؤلؤ هي مصدر غنى الاحساء.. وقد عجل الاحتلال التركي للاحساء من سقوط نظام حكم آل سعود في السبعينيات والتسعينيات من القرن الماضي نظرا إلى أن الرياض كانت تعتمد على الدخل من واردات الاحساء لشراء ولاء القبائل، لذا كان الاتجاه الواضح للسياسة الخارجية السعودية هو مقاومة قوة وأطماع الأتراك العثمانيين في الاحساء»[2]. ويقول أيضا «لقد جعلت منطقة الاحساء مزدهرة لدرجة انه كانت للمنطقة عملتها الخاصة بها «الطويلة» كانت تتداول إلى جانب الروبية الهندية وريال ماريا تبريزا، ولما حاول الكولونيل بيلي عام ١٨٦٥ تقييم ثروة الإمبراطورية الوهابية قرر أن نصف ايرادتها تماما أتت من الهفوف ومنطقة الاحساء التي كانت تضم ربع السكان تقريبا، وكان فقدان الاحساء عام

---

(١) الشيعة في المملكة العربية السعودية ج١ ص ٣١٧.

(٢) المصدر نفسه ص٣١٧.

١٨٧١ بمثابة خسارة مالية كبيرة مني بها آل سعود»[١]. يقول فاسيليف «لقد انتزعت أمارة الرياض من الإمبراطورية العثمانية إقليما غنيا من أقاليم الجزيرة العربية وحصلت على منفذ إلى الخليج من الكويت حتى قطر.. إن أهمية الاحساء بالنسبة لإمارة الرياض لا تقدر بثمن، فالأراضي التي كان السعوديين يسيطرون عليها حتى ذلك الحين خالية من أية موارد طبيعية، ولم يكن محصول التمر في حدودها يكفي لسد حاجة الحضر والبدو، ولم تكن الحبوب كافية وكانت الإمارة بحاجة إلى استيرادها، وكان السكان الحضر يعتمدون كليا تقريبا على استيراد الأقمشة، وكانت القوات بحاجة إلى مشتريات السلاح من الخارج وقد امن الاستيلاء على إقليم الاحساء والحصول على منفذ في الخليج قوة حيوية للدولة السعودية واستمرار تطورها»[٢]، جاء في دائرة المعارف العثمانية «أن هذه الواحة (ضمنا القطيف والاحساء) لولا ما يحيط بها من بوادي سوء لازدهرت الحياة فيها ازدهارا لا نظير له، لتوفر وسائل العمران في هذه التربة الخصبة»[٣] أما أهالي الواحتين فكانوا وما زالوا عبارة عن شعب غير قادر على تأسيس نظام سياسيا وامني وعسكري فاعل، مما جعل البلاد على الدوام عرضة للاحتلال، فنظام الإدارة في الواحتين نظاما دينيا يتمتع به رجل الدين بالبسطة والنفوذ الروحي دون التوسع باتجاه تأسيس نظام سياسي واضح المعالم والأركان، أن هذا خلل خطير في المنظومة السياسية الشيعية بشكل عام، فالبحرين على سبيل المثال رغم تمتعها بأغلبية شيعية إلا أنها تحكم من قبل أقلية سنية، وكذلك العراق إلى ما قبل سقوط نظام حزب البعث كانت تحكمه أقلية سنية رغم أن معظم سكانه من الشيعة، أن هذا يدل على خلل استراتيجي في النظام الديني والسياسي الشيعي، كان السبب في كون القطيف الاحساء لم تؤسسا دولة مستقلة تضمهما منذ قديم الزمان، وحول الواحتين إلى موضع تنازع ما بين القوى السياسية بالمنطقة.

كان الشيعة عبر تاريخهم الطويل يقومون بثورات ضد أنظمتهم الحاكمة بحثا عن العدالة والمساواة، إلا أنهم لم يمسكوا بزمام الحكم ونظام السياسة سوى فترات محدودة عبر التاريخ، ويبقى النظام السياسي في الإسلام الشيعي محاطا بالغموض وموضع تنازع ما بين الفقهاء والفلاسفة والمتكلمين الشيعة على الدوام، في الفصول

---

(١) الشيعة في المملكة ج١ ص ٣١٨.
(٢) المصدر نفسه ج١ ص٣١٩.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٥١.

القادمة أن شاء الله سنناقش ذلك بالتفصيل، إلا أننا نشير في هذه الصفحات إلى أن هذا الخلل أصاب شيعة القطيف والاحساء في مقتل مما مكن نظام آل سعود الاستبدادي من الاستيلاء على منطقتهم بما تحويه من ثروة نفطية هائلة في العصر الحديث حول دولة آل سعود إلى مملكة غنية بينما يعيش شعب الواحتين في الفقر والفاقة وغلاء المعيشة، علاوة على الاضطهاد والقمع وكبت الحريات الإنسانية والدينية والمدنية والتخلف والانحطاط الحضاري.

أثناء الحكم العثماني المتذبذب، واستعمار بريطانيا لمعظم إمارات الخليج إضافة إلى العراق اثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، كان الملك السعودي عبد العزيز منتصرا في معركة «البكيرية» التي جرت بين قواته وقوات ابن الرشيد المدعومة من الدولة العثمانية، مما مكنه من فرض سيطرته على الدرعية وما جاورها وقد شجعه ذلك على الطلب من الحكومة البريطانية مساعدته في غزو القطيف والاحساء، وقبل أن تجيبه بريطانيا أرسلت معتمدها العام في الخليج «المستر كوكس» عام ١٩٠٦م الى الساحل الشرقي للجزيرة العربية والتقى مع زعماء القطيف الدينيين والسياسيين في قصر «الدرويشية» البحري، اخبرهم كوكس بان الحكم السعودي قادم لا محال، لان الدولة السعودية لا تستطيع الاستمرار دون حصولها على منفذ بحري يؤمن لها إطلالة على العالم الخارجي ومصدر تمويل دائم لعملياتها الحربية المستقبلية، خاصة أن من عوامل انهيار الدولتين السعوديتين الأولى والثانية خروج المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية عن سيطرة المركز في نجد، وان العثمانيين لن يستطيعوا على المدى المنظور حمايتهم، وعرض عليهم أن تقوم بريطانيا بحماية القطيف والاحساء بحيث تكون تحت السيطرة البريطانية كإمارات الخليج الأخرى، إلى أن يتم إعادة رسم خريطة المنطقة وتعلن بريطانيا الواحتين دولة مستقلة على غرار البحرين وقطر والكويت مع تعهدا بريطانيا بالحماية وعدم تسليم بلدهم لآل سعود أبدا إلا أن الزعماء الدينيين رفضوا العرض البريطاني استنادا لكون بريطانيا دولة كافرة، ولا يجوز معاهدة ومساندة الكفار، ويجب البقاء تحت الحكم العثماني رغم كونه في ضعف ووهن وفي آخر ارماقه العسكرية والسياسية، لقد تمسك زعماء القطيف الدينيين بالعثمانيين رغم أن دولتهم على مشارف النهاية الحتمية وكانت هذه خطيئة الخطايا التي ارتكبوها بحق شعب الواحتين، وعلى مر أجيال وأجيال ظل الشعب يتحمل نتائجها وآثارها إلى يومنا هذا.

أن من عوامل سقوط الاحساء والقطيف شيوع الفرقة والشقاق بين الزعماء

الدينيين والسياسيين وافتقار البلاد إلى قيادة موحدة تمسك بزمام الأمور، مما مكن ابن سعود منها بسهولة، وتوجه العديد من ذوي المال والنفوذ في المجتمع القطيفي إلى تسليم الواحة لابن سعود مقابل الأمان وعدم تعرض الحكم الجديد لأموالهم وممتلكاتهم، وما أن دخل الملك السعودي القطيف حتى حمل من حض على المواجهة وعدم الاستسلام أمتعتهم ورحلوا بعيدا عن بلادهم مثل العلامة المجتهد حسن علي البرد الذي استشهد في أحداث ثورة العشرين في العراق بعد عدة سنوات.

قصة سقوط الاحساء والقطيف بيد ابن سعود تحوي بعض التشابه بينها وبين دخول ابن زياد إلى الكوفة وتتماشى مع ما يعانيه «الشيعة» منذ ذلك الوقت من افتقادهم لمشروع سياسي واضح المعالم والبني، بعكس «السنة» الذين امسكوا بزمام السلطة بعد وفاة النبي (ﷺ) واستمروا ينشئون الإمارات والدول، بينما «ألشيعة» أقليات مذهبية في نطاقها السكاني والفقهي والعقائدي، دخل ابن زياد الكوفة مع القليل من الجند وهدد الأغلبية السكانية الشيعية بجيش ضخم لا وجود له، واتقى بذلك ثورة شعبية كانت من الممكن أن تطيح بحكمه إلى أن استتبت له الأمور عبر قتل مسلم بن عقيل (رضي الله عنه) وعدد من المناوئين لبني أمية وسجن واعتقال ونفي شيعة أهل البيت (عليهم السلام) واتخاذ سلسلة من السياسات الدموية التي أرعبت الأهالي وأخمدت ثورتهم ضد حكم بني أمية مما ساهم في إجهاض ثورة الإمام الحسين (عليه السلام)، الأمر الذي أدى إلى مقتله (عليه السلام) في نهاية الأمر بسيوف الكوفة عاصمة خلافة الإمام علي (عليه السلام)، حيث يذكر العديد من المؤرخين انه قد احتشد لحرب الحسين أكثر من ثلاثين ألف ليس بينهم شامي أو حجازي!!، دخل مسلم ابن عقيل الكوفة وصلى بالناس واخذ منهم البيعة وأرسل للإمام الحسين (عليه السلام) بالقدوم وانتظر مع المنتظرين، بينما توجه ابن زياد حال وروده الكوفة إلى قصر الإمارة وأزاح واليها ضعيف العزم «النعمان بن بشير» وأرسل لكتائب بني أمية أن تقصد الكوفة لتهيئ الأمور لسيطرة بني أمية.

الملك عبد العزيز احتل الاحساء بـ ٣٠٠ رجل فقط، قسمهم إلى ثلاثة أقسام، قسم يستولي على باب السور وقسم يسير ألي متصرف الاحساء لاعتقاله وقسم يحتل الأبراج والحامية، نجحت الخطة فيما عدا احتلال الأبراج والمتصرف الذي التجأ إلى الحصون التي لم يستولي عليها المهاجمون، فأمر عبد العزيز بحصاره والمناداة في الأزقة بان الملك لعبد العزيز، وأرسل عبد العزيز للمتصرف يعرض عليه الاستسلام والرحيل بأمان، ثم انه فجر مسجد قريب من المتصرف لإرغامه على الاستسلام

واجبر عدد من الوجهاء على الكتابة أليه بان يستسلم وان الأهالي لا يريدون الحرب.

الأتراك لم يكونوا يعلمون عدد قوات «ابن سعود» ولا موقف الأهالي الحقيقي، إلا أن الأمر البين لهم أن الاحساء سقطت بيده والأهالي غير قادرين على المقاومة فأعلنوا الاستسلام، فقام ابن سعود بمصادرة أسلحتهم وترحيلهم ألي البصرة والبحرين، إلا أنهم بعد وصولهم إلى البحرين اكتشفوا أن القوات المهاجمة لم يزد عددها عن ثلاثمائة رجل فقط استطاعوا الاستيلاء على بلدة يزيد عددها عن ربع مليون وحامية تقدر بـ ٤٠٠ جندي وموظف!! فعادوا يريدون استعادة الاحساء ولكنهم فشلوا في ذلك وقتل منهم عدد من الجنود.

عقد عبد العزيز اجتماعا مع ممثلي الأهالي وغالبيتهم من رجال الدين نتج عنه اتفاق ينص على احترام الحرية الدينية للأهالي مقابل الامتثال والطاعة، وشروط أخرى وافق عليه الملك السعودي واتبثث العقود التالية بأنه هو وأبنائه من بعهده لم يمتثلوا لها، وتقول بعض المصادر التاريخية أن الملك عاتب زعيم الشيعة في الاحساء الشيخ موسى بوخمسين على عدم تعاونه في محاربة القوات التركية، وهذا إن صح فانه يدل على أن أهالي الاحساء لم يدافعوا عن بلادهم إطلاقا ضد الغزو السعودي وقدموها لقمة سائغة هنيئة لآل سعود، في عهد الإمام الحسين (عليه السلام) كان أنصاره يدعون أهل الكوفة للوقوف معه ضد بني أمية فكان بعضهم يرد بالقول «حسين سلطان ويزيد سلطان ولا دخل لنا بين السلاطين!» والشيخ موسى بو خمسين أجاب عبد العزيز على عتابه بان دم الأهالي أمانة في عنقه وانه مسئول عنها أمام الله وانه لم يشأ المجازفة بإهدار الدم طالما كانت هناك سلطتان في الاحساء!![1].

عقب احتلال الاحساء أرسل ابن سعود مجموعة من رجاله لاحتلال القطيف، وحملها رسائل من زعماء الاحساء تطالب زعماء القطيف بتسليم السلطة للملك السعودي، خطب العلامة حسن علي البدر في جموع الأهالي محذرا إياهم من التقاعس وتسليم بلادهم للوهابيين وذكرهم بمخازي الحكم السعودي السابق، إلا أن الاستجابة الشعبية كانت ضعيفة جدا لأسباب عديدة منها:

١- عدم توافر زعامة سياسية مركزية للأهالي، ويرجع هذا إلى غموض المشروع السياسي لدى الشيعة بشكل عام، مما يؤدي إلى تشتت الولاء الشعبي للزعامات الدينية التي تفتقد في ذاتها لأي قدرة حقيقية على خوض المعترك السياسي

(١) الشيعة في المملكة العربية السعودية ج٢ ص١٢.

والعسكري في العديد من الأحيان، بعكس الطائفة السنية التي تفوض القيادة الدينية السلطة السياسة خوض المعارك والدفاع عن البلاد والقيام بكل ما من شانه استقامة الأمة على أمر واحد، ويقوم رجال الدين من اجل ذلك بتعبئة الشارع للوقوف خلف الزعامة السياسية الحاكمة، وهذا ما توافر لدى الملك عبد العزيز الذي احتل بلدان الجزيرة العربية واحدة تلو الأخرى بمبررات دينية من خلال وقوف العلماء الوهابيين خلف سلطته.

٢ـ اختلاف وخلاف الزعماء الدينيين فيما بينهم وانقسامهم إلى جبهتين متضادتين، الأولى تطالب بمقاومة آل سعود وعدم تسليم البلاد إليهم، والثانية ترى حتمية تسليم القطيف للملك السعودي وان لا جدوا من المقاومة.

٣ـ عدم تمتع شعب القطيف بقيادات عسكرية مؤهلة لخوض المعارك ولافتقاد الواحة للمعدات العسكرية ولكون المجتمع القطيفي مجتمع مدني لم يهيئ لخوض المعارك والدفاع عن وطنه.

قال بعض المؤرخين في قصة سقوط القطيف أن بعض المتحمسين للحكم السعودي من وجهاء القطيف و منهم علي بن منصور إخوان وعلي بن فارس وآخرين كتبوا للملك عبد العزيز أن يأخذ القطيف، فأرسل الأخير ابن سويلم ومعه ستة من المقاتلين ونزلوا بالقرب من سيهات وبعثوا برسالة إلى حسين بن نصر زعيم سيهات فتسلمها وهو في القطيف يجتمع مع الزعماء الآخرين لمناقشة الوضع العصيب الذي تعيشه البلاد، تباحث القوم وانقسموا إلى رأيين، مؤيد لدخول ابن سعود ومعارض لأصل الموضوع، يقول الدكتور حمزة الحسن «وعلى أية حال فقد كان الرأي الغالب مع دخول ابن سعود، ربما لان الاجتماع لم تحضره العديد من القيادات والواجهات المعارضة، وربما لأن الحالة السياسية كانت تجعل من المقاومة امراً مستحيلا[1]... وقام الشيخ علي الخنيزي (والد الشيخ عبد الحميد الخطي قاضي المحكمة الجعفرية في القطيف السابق المتوفى عام ٢٠٠٢م) بإقناع قائد الحامية التركية بالتسليم والرحيل، ولم يكن يعرف قائد الحامية ولا الأهالي بان القوات السعودية المتمركزة عند سيهات لم تزد عن ١٠ أشخاص فقط»[2]!!، وكان لسياسة بعض الوجهاء الموالين للحكم السعودي الأثر في تثبيط عزيمة وهمة الحامية التركية والأهالي

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص١٥.

(٢) نفس المصدر ص ١٥.

على حد سواء، فقد طلب علي إخوان من ابن عمه حسين إخوان أن يستقبل بصفة علنية مبعوث ابن سعود في سيهات، وقد استقبله برفقة عمدة سيهات وذلك قبل أن يعلن الأتراك استسلامهم، وكان علماء الدين المتخاذلين يبثون الحجج والبراهين المحطمة للمعنويات لأجل إنهاء الأمر وتسليم البلاد لابن سعود، من ضمنهم الشيخ علي الخنيزي، يقول ابنه الشيخ عبد الله الخنيزي «ولقد كان مترجمنا ـ الشيخ علي ـ عنصرا فاعلا في تمكين جلالة الملك ابن السعود من فتح القطيف بدون طلقة واحدة أو إراقة قطرة دم، ففي العام ١٣١٣هـ وقد بدا يتقلص ظل الحكم التركي عن البلاد جمع اليوزباشي من جمع من أهالي القطيف وفي طليعتهم الأعيان عندما شاع توجه جلالة ابن السعود لاحتلال القطيف، بعد أن احتل الاحساء وقد كانت إرادة اليوزباشي من هذا الجمع أن يقفوا إلى جانبه في صد جلالة الملك ابن السعود وان يستشف رأي فضيلة المفتي ـ والده ـ فأجابه بما مؤداه: أن الواجب الشرعي يقضي بالمحافظة على الأرواح والأموال، وان الواجب الشرعي يقضي بهذه المحافظة مع توفر الشروط الدفاعية فكيف إذا لم يكن لها وجود، ونحن نجد بان هذه الشروط غير متوفرة لتشعب قرى القطيف وبعد بعضها عن بعض وقلة عدد المدافعين في القرى عن أنفسهم واحتياجهم إلى قوات أخرى دفاعية تؤمن لهم حياتهم وتحرسهم من الخطر المنتصب.. وان الحكومة التركية عاجزة عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، بل هي عاجزة حتى عن حفظ وحراسة العاصمة «القلعة» فضلا عن غيرها من المدن، فلهذه الأسباب المزدحمة الصارخة فان الدفاع والصمود يدل على عدم تقدير للعواقب وعلى ضالة من الفكر والعقل.. فحمل اليوزباشي على الاقتناع بهذا»[1].

يقول الدكتور حمزة الحسن «سارت الأمور باتجاه إقناع قائد الحامية التركية بالرحيل والتسليم، وقام الشيخ علي الخنيزي بإقناعه بالتخلي للحكومة السعودية عن القطيف والانسحاب بجنده منها، قبل أن يعرف القائد مقدار القوة السعودية التي لم تكن في الواقع أكثر من عشرة أشخاص فقط، وكانت الحجة أن الجنود لا قدرة لهم على المقاومة، ثم مقاومة الأهالي في ذلك الظرف ستكون ضعيفة وأيضا لان القوة التركية الرئيسية في الاحساء قد رحلها ابن سعود سالمة إلى البحرين، رد الوالي: ماذا أقول لحكومتي إن لم أقاوم؟

هنا رد الوجهاء المؤيدون للحكم السعودي: نعطيك صك براءة بعدم قدرة

---

(١) ذكرى الزعيم الخنيزي ص ١٢٢.

البلاد على المقاومة لتبرر موقفك!!»[1].

كانت الغلبة في القطيف لتيار الرضوخ والاستسلام الذي تزعمه الوجهاء ورجال الدين دون الأخذ بعين الاعتبار لحاضر ومستقبل الشعب بل كان الحفاظ على وجودهم وسلطتهم الاجتماعية والدينية وممتلكاتهم وأموالهم وبساتينهم هو همهم الوحيد، وكان الشعب يعيش على هامش الأحداث ولم يكن مخيرا في كل ما جرى بل تسلطت عليه شريحة متخاذلة آثرت نفسها على شعبها ودينها ووطنها، فلو كان الأهالي ملتفين حول قيادة سياسية ودينية واحدة تؤهلهم خلال الأربعين عام الماضية للقتال وصد قوات الغزو لاستنجدت الحامية التركية بالباب العالي ولبعثت بإمدادات عسكرية عاجلة تدمر قوات آل سعود الغازية، لذلك فان المتتبع لشان احتلال القطيف الاحساء أن الملك السعودي لم يقم بقتل الجنود الأتراك بل رحلهم بهدوء وعندما عادوا يطلبون القطيف أرجعهم دون خوضه معركة ضدهم، بل إن احتلال الواحتين لم يكن غزو عسكريا في حقيقته بل كان اقرب إلى الانقلابات العسكرية البيضاء، لان الملك السعودي يعرف تمام المعرفة أن احتلاله للواحتين مصحوبا بإراقته للدماء سوف يثير غضب الدولة العثمانية التي رغم ضعفها كانت قادرة على حشد قواتها المتبقية وإلحاق هزيمة بقواته.

رفض الشيعة قبل احتلال ابن سعود العرض البريطاني في الحماية وإقامة دولة مستقلة بحجة كونها دولة كافرة، ثم رفضوا محاربة قوات ابن سعود وقدموا بلادهم طائعين بحجة أنهم مسئولين أمام الله في الدماء التي سوف تراق في حال مقاومتهم، إن هذا لعمري لمن اغرب المواقف والأحوال التي تميزنا بها عن شعوب الأرض ومختلف الأمم والملل، ليس له نظير في عالم الأمس واليوم والغد، أن ذلك بيت القصيد في كل ما يعانيه سكان القطيف والاحساء اليوم من اضطهاد وتهميش ونهب للثروة النفطية الهائلة التي يستنزفها آل سعود منذ اكتشافها قبل خمسين عاما، من ثروات الواحتين بنو ملكهم على جماجم الأبرياء ودماء المستضعفين من أبناء القبائل في حائل والحجاز، ومن نفط الواحتين انشئوا مملكتهم الحاضرة ونشروا مذهبهم في أصقاع الدنيا وساهموا في إثارة الفتن والاضطرابات في العالم الإسلامي، بينما لم يصب شعب القطيف والاحساء من نفطهم سوى الحرمان والحسرة وكافة صنوف القمع والاضطهاد، إن ما يعانيه أهالي القطيف والاحساء اليوم ليس سوى حلقة من

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص١٥.

حلقات الضعف والوهن والخلل الاستراتيجي في الطائفة الشيعية منذ قديم الزمان، فهل يعقل أن لا يخرج من بين النشطاء الدينيين أو السياسيين من يمتلك القدرة على إنشاء إمارة ذات طابع شيعي تضم الواحتين خلال حقب التاريخ المتتابعة؟ لماذا لم تستفد القيادات العلمائية والسياسية من تجاذب القوى لتنشى دولة مستقرة في الواحتين؟ لقد كان هم القيادات الدينية جمع أموال الخمس لصرفها على حوزاتهم الدينية وانشغلوا بالصراعات الدينية التقليدية والخلافات بين الاخبارين والأصوليين والشيخية وتركوا بلادهم عرضة للمحتلين وذوي المطامع والمصالح، بينما انشغل الوجهاء بأنشطتهم التجارية وسبل المحافظة على أموالهم وممتلكاتهم، ومن الملاحظ أن الفكر الشيعي بشكل عام يفتقد إلى مفهوم واضح لتركيبة الدولة في عصر الغيبة، وهذا ما جعل العلماء وعلى رأسهم الفقهاء يتجنبون المعترك السياسي في الحواضر الشيعية بشكل عام، وما بين وبين يقف الشعب حائرا بين قياداته العلمائية والاجتماعية فيصيبه التخاذل والوهن والتسليم التام بقرارات الزعامات التي تكون عادة مرتبطة بمصالحها لا مصالح شعبها.

إن هذا الخلل الاستراتيجي في الفكر السياسي الشيعي حول الشيعة دائما إلى أقلية وأكثرية محكومة على الدوام، فهي أكثرية في العراق إلا أنها محكومة بالأقلية السنية ومسحوقة الكرامة والحقوق أيضا، وهي أقلية محكومة اليوم في العربية السعودية وتعاني من التمييز الاضطهاد والقهر والاستبداد من قبل النظام الحاكم وأكثرية السكان من أتباع المذاهب السنية.

بعض جرائم آل سعود بحق شعوب الجزيرة العربية والعراق والشام

الأمر الغريب في الدعوة الوهابية أنها لم تجاهد البريطانيين والأمريكيين قط بل كانت جميع حروبها مع أهل لا اله إلا الله!!، لقد كانت توصم المسلمين من الشيعة والسنة بالشرك الصريح، وتهاجم قراهم ومدنهم وتسبي نسائهم وتقتل رجالهم وتستولي على أموالهم وممتلكاتهم بحجة كونهم مشركين بالله وخارجين عن ملة الإسلام، إلا أن آل سعود لم يتوجهوا بالجهاد ضد القوى المسيحية المسيطرة عل الخليج آنذاك، وهذا يدل على أن عائلة آل سعود لم يكن لها من أمر الدعوة سوى السلطة بكل ما تحمله من ثراء ومنعة ونفوذ وقوة أما «الإسلام» فقد كان يستغل كجزء من اللعبة السياسية لتحقيق أهدافهم التوسعية، لقد كانت الحماسة الدينية والعصبية القبلية تستغل أبشع استغلال من اجل تحقيق طموحات آل سعود ليس إلا.

لقد كان الحكم السعودي بحاجة إلى شرعية ما لكي يؤسس ويتبث عرشه فكانت الدعوة الوهابية سبيلا متقنا لتحقيق هذا الهدف، وبسبب ما يعانيه المسلمون من تخلف حضاري وعصبية عمياء وطائفية بغيضة وأحقاد سوداء نتيجة لتراكمات تاريخية غدتها على الدوام الصراعات المذهبية، كان الحكم السعودي وما يزال قائما على نبد الآخر وقمعه وإرهابه بشتى الطرق لثنيه عن عقيدته وإدخاله في المذهب الوهابي الذي أنشئه في القرن التاسع عشر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، يعتقد أتباع هذا المذهب أن ما يعتقدون به هو «الحقيقة المطلقة» والتفسير الكلي للإسلام، وما عداهم ليست سوى مذاهب مبتدعة إسلامها غير صحيح، وبعض الوهابيين يعتقدون بان أتباع بعض المذاهب كالشيعة خارجين كليا عن ملة الإسلام بما يحملون من عقائد مخالفة للطائفة السنية عموما والمذهب السلفي على وجه الخصوص.

تمكن عبد الوهاب من التحالف مع مؤسس الدولة السعودية الأولى محمد بن سعود على أن يكون دين الدولة بيد الشيخ وخلفاءه، أما السياسة وشئون العسكر والحكم فلآل سعود، وبالتالي فان عبد الوهاب وخلفاءه يقومون بتوفير الغطاء الديني اللازم لشرعنة سياسات الدولة السعودية على مختلف الأصعدة والجوانب، وهكذا برر المشايخ الوهابيين غزوات الجيش السعودي في ادوار الدولة السعودية الثلاث واوجدوا لها المخارج والتبريرات الشرعية التي تخاطب الرأي العام الخاضع للسلطة السعودية وتشجعه على الالتحاق بميلشيات آل سعود المسلحة، أما الشيعة فكانوا وما زالوا من أوائل ضحايا الإرهاب السعودي الوهابي على مر التاريخ، ولم يسلم الشيعة في الواحتين والعراق والمدينة المنورة من جرائهم وحقدهم الطائفي الأعمى، واليوم في العراق يفجر المقاتلين القادمين من الأراضي السعودية أنفسهم في صفوف المدنيين المسالمين في المناطق الشيعية تقربا إلى الله بدمائهم البريئة وهم متيقنون تماما التيقن بان هؤلاء ليسوا سوى روافض كفرة عملاء الأمريكان والصهاينة وانه لا بد من قتلهم صغار كانوا أم كبارا، رجالا أو نساء، في الدولة السعودية الأولى قامت القوات الوهابية الغازية سنة ١٢١٦هـ بمهاجمة مدينة كربلاء وقتل المئات من السكان ونهب خزينة ضريح الإمام الحسين، قال فليب في تاريخ نجد «اقتحم سعود بجيش أبيه كربلاء وبعد حصار قصير أعمل السيف في رقاب أهلها ونهبهم، لقد قتل السكان بلا رحمة، في الشوارع، وفي البيوت، ودمر ضريح الحسين، ونهب المجوهرات التي

كانت تغطي الضريح وجمع كل شي ذي قيمة في المدينة»[1]. يقول عثمان ابن بشر: «إن سعود سار بالجيوش المنصورة والخيل العتاق المشهورة، من جميع حاضر نجد و باديها، والجنوب والحجاز وتهامة وغير ذلك، وقصدوا أرض كربلاء ونازل أهل بلد الحسين، فحشد عليها المسلمون وتسوروا جدرانها ودخلوها عنوة، وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة بزعم من اعتقد فيها على قبر الحسين، وأخذوا ما في القبة وما حولها، واخذوا النصيبة التي وضعوها على القبر وكانت مرصوفة بالزمرد والياقوت والجواهر، و أخذوا جميع ما وجدوا في البلد من الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك مما يعجز عنه الحصر ولم يلبثوا فيها إلا ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب إلفي رجل، ثم أن سعودا ارتحل منها فجمع الغنائم وعزل أخماسها، وقسم باقيها على المسلمين غنيمة للرجل سهم وللفارس سهمان»[2] وسنة ١٣٤٣ سمح الملك عبد العزيز لجيش الإخوان بهدم قبور أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ببقيع الغرقد وكذلك قبور الصحابة والتابعين وكادوا يهدمون ضريح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والخليفتين أبي بكر وعمر لولا الاحتجاجات الواسعة من أقصى العالم الإسلامي إلى أدناه، واكتفت حكومة الملك بهدم أضرحة آل البيت والصحابة والتابعين رغم معارضة العالم الإسلامي لهذا العمل الذي ينم عن عصبية هوجاء وتعصب وإرهاب شنيع.

وفي عام ١٢٢٨ قامت جيوش آل سعود بغزو مكة المكرمة وهدم قبة مولد النبي ومولد أبي بكر الخليفة الأول وقبر السيدة خديجة بنت خويلد، زوجة النبي الكريم وكافة القباب التي حول الكعبة. تاريخ الجبرتي: «لما استولى الوهابيون على المدينة المنورة اخذوا جميع ذخائر الحجرة النبوية وجواهرها حتى أنهم مدوا أربع سحا حير من الجواهر المحلاة بالألماس والياقوت العظيمة القدر ومن ذلك ٤ سنتمترات من الزمرد ونحو ١٠٠ سيف مليئة قرباتها بالذهب الخالص وعليها ياقوت ونصابها» وفي عام ١٢٢٥هـ غزت جيوش آل سعود الشام وقتلوا أهل حاضرة موران قتلا ذريعا، وعام ١٣١٧هـ - استولى الملك عبد العزيز على الطائف بعد مجزرة رهيبة ارتكبها جيشه راح ضحيتها المئات من أهالي الطائف، يتحدث أمين الريحاني عن

---

(١) هذه هي الوهابية ص١٣٩.

(٢) ابن بشر: عنوان المجد، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

شهود عيان بالقول أن الجنود السعوديين «طفقوا يطلقون بنادقهم في الأسواق وهم يطوفون المدينة وراح العربان والإخوان يطرقون الأبواب ويكسرونها فيدخلون البيوت ثم يعملون فيها أيدي السلب وكانوا يقتلون في سبيل السلب.. وقتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي»[1].

يقول ابن غنام إنه في سنة ١٢٠٦ و١٢٠٧ هجم سعود على القطيف والأحساء وقتل وأباد نحو ألف وخمسمائة رجل، وأقام مجازر رهيبة بحق السكان[2].

وفي سنة ١٢٠٨ـ حاصر سعود بعض القرى في الأحساء وقتل منهم رجالا ونهب أموالا، وأمر أهل القرين بالجلاء. وكان الأعراب وأهل البوادي ممن مع سعود في تلك الأثناء يدمرون في الاحساء ويقطعون النخيل[3]، وروى حافظ وهبه المستشار السعودي في كتابه (جزيرة العرب) عن الملك عبد العزيز قال: قال عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود «لقد قاومت دعوتنا كل القبائل أثناء قيامها، وكان جدي سعود الأول قد سجن عدداً من شيوخ قبيلة مطير فجاءه عدد آخر من القبيلة يتوسطون بإطلاقهم، ولكن سعود الأول قد أمر بقطع رؤوس السجناء ثم أحضر العداء ووضع الرؤوس فوق الأكل وطلب من أبناء عمهم الذين جاؤوا للشفاعة لهم أن يأكلون من هذه المائدة التي وضعت عليها رؤوس أبناء عمهم ولما رفضوا الأكل أمر سعود الأول بقتلهم!»[4].

يقول نيكسون عن جيش ابن سعود المعروف ب «جيش الإخوان» الذي حمل بعمق وتطرف الدعوة الوهابية واستعان به الملك السعودي عبد العزيز في كافة حروبه ألي أن أصبح خطر ماثلا على حكم آل سعود، فاضطر إلى تصفيته في نهاية الأمر «ووصلوا إلى ذروة قوتهم واخذوا يغيرون على العراق والكويت وقبائل شرق الأردن ويذبحون الفئات المتفرقة من عشائر المنتفق ورعاة الخزاعل في الصحراء الجنوبية للعراق، وكان الإخوان يذبحون في هجماتهم بلا رحمة أو شفقة الأعداد الكثيرة من النسوة والأطفال، وقد يقال تخفيفا عن جرائمهم: أن معظم النسوة والأطفال كانوا يقتلون عندما يطلق الإخوان أول رصاصهم على المضارب تمهيدا للهجوم عليها كما

---

(١) الشيعة في المملكة جز٢ ص ١٣٤.
(٢) ابن غنام: تاريخ نجد، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.
(٣) ابن غنام: تاريخ نجد، ص ١٨٧.
(٤) تاريخ آل سعود ص ١١٠.

كانت عادتهم بالسيوف والخناجر»[1].

ومن المجازر التي ارتكبت بحق القبائل المستسلمة في تمرد قادة جيش الإخوان ما رواه احمد عبد الغفور عطار في كتابه صقر الجزيرة، يقول: «وكان ابن سعود في طريقه يؤدب كل من صادف من العصاة أو أتباعهم حتى إذا كان في اليوم العاشر في «بنية عيفان» راكبا سيارته الخاصة وكان معه الشيخ يوسف يس والشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ والدكتور مدحت شيخ الأرض وسائق السيارة الهندي.. أبصر سربا من الظباء يبلغ الخمسمائة، فأمر السائق بان يعدو بالسيارة خلفها وصاد أربعة منها وطار الخامس، فطارت خلف السيارة إلا أن الظبي المذعور مال في عدوه إلى اليمين منحرفا عن طريق السيارة فمالت هي أيضا، فرأى ابن سعود جمعا كثيرا ولم يحقق النظر فيه لانشغاله بالظبي الفار حتى أصابه وصاده، ثم انثنى يرقب الجمع فظنه في بادي الأمر بعض جنده غير انه التفت إلى جانب منه فرأى نساء وأطفالا وأغناما مما نفى ظنه لأنه ليس مع جنده نساء وأطفال ولم يكن احد معه غير رفاقه الذين هم بالسيارة وغير سائقها فخشي من كثرهم فارتد بسيارته إلى الوراء فأبصر سيارة ابنه محمد قادمة إليه فاركب فيها احد رجال مطير - قبيلة الدويش - ليكشف له الأمر، راح المطيري وإذا بالجمع أطفال ونساء قبيلة الصقهان - احد بطون العجمان - وكانت قد خرجت على ابن سعود وفر الرجال إلى الكويت، وما كاد الأمير محمد ابن جلالة الملك يسمع جواب الرسول حتى تحمس لقتالهم فمنعه أبوه ولكنه إصر وقاد رتلا من السيارات المسلحة وعليها بعض آل سعود الشجعان وأسرع أطفال ونساء الصقهان ومطير فقابلوه لضيافته وما هي إلا دقائق.. أبيد بعدها النساء والأطفال.. وكان كل ما تبقى من الأطفال والنساء خمسة أطفال ذكور وثلاثة نساء وأربع فتيات أعمارهن بين التاسعة والعاشرة، ولكي يواسي ابن سعود الأطفال أعطى لابنه محمد فتاة وامرأة وتزوج الملك بالبنات الثلاث وتسر امرأتين.. ووضع الذكور في خدمته الخاصة. وصادر الأغنام والإبل وعددها ألف رأس.. أما ضحايا المعركة فكان ٧٤٣»![2].

ويقول ناصر السعيد [3] انه مع دخول الجيوش السعودية مكة أقدمت على إحراق مكتبة ضخمة تضم بين رفوها مخطوطات نادرة وكتب نفيسة لا تقدر بثمن فقد

---

(١) الشيعة في المملكة. هامش ص ١٦٥.

(٢) الشيعة في المملكة ج٢ هامش ١٦٨.

(٣) معارض للدولة السعودية الثالثة، استشهد في لبنان منتصف السبعينات على يد عملاء للحكومة السعودية.

كان بها ٦٠,٠٠٠ من الكتب النادرة، و٤٠٠٠٠ مخطوط على قدر عظيم من الأهمية والندرة منها وثائق خطت قبل بعثة النبي (ﷺ) بعشرات السنين، وبعض المعاهدات التي اتفق عليها زعماء قريش واليهود، ومخطوطات للنبي (ﷺ) أثناء الدعوة السرية التي استمرت ١٤ عاما، ومخطوطات الصحابة كالإمام علي وأبي بكر وخالد بن الوليد، منها ما هو مكتوب على ورق الغزلان والحجارة وعظام الإبل والألواح الخشبية والفاخرة، وتحتوي أيضا على أنواع من الأسلحة التي استخدمها المسلمون في حرب المشركين وآخر الأصنام المعبودة قبل الإسلام، ونقل ناصر السعيد عن بعض رواد هذه المكتبة قبل الحكم السعودي متجنبا ذكر اسمه «كنت أزور هذه المكتبة مع والدي قبل الاحتلال السعودي وكان يرودها العديد من الدارسين، فتقدم بعضهم بشكوى إلى الحسين بن علي يطلبون منه إحراق بعض المخطوطات النادرة لأن فيها كفريات فقال لهم الحسين: «إنني معكم قد لا أؤيد هذه «الكفريات» وبعض هذه المخطوطات، إنّما ليس من حقي أو حقكم أو حق أي كائن من البشر إحراق التاريخ»[1].

ومن الجرائم الشنيعة في الثمانيات الميلادية من القرن الماضي إعدامهم ١٦عشرا كويتيا شيعيا اتهمتهم السلطات السعودية بأنهم كانوا يخططون لتفجيرات في موسم الحج وذلك في عام ١٩٨٦م، وفي عام ١٩٨٧ قام الحجاج الإيرانيون بمظاهرات ضد السياسات الأمريكية فتصدت لهم قوات الأمن السعودية وقتلت منهم العشرات في مشاهد وصفت بالمجزرة.

الشيعة وآل سعود

شرد الحكم السعودي في بداية كل دور من أدواره المئات من المواطنين في القطيف والاحساء بشكل عام، وهذا ما يفسر التشابه في الألقاب بين عائلات الشيعة في الواحتين وبلدان الخليج الأخرى، لا سيما في البحرين المجاورة التي لا تبعد أكثر من ٨٠ كيلو عن القطيف،من ضمنهم العلامة المرحوم «حسن علي البدر» احد شهداء ثورة العشرين في العراق، لقد عانى الشيعة (وما زالوا) في ظل الحكم السعودي في أدواره الثلاثة التمييز المذهبي والتهميش وكافة صنوف القمع الديني والسياسي والاقتصادي والإهمال الحكومي واضطهاد الإنسان الشيعي ذاتَ وعقيدة،

(١) تاريخ آل سعود ص١٢٣.

تقول إحدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية «ومن الثابت أن حركة الإخوان حيث ظهرت لأول مرة في شوارع الهفوف عاصمة الاحساء اعتدى احد أفرادها وجلدوا كل امرأة وجدوها في الشارع وأطلقوا النار على العديد من المواطنين الشيعة وأردوهم قتلى دون خوف أو وجل ولم يكن لهم ذنب سوى أنهم شوهدوا يدخنون السجائر»[1] يقول الدكتور حمزة الحسن «في العشر سنوات التي تلت احتلال الاحساء من قبل السعوديين ادخل السعوديين الوهابية وحاولوا إجبار السكان الشيعة والسنة على اعتناقها وكانت للإخوان اليد العليا فيها، وقد حرموا على الشيعة ممارسة عبادتهم الدينية ومن إقامة الاجتماعات، وتشير بعض المصادر المحلية والأجنبية إلى أن عدد من الذين استمروا في الاجتماعات في حسينياتهم قتلوا»[2] ويقول أيضا «استمرت أوضاع الشيعة على حالها - في الدولة السعودية الثالثة - حيث عطلت المآتم والحسينيات ومجالس الذكر والمساجد، واضطر الأهالي إلى إقامة التعزيات في منتصف الليل ولا تزال أثار السنوات المظلمة تلك على حالها، ففي تاروت مثلا كان الأهالي يرقصون العرضة وهي رقصة حرب في المجلس للتغطية على ما يجري من التعزيات تحت السراديب، وفي صفوى والقطيف وغيرها كان الأهالي يقرؤون التعزيات في الأزقة المظلمة ويضعون عند بوابات المدن والقرى رجالا يراقبون القادمين، وقد ساعد وجود الأسوار القديمة المحيطة بالمنازل على ترتيب أوضاع أمنية كافية لأداء الشعائر والوعظ والإرشاد»[3].

علاوة على القمع الديني عملت الحكومة السعودية على استنزاف خيرات المواطنين الشيعة، من الضرائب الباهظة إلى مصادرات الممتلكات والأراضي والأموال ومئات البساتين التي صادرتها العائلة المالكة والحكومة من أشهرها مصادرة «رحيمة» التي أصبحت فيما بعد مدينة صغيرة إلى جانب ميناء رأس تنورة النفطي، وكانت قبل عصر النفط بقعة جرداء اشتراها المرحوم «محمد تقي اليوسف» من مدينة صفوى سنة ١٢٩٥هـ وصادرتها الحكومة السعودية دون تقديم أية تعويضات له ومنحتها لشركة ارامكو، رغم أن الرجل يمتلك صكوكا شرعية تثبت تملكه لها صادرة من قبل الحكومة العثمانية وهي الآن بحوزة أبنائه، وقد حاول طوال عمره الذي ابلغ ١٣٠ أن يستعيد أملاكه ولكنه لم يتمكن إلى أن توفي، ومنها أيضا مصادرة

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ١٣٨.

(٢) الشيعة في المملكة ج٢ ص ١٤٠.

(٣) الشيعة في المملكة ج٢ ص١٤٤- ١٤٥.

منطقة «جاوان» المشهورة بآثارها الموغلة في القدم.

ومما يحكى عن ظلم حاكم المنطقة الشرقية الأول «عبد الله بن جلوي» انه كان لديه مجموعة من الأفراس وزعها على أفراد من الشيعة وأجبرهم على تقديم العلف ورعايتها، وكان نصيب احد كبار قرية «الدالوة» الاحسائية ويدعى السيد هاشم ثلاثة أفراس، وكانت الأفراس تستعرض أسبوعيا ليراها الشيوخ ويكشفوا عليها، وصادف أن فرسا كان ترعى في الحقل أصابتها شوكة أعمت إحدى عينيها، فاستقدم ابن جلوي السيد هاشم وأمر بوخز عينيه بشوكة إلى أن عميت لأنه لم يهتم كثيرا بأفراس الشيوخ!!![1].

وينقل أن احد المواطنين في الاحساء واسمه علي بن صالح انه جاء إلى دائرة الضرائب في الإمارة ليتبث لهم انه لا يملك شيئا وليس لديه أطفالا للخدمة ويبدوا أن الرجل تحدث بلغة لا ترضي الأمير، فما كان من الأخير إلا أن أمر بربطه بحبل أوثق بحصان ركبه احد العبيد ليجره في الطرقات، وبعد مضي بضع ساعات مات الرجل»[2]، وينقل أيضا أن محمد بن جبران احد سكتة حي الرقيات بالهفوف جاءه احد موظفي الضرائب المعروفون بـ «الخوي» مطالبا إياه بتسليم ضريبة الجهاد وكان المقرر عليه ٢٠ ريالا، فقال له أن لا يملك شيئا من حطام الدنيا وطلب إمهاله يوما لعله يجد من يقرضه هذا المبلغ، فما كان من الخوي إلا أن ضربه بمشعاب/ هراوة «على خاصرته فتقيا دما وأصابه نزف داخلي ومات في اليوم التالي»[3] وينقل الدكتور حمزة الحسن عن احد المواطنين الذين شهدوا عهد ابن جلوي انه (أي ابن جلوي) كان يفرض على الشيعة بيع مقادير كبيرة من التمر إلى الخويه بثمن بخس وفي إحدى المرات فرض على المرحوم محمد الأحمد البراهيم بوخمسين أن يبيع لأحدهم مقدار خمسة أمنان احسائية من التمر، لكنه لم يملك إلا ثلاثة منها جعلها طعاما له ولعياله ولما كان لا بد من تنفيذ الطلب أو السجن ذهب الحاج علي الطاهر بو خمسين إلى سعود بن جلوي متوسطا ومعتذرا لعدم الإمكانية، فما كان من سعود إلا أن أمر برمي الحاج من مقر الإمارة من طابق علوي وشاءت إرادة الله أن يسقط على بطن الخوي سويلم بن خميس وكان عنده صقر أميري يطعمه فمات سويلم من ساعته

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٢٥٩.

(٢) نفس المصدر ص ٢٤٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٤٨.

ونجا الحاج علي من الموت![1].

وممن قتلهم آل سعود من وجهاء الشيعة في الدولة السعودية الثانية لأسباب طائفية وقبلية زعيم القطيف علي بن غانم، يورد الأستاذ محمد سعيد المسلم دوافع قتله ذات المنحى الطائفي.. «وكان فيصل قد عين المداوي حاكما على القطيف مع زعامة اسمية لابن غانم، فلما قدم الداوي إلى القطيف اسكنه ابن غانم في احد قصوره ولكن المداوي اخذ يتصرف حسبما يشاء له هواه ويرتكب أعمالا من الظلم والعسف تجاه المواطنين فأثار تذمرهم، فاستغل سوء الوضع وكيل بيت المال علي بن صالح السنان الذي كان موظفا من قبل علي بن غانم والذي كانت له مطامع في الرئاسة، فاخذ يحيك الدسائس بين رئيسه وبين الممثل النجدي فدعا مرة علي بن غانم إلى منزله واخذ يشكو إليه تصرفات المداوي على مسمع من المداوي نفسه، فأجابه بأنه كتب في عزله، فحنق الأمير على علي بن غنام وأمر رجاله بان يقتلوه خنقا عندما يزوره كجاري عادته في الصباح الباكر، فخنقوه ورموا بجثته في زقاق غير سالك، وظل ملقى مدة ثلاث أيام دون أن يعلم بمكانه احد، وتحقق لعلي بن صالح السنان حلمه فورث زعامة البلاد ولكن هذه الرئاسة لم تستمر طويلا إذ عمد احد أقارب القتيل فوشى به لدى المندوب النجدي - عبد الله الداوي - فهجم عليه في منزله وقتله وورث زعامة البلاد من بعده كاتبه مهدي بن نصر الله»[2].

يقول الدكتور حمزة الحسن معلقاً «لا شك أن هناك خلفيات أخرى لمقتل زعيمي القطيف (ابني السنان والغانم) على يد ممثل الحكومة النجدية عبد الله المداوي، وهي كون الزعيمين شيعيين وان القطيف كانت حتى ذلك الحين تعارض الحكم السعودي رغم إعيائها، وقد كان من متاعب السعوديين في مناطق الشرق انتشار المذهب الشيعي بين السكان ووجود تقليد استقلالي قوي، ورغم الحجج التي ساقها المداوي حين وفد إلى الرياض ليحقق فيصل بن تركي في أسباب قتله لابن غانم.. إلا أن فيصل كان مقتنعا بان الجرم الحقيقي لعلي بن غانم هو في كونه شيعيا ويبدوا أن العوامل النفسية كان لها تدخل في القضية إذ أن المداوي أراد التخلص من رجل ينافسه الزعامة في المنطقة، وبخاصة أن أهالي القطيف يؤيدون زعيمهم علي بن

(١) الشيعة في المملكة ج٢ هامش ص ٢٨٢.
(٢) الشيعة في المملكة ج١ ص١٢٦.

غانم لأنه شيعي المذهب»[1] ومع بداية الحكم السعودي الثالث قتل ابن سعود الوجيه عبد الحسين الجمعه (من مدينة صفوى) وصادر جميع أمواله وممتلكاته، يقول الدكتور حمزة الحسن «لم يكن - بن جمعه - محبا لدخول السعوديين للقطيف واحتلالها ولكن مجرى الحوادث أجبرته على التسليم وحين جاء ابن سعود للقطيف أقام له ابن جمعه وليمة كبيرة وأهداه مائة جوال من الحجم الكبير تحوي قهوة ونحو ٥٠٠ جوال من الأرز و٣٠٠ رأس من الغنم، فاندهش ابن سعود لكثرة أملاكه واهتبل فرصة وقتله واستولى على قصوره ونخيله العديدة التي كانت أجرتها السنوية ٨٠ ألف قلة من التمر»[2].

يقول احد الكتاب الغربيين عن شيعة السعودية «عانى الشيعة من الظلم معظم الأحيان منذ الاحتلال السعودي للمنطقة، وكانت مواكب المحرم ممنوعة حتى المدة الأخيرة، وقد استثني الشيعة من القوات المسلحة ومن الحكومة لدرجة انه لم يكن في المملكة عام ١٩٨٢ سوى اثنين من الشيعة في مناصب رفيعة، كما أن عدد من رجال الأعمال الشيعة اقل بالمقارنة النسبية.. وكانت المدن والقرى الشيعية في نهاية الطابور بالنسبة إلى بناء المدارس وتوفير الخدمات الصحية»[3] قال احد الباحثين «إن العلاقة بين الشيعة والسنة في المنطقة الشرقية كما في الكويت والبحرين حسنة ولكن بعد قيام حركة الوهابيين الذين يعتبرون الشيعة أسوا من الكفار واجه الشيعة في الاحساء أحكام الإعدام بشكل دائم وبقي الشيعة كأقلية مضطهدة بل محكوم عليها بالفناء منذ استيلاء الملك عبد العزيز على الاحساء عام ١٩١٣م، وظلت المؤسسة النجدية ساحبة الثقة من الشيعة كما اعتبرتهم رغم انجازاتهم متخلفين عقليا.. إن شهادة الشيعة غير معتبرة في قانون المحاكم السعودية»[4] ويقول مراسل أجنبي زار المنطقة الشرقية عام ١٩٨٠ «التفرقة والاظهاد الثقافي هو أبشع الاضطهاد الذي يواجه الشيعة فالأدب الشيعي ممنوع والتاريخ الشيعي محظور تعليمه في المدارس المحلية والجامعات ومهنة التعليم التي تعتبر المجال الوحيد المسموح به للنساء مغلقة بوجه الشيعة الذين استثنوا من كل الخدمات إلا اقلها، كما أنهم ممنوعون من الخدمة في الجيش وقوى

---

(١) المصدر نفسه ص١٢٧.
(٢) الشيعة في المملكة ج٢ ص٢٥٢.
(٣) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣١٧.
(٤) المصدر نفسه ص ٣٨٧.

الأمن »[1].

ويقول آخر «مرتبة الشيعة الدونية كمواطنين من الدرجة الثانية أصبحت أكثر الفاتا ووضوحا وازعاجا حينما يشعر هؤلاء بان مصادر الثراء السعودي تتواجد في وسط مناطقهم، ولكنهم لم يحصلوا على فرصة جني المنافع بمساواتهم مع بقية السعوديين»[2] ويقول احد الغربيين مكث في السعودية ٥ سنوات وتعلم العربية «إن الشيعة يقومون بمعظم الأعمال اليدوية في حقول النفط ويشكلون حوالي٤٠٪ من مجموع القوى العاملة في شركة ارامكو.. وان مصيرهم وقدرهم وهم يحققون وينتجون ثروة المملكة كلها، يكادون لا يتمتعون بشي منها، وهو رمز لعدم التوازن الذي يشكو منه معظم الشرقيين وخلال اضطرابات وقلائل نوفمبر وديسمبر ١٩٧٩م اظهر رسم كاريكاتوري جري جملا هائل الحجم يقف على امتداد الجزيرة العربية، كان الجمل يرعى في الشرق بينما يحلب لبنه شخص تجاري الملامح في الغرب ويقدم الحليب إلى شخص كسول يجلس في الوسط تماما حيث تقع الرياض، فالقصور الجديدة والوزارات والطرقات السريعة الحديثة والمستشفيات تبنى بأموال قادمة من المقاطعات الشرقية، لكن المقاطعات الشرقية نفسها ليس فيها ما تفخر به»[3] وفي تقرير منظمة المادة١٩ من لندن والمهتمة بقضايا حرية التعبير عن الرأي لعام ١٩٩١م «ثمة أقلية من المسلمين الشيعة تسكن في المنطقة الشرقية من المملكة ويزيد عددهم الإجمالي عن نصف مليون نسمة ويتعرض هؤلاء للتمييز الاجتماعي والاقتصادي كما أنهم مضطهدون سياسيا ويخضعون لمراقبة تابثة وتضع السلطات قيودا على حريتهم في التحرك والسفر، وقد اعتقل العديد منهم لممارستهم حرياتهم الدينية وهم ممنوعون من حل مشاكلهم الداخلية عبر مؤسساتهم الخاصة، ولا تقدم الحكومة أي دعم مالي للمؤسسات الدينية الشيعية أو للقضاة الشيعة» وفي التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٧م جاء التالي «إن الأقلية الشيعة التي يقدر عددها بنحو ٤٠٠ ألف شخص تتعرض لمظاهر التمييز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي كما تتعرض لقيود في مجال الحق في التنقل والسفر خارج البلاد بل وتشير بعض التقارير لمظاهر أخرى من التعسف تشمل الترحيل في بعض الحالات»[4]، وفي

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٨٨.

(٢) نفس المصدر ص٣١٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٣١٥.

(٤) المصدر نفسه ص٣١٨.

تقرير وزارة الخارجية الامركيية عام ١٩٨٧م المقدم للكونجرس حول حقوق الإنسان يشير القسم الخاص بالسعودية إلى أن «الشيعة في المنطقة الشرقية يشكلون أقلية مذهبية تتعرض للتمييز الاقتصادي والاجتماعي ويتعرض هؤلاء إلى المراقبة وتقييد حرية السفر كما أن العديد منهم قد اعتقل واحتجز دون توجيه اتهامات ويستمر ذلك لأشهر أحيانا»[١].

وفي تقريرها بعد ثلاث سنوات أي في عام ١٩٩٠م «يواجه السعوديون الشيعة تمييزا في الوظائف الحكومية والمهنية وخاصة في الأعمال ذات الحساسية الأمنية وهي غير معرفة.. وتذكر التقارير أن شركة ارامكو السعودية التي توفر فرصا كبيرة لتوظيف الشيعة كانت قد تسلمت تعليمات تأمرها بالتوقف عن توظيف الشيعة إضافة إلى تبديل مراتب الموظفين الشيعة من ذوي المناصب الهامة إلى مناصب اقل أهمية.. كما يواجه الشيعة بعض القيود في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على الرغم من محاولات الحكومة تطوير الخدمات في المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية، ومنذ قيام الثورة الإيرانية فان الشيعة واجهوا وبصورة منتظمة مضايقات وقيود في السفر للخارج»[٢]. وفيما يلي الجزء الخاص بالمملكة السعودية الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول الأقليات الدينية الصادر في منتصف عام ٢٠٠٥م ويوضح التقرير ما يعانيه المواطنون الشيعة من اضطهاد «حكومة العربية السعودية ملكية تستمد شرعيتها من القوانين الإسلامية (الشريعة)، ولا توجد أي نوع من الحريّات الدينية ولا توجد حماية حكومية على أرض الواقع لممارسة الحرية الدينية. الإسلام هو الدين الرسمي لكل المواطنين (مسلمون) حيث تمنع الحكومة ممارسة أي ديانة غير الإسلام، مع أن الحكومة لا تمانع من أن يقوم غير المسلمين بممارسة شعائرهم في الخفاء، مع أن الحكومة لا تحترم هذا الادعاء على أرض الواقع ولا تبين هذا الحق على شكل قانون معين.

لم يحدث أي تغيير في وضع الحريات الدينية هذا العام مقارنة بالعام الماضي حتى مع تحرك الحكومة الإعلامي بالتحدث عن التسامح والاختلاف وقبول الآخر. تقوم الحكومة بتطبيق نسخة محافظة من الإسلام السّني والذي ينتمي للتيار السلفي (المعروف بالوهابي) والمسلمين الذين يختلفون عنهم ربما تمت معاقبتهم بشدة على يد

---

(١) المصدر نفسه ص٣١٧.

(٢) نفس المصدر ص ٣١٨.

المطوّعين (الشرطة الدينية). لازالت الحكومة تعتقل العديد من القيادات الشيعية ولازال أعضاء الأقلية الشيعية يعانون التمييز السياسي والاقتصادي، شاملاً محدودية الفرص الوظيفية، القليل من التمثيل في المؤسسات الحكومية والحد من نشاطاتهم الدينية كما في بناء المساجد والمراكز الاجتماعية.

لازال التمييز الديني والطائفي مستمراً حتى كتابة هذا التقرير، إضافةً إلى استمرار النيل من الأديان الأخرى على لسان مشايخ الحكومة في المساجد وخطب الجمعة، ولا زال التمييز مستمراً ضد الأقلية الشيعية.

تقوم الحكومة الأمريكية بمناقشة الحكومة السعودية حول موضوع الحريات الدينية كجزء من سياسة الحكومة الأمريكية لدعم حقوق الإنسان حيث لا زال العديد من المسئولين الأمريكيين يبدون قلقهم بهذا الشأن. في سبتمبر ٢٠٠٤ قام وزير الخارجية بالموافقة على وضع العربية السعودية على قائمة الدول الأكثر إثارة للمخاوف استناداً إلى قانون الحريات الدينية العالمي بسبب استمرار المخالفات الكبيرة في مجال الحريات الدينية.

يمثل الشيعة حوالي ٢ مليون مواطن من مجموع ٢٤ مليون شاملاً حوالي ٦ ـ ٧ مليون أجنبي ينتمون إلى العديد من الدول والأديان. ويعيش معظم الشيعة في المنطقة الشرقية حيث يمثّلون حوالي ٤٠ ـ ٥٠٪ من مجموع سكان المنطقة.

وضع الحريّات الدينية

لا توجد حرية دينية على الإطلاق. الحرية الدينية غير معترف بها وليس هناك قانون في السعودية لحمايتها، حتى أن الحريات الدينية الأساسية ممنوعة على الجميع إلاّ على أتباع المذهب السني الذي تدعمه الحكومة. لا يستطيع المواطنون ممارسة شعائرهم الدينية التي تختلف مع المذهب الرسمي للحكومة، وكذلك الغير مواطنين حيث أنهم يخضعون لتضييق كبير عليهم في هذا المجال.

سمحت الحكومة للأقلية الشيعية في أن يكون لهم قضاء مستقل، لكن هذا القضاء يشمل فقط القوانين التي تشمل الزواج والأمور العائلية والمواريث والأوقاف، ويوجد فقط اثنان من القضاة، أحدهما في القطيف والآخر في الأحساء وهذا لا يكفي بالنظر للعدد الكبير للشيعة في هذه المناطق والمناطق الأخرى من البلاد.

تخضع جميع المساجد لوزارة الشؤون الإسلامية، حتى مع أن حوالي ٣٠٪

من المساجد بناها أشخاص كأعمال خيرية، حيث تقوم الوزارة بدفع رواتب لأئمة المساجد وآخرين يعملون فيها. هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هيئة مستقلة، ورئيسها برتبة وزير، وهناك لجنة تقوم بتحديد مواصفات أئمة المساجد.

منذ تفجيرات مايو ونوفمبر ٢٠٠٣ في الرياض، قامت الحكومة باتخاذ خطوات للحد من التطرف الديني، واستمرت بطرد عدد من أئمة المساجد لخطبهم المتطرفة وبدأت إعادة تأهيل العديد من الدعاة.

الأشخاص والكتّاب الذين انتقدوا التطرف الديني بشكل واضح والآخرين الذين دعوا إلى المحافظة على «الخصوصية» والالتزام بالتفسير المتطرف، جميعهم يتعرّضون للإيقاف. العديد من الصحفيين الذين انتقدوا القيادات الدينية تم منعهم من الكتابة مؤقتاً أو من السفر.

من يتحول عن دينه، يقال عنه مرتد في الشريعة، وهي جريمة عقوبتها الموت إذا لم يتب المتهم. لم يتم إعدام أي شخص بسبب الردة خلال فترة كتابة هذا التقرير، ولا حتى خلال عدة سنوات مضت. خلال الفترة الماضية تم اتهام معلّم بمدرسة على أنه مرتد، وتم إدانته في مارس الفائت بتهمة التجديف على الله. العقوبة كانت هي السجن لمدة ثلاث سنوات و٣٠٠ جلدة، حيث أن هذه القضية نالت تغطية كبيرة في الصحافة المحلية (خارج التقرير: الشخص المعني هو محمد بن رويشد رشيد السحيمي، والعقوبة كما ذُكِر أعلاه، إضافةً إلى طرده من وظيفته، والقضاة هم: عبد اللطيف العبد اللطيف، محمد بن إبراهيم بن خنين، وسعود آل عثمان).

تمنع الحكومة أي نشاط ديني لغير المسلمين، وأي ممارسة لهم تعرّضهم للسن والجلد والطرد من البلاد، وفي بعض الأحيان يتعرض غير المسلمين للتعذيب بسبب ممارستهم لشعائرهم الدينية. تصريح هناك تصريح علني للحكومة السعودية، وكذلك أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف من أن سياسة الدولة هي إمكانية غير المسلمين من ممارسة شعائرهم دون الإعلان عنها. لكن الحكومة لا تقوم بتوفير الطرق والقوانين التي من شأنها تبين الطريقة لذلك، مثل عدد الأشخاص والمكان الذي يمكن أن يؤذوا شعائرهم فيه، مما يزيد من صعوبة التفريق بين ما هو مقبول وممنوع. بسبب غياب الوضوح والتطبيق العشوائي يقوم غير المسلمين بأداء شعائرهم في أماكن غير معلومة خوفاً من المضايقة. تقوم الحكومة بطرد من يمارس شعائرهم الدينية من غير المسلمين بعد أن يكونوا قد قضوا فترة زمنية في السجن، وفي

بعض الأحيان يتم جلدهم قبل طردهم من البلاد.

يتعرض المنتمين للأقلية الشيعية إلى تمييز رسمي في الشأن الاقتصادي والسياسي. خلال فترة كتابة هذا التقرير، استمرّت السلطات الرسمية في إعطاء المزيد من الحريات للشيعة في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية، أكثر مما في السابق. لم يسجل أي إغلاق لأي مكان للتجمع في القطيف، لكن هناك أماكن أخرى كبيرة للشيعة في الأحساء والدمام، حيث تم التضييق على ممارسة شعائرهم الدينية. مع ذلك استمرت الحكومة في التشديد على منع الكتب والمواد الإعلامية الدينية الشيعية، ومنعت التغطية الإعلامية للمراسم الدينية.

رفض الشيعة العرض الحكومي لبناء مساجدهم بسبب الخوف من أن تقوم الحكومة بمنع الشيعة من ممارسة شعائرهم بطريقتهم. في الماضي، كان الحكومة تسمح للشيعة ببناء الحسينيات في القطيف والأحساء، لكن الحكومة قامت بغلق المساجد التي بنيت دون تصريح رسمي.

تعاني الأقلية الشيعية من التمييز ضدها في قطاع التوظيف الحكومي، خاصةً في القطاع الأمني، مثل الجيش ووزارة الداخلية. مع أن هناك بعض الشيعة الذين يتبوءون مواقع عالية في الحكومة والمؤسسات التي تملكها الدولة، لكن العديد من الشيعة يؤمن بأن تحدثهم للعلن وإعلان مذهبهم له تأثير سلبي حيث يحد من ترقياتهم. هناك غياب التمثيل الشيعي في الحكومة، على المستوى المحلي والوطني. لا توجد سياسة رسمية بشأن تشغيل المواطنين الشيعة، لكن هناك أدلة تؤيد وجود التمييز الوظيفي ضد الشيعة، كما في شركات النفط والصناعة البتروكيماوية، حيث تتم الترقيات لمن هم أقل كفاءة من الموظفين السنة.

كذلك هناك تمييز ضد الشيعة في التعليم العالي وبشكل غير رسمي من خلال الحد من قبول الطلاب الشيعة في الجامعات. لا يوجد هناك مديرة مدرسة واحدة في حوالي ٣٠٠ مدرسة بنات في المنطقة الشرقية. مع أن المسئولين الحكوميين يعلنون أن القدح في الشيعة في الكتب المدرسية تم حذفه، لا يزال العديد من المعلّمين مستمرين في الحديث ضد الشيعة. هناك حالات تمت فيها معاقبة أولياء الأمور الذين اعترضوا على ذلك. لا يوجد وزير شيعي، ويوجد فقط اثنان من الشيعة من ١٢٠ عضو بمجلس الشورى. لا يوجد أعضاء من الشيعة في المؤسسة الدينية العليا، المجلس الأعلى للإفتاء.

منذ عام ٢٠٠١ م، سمحت الحكومة السعودية للشيعة بالسفر إلى إيران للسياحة الدينية. السفر إلى العراق به صعوبة بسبب الأحوال الأمنية، مع ذلك سافر العديد من الشيعة من المنطقة الشرقية إلى كربلاء خلال عاشوراء.

استناداً للشريعة المطبقة في السعودية، يستطيع القضاة رفض شهادة غير المسلمين أو من يختلف معهم في تفسير الإسلام. الجهات القانونية ذكرت بأن هناك عدة حالات تم فيها تجاهل شهادة الشيعة، أو أن الشهادة التي يدلي بها الشيعي ليس لها قيمة كما هي شهادة السنّي.

تقوم الجهات المختصة بالجمارك بفتح الطرود والرسائل للبحث عن الممنوعات، ويشمل ذلك الكتب السنّية التي تختلف مع التيار السلفي، وكذلك المطبوعات الشيعية، والكتب لغير المسلمين مثل الإنجيل والأشرطة الدينية، حيث يتم مصادرتها، مع ذلك فإن تلك القوانين يبدو أنها تُطبّق عشوائياً.

التعليم الديني إجباري في المدارس لكل المستويات. بغض النظر عن الخلفية الدينية للعائلات، كل المدارس الحكومية يتم التدريس فيها طبقاً للمعتقد السلفي. لا يُسمح بفتح مدارس خاصة دينية لغير المسلمين أو المسلمين غير المنتمين للتيار السلفي. الشيعة ممنوعون من تعليم مادة الدين في المدارس.

حتى بعد ثلاثة مؤتمرات للحوار الوطني ومشاركة الشيعة فيها، والعديد البيانات، لازال هناك دليل محدود بشأن تحسين الوضع الخاص بالحريات الدينية للأقليات، عدا النسخة الحكومية منه.

انتهاكات الحريات الدينية

خلال فترة كتابة هذا التقرير، لا زالت الحكومة تنتهك الحريات الدينية. لكن هناك صعوبة في التحقق من هذه الانتهاكات بسبب الخوف، إضافةً إلى السرية في التجمعات لغير المسلمين، مما يجعل البعض يتردد في التحدث بشأن تلك الانتهاكات. إضافةً إلى ذلك فإن التقارير الحكومية غير كاملة بسبب غياب إي نوع من المحاكمات العلنية في النظام القضائي.

حتى مع وجود تحسن في حرية الصحافة خلال فترة كتابة هذا التقرير، لا زالت هناك قيود على مناقشة المواضيع الدينية. في نوفمبر ٢٠٠٣، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً للكاتب منصور النقيدان، كاتب في صحيفة الرياض. هذا التقرير

ينتقد تحرك الحكومة ضد التطرف الديني. تم الحكم على النقيدان بالجلد لانتقادهم المؤسسة الدينية في الصحافة، ولم يتم تنفيذ تلك العقوبة خلال فترة كتابة هذا التقرير. كذلك هناك تقرير بأن أستاذ في الجامعة منعته الحكومة من التدريس لانتقاده سياسة الحكومة التمييزية ضد الشيعة. كذلك فقد تم منع الأستاذ من السفر للخارج. (خارج التقرير: الأستاذ هو الدكتور محمد جعفر آل حسن، حيث أوقفته الجامعة من التدريس بأمر من مدير الجامعة للعام الثالث الآن، وتم أيضاً منعه من الحصول على تفرغ علمي، تبع ذلك منعه من السفر بأمر من وزارة الداخلية، والقضية كانت على شبكة الإنترنت قبل حوالي عامين، ونتيجة لذلك تمت معاقبته).

لا توجد تقارير تشير إلى اعتقال أي من القيادات الشيعية لأسباب دينية. في سبتمبر ٢٠٠٣، نشرت الصحافة بأن الحكومة اعتقلت ١٦ صوفياً واستولت على كتبه وأشرطة فيديو ومطويات تدعو للتصوف. استناداً لعدة تقارير، هناك العديد من الشيعة لازالوا في السجن خلال فترة كتابة التقرير، وتشير هذه التقارير إلى تعرض المساجين للتعذيب. تم الإفراج عن الشيخ علي بن علي الغانم عام ٢٠٠٢م بعد قضاءه حوالي عشرون شهراً في السجن. خلال الفترة التي غطاه التقرير، لا توجد تقارير بأن هناك شباب من الشيعة تم سجنهم لفترة طويلة. في الماضين هذه الحالات نادراً ما يتم تسجيلها، حيث لا تقوم الحكومة بإبلاغ أهالي المسجونين عن مكان اعتقال أبنائها.

لازالت الحكومة السعودية مستمرة في إيقاف وطرد غير المسلمين لأسباب دينية. في عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة بطرد ناشط مسيحي أثيوبي بعد خلاف بشأن الوظيفة أدىّ إلى التحقيق بشأن نشاطه الديني.

في أكتوبر عام ٢٠٠٣ م، قام المطوعون باعتقال مصريين اثنين من أتباع الديانة المسيحية وسجنهما لأسباب دينية. تم الإفراج عنهما بعد ذلك في نوفمبر ٢٠٠٣ م، ولم يتم طردهما. كذلك قام المطوعون بالقبض على اثنين من المسيحيين الكاثوليك في أكتوبر ٢٠٠٣م وتم إخلاء سبيلهما في نفس اليوم دون توجيه أي تهمة.

تصرفات المطوعين وإساءتهم للآخرين تختلف من مكان إلى آخر في السعودية. هناك تقارير بشأن تلك الأحداث والتي أكثره في المنطقة الوسطى، نجد، وهي تشمل العاصمة الرياض. في بعض المناطق، يقوم المطوعون والمتعاونين معهم بتطبيق ما يرونه، فهناك حالات من التضييق والاعتداء والسجن والاحتجاز لمواطنين وأجانب. القانون الحكومي ينص على أن يتبع المطوعين أسلوباً معيناً في التعامل مع الآخرين

وبأدب، لكنهم لا يلتزموا بهذه القرارات. مع أن الحكومة تعترف بوجود مخالفات للمطوعين، إلا أنها ترفض توفير أية معلومات حول تلك الحوادث والعقوبات الرادعة التي تتخذها.

خلال فترة كتابة هذا التقرير، هناك العديد من الحالات التي قام فيها خطباء المساجد، والذين يستلمون رواتبهم الشهرية من الحكومة، باستخدام دعوات للعنف ضد اليهود والنصارى خلال خطبهم. مع أن حدة هذه الخطب قلّت بعد تفجيرات مايو ٢٠٠٣م، إلاّ أنها ما زالت مستمرة، حيث أن الدعوة بالموت لليهود والنصارى مستمرة، وهذا يشمل الخطب من المسجد الحرام بمكة والمسجد النبوي بالمدينة.

خلال فترة كتابة هذا التقرير، ناقش السفير الأمريكي مخاوف غياب الحريات الدينية مع العديد من المسئولين الحكوميين والقادة الدينيين. كما أن السفير ناقش مع مسئولين كبار حالات عديدة فيها انتهاكات واضحة. وقد قابل العديد من المسئولين في السفارة الأمريكية مسئولين في وزارة الخارجية السعودية لبحث ونقاش تقرير وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٣م بشأن الحريات الدينية. طالب مسئولون كبار في السفارة الأمريكية الحكومة السعودية بتطبيق ما تحدّثت عنها علناً والسماح بأداء الشعائر الدينية لغير المسلمين وكذلك احترام حقوق المسلمين الذين لا ينتمون للتيار السلفي. قام السفير الأمريكي المختص بالحريات الدينية في العالم، قام بزيارة السعودية في أكتوبر ٢٠٠٣م وقابل العديد من المسئولين في الحكومة وناقش معهم موضوع الحريات الدينية. كذلك قابل العديد من المسئولين في السفارة الأمريكية بمقابلة مسئولين في الخارجية السعودية مرّات عدة بشأن الحريات الدينية. في سبتمبر ٢٠٠٤م، قرّر وزير الخارجية وضع السعودية على قائمة الدول الأكثر إثارةً للمخاوف بشأن الحريات الدينية، استناداً إلى قرار الحريات الدينية في العالم بسبب انتهاكاتها الكبيرة للحريات الدينية[1].

وفيما يلي التقرير السنوي الأول الذي أعددته و نشرته على مواقع الانترنت المختلفة.

تمهيد:

يشكل الشيعة ٢٠٪ من مجموع سكان المملكة السعودية التي يغلب عليها

---

(١) علي فردان ـ موقع بحزاني الالكتروني.

الإسلام السني تحت عباءة مذهب الشيخ محمد عبد الوهاب الذي رافق تأسيس الدول السعودية الثلاث، ويتواجد الشيعة في ناحيتي القطيف والاحساء شرق الرياض العاصمة، وتعتبر المحافظتان وفقا للتعريف الحكومي للمناطق السعودية شريان النفط والثروة للعائلة المالكة والدولة السعودية الحديثة، ويتواجد الشيعة أيضا في المدينة المنورة وجده ومكة وحائل وإقليم نجران، ويعتنق سكان الأخير المذهب الشيعي الاسماعيلي الذي استثني من إعلان مكة الأخير القاضي بإسلام المذاهب السنية الأربعة والمذاهب الجعفري والزيدي والاباضي.

ظل مؤشر التقدم في حقوق الطائفة الشيعية في المملكة موضع شك دائم من قبل المنظمات الحقوقية العالمية ولم يتحقق سوى تقدم طفيف في هذا المجال خاصة وان تأطير الحقوق والواجبات مرتبط بإصلاح عميق في أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا ما لم يتم حتى ألان رغم الضغوط الدولية المتصاعدة ضد حكومة الرياض والتي تطالبها بالعمل السريع لتحديث الدولة والمجتمع ومواجهة الظواهر الإرهابية المسلحة في البلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام عبر القيام بخطوات إصلاحية واسعة.

يعاني الشيعة من تمييز طائفي يشمل كافة مناحي الحياة في المملكة، وذلك منذ تأسيسها في أوائل القرن العشرين وقد سبق أن كانت المناطق الشيعية في شرق الجزيرة العربية جزء من الدولتين السعوديتين الأولى والثانية عانى في عهدهما السكان المحليين من التمييز والاضطهاد، في أواخر القرن التاسع عشر وأثناء ما كانت الواحتين تحت الحكم العثماني الضعيف عرضت أجهزة المخابرات البريطانية على السكان أن يخضعوا البلاد للانتداب البريطاني على غرار الإمارات المجاورة على أن تتحول القطيف والاحساء فيما بعد إلى دولة مستقلة إلا أن السكان بقيادة علماء الدين رفضوا العرض البريطاني وبقيت الواحتين تحت السيادة العثمانية إلى أن استطاع الملك السعودي عبد العزيز آل سعود عام١٩١٣م الاستيلاء على المنطقة الشرقية دون وقوع خسائر تذكر في صفوف قواته، وهكذا امتلكت الدولة السعودية الوليدة شريان حيوي مطل على الخليج ولم يكن بحسبانها انه يحتوي على اكبر مخزون نفطي في العالم.

ومنذ دخول الواحتين وبقية المناطق الشيعة في الجزيرة العربية تحت حكم عائلة آل سعود والشيعة يعانون من تهميش واضطهاد وتمييز منقطع النظير تغذيه العصبية

الدينية المستشرية في النظام الديني الرسمي والذهنية الاجتماعية العامة، ورغم الانفتاح الواسع على العالم بحكم التطور الهائل في نظم الاتصالات والبث التلفزيوني والإذاعي الفضائي علاوة على انتشار قيم المواطنة وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات والانفتاح من خلال الاتصال الواسع النطاق بالعالم الخارجي إلا أن ذلك لم يدفع حكومة المملكة لإعادة النظر في سياستها الداخلية والتفكير بجدية في إعادة بلورة الواقع الديني والاجتماعي والثقافي السعودي بل سارعت أجهزة الرقابة إلى تقييد نشاط المواطنين بشكل عام ومحاربة دعوات الانفتاح والحوار والنقد البناء عبر الحجب والتهديد بالاعتقال لكل شخص ينتقد سياسة المملكة علانية سواء عبر القنوات الفضائية أو مواقع الانترنت أو بالاتصال المباشر بمحيطه الاجتماعي أو المهني، وبذلك ظل الشيعة السعوديين رغم التقدم السياسي في العراق والإصلاحات السياسية في البلدان المجاورة عرضة لنظام تفضيل مذهبي وقبلي منظم، ومن خلال النقاط التالية نرصد معاناة الأقلية الشيعية ومستوى تقدمها في نيل حقوقها المشروعة وفقا لمقررات وقواعد النظام الحقوقي العالمي وذلك كالتالي:

الحقوق الدينية:

رصد خلال هذا العام تقدم ايجابي تمثل في السماح المتثاقل للمواطنين الشيعة في القطيف والاحساء ببناء مراكزهم الدينية وممارسة شعائرهم التقليدية، في العهود السابقة درجت الحكومة السعودية بين فترة وأخرى بفتح المجال لمواطنيها الشيعة لبناء المساجد والحسينيات، يتحدث الأهالي هنا عن عشرات المساجد التي بنيت في عهد الملك خالد قبل أن يتم تقييد البناء في القطيف والاحساء مجددا، ونظرا لافتقاد البلاد لدستور واضح المعالم وحكمهما من خلال أكثر من تيار في العائلة المالكة فان العديد من المواطنين يشككون في جدية الحكومة في سن نظام دائم يسمح من خلاله للمواطنين الشيعة بتشييد مراكزهم العبادية والاجتماعية بحرية.

كما وما تزال الحكومة السعودية تفرض شبه حضر على بناء صالات الأفراح في المناطق الشيعية خوفا من استثمارها في أنشطة معارضة للحكومة، وقد تسبب هذا الحظر في عام ١٩٩٦م في نشوء حريق في بلدة القديح بالقطيف مما تسبب في مقتل عشرات النساء والأطفال، عقب الحادثة سمحت الحكومة ببناء بعض صالات الأفراح وأمر ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله ببناء صالة أفراح على نفقته الخاصة وتقديمها هدية لأهالي القديح، أما النشاط الديني الغير تقليدي والذي يأخذ طابع

العصرنة فما زالت الحكومة السعودية تمنعه بشكل دائم، في شهر محرم لعام ١٤٢٦هـ حظرت السلطات إقامة عمل مسرحي ديني خاص بموسم عاشوراء وفي شهر صفر من نفس العام منعت السلطات مهرجان ديني بمناسبة ذكرى أربعينية الإمام الحسين - الإمام الثالث لدى الشيعة - كما منعت معرضا تشكيليا لنفس المناسبة في الاحساء، كما حظرت السلطات الأمنية أقامت مهرجان ديني يدعو إلى تشييد قبور أئمة أهل البيت في مقبرة البقيع بالمدينة المنورة، وهي قبور ترجع إلى ثلاثة من أئمة الشيعة أقدمت على تهديمها قوات الملك عبد العزيز عند استيلائه على المدينة المنورة إبان تأسيس الدولة السعودية الحالية.

وفي أكتوبر الماضي أبلغت السلطات مجموعة دينية شيعية في جزيرة تاروت - إحدى نواحي القطيف - بقرار منع السلطات مهرجان أنوار العروج - بمناسبة ذكرى رحيل الإمام الخميني، احد مراجع الشيعة وصاحب نظرية ولاية الفقيه ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران بدون توضيح الأسباب، كما تم إغلاق مركز ديني اجتماعي في المدينة المنورة دون أسباب مقنعة.

علاوة على ذلك يفرض تقييد وحظر تام لأي نشاطات عبادية لشيعتي المدينة المنورة وحائل، إذ ما يزال شيعة حائل يقيمون عباداتهم الدينية التقليدية كالصلاة في سراديب تحت الأرض! كما ويحظر على شيعة المدينة بناء المساجد والحسينيات في مناطقهم، أما شيعة نجران فيعانون من تقيد شديد مماثل، كما وتفرض السلطات حظر تاما على المواطنين الشيعة في ممارسة أية أنشطة عبادية علنية أو سرية في غير مناطقهم المعروفة خاصة في مدن البلاد الرئيسية كالرياض وجده، وما تزال حكومة الرياض تفرض حظرا على المواطنين الشيعة في الدمام والخبر في بناء المساجد والحسينيات واغلب مراكز التجمع العبادية عبارة عن بيوت عادية، وتتغاضى السلطات عن النشاط الديني فيها ما دامت غير بارزة.

والى لحظات كتابة هذا التقرير ما تزال حكومة المملكة تمنع المواطنين الشيعة في الدمام من تشييد مقبرة خاصة بهم لأسباب طائفية!.

للشيعة مسجدا في مدينة الدمام عاصمة المنطقة الشرقية حصل عليه الأهالي بعد معاناة طويلة إلا أن السلطات اشترطت تخليهم عن الصلاة على التربة التي يصنعها الشيعة محليا ويستوردوها من البلدان المجاورة لا سيما العراق للسجود عليها، كما اشترطت أن يكون القائم على المسجد من موظفي الحكومة.

وبينما يحظر على المواطنين الشيعة في الاحساء والدمام والخبر وعموم المملكة الجهر عبر مكبرات الصوت بالآذان الشيعي تعج المناطق الشيعية خاصة محافظة القطيف بالمساجد التي شيدتها الحكومة للأقلية السنية التي يغلب عليها العنصر الأجنبي.

وقد دأبت أجهزة الأمن السعودية خلال السنوات العشر الماضية على معاقبة الموطنين الشيعة خاصة في القطيف والاحساء بالسجن لفترات تمتد من أسبوع إلى شهرين بأمر من أمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد بتهمة إقامتهم شعائر مقتل الإمام الحسين وأئمة أهل البيت الآخرين والقيام بالأنشطة المتعلقة بموسم عاشوراء الذي يبدأ من مطلع السنة الهجرية القمرية ويمتد لغاية شهرين تقريبا، حيث يتم استدعاء المواطن المحكوم عليه بالسجن وإحاطته بأمر إمارة المنطقة الشرقية ومن ثم إرساله إلى السجن العام لقضاء العقوبة المستحقة دون أية إجراءات قانونية على نحو الإطلاق، إلا انه في السنوات الثلاث الأخيرة لم تسجل أية ملاحقات من هذا النوع وأصبح إقامة الشعائر الحسينية وبقية الأنشطة الدينية التقليدية أمر مألوف.

الحقوق الثقافية: ما تزال الحكومة السعودية عبر وزارة الإعلام وأجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية تفرض حضرا كليا على النشاط الثقافي للمواطنين الشيعة، حيث تمنع وزارة الإعلام الكتب الشيعية بمختلف أنواعها وتصانيفها كما وتفرض حضرا على عدد من دور النشر التي تطبع الكتب الدينية الشيعية لأنها تنشر كذلك مطبوعات تندد بالمذهب السلفي وسياسات الحكومة السعودية، كما ويشمل الحضر المواد السمعية والالكترونية، وتمارس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية دورا رقابيا بارزا على مواقع الانترنت ذات التوجهات الشيعية سواء تلك التي تبث من داخل المملكة أو خارجها، وقد تعرض للحجب مئات المواقع الشيعية، من ضمن المواقع المحجوبة التي تعمل من داخل المملكة ما يلي:

- ❖ شبكة راصد الإخبارية.
- ❖ شبكة الجارودية الثقافية.
- ❖ ملتقى القطيف الثقافي.
- ❖ أنصار المنسيين.

ومن الخارج

❖ شبكة الحرمين.

❖ منتدى منابر الجزيرة العربية.

❖ شبكة الشاعر.

❖ شبكة الأبحاث العقائدية.

وغيرها الكثير مما لا يمكن إحصائه في هذا التقرير.

كما وتفرض الحكومة السعودية حضرا على النشاط الثقافي الجماهيري للمواطنين الشيعة، إذ منعت السلطات لقاء جماهيريا بين مثقفين من السنة والشيعة في إحدى الحسينيات لأسباب مجهولة وذلك في منتصف عام ٢٠٠٥، كما وتخضع معارض الكتاب إلى شروط حكومية معقدة مما جعل آخر معرض كتاب في المنطقة يرجع إلى منتصف تسعينيات القرن المنصرم، إلا أن الإجراءات الحكومية تشمل كافة أنحاء المملكة بشكل عام ولا تختص بالمواطنين الشيعة وحدهم.

وبطبيعة الحال تمنع الأنظمة إصدار الكتب والصحف والدوريات الأسبوعية والشهرية ونصف السنوية ذات الطابع الشيعي من داخل البلاد حتى وان كانت لا تحمل هوية مذهبية واضحة إذ لم يسبق أن افتتحت صحيفة سعودية في المناطق الشيعية رغم تمتعها بكفاءات صحفية وأدبية عالية المستوى وقد تقدم بالفعل عدد من المثقفين والكتاب في العهود السابقة بطلبات من هذا القبيل إلا إنها رفضت دون تقديم مبررات، ولم تسجل خلال العام المنصرم أية مؤشرات تقدم في هذا المضمار الحيوي سوى سماح غير مسبوق من قبل نقاط التفتيش في المنافذ البرية والجوية في إدخال المطبوعات الورقية والالكترونية الشيعية وعدم مصادرتها في أكثر من ٩٠٪ من الحالات المرصودة، إلا إنها في نهاية الأمر كميات غير تجارية لا يمكن اعتبارها تجميدا للحظر على الثقافة الدينية للمواطنين الشيعة في المملكة، كما سمحت الحكومة السعودية على مضض ووسط مراقبة أمنية مستمرة وشاملة لعدد من المواطنين الشيعة على غرار مواطنيهم السنة بافتتاح وإقامة برامج ثقافية وحوارية داخل منازلهم دون ادني اعتراف رسمي بها، وتعرف في الأوساط الشعبية بالديوانيات وتشمل أنشطتها حوارات وندوات ولقاءات ثقافية واجتماعية بعيدا بطبيعة الحال عن مناقشة القضايا التي تمس الحكومة السعودية بشكل مباشر، وليس لهذه الديوانيات أية مسميات معترف بها من قبل الحكومة بل وتفرض السلطات حظرا على أي اتجاه في هذا المضمار خوفا من نشوء تنظيمات وتشكيلات سياسية مناهضة للنظام السعودي،

وبالتالي يكون العام ٢٠٠٥ امتدادا لأكثر من ٩٣ عاما من الحضر الحكومي الرسمي على المطبوعات الشيعية لأسباب طائفية ويحرم بذلك أكثر من ٢ مليون مواطن من حقوقهم الثقافية في القراءة والاطلاع والاقتناء والبحث الحر.

الشيعة وسياسة التمييز والتهميش الحكومية:

ما يزال المواطنون الشيعة عرضة للتهميش والتمييز في الدوائر الحكومية، ما تزال شركة ارامكو النفطية التي تعتبر عماد الاقتصاد السعودي ترفض توظيف الموطنين الشيعة بشكل عام رغم رصد بعض التراجع الايجابي في هذا المضمار، حيث أقدمت الشركة على توظيف القليل من المواطنين الشيعة إلى جانب الأغلبية الساحقة من المواطنين السنة، كما ويعاني الشيعة من استبعاد شبه تام في الوظائف الأمنية، لم يسبق وان وصل مواطن شيعي إلى مجلس الوزراء، نسبة تمثيل الشيعة في مجلس الوزاري ٠٪ ومجلس الشورى ٤٪ والمجلس الأعلى للقضاء ٠٪ إلا أن للشيعة محكمتان شرعيتان للأوقاف والمواريث وشئون الزواج ذات صلاحيات محدودة وذلك في كل من القطيف والاحساء فقط.

جميع رؤساء البلديات والمستشفيات وبقية الدوائر الخدمية في المناطق الشيعية ومعظم الوظائف القيادية والإشرافية في دوائر الدولة من الأغلبية السنية، ويستبعد الشيعة من الوصول إلى هذه الوظائف لأسباب طائفية بحته، كما وتقتصر خدمات العسكريين الشيعة في الجيش السعودي على الخدمات المساندة ويمنعون تماما من الوصول للمراكز القيادية والحساسة في السلك العسكري.

ما يزال المواطنون الشيعة يتعرضون لسوء المعاملة والإقصاء في الدوائر الخدمية كالصحة والتعليم، إذ لا تقارن الخدمات المقدمة في المناطق الشيعية بغيرها نظرا لتكثيف الاهتمام الحكومي بالمناطق السنية، فعلى سبيل المثال تنقل الكفاءات الطبية المتميزة من المناطق الشيعية للعمل في المناطق ذات الأغلبية السنية وتعاني المستشفيات والمراكز المساندة من نقص في الأجهزة والمعدات نتيجة لتفضيلات طائفية ملحوظة، وان كان القطاع الصحي في البلاد عرضة لتهالك مستمر نتيجة للعجز الدائم في الميزانية إلا أن التمييز الطائفي غير مستثنى من قطاع الخدمات بشكل عام وهذا ينطبق على ميزانية بناء المدارس النموذجية إذ تتجه إلى المدن والإحياء السنية وكذلك خدمات الطرق والبلديات ومخصصات المياه والصرف الصحي وغيرها.

ورغم تحقيق النوادي الرياضية في المناطق الشيعية مستوى جيد إلا أن

مخصصاتها ضئيلة وغالبا ما يساهم الأعضاء في نفقاتها العامة، فنادي النور في بلدة سنابس بجزيرة تاروت مثل البلاد في عدة بطولات عربية ودولية وحصل على المراكز الأولى في الدورات الرياضية على مستوى المملكة إلا انه إلى وقت قريب كان مقره الرئيسي في البلدة عبارة عن منزل مستأجر رغم شهرته الواسعة، ولعل قلة المخصصات ليست محصورة بالمحافظات الشيعية حيث تراجع الإنفاق الحكومي المباشر على النشاط الرياضي بشكل عام بسبب الضائقة الاقتصادية التي تمر بها الدولة منذ أكثر من ١٠ سنوات إلا أن سياسة التمييز التي تتبناها الحكومة لا يمكن أن تستثني قطاعا دون آخر وهذا ما ينطبق تماما على المؤسسات الرياضية التي تسيطر عليها الرئاسة العامة لرعاية الشباب بشكل تام.

ويغلب على الدوائر الحكومية المحسوبية والفساد مما مكن المواطنين من غير الشيعة والذين يرتبطون بشاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية بروابط المذهب والقبيلة من انجاز معاملاتهم الحكومية بيسر وسهولة بينما تطبق الأنظمة وبصرامة على الموطنين الشيعة وغيرهم من لا يمتلكون نفوذ في هذه الدوائر.

ورغم تمتع الشيعة بكفاءات علمية جيدة من العنصر النسائي إلا أن وزارة التربية والتعليم السعودية تفرض حضرا مستمر لأكثر من ثلاثين عاما على المعلمات الشيعة ويقضي الحظر على حرمانهن من تقلد منصبي «الإدارة والوكالة» لأسباب غير معلنة ورغم توجيه العشرات من الرسائل والخطابات وكتابة بعض المقالات في الصحف المحلية والتي تطالب بتفسير واضح لعدم تعيين المعلمات المنتميات لمحافظتي القطيف والاحساء من المناصب العليا في المدارس وعموم وزارة التربية والتعليم إلا أن الوزارة لم تعلن موقفها العلني ولم تقم بإجراءات لإنهاء هذا الحظر.

كما ويتعرض الطلبة الشيعة من الجنسين إلى تفضيل مذهبي وقبلي في الجامعات والمعاهد الحكومية، على سبيل المثال لم تستطع العشرات من المواطنات الشيعيات من القطيف والاحساء من الدراسة في المعهد الصحي بالدمام (٤٠٠ شرق العاصمة الرياض) رغم استيفاءهن الشروط المطلوبة بسبب المفاضلة المذهبية وبروز قوى مهيمنة في وزارة الصحة تهدف إلى تهميش وجود المواطنين الشيعة في المعاهد الصحية، كما وقد تم رفض طلبات العشرات من الطلبة الشيعة من الجنسين للالتحاق بكليات الطب رغم حصولهن على معدلات مرتفعة جدا تصل إلى ٩٩٪ من النسبة الكلية مما دفعهم إلى الدراسة خارج المملكة.

علاوة على ذلك ما تزال الأنشطة المناوئة ضد المذهب الشيعي سواء عبر شبكة الانترنت أو من خلال المطبوعات المصرحة من وزارة الإعلام والمواد المسموعة والالكترونية تنال من الموطنين الشيعة عقيدة وفقها وتاريخا دون أن تسعى الأجهزة المختصة إلى حظرها.

في نهاية نوفمبر تناقل المواطنون في محافظة القطيف أنباء تفيد أن أشخاص مجهولين قاموا بتوزيع مطبوعات تندد بالشيعة وذلك في مدينة سيهات، كما كتب بعض الطلبة بتوجيه من معلميهم بحوثا قصيرة تنال من المذهب الشيعي وتصفه بالخروج من دائرة الإسلام وبالمذهب المبتدع، كما ويتعرض الشيعة لاتهامات مماثلة في بعض القنوات الفضائية المرتبطة بالحكومة، ورغم دعوات علماء الشيعة ومفكريها الحكومة السعودية لحظر هذه النشاطات إلا إنها لم تبادر بعد إلى سن القوانين اللازمة لكبح أنشطة الكراهية ضد مواطنيها من الشيعة.

في شهر ديسمبر انعقدت قمة منظمة المؤتمر الإسلامي وانبثق عنها إعلان هام للغاية يقضي بان أتباع المذهب الجعفري إلى جانب الزيدي والمذاهب الأربعة السنية من المسلمين المحقونين الدم والعرض، ويأمل المواطنين الشيعة هنا إضافة أتباع المذهب الاسماعيلي الذي يشكل أغلبية سكان إقليم نجران جنوب المملكة إلى إعلان القمة وان تبادر حكومة الملك عبد الله إلى إصدار الأنظمة اللازمة لتفعيل إعلان مكة وإيقاف كافة الأنشطة التحريضية التي تبث الكراهية والعداء ضد أتباع المذهب الشيعي في المملكة وعموم العالم الإسلامي.

الشيعة والقضاء السعودي:

ظل سلك القضاء في المملكة يمارس اضطهادا وتعديا على الإنسان الشيعي، والمعروف أن قضاء المملكة يستند على المبادئ الفقهية للمذهب الحنفي، ويتغاضى في قوانينه وأنظمته عن مبادئ وأصول العدالة السائدة في العالم، حيث أن نظام المرافعات القضائية لم يعتمد سوى مؤخرا وتشوبه العديد من الشوائب والإشكالات القانونية، كما أن قضائيا امن الدولة لا تخضع لنظام المرافعات حيث يعتبر أطراف القضايا الأمنية والسياسية خصوما للعائلة المالكة مباشرة، وتعتبر السلطة القضائية جزء من السلطة التنفيذية ولا تتمتع باستقلال حقيقي وكثيرا ما يتدخل أطراف في العائلة المالكة في شئون القضاء، كما تفتقد الإجراءات القانونية السائدة في الدوائر الأمنية والقضائية لقيم العدالة واحترام الإنسان وحقوقه الأساسية، ثمة تحسن في

القضايا المدنية والجنائية والمالية ولكنه ضئيل جدا لا يفي بمتطلبات العدالة واحترام حقوق الإنسان، بالنسبة للمواطن الشيعي يتعامل القضاء السعودي معه من منطلقات طائفية بعيدة كل البعد عن روح المساواة، فشهادة المواطن الشيعي غير مقبولة باعتباره منتميا لمذهب مبتدع، ولا يسمح للمواطنين الشيعة بالركون في قضاياهم الجنائية والأمنية والاجتماعية والمالية للفقهاء الشيعة حتى أن محكمة الأوقاف والمواريث الشيعية أحكامها غير مقبولة لدى العديد من القضاة الشرعيين في المحاكم الكبرى.

لا يجوز الفقهاء الوهابيين الزواج من الشيعة إلا إذا غير الطرف الشيعي مذهبه ومن هذه الفتاوى الثابتة في المذهب السلفي تستصدر المحاكم الشرعية السعودية أحكامها ببطلان زواج المواطن السني أو غيره من المواطنين المسلمين والعرب المقيمين في المملكة من معتنقي المذهب الشيعي، كما ويعاني المواطنون الشيعة من عدم الإنصاف والتعدي في حال كونهم خصوم لمواطنين من السنة كما ويقبع في السجون عدد من المدانين بجرائم قتل ضد مواطنين شيعة ولا ينتظر تنفيذ أحكام الإعدام بهم، كما تحتجز سلطات الأمن السعودية أكثر من ١٥ معتقلا من الشيعة منذ أحداث تفجير أبراج الخبر عام ١٩٩٦م لم توجه لهم تهم محددة ولم يقدموا للمحاكمة ولم يتهموا بالتفجير رسميا ولم يسمح لهم بتوكيل محامي، ورغم أن الملك عبد الله اصدر امرأ بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين ومواطنين ليبيين متهمين بالتدبير لمحاولة اغتياله عام ٢٠٠٥ إلا أن المرسوم الملكي استثنى المواطنين الشيعة، ويرجع بعض المراقبين أن السبب يرجع إلى كون الحكم في المملكة يدار من عدة رؤوس قوية داخل العائلة السعودية المالكة، وللملك حدودا لا يستطيع تخطيها، وقضية المعتقلين الشيعة بيد وزير الداخلية القوي نايف بن عبد العزيز.

كما وان لإمارات المناطق صلاحيات إصدار أحكام بالسجن دون الرجوع للمحاكم ودون الخضوع لقانون واضح المعالم، وقد استغل العديد من الأمراء هذه الصلاحيات وأصدروا أحكام بالسجن على المواطنين ومنهم مواطنين من الشيعة، لم ترصد خلال هذا العام في المنطقة الشرقية إصدار أحكام من هذا القبيل على مواطنين شيعة إلا أن أمير المنطقة الشرقية اصدر العديد منها في السنوات الماضية ولأسباب طائفية، فقد حكم بالسجن شهرا على احد التجار من بلدة العوامية لكونه دعم حفل تأبين احد مراجع الشيعة، واصدر بعد انقضاء مواسم عاشوراء الماضية عشرات الأوامر التي تأمر بسجن مواطنين شيعة لمشاركاتهم في مراسم عاشوراء أو حضورهم في مواكب العزاء التي تقام بهذه المناسبة وغيرها من المناسبات المتعاقبة في شهري محرم

وصفر من كل عام هجري.

ما يزال المواطن «محسن التركي» عرضة لتنفيذ عقوبة السجن ثمانية شهور و٣٥٠ جلدة تنفذ في موطنه بجزيرة تاروت بتهمة سب الصحابة، إلا انه وبسبب الثغرات القضائية والفوضى القانونية التي تنخر في دوائر ومؤسسات الدولة ومنها المؤسسة القضائية الهشة استطاع تأخير تنفيذ الحكم، كما وتعرض شاب شيعي لعقوبة الجلد في شهر يونيو الماضي لإدانته بحمل طلاسم، وتعرض أيضا مواطن من بلدة العوامية للطرد من عمله والسجن والجلد لإدانته بالنقد العلني للنظام القضائي والاجتماعي في المملكة، وفي أغسطس الماضي اعتقل مواطن يعمل مدرسا في إحدى المدارس الحكومية بتهم طائفية واتخذت بحقه سلسلة من الإجراءات العقابية منها إيقافه عن التدريس ومنعه من السفر، وما تزال قضيته بانتظار صدور الحكم النهائي، كما وتعرض مواطن من محافظة الاحساء يدعى «أمين حسن الشواف» للاعتقال ومن ثم الإدانة المستعجلة وتنفيذ الحكم الفوري في وسط العاصمة الرياض، كما أدين بائع من الشيعة في احد الأسواق الشعبية بالاحساء بتهمة عدم الإغلاق للصلاة والاستهزاء بعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحكم عليه بالسجن ثلاثة أيام و٣٠ جلدة، كما ويقضي مواطن شيعي من نجران عقوبة السجن ١٠ سنوات منذ ما يقارب الأربع سنوات دون بوادر الإفراج عنه بتهمة الاستهزاء بالقران الكريم، كما ويقضي عشرات المواطنين الشيعة من نجران والمدينة المنورة عقوبات مختلفة في قضايا طائفية مختلفة.

الحقوق الاقتصادية والسياسية:

ترتبط الحقوق السياسية للمواطنين الشيعة بحق الشعب السعودي ككل، إذ أن المواطن السعودي محروم تماما من حقوقه السياسية ويخضع لسيطرة نظام ملكي مطلق، يحرم النظام السياسي للحكم الذي صدر في عهد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز تكوين التجمعات والأحزاب والجمعيات السياسية، وتقمع التظاهرات بشدة وتعتبر أعمال شغب، وتسيطر العائلة المالكة على كافة أوجه الحياة في البلاد ولا وجود لمؤسسات المجتمع المدني لذلك فان حقوق الشيعة مرتبطة بإصلاح سياسي واجتماعي عميق من خلاله تتاح الفرصة للشعب ومن ضمنه الأقليات الطائفية كالشيعة من تكوين مؤسساته المدنية وأحزابه السياسية والمشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، إلا أن الشيعة في ظل النظام الملكي المطلق محرومون تماما من أي

مشاركة في شئون الدولة إذ لم تعين الحكومة أي شخصية شيعية في منصب رفيع عدا منصب «سفير» الذي منح للدكتور جميل الجشي وهو من أهالي القطيف لمدة ٤ سنوات لم تجدد، ويحرم الشيعة أيضا من العمل في السلك الدبلوماسي والوظائف الإدارية في السفارات ويشمل هذا التمييز النساء السعوديات أيضا، كما أن الشيعة في مناطقهم محرومون من تولي مناصب عليا في الدوائر الخدمية كالمستشفيات والبلديات فكيف إذن بمناصب رفيعة في الدولة؟؟!

ويشارك الشيعة مواطنيهم الآخرين في مشكلة «البطالة» إلا أن معاناتهم مضاعفة بسبب سياسة التمييز الطائفي والتي تقضي بتفضيل المواطن السني على المواطن الشيعي في الوظائف العامة.

في عام ١٩٨٠م قام الشيعة السعوديين بتظاهرات ضد العائلة المالكة عقب سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وكان من ضمن دوافع وأسباب اندلاع المظاهرات التي راح ضحيتها العشرات من الموطنين الشيعة سوء الخدمات في المناطق الشيعية، إلا انه خلال العشر سنوات الماضية رصد تقدم «مقبول» في مستوى الخدمات إلا أنها لا تقارن على نحو الإطلاق بالرياض العاصمة أو المدن المجاورة وبمداخيل النفط الهائلة التي تستخرج من المناطق الشيعية في المقام الأول، فالمدن المجاورة لمحافظتي القطيف والاحساء شيدت مع انبثاق عهد النفط في المملكة وسكانها خليط من مناطق متعددة من البلاد ولم يكن في المنطقة الشرقية قبل عصر النفط سوى الواحتين ومجموعة من الهجر البعيدة عن الساحل.

مخصصات المناطق الشيعية محدودة قياسا بالمناطق الأخرى، فمعظم مدارس المحافظتين مدارس مستأجرة وكذلك دور الرعاية الصحية الأولية، أما الطرق فتحتاج إلى صيانة وإعادة أعمار وتحتاج المناطق الشيعية إلى طرق جديدة، سجل تقدم «جيد» في هذا المضمار حيث بدأت البلديات برصف الشوارع والطرق الداخلية من فائض الميزانية التي أعلن عنها الملك والتي جاءت انعكاسا لزيادة مداخيل النفط.

من ناحية أخرى ما يزال أفراد من العائلة المالكة يستولون على الشواطئ ويوقعون عقودا مع شركات متخصصة لردمها وتحويلها لمخططات سكنية ومن ثم يبيعونها على السكان المحليين بأسعار ضخمة، ورغم صدور قرار ملكي بعدم الردم إلا أن ذلك لا ينطبق سوى على المواطنين العاديين، آخر السواحل المستولى عليها ساحل الرامس المحاذي لمنطقة الرامس الزراعية، وقد استولى عليها ولي العهد الحالي

سلطان بن عبد العزيز أيام الملك فهد بحجة كونها منحة ملكية، وباعها على شركة ضخمة حولتها إلى مخطط راقي، عارض أهالي العوامية المشروع إلا إنهم ابرموا اتفاقا يقضي بمنح المتضررين أراضي مجانية ومميزات أخرى ومن غير الواضح ما إذا كانت الشركة المرتبطة بالأمير السعودي ستفي ببنود هذا الاتفاق.

ويقل الاهتمام الحكومي بالزراعة بوجه عام وينطبق ذلك على المناطق الشيعة، فالمناطق الزراعية في واحتي القطيف الاحساء تعاني من إهمال حكومي أدى إلى تراجع الناتج الزراعي واعتماد التجار على الاستيراد من الخارج لتلبية حاجات ألمستهليكن من الفواكه والخضار وغيرها من المواد الغذائية، وتراجعت المساحات الخضراء في القطيف والاحساء حيث لا يتوفر دعم حكومي حقيقي للمزارعين ما نتج عنه عزوفهم عن الزراعة وبيعهم مزارعهم لتتحول إلى مخططات سكنية أو مشروعات صناعية صغيرة.

ولا ينتظر من المجلس البلدي في القطيف والاحساء الكثير فالمواطنين يأملون من المجلس الذي انتخبوه أن يراقب ميزانية البلدية ومنع استنزافها من قبل المتنفذين وتطوير الخدمات وسرعة انجازها ومرونة إجراءات المعاملات الحكومية إلا أن المجلس جزء من وزارة البلديات وليس له سلطات حقيقة إذ انه مجلس استشاري في المقام الأول ويقوم برفع توصياته للوزارة وأمانة المنطقة.

وينتاب المواطنين الشيعة غبنا شديد لكون مناطقهم تزخر بالثروة المائية إلا إنها استنزفت في مشاريع ارامكو النفطية، ورغم أن المواطنين في القطيف يحصلون على المياه المحلاة للشرب إلا إنهم من ناحية أخرى يحصلون على مياه مالحة لاستخداماتهم الإنسانية والمنزلية، بينما يقطع الصحراء أنبوب ضخم يمتد من مدينة الجبيل الصناعية إلى الرياض والقصيم لينعم المواطنون هناك بالمياه المحلاة لكافة احتياجاتهم، من ناحية أخرى يعاني أهالي الاحساء من عدم توفر المياه المحلاة ويضطرون لشراء المياه من الشركات الأهلية، وقد جفت عشرات العيون التاريخية في الاحساء نتيجة للإهمال الحكومي وتحويل مسار ينابيعها لأبار البترول المحيطة بالمحافظة.

مستقبل الشيعة في المملكة العربية السعودية:

ناضل الشيعة في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي عبر انضمامهم لفروع حركات التحرر العالمية، وقدمت الطائفة الشيعية العديد من الشهداء، إلا أن انحسار مد التيارات والتنظيمات العروبية والاشتراكية والشيوعية

وإقامة علاقات دبلوماسية بين الأنظمة السياسية التي تدعم حركات المعارضة وبين الأنظمة التي تناضل ضدها تلك التشكيلات ومن ضمنها المعارضة السعودية مهد الطريق لبروز الحركة الإسلامية واستفرادها بالساحة خاصة مع قيام الثورة الإيرانية، إلا انه سرعان ما تخلت إيران عن دعم التنظيمات الإسلامية المعارضة للنظام السعودي وشرعت في إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة مما جعل غالبية رجال الدين والمناضلين الإسلاميين يفضلون إنهاء المعارضة والعودة للوطن، توج هذا التوجه بإعلان الحركة الإصلاحية في الجزيرة وهو المسمى الجديد لمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية بإنهاء المعارضة والعودة الطوعية للمملكة، بعدها فتحت صفحة جديدة في العلاقة بين القيادات الدينية والشعبية والدولة السعودية، أساسها العمل من الداخل لنيل الحقوق المشروعة للطائفة الشيعة التي تعتبر أقلية مذهبية وسط أغلبية سنية كاسحة.

يتوجه الشيعة ألان عبر قيادتهم الدينية والشعبية إلى الحضور المكثف في دوائر اتخاذ القرار على رأسها الديوان الملكي واثبات أن المواطنين الشيعة ليسوا سوى مجرد مواطنين عاديين وان اختلفوا مع الأغلبية في بعض التفاصيل وان ولائهم هو للوطن ورموزه العليا المتمثلة في الملك والعائلة المالكة، واستغلت القيادات الشيعية أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتولي الشيعة الحكم في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين والإصلاحات السياسية في البلدان المجاورة وتقدم وسائل الاتصالات من اجل مخاطبة الرأي العام المحلي ومسئولي الحكومة، كما بدا الشيعة في الظهور في وسائل الإعلام المختلفة والمشاركة الفاعل في لقاءات «الحوار الوطني» الذي أمر بإنشائه الملك عبد الله عندما كان ولي للعهد.

لقد تخلى الشيعة عن نظرية المواجهة بشكل عام وبدئوا عهد جديد قاعدته الرئيسية العمل في الإطار الوطني من اجل نيل الحقوق المشروعة، ولا يخفي بعض القادة الدينيين أمنيته بان يرى المملكة وقد تحولت إلى مملكة دستورية يتمتع شعبها بمجلس تشريعي منتخب ذو صلاحيات والفصل بين السلطات وترشيد استهلاك المال العام وهو مصطلح مهذب يطالب في حقيقته بمنع أفراد العائلة المالكة من التصرف بالميزانية العامة ومحاربة الفساد والمحسوبية والرشاوى والعمولات الضخمة على صفقات أسلحة الجيش السعودي، ليس من الواضح ما إذا كان هذا التوجه سيؤدي في النهاية إلى حصول الأقلية الشيعية على حقوقها المسلوبة منذ دخول مناطقها تحت سلطة آل سعود في عام ١٩١٣م خاصة وان البلاد ما تزال تحت قبضة نظام ديني

واجتماعي وثقافي متشدد لم يسالم المذهب الشيعي منذ نشؤه فقد صدرت من أعلام المذهب السلفي عشرات الفتاوى التي تطالب بقتل المواطنين الشيعة، في نهاية الأمر تبقى قضية الأقلية الشيعة مرتبطة ارتباطا مصيريا بمستقبل المملكة السعودية ذاتها، فالبلاد إلى هذا العام لا تحكم من خلال دستور ناجز ينظم مسيرتها الداخلية والخارجية ويحفظ للمواطنين حقوقهم، إنما تدار من خلال أقطاب العائلة المالكة وهذا الأمر يعطل مسيرة المطالبة بالحقوق وحل القضايا العالقة، إن حل مشكلة الشيعة كأقلية دينية والشعب السعودي كشعب يحكم من خلال نظام ملكي شمولي استبدادي يكمن بإقرار دستور شامل يشترك الشعب عبر ممثليه المنتخبين ومن ضمنهم الشيعة بنسبتهم الواقعية في كتابته وحينها فقط ستنتهي كافة مظاهر التهميش والتمييز والقمع الديني والسياسي والاجتماعي في المملكة ليبدأ عهد جديد هو عهد الحرية والعدل والمساواة في ظل نظام دستوري يكون مركز اهتمامه ورعايته الإنسان بغض النظر عن انتماءاته القبلية والدينية والطائفية.

❁ ❁ ❁ ❁

بين عامي ١٩١٣ ـ ١٩٢٤ ذهبت العديد من الوفود وبعثت عشرات الرسائل للملك السعودي المؤسس «عبد العزيز» تشكو له سوء الأحوال إلا أن الأخير كانت ردوده محدودة إن لم تكن معدومة وذلك بسبب مشاكله السياسية والعسكرية المتفاقمة جراء تمرد قادة جيش الإخوان والقبائل المتحالفة معهم، فبادر الأهالي إلى إنشاء مجلس شعبي عام ١٩٢٥م في ظل ظروف بالغة القسوة حيث استنزاف الأهالي اقتصاديا عن طريق الضرائب المتعددة والغرامات الباهظة مما نتج عنها شيوع الفقر والجوع وإلقاء مئات المواطنين في السجون لعجزهم عن سداد الضرائب، ويهدف إنشاء المجلس إلى المطالبة بإسقاط الضرائب وإطلاق سراح السجناء وتحسين أوضاع القطيف بشكل عام من جميع النواحي، إلا انه لم يكن قادرا في حقيقة الأمر على مواجهة سلطة ابن سعود الاستبدادية، فقد تركز عمل المجلس في حل القضايا الفردية وكفالة المسجونين أما الرسائل وذهاب الوفود إلى الرياض فلم تكن ذات جدوى، وبدا للأهالي أن أوضاع البلاد لم تتحسن فيما كانت دعوات المؤسسة الدينية تتصاعد للضغط على الملك لإجبار الشيعة على التخلي عن مذهبهم وتجديد إسلامهم على يد العلماء الوهابين، انطلقت شرارة المقاومة الأولى لحكم آل سعود عام ١٩٣٠م وبدأت برفض دفع الضرائب تم التمرد على سلطة الدولة وطرد مندوبي الحكومة

وحمل السلاح دفاعا عن النفس وكانت مدن صفوى والعوامية والقديح وسيهات مركزا لهذا التمرد، من ناحية أخرى فر العديد من المواطنين إلى البحرين وهناك اتصل بعضهم بالمعتمد البريطاني مطالبين بالحماية ودعا البعض بدخول بريطانيا القطيف والاحساء وإخراجها من سيطرة حكومة نجد[1].

تقول المصادر التاريخية أن ثلث مدينة صفوى هرب إلى البحرين وان أكثر من ١٨٠٠ شخص هربوا أواخر عام ١٣٤٧هـ، أما الاحساء فقد كانت أكثر المناطق المهجورة من ساكنيها.

حاصر الثوار قصر الإمارة الذي كان فيه المندوب النجدي «محمد بن عبد الرحمن السويلم» وشكلوا قيادة عسكرية تتطلع إلى تحقيق الاستقلال وقيام دولة مستقلة غير أن الانجليز تدخلوا عبر منع سفن الغوص من الإبحار وفرض الحصار الاقتصادي وإلقاء منشورات موقعة من الملك تدعوهم إلى الاستسلام وتحذرهم من عواقب الأمر مع وعود بالإنصاف في نفس الوقت.

كان موقف الزعامة الدينية على جري العادة ضد أي نشاط يصطدم بالسلطة ونشى تيارا واسع يقف في مواجهة «الثورة» حتى أن مدينة القطيف كانت هادئة ولم تكن من ضمن المدن الثارة رغم كونها أم القرى ومركزها الرئيسي، وبادر الزعماء الدينيين والوجهاء بالتوجه إلى الشيخ محمد النمر في معقله بالعوامية لثنيه عن مواجهة قوات آل سعود التي احتشدت في المنطقة فالمندوب النجدي ابن سويلم استغل كون القطيف ذات أغلبية شيعية وحالة النفور الدائم والعداء التاريخي المستحكم بين الشيعة والسنة في تأليب القبائل المجاورة القاطنة في أم الساهك ودارين والبدو المقيمين بالقرب من المدن وأسكنهم جميعا في مساجد وحسينيات «القلعة» وضواحيها وأمرهم بإطلاق النار ليلا ونهارا لإرهاب السكان واستعراض قوتهم في الشوارع، كما أمر ابن سويلم باعتقال كل من يتبث ارتباطه ببعض الشخصيات التي لجئت إلى البحرين في محاولة لابتزازهم وتنيهم عن مواجهة الحكومة، حاول أعضاء الوفد إقناع الشيخ نمر بان سياسات الحكومة المحلية لا تمثل توجهات الملك، إلا انه لم يقتنع فخرج بعض أعضاء الوفد وخاطبوا الأهالي بهدف ثنيهم عن نصرة الشيخ ورجاله وقال بعضهم

---

(١) دعوة في الوقت الضائع إذ كانت هناك فرصة عظيمة للاستقلال وتكوين دولة مستقلة إلا أن ممثلي الأهالي لم يكونوا بقدر المسئولية وما قاساه أجدادنا في الماضي البعيد ونعانيه اليوم ليس سوى نتيجة حتمية لقراءة ساذجة للدين وغير واعية للأحداث في تلك الحقبة الزمنية.

«بان من يموت في هذه المعارك ليس شهيدا»، نجح الوفد في استلاب الأهالي وألقى معظمهم السلاح وأجهضت الثورة، عقب ذلك زار الملك السعودي القطيف واجتمع بأعيانها واستمع إلى آرائهم واصدر بناء عليها عفوا عن المشاركين في الانتفاضة والفارين إلى البحرين وطلب من الوجهاء السفر إليها لإقناعها بالعودة، فرجع بعضهم والبعض الآخر رفض إلا إذا ضمنت بريطانيا الاتفاق، وقد استجابت السلطات البريطانية لهذه المطلب وزودت العائدين بوثيقة حماية، ولكن تبث عدم جدواها في مملكة ابن سعود الفاقدة لحكم القانون من الأساس، فأمير القطيف سجن من شملهم عفو الملك وجلدهم، أما من ابرز وثائق الحماية البريطانية فقد أمر بجلده أيضا حتى أن بعضهم مات من اثر التعذيب، لم يلبث الأهالي عبر علمائهم ووجهائهم أن تحركوا ضد أمير القطيف في زيارات متكررة ومتعاقبة للرياض أسفرت في النهاية عن إقالته وإصدار عفوا عن السجناء وتخفيف الضرائب عن السكان، أما الشيخ محمد النمر قائد الانتفاضة فقد توفي حسرة على إخماد ألانتفاضه وذلك بعد إجهاضها بمدة قصيرة[1].

❁ ❁ ❁ ❁

وأثناء العهود السعودية المتتالية في دورها الثالث ابتداء من عهد الملك المؤسس لم يكن للشيعة سوى الاضطهاد والقمع الإنساني والديني على مختلف المستويات، يقول احد الغربيين «إن النجديين يتمتعون بأعلى مقام وهيبة في المملكة وينظرون إلى أنفسهم على أنهم ارفع من غيرهم في المنزلة وبسيطرة الوهابية تعزز هذا الشعور، وفي نظر النجديين يأتي بعدهم في المرتبة الثانية سنة الخليج العرب ثم الحجازيون ثم الهنود والإيرانيون السنة ويأتي أخيرا في مرتبة أدنى من الهنود والإيرانيين الشيعة الذين

(١) الجدير بالذكر أن شيعة المدينة المنورة قاموا بانتفاضة عام ١٩٥٥م كرد فعل على التمييز والاضطهاد الطائفي الذي تمارسه الحكومة السعودية وتعاملت الأخيرة مع المنتفضين بقسوة بالغة فقد أمر وزير الداخلية آنذاك الأمير عبد الله الفيصل بجلد زعماء الشيعة في الأسواق ممن شارك في الانتفاضة وممن لم يشارك، مما أدى إلى وفاة العديد منهم تحت التعذيب، كما نفي الجرحى إلى جزيرة فرسان التي كانت تتخذ يومها منفى للمعارضين، وأمر الوزير بحرق وتدمير منازل الشيعة، تقول إحدى التقارير «وقد رأى مخبري شخص ابن ولي العهد الأمير فيصل وهو الأمير عبد الله الفيصل وزير الداخلية ينهال بالضرب على النخاولة المعتقلين الذين يبدوا أن الحكومة تنحى باللائمة عليهم وتحملهم مسئولية ما جرى، كما أن هناك تقارير متواترة تفيد بان حوادث الموت في المدينة لم تكن نتيجة الاضطرابات ولكن نتيجة الجلد بالسياط الذي وقع فيما بعد».

يشكلون أدنى فئات المجتمع في الخليج»[1] وبناء على هذه الحقيقة الماثلة للعيان في النظام السياسي والديني الاجتماعية الاقتصادي السعودي، عان الشيعة وما زالوا من كافة أشكال الاضطهاد الذي أصبح مألوفا وجزء من حياة الإنسان الشيعي في هذه المملكة، ونظرا لفشل كافة محاولات زعماء الشيعة السلمية في دحض السياسة الرعناء للنظام السعودي فان الشيعة تطلعوا للإحداث الإقليمية والدولية والتعويل على مجرياتها علهم يجدون فيها الخلاص من الاستبداد والقمع الحكومي، ولذلك فقد تفاعل شعب القطيف كغيره من شعوب الخليج بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م والتي قامت على أسس دينية راسخة يقودها يقودها المرجع الديني الكبير آية الله الإمام الخميني (قدس سره) وبدعم من بعض كبار المراجع في إيران والعراق وبقية العالم الإسلامي،لقد عززت الثورة في إيران مطالب الجماهير الشيعية بالحرية والمساواة وشحنتهم دينيا وشحذت همتهم وشجعتهم على المطالبة بحقوقهم ومواجهة النظام السعودي باللغة التي يفهمها بل ويتقنها، كانت المملكة السعودية تعيش وضعا عصيبا فأثناء الأحداث المتصاعدة للثورة في إيران قام القائد الوهابي جبهان العتيبي باحتلال الحرم المكي الشريف وأعلن الحرب على الدولة السعودية، وصادفت جميع هذه الأحداث ذكرى عاشوراء وذلك في عام ١٩٧٩م فلم يكن من الجماهير التي عاشت القمع والإذلال طوال العقود الماضية سوى إعلان التمرد على سلطة العائلة المالكة السعودية والمطالبة بحقوقها كاملة.

قامت المظاهرات في معظم أنحاء القطيف منددة بسياسة آل سعود الداخلية والخارجية واضطهاد الشيعة وحرمانهم من حقوقهم دون وجه مشروع، ردت الحكومة السعودية بإرسال أكثر من ١٢٠٠٠ من الحرس الوطني لقمع المتظاهرين، وقد ارتكب العديد من الجرائم بحق المواطنين الشيعة والسنة على السواء، منها إقدام جنود على اغتصاب شاب قاصر من مدينة عنك مما دفع والده لمهاجمة مقر الحرس الوطني في عنك وقتل ستة من الجنود قبل أن يردى قتيلا، ***واختطف جنود فتاة لا تتجاوز الخامسة عشر في القطيف واغتصبوها ثم القوا بها في وسط البلدة***!

اندلعت المواجهات سريعا بين الجماهير الغاضبة والحرس الوطني، القوة العسكرية الضاربة للعائلة المالكة فسقط عدد من القتلى بين الطرفين، وكانت حصيلة الانتفاضة اكثرمن ٢٥ من الأهالي وعشرة من الجنود وجرح أكثر من١٠٠ متظاهر

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣٠٧.

واعتقال اكثرمن ألف ومائتين، يقول احد الكتاب الأمريكان عن الإحداث: «إن الحرس الوطني لم يكن متزنا في استخدام القوة»[1] ويقول آخر: «إن الحرمان الاقتصادي والاضطهاد العقائدي كانا المفجر الأساس لانتفاضة الشيعة الأخيرة، وان تجاهل الحكومة المركزية لمطالب الشيعة ومعاناتهم ولد امتعاضا شديد كان لا بد أن ينفجر ويلقي بآثاره على الأوضاع الأمنية حيث عدت انتفاضة الشيعة اخطر معارضة متكررة واجهها آل سعود إلى ما قبل عهد النفط»[2] يقول احد الكتاب: «كان الوهابيون يمارسون تمييزا يوميا مسيئا تجاه الأقلية الشيعة،وهو ما جعل الشيعة يشعرون وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وكان شعور الشيعة بالظلم يزداد وضوحا وجلاء كل عام مع بداية شهر محرم، لقد منع آل سود على الدوام ممارسة هذه الطقوس علنا، لكن الشيعة قرروا في نوفمبر ١٩٧٩م الخروج إلى الشوارع،إلا أنهم اخطئوا الحساب بشكل فادح، فقد انقض الحرس الوطني عليهم بعنف وحشي، كما أن الأمير احمد ـ نائب وزير الداخلية ـ طار إلى الظهران لوضع برنامج قاس ومتشدد للاعتقال والاستجواب، وما أن حل شهر ديسمبر ١٩٧٩ إلا والقطيف يحكمها الحرس الوطني وحواجزه على الطرق، وامتلأ سجن الهفوف بالمعتقلين وعادت المنطقة الشرقية إلى هدوئها مرة أخرى»[3] ويقول وليم كوانت: «إن اضطرابات القطيف كانت أكثر إخافة للعائلة المالكة، وان سبها معاملة الشيعة واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية،وأنهم يركزون في نضالهم على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي»[4].

ويشير فاسيليف عن الانتفاضة: «أنها اخطر من انتفاضة مكة لان الشيعة يقطنون أهم منطقة استراتيجة في البلاد، وهم أكثر وعيا من السنة المنتفضين في مكة، فالشيعة أصبحوا عمالا قبل يضعه عقود، وهم الذين أسسوا نقابات سرية وتزعموا المعارضات والاضطرابات السياسية وخاصة تلك المناهضة للأمريكيين وتعرض الشيعة إلى اضطهاد مزدوج بسبب انتمائهم إلى تيار يعتبره حكام الرياض زندقة»[5] ويقول باحث آخر: «إن شرعية النظام السعودي كانت مهددة من طرف آخر من

---

(١) نفس المصدر ص ٣٨٥.
(٢) المصدر السابق ص ٣٨٥.
(٣) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣٨٦.
(٤) الشيعة في المملكة ج٢ ص٣٨٧.
(٥) نفس المصدر ص ٣٨٧.

المملكة حيث بلغ الفوران ذروته في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٧٩م في أحداث العنف التي جرت في المنطقة الشرقية.. إن احتجاجات الشيعة في الاحساء والقطيف البالغ عددهم أكثر من نصف مليون إنسان تضاعفت منذ ١٩٥١م ضد الظلم وسياسة التفرقة الطائفية الممارسة بحقهم، وقد شجع انتصار الثورة الإيرانية الشيعة على المطالبة بالمساواة في حين أن مكمن الخطر على النظام يستمد من كون نسبة كبيرة من العمال في حقول النفط يشغلها الشيعة وان عدد الاخيريين كبير جدا، ومن نفطهم تستمد المملكة ثرائها..»[1].

بعد الأحداث الأولى ساد الهدوء النسبي الذي تخللته بعض المظاهرات وأعمال العنف والاعتقالات التعسفية والاجرائات الأمنية الاستثنائية، ومع بداية عام ١٩٨٠ اتفقت الحكومة السعودية مع الإدارة الأمريكية على إيفاد عدد من أساتذة الجامعات الأمريكية للقطيف ودراسة أوضاع السكان واستقروا فيها بضعة أسابيع وقدموا تقريرهم للمسئولين السعوديين، ونصحوهم بان تعتمد الحكومة خطة لإصلاح المنطقة اقتصاديا وحذروها من عودة الاضطرابات، وفعلا بدأت الحكومة السعودية بتنفيض التوصيات وزار الأمير احمد ـ نائب وزير الداخلية ـ القطيف والتقى بالوجهاء واعترف بان القطيف قد أهملت وان الشيعة تعرضوا لسوء المعاملة ووعد بتغييرات جذرية إذا ما تعاونوا مع الحكومة، وفي منصف شهر محرم من عام ١٤٠١هـ زار الملك خالد القطيف بعد إطلاق أكثر من ٨٠٠ معتقل وأعلنت وسائل الإعلام الرسمية تخصيص أكثر من مليار ريال لمشاريع خدمية في القطيف، وساد نوع من العلاقة الايجابية المحدودة جدا بين الطرفين، إلا أن سياسة التمييز والاضطهاد لم تتراجع حدتها فمع بروز تنظيمات وتيارات دينية معارضة في الخارج إضافة إلى الأجواء الطائفية المشحونة في الخليج بسبب رحى الحرب المشتعلة بين العراق وإيران ودعم النظام السعودي لحكومة البعث العراقي والعداء المستفحل بين الحكومة الشيعية في إيران والوهابية في الجزيرة العربية عادت الاضطرابات مرة أخرى، إلا إنها اقل حدة من أحداث الانتفاضة الأولى.

لقد قدمت القطيف والاحساء قبل وأثناء وبعد الانتفاضة عشرات الشهداء ومئات المنفيين الذي ناضلوا ضد حكومة آل سعود والى يومنا هذا ما تزال أحداث انتفاضة ١٤٠٠هـ حاضرة في الوجدان الشعبي لشيعة الجزيرة العربية على العموم

---

(١) نفس المصدر ص ٣٨٧.

وشعب القطيف على وجه الخصوص.

شهداء القطيف:

عندما أسس آل سعود دولهم الثلاث كانوا يشنون غارات على نواحي القطيف والاحساء من اجل السيطرة على الواحتين اللتان تتمتعان بموقع استراتيجي هام، وقد سقط من جرائها مئات الضحايا الأبرياء المدنيين من النساء والأطفال وكبار السن، لقد بنا آل سعود دولهم الثلاث على انهار من دماء شعب الجزيرة العربية وفي مقدمتهم الشيعة الذين كانوا يشكلون مجتمعات بسيطة تفتقد للتنظيم الأمني والعسكري الذي يمكنهم من الدفاع عن أراضيهم وأعراضهم وممتلكاتهم، مما مكن دولة آل سعود منهم بسهولة، في كل مرة يرسخ آل سعود فيها عرشهم لا بد لهم أن يتوجهوا بجيوشهم نحو المناطق الشيعة لاحتلالها، أما السكان المحليين من الشيعة فكانوا وما زالوا غير قادرين على التأسيس لنظام دفاعي فاعل وحقيقي ومؤثر يبعد شبح الاحتلال ويهيئ الأرضية لتأسيس دولة مستقلة، وقد سقط جراء ذلك آلاف المواطنين الشيعة، أن الدول السعودية نشئت وفقا لأيدلوجية تعادي المذهب الشيعي وهكذا ربيت عشرات الأجيال من السعوديين وفقا لهذه العقيدة، أن المذهب المعتمد للحكم السعودي يحرم على أتباعه فرصة الاعتراف بالشيعة كمسلمين حقيقيين من أتباع الديانة الإسلامية، مستندا على آراء مئات العلماء من أتباع الطائفة السنية والتاريخ المؤلم بين الطائفتين على مر الزمان، فكيف يمكن للشيعة في القرن الجديد أن يتجاوزوا آلاف الدماء التي أسالتها سيوف العائلة المالكة والعداء التاريخي المستحكم الذي يتجاهر به المذهب الرسمي السعودي ويؤسسوا لعلاقة يحكمها الاعتراف المتبادل بين الطرفين؟ كيف لهم أن يحصلوا على حقوقهم الإنسانية والدينية والمدنية من دولة فوضوية لا تستند على قانون أو نظام بل على مصالح العائلة المالكة وعوامل بقائها في سدة الحكم؟

قتل آل سعود في دولتهم الثانية زعيم القطيف «علي بن غانم» ثم من وشى به

من آل السنان «علي بن صالح السنان» لكونهما شيعيين لا ينتميان للمذهب الوهابي، وقتل ابن سعود المرحوم عبد الحسين الجمعة الصفواني طمعا في ثروته الضخمة، وقتل سعود بن جلوي حاكم المنطقة الشرقية عشرات المواطنين الشيعة في حوادث متفرقة، كما قتل جيش الإخوان العديد من الأبرياء الشيعة..

وعلاوة على دماء المئات الأبرياء من أجدادنا الذين حصدتهم سيوف الوهابين السعوديين بغرض استيلائهم على بلادنا أثناء حكمهم الأول والثاني، قتل العشرات من مواطنينا على يد الأجهزة الأمنية السعودية خلال العقود الماضية من الحكم السعودي الثالث المستمر منذ ١٩١٣م وفيما يلي بعض أسماء الشهداء الأبرار.

شهداء انتفاضة ١٩٧٩م

١ـ الشهيد احمد باقر

٢ـ الشهيد إسماعيل جعفر

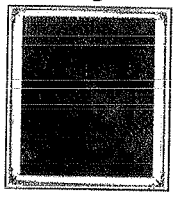

٣- الشهيد سعيد حسن الزاهر

٤- الشهيد إبراهيم رضي الخباز

٥- الشهيد حسن علي آل إبراهيم

٦- الشهيد حسين العلقم

٧- الشهيد حسين علي صليل

٨- الشهيد حسين منصور القلاف

٩- الشهيد سعيد عيسى القصاب

١٠- الشهيد باسم حسين السادة

١١- الشهيد علي احمد المعلم

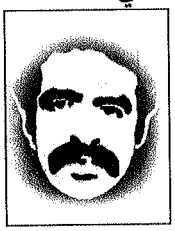

١٢- الشهيد مكي علي ناصر الدخيل

١٣- مالك عبد الرزاق آل مدن

١٤- علي احمد البحراني

١٥- سلمان آل رهن

١٦- حسن علي آل إبراهيم

١٧ـ عبد الوهاب عبد الله عواد

١٨ـ الشهيدة فاطمة الغريب

١٩ـ الشهيد فيصل الجامد

٢٢ـ الشهيد علي شمروخ

٢٣ـ الشهيد عبد الكريم حماد

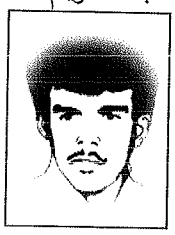

٢٤ـ الشهيد عبد الواحد عواد

٢٥ـ الشهيد محمد كاظم الجميعي

٢٦ـ الشهيد محمد قنبر القنبر

٢٧ـ الشهيد محمد الربيع

٢٨ـ طفل رضيع لا يتجاوز عمره سنتين استشهد نتيجة لإطلاق النار عليه.

شهداء الحركة الوطنية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات:

١ـ الشهيد عبدالروؤف الجشي (استشهد تحت التعذيب في الخمسينات الميلادية).

٢ـ الشهيد حسن صالح الجشي (استشهد تحت التعذيب في الخمسينات الميلادية).

٣ـ عبدالرؤوف الخنيزي (استشهد تحت التعذيب عام ١٩٦١م).

٤ـ الشهيد عبد المجيد الشماسي (استشهاد تحت التعذيب في عام ١٩٦٩م ـ تقول مصادر حقوق الإنسان انه تعرض لتعذيب مميت فقد قلعت أظافره وكسر فكه وعموده الفقري وترك ينزف في زنزانته ٣ أيام حتى قضى نحبه).

٥ـ عبد الواحد عبد الجبار (استشهد تحت التعذيب ـ نتيجة نزيف دموي حاد في عام ١٩٧٠م).

٦ـ الشهيد حسن الشيخ فرج العمران (استشهد تحت التعذيب عام ١٩٧٢م)

شهداء الحركة الإسلامية المعاصرة:

❖ الشهداء الأربعة:

كان هؤلاء قد ضاقوا درعا بالاضطهاد والقمع الحكومي فقرروا مواجهة النظام السعودي عبر النشاط مسلح، ففي عام ١٩٨٧م قاموا بتفجير محدود في منشاة نفطية بمدينة الجبيل الصناعية (٧٠ شمال القطيف)، (٤٥٠ شرق الرياض) كانت خسائرها المادية ضئيلة للغاية، وكعادة النظام السعودي الذي لا يعرف سوى العنف لغة وحلا ومنطقا، اعتقل الشهداء الأربع وأعدمهم بساحة إعدامات الدمام في أكتوبر من عام ١٩٨٨ ووارى جثثهم في مكان مجهول حتى يومنا هذا، خوفا من أن تتحول قبورهم إلى معلم من معالم النضال ضد الاستبداد الذي تمثله العائلة المالكة، وقد اعتقل عشرات آخرين بتهمة التحريض وبقوا رهن الاعتقال دون محاكمة حتى عام ١٩٩٤.

وإذا ما كان الشهداء الأربعة أجرموا ويستحقون العقاب، إلا أن الدولة السعودية التي لا تتوفر بها أية قواعد دستورية وقانونية من خلالها يمنح المتهمون الفرصة الكاملة للدفاع عن أنفسهم والمحاكمة في ظل قضاء عادل ونزيه قد فاق جرمها ما ارتكبوه بإعدامهم دون محاكمة عادلة وعلنية، وتقول مصادر موثوقة أنهم تعرضوا للتعذيب الرهيب قبل إعدامهم، وتقول بعض المصادر الحقوقية أن الشهداء لو قدموا للمحاكمة في ظل نظام قضائي عادل لما اعدموا لان ما ارتكبوه لم يسقط فيه ضحايا ولم يكن له شان اقتصادي يذكر، وقد تل إعدام الشهداء إجراءات انتقامية ضد المواطنين الشيعة تمثلت في شن حملات إعلامية طائفية ضد المذهب الشيعي والثورة الإسلامية في إيران، وصدرت قرارات غير معلنة بحرمان مئات الشيعة من التوظيف الحكومي في مختلف مجالاته، والشهداء الأربعة هم:

١- الشهيد ازهر علي الحجاج

٢- الشهيد خالد عبد الحميد العلق

٣- الشهيد علي عبد الله خاتم

٤- الشهيد محمد علي القروص

الشهيدين علي اكبر الفار وشهيد الحرية الفكرية صادق مال الله

الشهيد علي اكبر الفار

الشهيد صادق مال الله

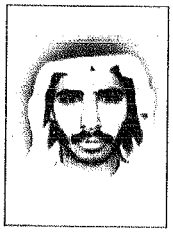

اتهم الأول بالفساد الأخلاقي وهو من شيعة المدينة، اعدم عام ١٩٩٣م، أما

الثاني فتقول المصادر المقربة منه انه كان مثالا للإنسان المقبل على العلم والتعلم فكان يقرأ كل ما تلمحه عيناه ويحاور الآخرين في شتى مضارب المعرفة من عقيدة وفكر وفقه وثقافة عامة، حتى أصبح الشهيد حديث المجالس المحلية لسعة اطلاعه وثقافته الناضجة وعدم تسليمه للثقافة الشمولية المتوارثة والقيم النمطية والنظم الاجتماعية الحاكمة، وكان ينتقد المذهب الشيعي إلى جانب المذاهب الإسلامية الأخرى، وكأنه يحاول الوصول إلى حقيقة مجهولة في العقيدة الإسلامية، حتى أن العديد من الخطباء عندما يشاهدونه مستمعا لهم بين الحضور يتملكهم الارتباك خوفا من ردوده الفورية على ما يطرحونه على المنبر غير عابئ بهم وبما يمثلونه من سلطة روحية تقليدية، عرجت أحواله على مسامع الوهابيين المحيطين بحاضرة القطيف فعرضوا عليه الحوار ففوجئوا به ينتقد المذهب الشيعي والسني في آن واحد، فكانت بداية مأساته في بلد تدار بمنطق القرون الوسطى ويحكمها الظلام وتسيطر عليها نوازع العصبية والتطرف، فمواطنيه من الشيعة لا يمتلكون السلطة حتى يجبروه على الرضوخ للاستبداد الديني الحاكم في القطيف، أما الوهابيين فيمتلكون كافة خيوط السلطة فاعتقل عدة مرات وكان له معهم جولات وجولات من الحوار الجري فوشوا به احدهم انتقاما منه للمحكمة الشرعية السنية الكبرى بالقطيف بتهمة حيازته للإنجيل!! وانه يستعد للانتقال للدين المسيحي!!! وان هذا لعمري لمن اغرب الحديث، فكون الرجل شيعيا فهذا يعني انه ليس بمسلم أو على الأقل من مذهب مبتدع ورغم ذلك يتهمونه بنيته الخروج من الإسلام إلى المسيحية، والظاهر أن الشهيد لم يكن يعرف مدى خطورة الأمر وفداحة الخطب ولم يكن ليقرأ شاعر المنفى احمد مطر عندما قال: «في كل قطر عربي إذ أعلن الذكي عن ذكاه فهو غبي» وربما لم يزهوا مطر بهذه الابيات بعد، فراع الوهابين منطقه الأغر وآفاقه الواسعة وثقافته الحرة وتهديده لهم بأنه سيغادر البلاد وسيعلن ظلامته وماسي شعبه في كافة أنحاء المعمورة، فأوسعوه سجنا وتعذيبا وحرمانا إلى أن رموه بسب الله والنبي والصحابة، فحكم عليه بالإعدام وجرى التنفيذ على مرأى ومسمع من أهالي القطيف في يوم الخميس ١٤١٣/٣/٦هـ.

الشهداء ميثم البحر ومحمد حسن الحايك وجعفر الشويخات

الشهيد محمد الحايك

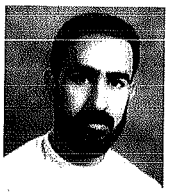

الشهيد ميثم البحر

الشهيد جعفر الشويخات

اعتقلوا على خلفية انفجار الخبر عام ١٩٩٦، عندما شنت السلطات الأمنية السعودية حملة أمنية مكثفة ضد نشطاء تيار حزب الله الذي اتهمته أجهزة الاستخبارات السعودية والأمريكية بتدبير انفجار أبراج الخبر الذي اوذى بحياة ١٩ عسكريا أمريكا، شملت الاعتقالات عشرات الناشطين من هذا التيار وأودع العديد منهم السجن لسنوات طويلة، خرج معظمهم في الفترات السابقة إلا أن السلطات أبقت على حوالي ١٢ معتقلا قيد الاحتجاز حتى الآن، اتهمت الحكومة السعودية هؤلاء بأنهم ينشطون خارج البلاد ويتدربون على السلاح في لبنان وسوريا وإيران، وأنهم شاركوا في انتفاضة البحرين التي جرت أحداثها في نفس الفترة، وأنهم يشكلون خلايا نائمة تستعد لمهاجمة القوات الأمريكية المتواجدة بالمنطقة الشرقية، لاقى المعتقلون تعذيبا شديدا، كان من بينهم الشهيد ميثم البحر الذي اعتقل منتصف ١٩٩٦ أي بعد انفجار الخبر بوقت قصير، ونال تعذيبا شديدا من قبل جلاوزة النظام دون رحمة مما أذى إلى توقف شبه تام في القلب وفشل في الدورة الدموية وفشل كلوي جراء التعذيب الشديد، وعد من الأموات فادخل على عجل لمستشفى الدمام المركزي وبقي في العناية المركزة حتى وفاته شهيدا.

والشهيد محمد حسن الحايك اعتقل في مقر عمله بمدينة الجبيل أيضا في منتصف عام ١٩٩٦م وبعد مرور ما يناهز السنة والنصف اعلم أهله بوفاته ورفضت السلطات الأمنية تسليم جثمانه لدفنه في موطنه.

أما الشهيد جعفر الشويخات فقد لاحقته السلطات الأمنية على غرار رفاقه في تيار حزب الله، إلا انه استطاع الفرار إلى الجمهورية العربية السورية ولكن أجهزة

الاستخبارات السعودية طاردته إلى هناك واستطاعت بالتعاون مع الأمن السوري اعتقاله، وتعرض الشهيد إلى تعذيب رهيب اوذى بحياته في سوريا، سافرت عائلته لاستلام جثمانه وطلبت من السلطات السعودية السماح بدفنه في موطنه بمدينة سيهات، إلا أن الحكومة السعودية رفضت الطلب فاضطرت العائلة إلى دفنه في مقبرة السيدة زينب بريف دمشق.

الشهيد سعود الحماد

اعتقل في قطر في ظروف غامضة أثناء عودته من إيران وسلم للسلطات السعودية، وفي مقرات الأمن السعودي مورس عليه كافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي فقضا شهيدا رحمة الله عليه.

الشهيد احمد مهدي الخميس

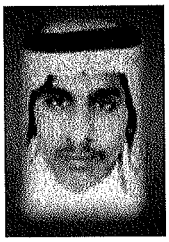

كان الشهيد يمارس نشاطا منظما على نطاق واسع في منتصف الثمانيات ضد الرجعية السعودية، فاعتقلته الأجهزة الأمنية عام ١٩٨٦م ومارست عليه كافة أنواع التعذيب حتى قضى شهيدا بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٣م.

الحاج احمد الملبلب شهيد الشهادة الثالثة

وهو من شهداء الاحساء، كانت دوريات ما يعرف بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجوب أزقة وشوارع وطرق الاحساء أوقات الصلاة لإجبار المواطنين والمقيمين على إغلاق محلاتهم التجارية والتوجه للصلاة في المساجد، فمروا على مسجد في قرية الجعفر وأنصتوا للأذان على الطريقة الشيعة، فداهموا المسجد وأمروا المؤذن الذي هو الحاج احمد الملبلب بان لا يقول في الأذان «علي ولي الله» و«حي على خير العمل» وان يؤدن وفقا للمذهب السلفي إلا انه رفض، فقاموا باعتقاله واقتادوه إلى جهة مجهولة، وبعد عدة أيام استدعيت عائلته لإبلاغهم بوفاته وإنهاء إجراءات دفنه، رفض أبنائه استلام جثمانه وطالبوا بفتح تحقيق شامل ومعاقبة الجناة ورفعوا الأمر لوزارة الداخلية، إلا أن النتيجة في نهاية الأمر كانت إغلاق القضية وذهاب دم الشهيد هدرا كغيره من الأبرياء الشيعة وذلك في عام ١٩٩٨م.

الفصل الثاني

النضال الشيعي ضد الاستبداد السعودي

اتخذ شعب القطيف في ظل الاضطهاد الشامل الذي يمارسه الحكم السعودي ردود أفعال متباينة ومختلفة تبعا للتنوع الثقافي والقيمي الذي يتمتع به المجتمع القطيفي كأي مجتمع إنساني، في الخمسينات والستينات الميلادية سادت الحركات اليمينية واليسارية كالقومية العربية والوحدة العربية الكبرى والاقتصاد الاشتراكي والشيوعية إضافة إلى المفاهيم الليبرالية وقيم الديمقراطية، وكان لمعتنقيها دورا بارزا في الكفاح ضد الرجعية السعودية، في بداية الخمسينات تأسست في القطيف لجنة «تشجيع الطلاب» برئاسة المرحوم حسن صالح الجشي وبعضوية المرحوم عبدالرؤوف الخنيزي وعدد آخر من الكتاب والشعراء والمثقفين وكانت تقوم بنشاط واسع، من أهم أعمالها تأسيس مدرسة مكافحة الأمية وأقامت عشرات الاحتفالات الاجتماعية والثقافية والمسرحيات ذات الطابع الفكري والسياسي، كما تعاونت اللجنة مع عدد من المثقفين من خارج القطيف، إلا انه بعد حوالي عام واحد من تأسيسها قررت السلطات مداهمة مقراتها وإقفالها واعتقال مؤسسيها وأعضائها، وفي عام ١٩٥٢م أسس عدد من المثقفين مكتبة ثقافية كغطاء لتجمع سياسي مناهض للنظام واستمرت بالعمل لأربع سنوات حتى إغلاقها واعتقال ابرز أعضائها.

وتسربت المعارضة لسياسات النظام إلى صفوف عمال شركة النفط السعودية

الأمريكية «ارامكو» الذي يغلب عليهم الشيعة، فمع بداية الخمسينات أسس عمال ارامكو لجنة أشبه بنقابة تحمل على عاتقها المطالبة بحقوق العمال وحل مشاكلهم وتنوب عنهم في كل ما يتعلق بشئونهم، في عام ١٩٥٢م بدأ العمال إضرابا عن العمل شارك فيه ٢٠ ألف عامل، طالبوا من خلاله بزيادة الأجور وما يتعلق بها، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في حقول النفط وتم نقل آلاف الجنود إلى المنطقة، إلا أن استجابتهم لأوامر إنهاء الإضراب كانت غير كافية، مما دعا إدارة ارامكو إلى التفاوض مع اللجنة وقبول زيادة الأجور بنسبة ٢٠٪ وإطلاق سراح المعتقلين من أعضائها والعمل على تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية، منها تحسين السكن وتعديل شروط الترقيات وبناء مدرسة لأطفال العمال.

لم يتوقف نشاط التيارات والتنظيمات اليسارية واليمينية المناهضة للحكومة السعودية عند حدود معينة رغم شدة قبضتها الأمنية، وتحولت الإضرابات الهادفة إلى تحسين بيئة العمل في حقول النفط ومرافقها إلى مواجهة سياسية سافرة مع الحكومة، ففي عام ١٩٥٦م قادت لجنة العمال حملة احتجاج واستنكار ضد محاولة الحكومة تجديد اتفاقية تأجير قاعدة الظهران الجوية للقوات الأمريكية ووقع حوالي ٦٠٠ شخص أكثرهم من الشيعة على عريضة بعثوا بها إلى الملك.

عندما اطلع حاكم المنطقة الشرقية سعود بن حلوي على العريضة وجد أن معظم الموقعين عليها من أهالي القطيف، فابلغ القصر الملكي بذلك، فأوفد الملك سعود عمه مساعد بن عبد الرحمن للمنطقة الشرقية وأمر الأخير باعتقال الأشخاص الواردة أسمائهم في العريضة برهة من الزمن وإجبارهم على التعهد بعدم التدخل في سياسة الدولة.

في عام ١٩٥٦م بدا العمال بإضراب جديد ذا مغزى سياسي واضح عندما قاموا مظاهرة صاخبة مع بدء زيارة الملك سعود للظهران للقاء رئيسي مصر وسوريا رافعين شعارات قومية لا تتفق مع توجهات الدولة السعودية وتندد ضمنيا بالسياسة السعودية الموالية للغرب، وحمل المتظاهرون شعارات ضد الاستعمار والقاعدة الأمريكية بالظهران وهتفوا ضد الولايات المتحدة، وعندما شاهد العمال سيارة الملك سعود رموه بالحجارة، ردة فعل الملك كانت قاسية فقد أمر باعتقال قادة الإضراب واصدر مرسوم ملكي ما يزال نافذ حتى يومنا هذا، يمنع بموجبه تكوين النقابات ويحظر تنظيم المظاهرات والإضرابات وقد وصفت بعض الوثائق البريطانية سياسات

الملك حينها بأنها قمعية ووحشية وذات طبيعة فاشية.

في منتصف يونيو عام ١٩٥٦م عقدت لجنة العمال وعدد من الشخصيات الوطنية حفلا سياسيا في احد بساتين القطيف، ألقيت فيه الخطب الثورية المعارضة للنظام، في يوليو التالي جرت اعتقالات واسعة في صفوف المشاركين، وفي السابع عشر من نفس الشهر اندلعت مظاهرات أخرى عندما كان الملك سعود في الظهران، وقد منعت الحشود الملك من مغادرة مقره قبل أن يستمع لما يريدون قوله «ويقال أن جلالته قدم وعودا كثيرة قبل أن يتمكن من الانفلات، جرت بعد ذلك اعتقالات، ويفيد احد المصادر بان الحجارة ألقيت على سيارات جلالته كما وقعت مشاجرات في دار السينما في رأس تنوره ووقع إضراب في الظهران يقال انه انتشر إلى معسكرات ارامكو الأخرى»[1] « لقد دعي الملك إلى حفلة عشاء يكون فيها ضيف ارامكو وعندما اقترب من البوابة الرئيسة المؤدية إلى معسكر الظهران تجمع عدد كبير من السكان المحليين ويبدوا أن التجمع كان منظما تنظيما جيدا لان الناس وصلوا إلى هناك من المقاطعات الثلاثة الكبرى ـ الظهران، بقيق، رأس تنوره ـ وبينما كان الملك يقترب رفضت الجموع أن تسمع له بالمرور إلا بعد أن يستمع عل الأقل إلى عرائضهم ومطالبهم التي كانت كما يلي: شروط حياة أفضل والتحكم بأسعار السلع الرئيسية وطرد جميع الأجانب والسماح للسكان المحليين بإدارة جميع المؤسسات بما في ذلك ارامكو وطرد جميع العناصر الهندية.. أما الملك ومرافقوه فأنهم وبعد صعوبات جمة تمكنوا من شق طريقهم ـ عبر الغوغاء ـ والوصول إلى الأمان النسبي في قاعة العشاء، وفي تلك الأثناء وبينما كان الملك يتناول طعام العشاء مع كبار مسئولي ارامكو كانت الجماهير قد اقتحمت حرمة مجمع ارامكو وتجمعت حول بوابة قاعة العشاء، وعند المخرج الذي كان على الملك أن يخرج منه للوصول إلى سيارته... بعد العشاء، وبعد أن وصل الملك إلى سيارته رفضت الحشود الجماهيرية مرة أخرى أن تسمح له بالمرور، وعندها تدخل أمير المنطقة ـ سعود بن جلوي ـ شخصيا واستدعى على الفور قائد شرطة المنطقة، الذي وجه له الأمير الاهانة والحقيقة انه رفسه ثم صفعه على وجه أمام الملا، مما ادخل السرور إلى قلوب الجماهير المحتشدة، وقد كان لهذا التصرف أثره الكبير في تهدئة الغوغاء على الأقل إلى أن يتمكن الملك وأتباعه من شق

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣٠٢.

طريقهم عبر الحشود حيث غادروا المكان إلى الدمام»[1]، وتصور الوثيقة التالية ردت الفعل الحكومية فيما بعد «منذ أن غادر الملك إلى الرياض استمر إجراء التحقيقات في محاولة للتأكد من أسماء قادة الحركة، وفي كل مساء تقوم قوات الجيش المدججة بالسلاح بالمرابطة على بوابة ارامكو الرئيسية بانتظار خروج الموظفين في الشاحنات وعلى الأقدام حيث يتم فرزهم، وقد سيق عدد كبير من العمال إلى السجن وبعض من تمكن الجنود من التعرف عليه جلدوهم بقسوة وكان الجلد والضرب في بعض الحالات مميتا».

«كانت الإجراءات الحكومية قاسية وقمعية بحيث أن لجنة العمال دعت إلى إضراب جديد في ١٨ يونيو ١٩٥٦، إلا أن استجابة العمال كانت محدودة فنسبة المشاركة من عمال رأس تنورة بلغت١٠٪ و عمال الظهران ٢٥٪» وعن طرق التعذيب والاستجواب تقول الوثيقة: «والطريقة المستحدثة الآن لانتزاع المعلومات من الأشخاص الذين يترددون في إعطاء المعلومات للأمير وأعوانه هي قلع اظافرالسجين ظفر بعد الآخر إلى أن يقرر السجين الاعتراف، وهم عادة يقررون الاعتراف بعد أن يصل السجان إلى الظفر الثالث، إلا انه يبدوا أن قالعي الأظافر يتلذذون بما يقومون به، لأنهم عادة يواصلون قلع الأظافر إلى آخر ظفر بيد السجين»[2] أطبق أتباع ابن جلوي على ١٢ من قادة الإضرابات وجلدوهم في لظى الظهيرة الحارق أمام الجامع، إما بسعف النخيل كما ذكرت إحدى الروايات أو بأنابيب الفولاذ (سمك نصف بوصة) كما ذكرت روايات أخرى وعلى أية حال فقد مات من هؤلاء اثنان في الحال، ومات اثنان آخران بعد ذلك من جراحهما وهما في الطريق إلى المستشفى، هناك اثنان في المستشفى الآن لا يتوقع أن يعيشا طويلا، إلا أن القائد الرئيسي للاضطرابات هرب ويقال انه موجود في الكويت» ومن تقارير للاستخبارات البريطانية «الملك سعود ابلغ أمير الشرقية سعود بن جلوي في أعقاب اضطرابات الظهران بان هذا النوع من الأعمال يجب أن يتوقف، وغني عن القول بأنه توقف تماما، ففي اليوم التالي لإعلان المرسوم المتعلق بالإضراب وصلت نسبة الدوام بين عمال ارامكو حسبما قيل إلى ١٠٢٪!! ومن الواضح أن حكم طاغية مستبد هو الذي حقق هذا الأمر»[3].

---

(١) نفس المصدر ص ٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه ص٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه ص٣٠٤.

هدئت الأوضاع نتيجة للقبضة القمعية التي اتبعها ابن جلوي إلا انه في يوم٢٢ سبتمبر من عام١٩٥٦م انتهزت التيارات المناوئة للسياسة السعودية فرصة زيارة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للدمام وقامت بتنظيم مظاهرات ضخمة اشترك فيها عمال ارامكو والموظفون الحكوميون قدرت ب٧٠ ألف متظاهر حيوا فيها الرئيس عبد الناصر والنضال المصري وهتفوا بالموت للاستعمار والدائرين حول فلكه، كان برفقة الرئيس المصري الأمير فيصل الذي طلب من الجماهير الهتاف للجامعة العربية إلا أنها لم تستجب لأوامره واستمرت منددة بالاستبداد والرجعية والاستعمار.

وفي عام ١٩٦٣م أعلنت وسائل الإعلام الرسمية عن اكتشاف تنظيم شيوعي يهدف إلى تعريض امن البلاد للخطر ونشر القيم والأفكار الهدامة وحكم على المعتقلين بالسجن لفترات طويلة تمتد إلى ١٥ عاما، وكان الشيعة يمثلون الأغلبية الساحقة من المحكوم عليهم.

ومع اشتعال حرب حزيران ١٩٦٧م بادر عمال ارامكو إلى إيقاف النفط والإضراب عن العمل ومنعوا الشركة بالقوة من ضخ أو نقل النفط، وقد استغلت الحكومة السعودية هذا الإضراب وادعت بأنها أوقفت ضخ النفط للغرب دعما لمصر في الحرب، وسجل المؤرخون السعوديين ذلك على انه من مواقف المملكة التي لا تنسى، إلا أن الحقيقة التي لا يعرفها إلا القليل أن حكومة الملك فيصل أجبرت راغمة على ذلك خوفا من أن تدمر المنشئات النفطية ومن حدوث اضطرابات خطيرة خلال أيام الحرب العصيبة، إلا أن السلطات السعودية رغم ذلك أرسلت قوات كبيرة لحراسة حقول النفط ولقمع الهيجان الجماهيري المشتعل بسبب سير المعارك والذي تحول إلى مظاهرات ضخمة وصاخبة في الدمام والقطيف وسيهات وصفوى ورأس تنورة، هاجم فيه المتظاهرون القنصلية الأمريكية في الظهران، وكانت حصيلة المظاهرات والاضطرابات زج المئات في السجون سنوات طويلة توفي بعضهم في المعتقل.

وفي عام ١٩٦٩م جرت اعتقالات واسعة في كافة أنحاء المملكة طالت المئات من المحسوبين على المعارضة بحجة اكتشاف مؤامرة ضد الملك فيصل وكان للشيعة منها النصيب الأوفر، رغم أن ضباط الجيش المتهمين بتدبير الانقلاب لم يكن من بينهم احد من الشيعة.

وعلى التوازي والنقيض كان هناك تيارا شعبيا يدعوا إلى استخدام القنوات المتاحة والعمل في الإطار الداخلي من اجل نيل الاستحقاقات الحقوقية للطائفة الشيعية في القطيف والاحساء في الدرجة الأولى، ولربما يشمل النجاح بقية شيعة المملكة لاحقا، وبناء على ذلك شكلت القيادات الشعبية من رجال الدين وأصحاب رؤوس الأموال وفودا توجهت إلى القصور الملكية وبعثت ببرقيات ورسائل في مختلف المناسبات على أمل أن تستجيب السلطات لمطالبها التي كانت تتعلق بالحقوق الأساسية، ولعل قراءة السلطة لمطالب مواطنيها الشيعة أن الحقوق تتطور وتتغير تبعا لتطور المجتمع فإذا ما منحت طائفة ما أو شعب ما حقوقه الأساسية فان ذلك ليس سوى بداية المطالبة بالحقوق الأخرى التي تنشى وفقا لمسيرة المجتمع الحضارية، وبالتالي فان المواجهة ستبدأ ولن تقف عند حدود معينة، لذلك فان أفضل الحلول للسيطرة على هذه الأقليات المتمردة هو حصرها في داخل حدود لا أمد لها ولا انتهاء، وهذا ما تعيشه الأقلية الشيعية في المملكة، فمطالب عام ١٩٥٠م هي ذاتها مطالب ٢٠٠٦م، مع بعض التغييرات الطفيفة، أن الشيعة لم ينتهوا بعد من المطالبة بحقوقهم الأساسية فكيف إذا يجرؤون على تجاوز الخطوط الحمر والقفز على الذهنية العامة التي تدور في فلك الحقوق الأساسية ليطالبوا مثلا ببرلمان منتخب ذو صلاحيات تشريعية ورقابية، وهم المحرومون من بناء مقبرة تضم رفات السكان الشيعة في حاضرة الدمام مثلا؟! ان هذه السياسة يطبقها النظام السعودي في العديد من المواقف والأحداث، فالمظاهرات ممنوعة لأنها إذا ما كانت اليوم ضد الدموية الإسرائيلية التي يتفق على إدانتها السلطة والجماهير، إلا انه من الممكن أن تنظم مظاهرات في المستقبل ضد سياسة الدولة بعد أن يكسر المتظاهرون حاجز الخوف من السلطة وأجهزتها الأمنية، لذلك فان سد الذرائع والمنع المطلق كان وما زال سياسية يتخذها النظام السعودي، جعل منها شعب الجزيرة العربية مغلوب على أمره، لا يمتلك خيار ماضيه وحاضره ومستقبله وحوله رهينة بيد العائلة المالكة.

على اثر وفاة الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣م شكل أهالي القطيف وفدا من سبعة أشخاص برئاسة المرحومين عبد الله بن حسين النصر وعبد الله الجشي وحملا عريضة موقعة من ستة عشر ألف مواطن من القطيف تطالب القيادة السعودية الجديدة بان يكون أعضاء مجلس الشورى منتخبين من قبل الشعب والعمل على

استقلال القضاء وتعميم التعليم، سافر الوفد إلى جده والتقى بالملك سعود، ووعد الأخير بدراستها ولكن عند عودة الوفد للمنطقة الشرقية استدعى سعود بن جلوي نحو خمسين من وجهاء وعلماء المنطقة من بينهم أعضاء الوفد وقابلهم وهو شاهرا سيفه قائلا: «اللي يعود لمثل هذه المطاليب ما له عندنا إلا السيف»[1]!!

في عام ١٩٦٧م قام الشيعة في حي الفوارس بالهفوف بتسوير المقبرة وبناء مصلى ومغتسل بناء على موافقة بلدية الهفوف، إلا أن المؤسسة الدينية الرسمية اعترضت على ذلك، وصدرت فتوى من المشايخ المحليين بعدم الجواز، فاعترض الشيعة في الاحساء والقطيف على ذلك وعرضت القضية على القضاء الذي وقف بطبيعة الحال إلى جانب الفتوى، واصدر المفتي العام للمملكة آنذاك الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ فتوى توجب هدم المسجد، إلا أن وجهاء الواحتين شكلوا وفدا برئاسة المرحوم الشيخ باقر بوخمسين والمرحوم عبد المحسن العيسى من قرية العمران الشمالية والسيد جواد السلمان من القارة والمرحوم عيسى البشر من المبرز ومن القطيف السيد حسن العوامي والخطيب رضي الزاير والحاج محمد تقي آل السيف.

اتفق الوفد على أن يقدموا كتابا للملك فيصل بيد السيد جواد السلمان بحضرتهم وان يتحدث باسهم عن موضوع مبنى المصلى، قرأ الملك فيصل الكتاب وكان يتضمن فصل عن المذهب الشيعي وحرية الشعائر ارتباطا بالقضية الرئيسية التي تشكل الوفد على أساسها، وحين فرغ الملك من قراءته التفت إليهم وسال متهكما من أين أتيتم بهذا الدين الخامس؟!

فرد عليه احد الأعضاء طال عمرك انه ليس دينا خامسا وإنما هو مذهب كسائر المذاهب.

رد الملك غاضبا: ما عندنا سوى مذهب واحد والمساجد كلها تحت أمر الشيخ محمد بن إبراهيم، وأضاف بأنه هو شخصيا الذي أمر بوقف العمل في بناء المصلى وهدمه!!، فانبرى له المرحوم عيسى البشر متسائلا عن السبب وأضاف بان جلالة الملك ربما لا يعلم الكثير عن الموضوع، فانفعل الملك وقال: اخسأ واقطع الشيوخ أبخص، رد عليه البشر مرة أخرى، إلا أن الملك باغته بالسباب والشتم ومهددا «والله لأحرق بيوتكم في نصف الليل» وزاد غضب الملك وانقض على البشر يضربه بعقاله الذهبي، وحين سمع الحرس صوت الملك المنفعل دخلوا من فورهم لقاعة الاجتماع

---

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣٨٣.

وسحبوا عيسى البشر من بين يديه وطردوا أعضاء الوفد.

عاد الأعضاء إلى الفندق لحزم أمتعتهم، ولكن رجال المباحث تعقبوهم واعتقلوا المرحوم عيسى البشر وبقى في السجن ثمانية أشهر وأطلق سراحه بعد وساطات شعبية مكثفة، أما المصلى فقد هدم ولم يعاد بناءه إلا بعد وفاة الملك فيصل وذلك في مارس ١٩٧٥م.

في عام ١٣٧٩ كتب الوجهاء رسالة مفصلة إلى أمير المنطقة الشرقية تتضمن وضع مناطقهم السيئ في مختلف المجالات، في ختامها مطالب محددة في الشئون الصحية والتعليم، إلا أن الاستجابة الحكومية كانت محدودة إن لم تكن معدومة! وفي عام ١٣٩٧ أي بعد انقضاء ١٨ عاما على الرسالة الأولى بعث الوجهاء برسالة أخرى إلى ولي العهد أنداك الملك الراحل فهد بن عبد العزيز تتضمن ما تعانيه مناطقهم من سوء الخدمات والتخلف عن ركب مناطق المملكة الأخرى «بينما القطيف إذا ما قورنت بغيرها برزت في أقصى درجات التخلف فنخيلها وحقولها وبساتينها التي كانت مصدر ثروتها أصبحت عبئا ينوء بحمله أهلها وخطرا لا يعرفون التخلص من أوبائه، وطرقها لضيقها وخرابها صارت السبب الأول في حوادث السير وتلف الأرواح والأموال وحتى المرافق القائمة كالمدارس والمستشفيات والإدارات الأخرى يبرز فيها النقص في الكم والكيف بما يملا النفوس أسفا» رد الملك فهد بأمر تشكيل لجنة يشارك فيها مندوبين من وزارات الداخلية والبلديات والعدل والزراعة والمالية والمعارف للنظر في احتياجات القطيف، والتق بممثلين عن الأهالي وقدمت في النهاية توصيات وافق عليها الديوان الملكي تتضمن العديد من المشاريع الخدمية كبناء المستشفيات والمدارس النموذجية والمراكز الصحية المجهزة ورصف الطرق وإعانة المزارعين، وفي عام ١٩٨٣م بعث الأهالي ببرقية مماثله تطالب بمثل سابقتيها وتدعو الحكومة إلى تبني مشروعات خدمية تلبي مطالب الأهالي في حياة كريمة، إلا أن المتفحص للأوضاع بعد ما يزيد عن العشرين عاما على هذه الرسائل يجد أنها لم تنفد إلا بنسبة محدودة، وما تعيشه القطيف اليوم من خدمات حكومية توصف بأنها اقل من مقبولة لم يكن سوى نتيجة جهود متراكمة يفيض منها كفاح الأهالي لسنوات من اجل الحصول على خدمة حكومية تعد من بديهيات الحقوق وابسطها.

علاوة على ذلك فقد بعث الأهالي عبر زعمائهم الدينيين والشعبيين بمئات البرقيات التي تطالب الحكومة السعودية بحقوق الطائفة الشيعية وإيقاف سياسة التمييز الطائفي واعتبار الشيعة مواطنين كغيرهم من حملة التبعية السعودية «تعلمون أننا شيعة ونمثل الأكثرية المطلقة في هذه المنطقة وان التشيع لم يكن حديثا في بلادنا ولم يكن حزبا سياسيا يخضع للظروف ولا رأيا رأيناه فنعيد النظر فيه، وإنما هو عقيدة من صميم الإسلام قائمة على أسس دينية راسخة ومبنية على قناعة وأدلة واضحة مأخوذة من الكتاب والسنة، وإنما نمارس هذه العقيدة عبادة وسلوكا وأخلاقا ولم نشكل خطرا على الدولة في يوم من الأيام وإنها لا تحمل العداء لأحد أو الإضرار بفئة ولا تحيزا مع احد ولا تعصبا ضد احد وليس لأحد سلطان على العقيدة إلا الله سبحانه وتعالى، ومن يزعم بأننا في ممارستنا لطقوسنا الدينية نضر بأحد فانه تصور خاطئ ومردود ونعتبره تجنيا علينا وعدوانا على عقيدتنا» جاء ذلك في برقية بعث بها وجهاء الشيعة للملك فهد بن عبد العزيز في شهر ذي الحجة من عام ١٤٠٠هـ[1]، ومن رسالة إلى الملك فهد عام ١٩٨٥م «لم يعد مجديا أن نقول للمرة بعد الألف أننا مسلمون فكرا وعقلا ونظاما، وان كتبنا وآراء علمائنا وأقوال خطبائنا على المنابر واضحة للعيان، وهي في متناول كل إنسان تشهد كلها بكذب وافتراء أولئك المأجورين الدساسين الافاكين، لا يجدي القول والإعلان لان كل ما نقوله تقية وظاهره غير باطنه كما يزعمون... والذي نود أن نقول بأننا نحن الشيعة في المملكة العربية السعودية فئة قليلة تعيش تحت علم دولتكم، وان هذه الحملات تعرض حياتنا وأمننا للخطر.. لذا نتقدم لجلالتكم راجين أن تهيئ لنا حكومتكم الرشيدة وهي حكومة إسلامية احد أمرين:

أولا: أن تصدر وزارة الإعلام بيانا مذاعا يمنع الحملات المذهبية ضد الشيعة أيا كان واضعوها، وان تعترف بأننا مسلمون وان تمنع دخول الكتب التي تتعرض لسب الشيعة والطعن فيها وفي عقيدتهم وأئمتهم وتعاقب من ارتكب أو يرتكب ذلك من مواطني المملكة أو من هم ساكنوها.

ثانيا: أن تمنحونا حق الرد بالمثل على من تسول له نفسه التشهير بنا»[2] ورسالة أخرى عام ١٩٨٩م «إننا نريد من خادم الحرمين الشريفين احد أمرين:

---

(١) المصدر: الشيعة في المملكة ج٢ ص ٣٤٧.

(٢) نفس المصدر ص ٣٤٨.

الأول: إذا كنا في نظر الدولة مسلمين - وهو والحق - أن تضع حدا تاما بيننا كمواطنين وبين علاقتنا بالدولة كحاكمة فتمارس الحكم علينا قولا وفعلا وبهذا المفهوم تبلغ كافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات وتوابعها وتعلن في وسائل الأعلام بحيث يكون التعامل معنا على قدم المساواة مع إخواننا السنة، لنا نفس الفرص والحقوق كما هي لهم.

الثاني: إذا كنا في نظرها غير مسلمين فعليها أن تجهر برأيها والى الله المشتكى.. أما أن تكون الأقوال في المقابلات شيئا وعلى الصعيد العملي شيئا آخر فأمر لا نعتقد أن خادم الحرمين يرضاه»[1].

❁ ❁ ❁ ❁

في منتصف السبعينات الميلادية بدأت تنظيمات وتيارات اليمين والشمال بالتراجع والأفول، وبرزت القوى الإسلامية التحررية التجديدية في إيران والعراق، فقد كان في المنفى الإمام الخميني الذي كان يحرك ببراعة بالغة ثورة متصاعدة ضد حكم الشاه، وفي الكويت كان السيد محمد الشيرازي يضع القواعد والبنى التحتية للحركة الرسالية الذي قادها ابن أخته السيد محمد تقي المدرسي لمناهضة الحكومات التقليدية في العراق والخليج والجزيرة العربية وضمت في مراحلها الأولى منظمة العمل الإسلامي، كان حينها الشيخ حسن الصفار ورفاقه في العراق قبل أن يطردوا منها لمناصرتهم للشيرازي ومنظمة العمل الإسلامي ولحقوا بمرجعهم إلى منفاه في الكويت، الذي حثهم على تشكيل قوى منظمة للضغط على الحكومات لنيل حقوق الطائفة الشيعية المشروعة والخروج من الأدوار السلبية التقليدية التي يمارسها رجال الدين إلى تبوء مراكز أكثر أهمية وفاعلية، كان الشيرازي يؤمن بان التنظيم السياسي في إطار الارتباط بالمرجعية الدينية هو السبيل الوحيد لمقارعة الحكومات المتسلطة أما النشاط التقليدي والارتباط السلبي بالسلطة الذي يمارسه التقليديون فلن يؤدي إلى نتيجة لصالح الطائفة الشيعية.

عاد الصفار ورفقائه إلى موطنهم وهناك بدئوا في تشكيل تنظيمهم السري المقارع للنظام السعودي، كانت البداية في توزيع بعض المنشورات وأشرطة الكاسيت الموجهة للجيل الشاب، والتي تحثه على التحرر من التبعية العمياء للخط التقليدي

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٥٣.

الذي يتزعمه رجال الدين التقليديين أمثال الشيخ عبد الحميد الخطي والشيخ حسين فرج العمران والإخباريين ومن حولهم ومن يدور في دوائرهم من الوجهاء وأرباب المال، وكذلك وقف التنظيم في مواجهة التنظيمات العلمانية السرية التي تقوم بنشاط مماثل، أذى ذلك إلى موجة غضب عارمة في أوساط التقليديين ضد الصفار وأتباعه ما تزال تبعاتها إلى يومنا هذا، إلا أن الشيخ حسن الصفار ورفاقه كانوا يعملون بقناعة تامة وهمة عالية بالنظريات والأفكار التي توصلت إليها قريحة مرجعهم الشيرازي.

في نهاية السبعينات الميلادية كان الإمام الخميني منتصرا في إيران ومسقطا لحكومة الشاه، فكانت التعبئة الشعبية الكبيرة والضربة القاسمة للتيار التقليدي المحافظ والتنظيمات العلمانية في الوسط الشيعي في القطيف وبقية المناطق الشيعية الأخرى في الخليج والعراق ولبنان، بدء الصفار ورفقائه وأتباعه من الخطباء والناشطين السريين بحث الأهالي على مقارعة النظام فكانت انتفاضة ١٩٧٩ ـ ١٤٠٠هـ، التي كان بمثابة ردة فعل عارمة لعقود من التهميش والتمييز والاضطهاد الذي ظل يمارسها النظام السعودي وكتأييد جماهيري لانتصار ساحق للتشيع الحركي الذي قاده الإمام الخميني وتراجع للتشيع التقليدي الذي ظل يؤكد على عدم جدوى التدخل في الشئون السياسية والاقتصار على الأنماط المتعارف عليها للإسلام الشيعي.

بعد سحق الانتفاضة في القطيف كان هناك مئات المنفيين من ضمنهم الصفار وعدد كبير من أصدقائه وأتباعه الذين أعلنوا معارضتهم العلنية للنظام السعودي بتأسيسهم منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية.

كانت إيران في بداية ثورتها حاضنة لعشرات المنظمات الثورية من الخليج والعراق وفلسطين ومصر ومئات الآلاف من المضطهدين الفارين من حكوماتهم، المرجع الشيرازي اتخذ من قم مقرا له كذلك مع أنصاره وأعوانه، واتخذت معظم التنظيمات الدينية في الشرق الأوسط «طهران» مقرا رئيسيا لها وبدأت في ممارسة أنشطتها السياسية والعسكرية المناوئة للأنظمة الحاكمة في العراق والخليج ومصر، في البحرين برزت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بقيادة رجل الدين البارز السيد محمد العلوي، وانضمت حركته بالإضافة إلى الصفار وأصحابه إلى منظمة العمل الإسلامي لتشكل الفصائل الثلاثة جبهة واحدة أطلق عليها «الحركة الرسالية» بقيادة السيد محمد تقي المدرسي.

ساهمت الحركة الرسالية في استقرار النظام الإسلامي في إيران واستغلت منظمة الثورة الإسلامية الإذاعة الإيرانية في مخاطبة شعبها ومقارعة النظام السعودي لفترة ليست بالقليلة، حتى سيطرت القوى الإيرانية الموالية للثورة على معظم الأجهزة الحكومية وطردت منها العناصر الغير إيرانية أو التي لا تتوافق مع منهج «ولاية الفقيه».

بدأت الانشقاقات والخلافات تتصاعد بين الإمام الخميني والمرجعيات الدينية الأخرى، وانعكس ذلك على الأتباع والتنظيمات السياسية الموالية، وكان من ضمنهم الشيرازي الذي لم يعترف بولاية الفقيه ودعا إلى مجلس شورى الفقهاء كسلطة عليا للحكم في إيران أيدها أتباعه ومناصروه، فرد أتباع الإمام الخميني عليهم بالتضييق والتهميش، تدهورت الأوضاع بشدة وبدأت الأمور بالانفلات وازدادت المحن والفتن بين التيارات النشطة في كل من قم وطهران، وجرت اعتقالات واسعة وطرد من الأجهزة الحكومية كل من يشك في انه لا يعترف بولاية الفقيه ويؤيد آراء المرجعيات الأخرى المناوئة لأراء الإمام الخميني، وكان أن أقدمت السلطات على إعدام بعض رجال الدين البارزين لأسباب مجهولة إلا انه يعرف عنهم عدم ولائهم لولاية الفقيه وارتباطهم الوثيق بالتنظيمات المتحالفة معها كالسيد محمود الهاشمي الذي اتهم بالخيانة العظمى وأعدم بالرصاص عام ١٩٨٣م، ويعرف عنه مساندته للحركة الرسالية وآراء الشيرازي.

مع تصاعد الانشقاقات أقدمت السلطات الإيرانية في عام ١٩٨٦م على إغلاق حوزة القائم في طهران، وأجبرت المئات من أنصار الشيرازي على الخروج من إيران، من ضمنهم قيادات وأعضاء منظمة الثورة الإسلامية على رأسهم الصفار وأركان منظمته على خلفية اتهامات تتعلق بمحاولة التدخل في الشئون الخاصة بالدولة ونشر أفكار مناوئة للإمام الخميني، توجه الصفار وأنصاره إلى دمشق حيث بدئوا مرحلة جديدة من نضالهم بعيدة عن إيران وفتنها المحتدمة، وتركز نضالهم على المطالبة بحقوق الشيعة الأساسية، في تراجع واضح عن طموحهم في إسقاط النظام السعودي، ولعل ذلك يرجع إلى قناعة تامة بان إسقاط النظام لن يتحقق أبدا، وان عليهم المطالبة بحقوق منسجمة مع الواقع وان نشاطهم السابق المطالب بتغيير النظام لم يكن سوى نتيجة عفوية وطموح غير واقعي من مخلفات الثورة الإسلامية في إيران، التي تختلف موازينها تماما مع واقع الأقلية الشيعية في المملكة السعودية.

بدا الصفار وأعوانه في مواجهة فتن أخرى، فقد كان السيد محمد تقي المدرسي يمارس عليهم «ولاية فقيه تنظيمية» ويستولي على استحقاقاتهم المالية والأموال المرسلة إليهم من أنصارهم في الداخل، في عام ١٩٨٩م طالبت منظمة الثورة الإسلامية بالانفصال عن الحركة الرسالية، إلا أن المدرسي رفض هذا الطلب رفضا قاطعا وواجه حركة الانفصال بنقد لاذع ومارس ضغوط كثيرة، إلا أن المنظمة أصرت على موقفها وأعلنت الانفصال عن القيادة الرسالية من جانب واحد وذلك في عام ١٩٩٠، ندد المدرسي بالانفصال ودعاهم إلى العودة إلا أن دعواته تلك جوبهت بصدود من قيادات المنظمة التي كانت على ثقة بان الانفصال سيكون في صالح الأهداف التي تسعى من اجلها الحركة، وضمنت بذلك أن كافة الأموال المرسلة ستشكل منها ميزانية مستقلة تصرف تماما على كوادرها وأنشطتها المتعددة دون حصول العراقيين على أي منها، علاوة على استقلالية القرار ومرونة الحركة، اشتكى المدرسي للشيرازي إلا انه أعلن عدم تدخله في القضية وانه يحترم قرار الحجازيين وسوف يبارك خطواتهم ما دامت تصب في صالح أهداف نضالهم المشروع ضد الاستبداد السعودي.

منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية أول تنظيم إسلامي حقيقي للشيعة في المملكة العربية السعودية، كان التنظيم يعتمد على أسس وقواعد سياسية جيدة وقيادة التنظيم كانت على درجة من الكفاءة والدراية والوعي، أصدرت المنظمة مجلة «الجزيرة العربية» التي تحتوي على مجموعة من التحليلات المعمقة والآراء المثمرة في الشأن الشيعي والواقع السياسي والاجتماعي والديني والثقافي السعودي، وكانت على درجة راقية من الاتزان والموضوعية يقل وجودها بين أوساط الإسلاميين المعاصرين، وباللغة الفارسية كانت تصدر مجلة «البقيع» وكان للتنظيم نشاط في لندن ونيويورك وواشنطن وعدة مراكز دينية تقدم خدماتها الثقافية والاجتماعية للجالية الإسلامية في المهجر وللمنتمين للتنظيم في آن واحد، لا شك أن الحركة لم تكن متكاملة وشابتها العديد من الأخطاء والنواقص والسلبيات التي اثرت على نشاطها وعرضته لنقد صارخ ومبطن في الداخل والخارج، إلا أن الحركة استمرت في أنشطتها المناوئة للنظام السعودي غير عابئة بالضغوطات المتزايدة، في عام ١٩٩٢م غيرت الحركة مسماها إلى «الحركة الإصلاحية في الجزيرة العربية» في إشارة واضحة إلى تطور في الفكر والهدف السياسي وقفز على التشيع الحركي المنادي بالثورة وتكوين قيادة سياسية ودينية مركزية ومجتمع إسلامي راديكالي شمولي بعيدا عن واقع التعددية

السياسية والدينية والفكرية.

في عام ١٩٩٤م وعلى اثر الضغوط المتزايدة على النظام السعودي من القوى السلفية المتشددة التي رأت في حرب الخليج وما رافقها من وجود وتمركز للقوات الأجنبية على الأراضي السعودية اهانة للإسلام والمسلمين وخضوع واضح للولايات المتحدة والغرب، وبروز حركات سلفية في الداخل والخارج مناوئة للنظام الملكي، قرر الملك فهد محاورة المعارضة الشيعية المتمثلة بحركة الإصلاح علها تنهي أنشطتها المناوئة للدولة وتعود إلى داخل البلاد وبالتالي يكون النظام السعودي قد أغلق جبهة مهمة قد تأتلف وتشكل جبهة واحدة مع قوى المعارضة الأخرى ضد الدولة السعودية.

بدأت جولات حوار في كل من دمشق ولندن، عرضت الحركة مطالب متعددة تصب في الجانب الحقوقي للطائفة الشيعية دون شمول ذلك الحقوق السياسية للشعب السعودي بشكل عام، وافقت الحكومة من حيث المبدأ على حل قضايا الطائفة الشيعية على مراحل، طالبت المعارضة أن يكون الاتفاق تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أن الحكومة رفضت الطلب، وبناء على ما توصل إليه الطرفان بدء النظام من جانبه في إطلاق المعتقلين والسماح للمنفيين بالعودة أما المعارضة فقد أنهت أنشطتها في الخارج على مراحل وتوج ذلك بإيقاف صدور مجلة الجزيرة العربية، وفي النهاية أعلنت قيادة الحركة الإصلاحية إنهاء المعارضة وحل التنظيم والعودة إلى البلاد وتغيير أدوات النضال لتنسجم مع المعطيات الجديدة في اختلاف شامل عن نشاط الخمسة عشر عاما الماضية.

❁ ❁ ❁ ❁

في عام ١٩٨٤ بدا في الظهور تيار شيعي حركي جديد ألا وهو «حزب الله» على يد ثلة من رجال الدين العائدين من مدينة قم الإيرانية، أبرزهم السيد هاشم الشخص والشيخ عبد الكريم الحبيل والسيد كامل المصطفى وغيرهم، ينادي التيار بنظرية الإمام الخميني «ولاية الفقيه، والمقصود منها أن الفقيه هو نائب الإمام الغائب منذ غيبته الكبرى سنة ٣٢٩ هـ وبما انه هناك فقيه يحكم دولة ما على هذه البسيطة فهو إذن مبسوط اليد ويتمتع بسلطة نافذة فيها، وبالتالي يجب على الفقهاء الآخرين وعموم الشيعة بل المسلمين أيضا موالاته واتخاذه قائدا سياسيا واجتماعيا، بعد وفاة

الإمام الخميني عين السيد علي الخامنئي ولي فقيه رغم كونه لم يكن مرجعا دينيا، إلا أن المنظرين الفقهيين في الجمهورية الإسلامية قالوا بشرعية توليه المنصب بناء على كونه مجتهدا وان لم يبلغ رتبة المرجعية وأفتوا بكونه الولي الفقيه الذي يرجع إليه في شئون الحكم والسياسية باعتباره الأعلم والادرك والملم بفنون السلطة والمبسوط اليد والقادر على مواجهة الأخطار والتحديات، بينما يرجع في مسائل الفروع للفقهاء الآخرين، في عام ١٩٩٣م توفي السيد الخوئي الذي يعد المرجع الأعلى فنشى فراغا واسع في المرجعية الفقيهة التقليدية، عينت السلطات الدينية في إيران الشيخ الكلبيكاني ليكون المرجع الديني إلا انه سرعان ما توفي بعد عام، فعينت مرجع آخر هو الشيخ الاراكي، فلم يلبث سوى اقل من ١٠ شهور، فأعلن الخبراء الدينيين في إيران أهلية السيد الخامنئي للمرجعية والإفتاء إضافة إلى أهليته في قيادة الأمة فرجع إليه الكثيرون وعادت الحيوية لنظرية «ولاية الفقيه» مرة أخرى بعد ما يقارب نصف العقد من الانفكاك بين المرجعية الدينية والسياسية التي تشكل في ائتلافها نظرية ولاية الفقيه بكامل قوتها وحيويتها وتماسكها الفقهي والعقائدي والسياسي.

بدأت أفكار التيار بالانتشار في أرجاء القطيف والاحساء وسرعان ما تحول إلى تيار ثوري واسع النطاق، واجه الاستبداد السعودي بكل بسالة وقدم العديد من الشهداء داخل البلاد وخارجها وسقط أبطاله تحت التعذيب وعلى جبهات القتال في الحرب الإيرانية العراقية ونضال حزب الله لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني.

يتمتع حزب الله بثقل جماهيري ليس بالقليل ويجدب بأفكاره الثورية حماس الشبان المتعطشين لاثبات الذات، في الثمانينات والى منتصف التسعينات كان التيار يناضل ضد استبداد الحكم السعودي بكل بسالة وقد دفع ثمن نضاله اعتقالا وتشريدا واستشهادا عدد من الشباب المتحمسين والمشايخ الثائرين ذوو النهج الراديكالي المتشدد، وبعد العفو السعودي بدا التيار في العمل الاجتماعي المكثف في مناطق نفوذه وانتشاره، واتبث نجاحه وقدرته على تغيير أدواره وفقا لمعطيات المرحلة التي يعيشها.

لا يؤمن هذا التيار بالعمل التنظيمي على وجه العموم، فهو يرى أن هناك قيادة إسلامية شرعية متمثلة في الإمام الخميني ثم نائبه السيد الخامنئي، وان هناك قاعدة شعبية يمثلها المجتمع الشيعي المعاصر، وبالتالي فقد توفرت البيئة المناسبة تماما لنشوء مجتمع إسلامي نموذجي في عصر الغيبة، وان على المجتمعات الشيعية أن تدين

بالولاء لقائدها الشرعي وان تمتثل لأوامره وآراءه، انه يعتبر أن الجماهير تشكل القاعدة العريضة التي تستند عليها القيادة المتمثلة بالولي الفقيه فلا حاجة إذن لخلايا تنظيمية صغيرة كما يدعو إلى ذلك أتباع حركة الإصلاح، فالجماهير ليست سوى جسد واحد متماسك وان تعددت أجهزته، لأنه في النهاية يسير خلف قيادة واحدة مركزية، فالمجتمع الشيعي وان تعددت مرجعياته الدينية إلا أن قيادته العليا يمثلها الولي الفقيه الذي يتمتع بسلطة نافذة على الجميع، ويستعين منظرو التيار بسيرة الأئمة التي دانت لها الشيعة بالولاء والمتابعة رغم عدم إمساكها بزمام السلطة ليقولوا بعدم إشكالية شمول سلطة الولي الفقيه للشيعة خارج الجمهورية الإسلامية.

آمن التيار بنظريته هذه بشدة وبسببها ساءت العلاقة بينه وبين التيارات الأخرى في مقدمتها أتباع الشيرازي، الذين دعوهم إلى التوقف عن إثارة الصراعات الجانبية والعمل المشترك ضد النظام السعودي، إلا أن قيادات تيار حزب الله أصروا على مواقفهم وأوقفوا كافة أشكال التعاون مع الحركة الإصلاحية وغيرها ما لم تنطلي تحت مظلة «ولاية الفقيه» وأسس التيار نشاطا مناوئا للنظام السعودي مستقل عن التيارات الأخرى ومدعوما من السلطات الإيرانية، كانت تصدر عنه مجلة «الحرمين» ومنشورات أخرى، وأسس تجمع فقهي وعقائدي يضم رجال دين من القطيف والاحساء والمدينة المنورة ممن يعتقدون بولاية الفقيه تحت مسمى «تجمع علماء الحجاز» إلا أن نشاط التيار المناوئ للنظام السعودي أوقف بناء على طلب السلطات الإيرانية إثر عودة العلاقات الإيرانية السعودية عقب حرب الخليج الثانية، وبعد العفو السعودي عام ١٩٩٤م قرر الكادر ألعلمائي للحزب في المنفى العودة الطوعية للبلاد وإنهاء بقية الأنشطة المناوئة للنظام السعودي.

استغلت القيادات الدينية والسياسية في المنفى العفو السعودي وعادت إلى البلاد بسرعة على أمل أن تحقق الحكومة السعودية وعودها في إنصاف الشيعة والنظر في مظالمها، لقد عاد المنفيون والمهاجرون بمختلف توجهاتهم، وبقت قلة فضلت حياة المنفى رافضة العفو ومشككة بوعود الدولة السعودية، في السنتين الأوليتين من العودة كانت الأجواء في القطيف والاحساء منتعشة، فقد أطلقت السلطات جميع المعتقلين الذين يشكلون كوادر مهمة في «حزب الله» اتهموا بتحريض الشهداء الأربعة على

تفجير مجمع صناعي بالجبيل عام ١٩٨٧م.

غضت السلطات الطرف عن النشاط الجماهيري الواسع للقيادات الدينية العائدة، وكان للشعائر التقليدية نصيب معتبر من الحرية ومرونة العمل، وانتعشت كذلك سوق الكتاب الشيعي بحيث أصبح يباع في المكتبات والشوارع دون تدخل من قبل الأجهزة الحكومية وبأسعار زهيدة، إلا انه وعلى النقيض والتوازي بدأت التيارات الدينية الرئيسية في البلاد بالصراع فيما بينها على السلطة الاجتماعية والنفوذ الديني وبطرق غير أخلاقية في بعض الأحيان، فكان ناشطون من تيار حزب الله يقومون بنشر مطبوعات ضد الصفار ورفاقه ويحذرون الناس من أتباعهم ويتهمونهم بخيانة قضية الطائفة، وشن أتباع التيار التقليدي هجوما لاذعا ضد حركة الإصلاح في مجالسهم واتهموها بارتكاب الأخطاء الفادحة والبعد عن سيرة الأئمة ومهاجمة المراجع الدينيين، كانت الصراعات محمومة ومتداخلة، وقفت منها قادة حركة الإصلاح السابقة مواقف معتدلة فلم يتكبدوا عناء الرد على خصومهم واستمروا في السير على هدى خطتهم التي انتهجوها لأنفسهم بعد إنهاء نشاطهم الخارجي.

في عام ١٩٩٧م طرحت مرجعية السيد محمد الحسيني الروحاني (رحمه الله) وذلك من على منبر إحدى الحسينيات التي تجمع فيها رجال الدين لتأبين المرجع الديني السيد محمد الكلبيكاني (رحمه الله) ثار الشبان الموالون لولاية الفقيه وهتفوا بسقوط مرجعيته فكانت الفتنة والشقاق والخلاف الذي ذهبت ضحيته العامة من الشعب، أيد أنصار ولاية الفقيه المرشح الإيراني الشيخ الاراكي (رحمه الله) بينما اتجه رموز تيار التقليديين لمرجعية الروحاني، وزعت المنشورات في كل مكان من قبل أتباع حزب الله ضد الروحاني ومرجعيته وأتباعه وعاشت البلاد الفتنة لفترة من الزمن حتى هدئت الأوضاع، وكان لكل حزب مغنما من الأتباع وأموال الخمس في نهاية الأمر.

حاول الشيخ حسن الصفار ترطيب الأجواء مع كلا من تيار حزب الله والتيار التقليدي إلا أن محاولاته في تلك الفترة باءت بالفشل، فرجال الدين أمثال الشيخ حسين الفرج رفضوه رفضا قاطعا واتهموه بإغواء الشبان وتحطيم مستقبلهم، أما قيادات حزب الله فدعوه للتخلي عن الشيرازي والدخول في «ولاية الفقيه» قبل بدء أية أنشطة مشتركة.

في عام ١٩٩٦م حدث انفجار بالخبر بالتزامن مع انتفاضة الأغلبية الشيعية في

البحرين، كان رد فعل السلطات عنيفا، فقد أقدمت على اعتقال العشرات من نشطاء حزب الله واتهمت البعض منهم بالوقوف وراء التفجير الذي اوذى بحياة ١٩ عسكريا أمريكا، لاحظت السلطات أن عدد كبير من شباب القطيف بعضهم تحت العشرين غادروا المملكة إلى لبنان وقضوا فيه عدة أيام فقامت باعتقال معظمهم واتهمتهم بتلقي تدريبات عسكرية في معسكرات تابعة لحزب الله، كما اعتقلت عدد آخر ممن تشتبه في مشاركتهم في أعمال عنف في البحرين أثناء اشتعال الأحداث هناك.

لقد انتهت سنتان من الهدوء النسبي والتفاؤل الحذر وعادت سياسات النظام مرة أخرى، فقد بعث العشرات من المتشددين السنة في القطيف والدمام برسائل احتجاج تفيد بان الشيعة يتداولون كتبهم ومطبوعاتهم علنا وان العديد من أتباع المذاهب السنية يقبلون على شرائها، فما كان من السلطات سوى اعتقال العشرات من تجار المطبوعات وإغلاق مكتباتهم ومصادرة كميات ضخمة من الكتب مودعة في مخازن عملاقة في الدمام وأتلفتها حرقا ودفنا في مياه البحر، كانت الخسائر تقدر بـ ٢٠ مليون دولار على الأقل، فر عدد من التجار إلى الخارج وأعلن من بقي إفلاسه واعتزاله تجارة الكتاب، تقلص عدد المكتبات إلى الحد الأدنى وتعرض الباقي منها إلى حملات تفتيش واسعة ومستمرة، لم تكتفي السلطات بذلك بل وأصدرت إمارة المنطقة الشرقية تعميما إلى أجهزة الأمن بإلقاء القبض كل من يرصد يتاجر بالكتاب الشيعي ومصادرة ما يمتلكه منها وحبسه لمدة لا تقل عن أسبوع في حال كون اعتقاله للمرة الأولى وشهرين في الثانية ومضاعفة الحبس في كل مرة، كما أصدرت تعليمات مشددة لرصد مواكب التعزية في شهري محرم وصفر وتسجيل أسماء الروادید الحسينيين والمعزين وإرسالها إلى الإمارة لتوقيع العقوبات المناسبة.

اتجهت السلطات نحو قيادات حزب الله واعتقلت الشيخ عبد الكريم الحبيل احد ابرز رجال الدين الموالين للقيادة الإيرانية ورجال دين آخرين بتهم مختلفة أطلق سراحهم بعد سنوات قضوها في المعتقل، أما الحبيل فبقي في السجن قرابة العام قبل أن يطلق سراحه مقابل تعهدات بعدم ممارسة أية أنشطة جماهيرية، في عام ١٩٩٨ اعتقلت السلطات الشيخ جعفر المبارك (مدينة صفوى) فاضطر الحبيل إلى مغادرة البلاد خوفا من اعتقاله هو الآخر ولجا إلى إيران وبقي فيها ثلاث سنوات، بينما ضغطت السلطات على المبارك ليوقف نشاطه الخطابي، المبارك اعتقل على خلفية دروس دينية للنساء في إحدى الحسينيات الكبيرة في مدينة صفوى وحظيت بشعبية واسعة، خشيت السلطات من ذلك وألقت القبض عليه بعد عدم استجابته لدعوات

من جانب الإمارة لإيقافها، بعد خروجه من السجن أوقف نشاطه كليا وخلع عمامته واتجه لممارسة الأعمال الحرة[1].

في عام ٢٠٠٠م عاد الحبيل مرة أخرى بعد وساطات شعبية، كان عليه أن لا يلقي خطبة الجمعة أو أية ممارسات مشابهة، هدأت حدت نشاطات تيار حزب الله واتجه إلى ممارسة الأنشطة الاجتماعية التي لا تثير السلطات لفترة من الزمن، إلى أن تقلصت القبضة الحكومية قليلا نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ودخولها في صراع مسلح مع أتباع القاعدة وتحسن علاقتها بالمقابل مع القيادات الشعبية والدينية في القطيف، فعاد إلى نشاطه الديني المعتاد في مراكز نفوذه مبتعدا عن تكوين أية علاقات أو روابط بالسلطة السعودية.

❁ ❁ ❁ ❁

قادة حركة الإصلاح السابقين لم يلتفتوا كثيرا للحياة الاجتماعية الرتيبة والنزاعات الدينية التقليدية وبادروا إلى ممارسة نشاطهم الكفاحي الهادف إلى حل المشكلة الشيعية في الايطار الوطني، لم يعد يجمعهم تنظيم حركي وقيادة مركزية واحد، إلا انه يجمعهم هدف مركزي يتوجهون إليه بخطى حثيثة، كل وفقا لقدرته وسعته ونفوذه الشعبي وعلاقاته الحيوية المتداخلة.

في البدء حاول قادة الإصلاح الانفتاح على الطرف الآخر بما يشمل ذلك من موظفي الدولة الكبار وقوى الضغط الدينية والشعبية، من خلال الانفتاح على أجهزة الإعلام المحلية، إلا إنهم لم يستطيعوا كسر تحفظ وسائل الإعلام والحاجز النفسي، ورغم استقبالهم من قبل موظفي المؤسسة الدينية الرسمية والمفتي العام الشيخ عبد العزيز بن باز ببرود، إلا أنهم ما برحوا أبواب القصور الملكية عارضي قضايا الطائفة على الأمراء السعوديين الذين يعدونهم بحلها في كل زيارة، أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتسليط الأضواء على المملكة والعنف الدموي الذي تفجر بعد إعلان تنظيم القاعدة نضاله ضد النظام الملكي الحاكم وسقوط نظامي طالبان والبعث في أفغانستان والعراق شكل منعطفا مهما وحاسما في بروز الشيعة في المملكة ككيان ينظر إليه باعتباره يتحلى بقدرة ذاتية وامتدادات خارجية مهمة.

---

(١) عاد المبارك في الآونة الأخيرة لممارسة نشاطه الديني بعد تراجع ضغوط السلطات..

استغل الصفار الانفتاح الإعلامي بعد أحداث سبتمبر وسقوط البعثيين في العراق وشن أجهزة الإعلام والسياسة الغربية حملات مكثفة ضد الدولة السعودية ودعوة بعض القوى في الكونجرس الأمريكي لتقسيم المملكة ومنح المنطقة الشرقية لسكانها الأصليين ويقصد بذلك الشيعة، ليبدأ في إجراء سلسلة لقاءات مع عدة قنوات عربية من أهمها الجزيرة ليعرف المجتمعات المحلية في المملكة والإقليمية في دول الخليج بالطائفة الشيعية ومطالبها المعروفة وانتمائها الوطني الذي ترغب بالحفاظ عليه، كما عرض وجهة نظره في الإصلاح داعيا إلى الإصلاح الشامل وفقا للمنظومة المعاصرة، عارض بعض أقطاب العائلة المالكة توجهات الصفار وبعثوا له برسائل تهديد مبطنة، إلا انه استمر في نشاطه المحكم وبدء في الاتصال بالسلفيين المعتدلين وإجراء سلسلة لقاءات يهدف منها تقريب وجهات النظر والقفز على الصراعات الطائفية والعقائدية التقليدية وببراعة شديدة أوعز حمل نشاطه ككل ليصب في النطاق الوطني والوحدة الوطنية، فعندما أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها حول حقوق الأقليات متهمة النظام السعودي بتقييد الحرية المذهبية للشيعة رفض الصفار التقرير واصفا إياه بتدخل سافر في الشئون الداخلية، وان قضية الشيعة ستحل في الايطار الوطني الجامع للشيعة والسنة تحت إشراف العائلة المالكة.

استغل قادة الإصلاح حملة تنظيم القاعدة العسكرية الهادفة إلى إسقاط آل سعود وتقربوا من النظام بقدر الإمكان ليتبثوا له بان الشيعة لم يكونوا في يوم أعداء وأنهم لا يصبون سوى حقوقهم المشروعة في ظل قيادة أبناء الملك العزيز لدفة الحكم في البلاد، خرج المعارض السابق «جعفر الشايب» وآخرون وعملوا على صياغة عريضة تحتوي على مطالب ومعاناة ومرئيات الطائفة الشيعية وقع عليها أكثر من ٤٥٠ مواطنا شيعيا وبعثوا بها إلى ولي العهد أنداك الأمير عبد الله بن العزيز الذي كان في مقام أخيه الملك فهد في سنواته الأخيرة، العريضة كما هي سياسة أعضاء الإصلاح الجديدة لا تشد عن الطوق الوطني والإجماع على قيادة العائلة المالكة لشئون البلاد والاعتراف بشرعيتها المطلقة، هذا نصها:

شركاء في الوطن

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انطلاقا من المسؤولية الدينية والوطنية، ومن واجب التضامن والتناصح، وخاصة في هذه الظروف العصيبة، ولأن عزة الوطن، وحماية وحدته، مسؤولية مشتركة بين القيادة والشعب، لذلك نعرض أمام سموكم الكريم، بعض هموم الوطن، وتطلعات المواطنين، ثقة منا برحابة صدركم، واهتمامكم بوجهات النظر المخلصة، والآراء الصريحة، التي تستهدف الخير والصلاح، معلنين عن تضامننا مع وطننا وقيادته الكريمة في مواجهة الأخطار والتحديات.

وإننا إذ نثمن استقبال سموكم الكريم للنخب الواعية المثقفة من أبناء الوطن، نري في ترحيبكم بمشروع الرؤية الذي قدموه لحاضر الوطن ومستقبله، والذي تضمن أهم تطلعات المواطنين وطموحاتهم، مؤشرا طيبا يعمر القلوب بالأمل والرجاء.

ونستند في تقديمنا لهذه الرؤية على وعي وطني عميق وشامل يعتبر معالجة الحالة الطائفية في بلادنا من أبرز معالم عملية الإصلاح والتطوير، وينظر إليها كمسؤولية وطنية شاملة يشارك في معالجتها جميع أبناء الوطن.

أولا: تعزيز وحدة الأمة

تواجه الأمة العربية والإسلامية في هذا الوقت أشد الأخطار والتحديات، فهناك حملة شعواء علي مستوي العالم لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، كما أطلق العنان للإجرام الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بدأت القوات الأمريكية والبريطانية هجومها الواسع علي العراق، غير آبهة بمجلس الأمن والأمم المتحدة والرأي العام العالمي، وهي تلوح بتهديداتها لدول عربية وإسلامية أخري.

إن الأمة مستهدفة الآن في مقدساتها ووجودها ومصالحها، والخطر محدق بالجميع، علي اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، مما يستلزم وقوف الجميع صفا واحدا أمام هذه التحديات العاصفة.

بيد أن الخلافات والنزاعات المذهبية الطائفية لا تزال معولا هداما لوحدة الأمة، وعائقا دون تماسكها وتضامنها، وشاغلا لأوساط كثيرة من أبنائها عن قضاياهم المصيرية.

والمملكة العربية السعودية بما تمثله من موقع قيادي بارز في العالم العربي والإسلامي، لاحتضانها الحرمين الشريفين، ولاهتمام قيادتها بالتضامن الإسلامي،

يتوقع منها أن تقوم بدور فاعل لوأد الفتن الطائفية، وتجاوز الخلافات المذهبية.

إن العزوف عن القيام بهذا الدور، وإفساح المجال لبعض التوجهات المذهبية التعصبية، أعطي الفرصة لتشويه سمعة بلادنا، وإظهارها كطرف في الصراع.

فلا بد من وقفة تأمل واعية، تزيل هذا الالتباس، وتبرز الوجه المشرق لبلادنا كقبلة لجميع المسلمين، وراعية للتضامن الإسلامي، وتجنبها المواقف العدائية من أتباع المذاهب المختلفة.

وفق رؤيتنا، فإن مما يساعد على تحقيق ذلـك التالي:

أ ـ الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي.

ب ـ الانفتاح علي مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعني بالشأن الإسلامي والإنساني العام.

ج ـ تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى، والعمل علي ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية. ويمكن الاستهداء في هذا المجال بميثاق الوحدة الإسلامية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي ـ قرار رقم ٩٨ (١١/١) بتاريخ ٢٥ رجب ١٤١٩هـ ـ وبإستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي وضعها خبراء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو).

ثانيا: الوحدة الوطنية

إن التطورات والتحولات التي تجري في المنطقة والعالم اليوم تكثف الضغوطات التي تقف خلفها القوي الدولية والتي تتحدث بصراحة عن تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، وعن تفكيك الكيانات وتجزئة البلدان. ولا بد في مواجهة هذه الضغوط من التأكيد علي الوحدة الوطنية، وتعزيزها وتفعيلها علي المستوي العملي، بما يضمن حماية الجبهة الداخلية وصلابتها، ويمنع اختراقات الأعداء، ويفشل محاولاتهم لإثارة أي توجهات انشقاقية خاطئة.

صاحب السمو الملكي:

إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلي الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبد العزيز طاب ثراه، دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلي العدل والأمن والمساواة والاستقرار.

وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني، ومن واقع حرصهم علي الوحدة الوطنية، وغيرتهم علي مستقبل الوطن وتقدمه، يرون ضرورة المعالجة السريعة لهذه القضايا التي سبق أن رفعوها مرارا وتكرارا لسموكم الكريم، ولسائر المسئولين الكرام.

١- يتطلع المواطنون الشيعة لمساواتهم مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي، وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية كما هو الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة المعارف. وذلك لون من ألوان التمييز الطائفي الذي لا تقره الشريعة الإسلامية ولا المواثيق الإنسانية، ويشكل حرمانا للمواطنين الشيعة من حق طبيعي، كما هو حرمان للوطن من الاستفادة من طاقات أبنائه وكفاءاتهم.

لقد أتاحت فرص التعليم التي وفرتها الدولة نمو القدرات والكفاءات المؤهلة من أبنائهم كسائر المواطنين. ومما يؤدي إلي الإحباط والألم عدم تمتع الكفاءات الشيعية بتكافؤ الفرص مع أمثالها التي تشق طريقها إلي مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي.

ولمعالجة هذا الأمر نقترح ما يلي:

أ - اهتمام المسئولين بالتأكيد الصريح علي المساواة بين المواطنين علي اختلاف مناطقهم ومذاهبهم.

ب - تشكيل لجنة وطنية عاجلة ذات صلاحية بمشاركة عناصر مؤهلة من الشيعة للنظر في واقع التمييز الطائفي ومعالجته بتمثيل المواطنين الشيعة في المناصب العليا للبلاد كمجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، والأجهزة

العسكرية والأمنية، ورفع نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى.

ج ـ تجريم وإدانة أي ممارسة للتمييز الطائفي قد تصدر من بعض المغرضين والمنتفعين في أي موقع، وسن القوانين اللازمة لذلك وإلغاء كافة التعميمات والإجراءات الإدارية السابقة المؤدية للتمييز.

د ـ وقف كافة الإجراءات الأمنية التي لا تستند على قانون كالاعتقال والمتابعة والاستجوابات والمنع من السفر والتوقيف عند الحدود والتفتيش الشخصي بما يرافقه من إهانات، والعمل على إزالة آثار الاعتقالات السابقة.

٢ـ تعاني بلادنا من وجود توجهات مذهبية تعصبية، تثير الكراهية والبغضاء تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى وأتباعها، وخاصة الشيعة، وتشيع الازدراء بهم، وتصل إلي حد التحريض عليهم واستهداف وجودهم ومصالحهم. وتستفيد هذه التوجهات التعصبية من نفوذها ومواقعها الرسمية. فمناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات يتكرر فيها وصف المذاهب الإسلامية الأخرى وآراءهم ـ من الشيعة وغيرهم ـ بالكفر والشرك والضلال والابتداع. والبرامج الدينية في وسائل الإعلام الرسمية، محتكرة لاتجاه مذهبي واحد، يبث ثقافة الرفض للمذاهب الإسلامية الأخرى، والإساءة لمعتنقيها. وينطبق ذلك علي غالب المؤسسات الدينية في البلاد كالمحاكم الشرعية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة والإرشاد.

إن فتاوى تحريضية كثيرة قد صدرت من بعض هذه الجهات ضد المواطنين الشيعة، كما أن عددا كبيرا من الكتب والنشرات قد طبعت ووزعت ـ ولا تزال تطبع وتوزع ـ في هذا الاتجاه، فضلا عن الخطب والمحاضرات المتواصلة.

إن هذا الشحن الطائفي المستمر قد ربي أجيالا على التعصب والحقد، وخلق أجواء من الكراهية والنفور بين أبناء الوطن الواحد، مما يثير القلق على مستقبل الوحدة الوطنية، والسلم والأمن الاجتماعي. وقد تستفيد قوى خارجية من تغذية هذه الأجواء واستثمارها ضد مصالح بلادنا، وليس بعيدا عنا ما حصل في بلدان إسلامية أخرى من احتراب أهلي وصراعات طائفية عنيفة.

في مواجهة هذا الواقع الخطير، نأمل من الدولة ما يلي:

أ ـ وضع حد لهذه التوجهات والممارسات التعصبية، بدءا من مناهج التعليم،

ووسائل الإعلام، وما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.

ب ـ اعتماد سياسة وطنية تثقيفية تبشر بالتسامح، والاعتراف بالتعدد المذهبي القائم فعلا في البلاد، وتأكيد الاحترام لحقوق الإنسان، وكرامة المواطن وحريته الدينية والفكرية.

ج ـ إقرار إجراءات رادعة لتجريم وإدانة أي شكل من أشكال التحريض علي الكراهية بين المواطنين، والإساءة لمذاهبهم الإسلامية المختلفة.

د ـ صدور إعلان صريح من قيادة هذه البلاد يؤكد احترام حقوق الشيعة في المملكة ومساواتهم مع بقية المواطنين.

٣ ـ حينما تعترف الدولة بمواطنية مواطنيها علي اختلاف منابتهم المذهبية والمناطقية، وتتحمل مسؤولية رعايتهم وحماية مصالحهم، فذلك يعني أن يتمتعوا في ظلها بحق التعبد بمذاهبهم وأداء شعائرهم الدينية. ولا يصح أن يكون ذلك الحق محصورا بأتباع مذهب معين، بينما يتعرض الآخرون للضغوط والمضايقات في الالتزام بواجباتهم الدينية.

إن المواطنين الشيعة في المملكة لا زالوا يعانون من مختلف الضغوط والمضايقات في أداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينيات إلا بصعوبة بالغة، ولا يتمتعون بأي حرية علي المستوي الثقافي، حيث تمنع طباعة كتبهم ودخولها من الخارج، وإقامة أي مؤسسة ثقافية أو مركز ديني.

كما انتقصت كثير من صلاحيات قاضيي محكمتي الأوقاف والمواريث في القطيف والأحساء بتدخلات المحاكم الشرعية ألكبري. وفي بعض المناطق كالمدينة المنورة يعاني فيها المواطنون الشيعة أشد أنواع الضغوط والمضايقات غير المقبولة ولا المبررة.

إن هذه الضغوط والمضايقات تشكل عامل إثارة وإزعاج كبير للمواطنين الشيعة، وانتقاصا من حقوقهم الإنسانية والدينية والوطنية، كما يعطي الفرصة للأعداء لتشويه صورة بلادنا وسمعتها.

ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات نقترح ما يلي:

أ ـ استحداث جهة رسمية تابعة إداريا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، علي غرار محكمة الأوقاف والمواريث التابعة لوزارة العدل، وتكون هذه الجهة بإدارة

علماء من الشيعة، لتنظيم شؤونهم الدينية والثقافية تحت رعاية الدولة.

ب ـ إلغاء القيود والمضايقات علي الشعائر الدينية وفسح المجال لطباعة ودخول الكتب والمطبوعات الشيعية، وضمان حرية التعبير.

ج ـ السماح للمواطنين الشيعة بحقهم في التعليم الديني وإنشاء معاهد وكليات دينية للتعليم حسب مذهبهم.

د ـ تطبيق الأوامر الملكية القاضية بحرية المواطنين الشيعة في الرجوع إلي محاكمهم الشرعية وإعطاء هذه المحاكم صلاحيات قانونية وتنفيذية مناسبة.

ونعرب أخيرا عن ثقتنا في اهتمام قيادة البلاد بالتطوير والإصلاح لمعالجة النواقص والثغرات، فالكمال لله وحده، والمطلوب هو السعي وبذل الجهد، وهذا ما تتمتع به قيادة البلاد إن شاء الله.

حفظكم الله ورعاكم، وحمي الله بلادنا من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والإيمان في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم والحكومة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رفعت بتاريخ ٢٨ صفر١٤٢٤هـ

الموافق ٣٠ ابريل ٢٠٠٣

كما بعثوا عريضة أخرى تطالب بتنفيذ إصلاحات فورية في المملكة، كان معظم الموقعين عليها من الطائفة الشيعة والليبراليين السعوديين «هذا نصها» صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس الحرس الوطني حفظه الله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يسعدنا بمناسبة اليوم الوطني الغالية، أن نرفع لسموكم الكريم أجمل التهاني والتبريكات مقرونة بأعمق معاني الوفاء والتقدير، داعين الله عز وجل أن يعينكم على كل ماتقومون به من أجل رفعة الوطن وتقدمه وازدهاره.

يا صاحب السمو

يسرنا أن نعرض عليكم موقفنا الذي تبلور في البيان المرفق بعنوان «دفاعا عن الوطن»، والذي يعبر فيه الموقعون عليه عن إدانتهم لكافة أشكال العنف والإرهاب الذي تتعرض له بلادنا، ويطالبون في نفس الوقت بضرورة البدء في تنفيذ عملية

الإصلاح الجذري الشامل لكافة مؤسساتنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن ذلك هو الرد العملي الناجع على كافة التحديات التي نعيشها في الحاضر والمستقبل. حفظكم الله، وسدد خطاكم لما فيه خير وتطور هذا الوطن الغالي، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

«دفاعا عن الوطن»

تشهد بلادنا أعمال عنف متزايدة تتوسل بالسلاح وإراقة الدماء، سبيلا لإثبات وجودها وفرض وجهات نظرها، بديلا عن الكلمة والحوار، مما سيلحق أفدح الأضرار، بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي. وفي مثل هذه الظروف الصعبة، التي يواجه فيها وطننا أقسى التحديات الداخلية والخارجية، يصبح التعبير عن رفض واستنكار ظواهر التطرف والعنف بكافة أشكاله، ضرورة وطنية وسياسية وأخلاقية وثقافية.

وانطلاقا من إيماننا بأننا شركاء ـ شعبا وحكومة ـ في الحفاظ على استقرار وأمن ووحدة الوطن، فإننا مدعوون جميعا لتحمل مسئولياتنا ومراجعة خطواتنا، والإقرار بأن تأخرنا لمدة طويلة في تبني الإصلاحات الجذرية، وتغييب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، قد كانت من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في بلوغ بلادنا هذا المنعطف الخطير، ولذا فإننا نرى، أن حرمان مكونات المجتمع السياسية والفكرية والثقافية من حقها الطبيعي، في التعبير عن آرائها قد أدى ـ فعليا ـ إلى سيطرة اتجاه محدد، عاجز بحكم تكوينه عن الحوار مع الغير، وأن هذا الاتجاه الذي لا يعبر عن سماحة الإسلام ووسطيته ولا عن تياراته المستنيرة قد ساعد على نشوء الفكر الإرهابي والتكفيري الذي لا تزال بلادنا تصطلي بناره.

وإنما بتشخيص، العوامل والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحركة له، والشروع الفوري في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي بلورتها العديد من المقترحات والآراء والمطالب التي عبرت عنها كتابات وخطابات المهتمين بالشأن العام في بلادنا، ومنها، مذكرة رؤية «لحاضر الوطن ومستقبله»، التي تم تقديمها إلى سمو ولي العهد يحفظه الله، في شهر ذي القعدة (يناير) الماضي، والتي تضمنت المطالبة بقيام المؤسسات الدستورية للدولة، وإفساح المجال لتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وانتخاب مجلس الشورى، وتمكينه من

ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية المناطة بمثله، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتدعيم القضاء، واحترام حقوق الإنسان، وتشريع عمل مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تطوير خطاب ديني وإعلامي وثقافي وتعليمي، يرفض الأحادية والتكفير والادعاء بامتلاك واحتكار الحقيقة، ويسهم في تطوير مناخ التعددية وإتاحة المجال لترسيخ قيم ثقافة التسامح والقبول بالآخر المختلف، سواء ضمن الدائرة الوطنية والإسلامية أو على الصعيد الإنساني، وأن تلك الآراء والمطالب قد عبرت عن تطلعات مختلف فئات الشعب السعودي، وشكلت - في مجملها - رؤية مشتركة بين القيادة السياسية ومختلف الفعاليات الوطنية.

كما نرى أن القضاء على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة، والإسكان وتمكين المرأة من أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وسوى ذلك من القضايا الملحة لن يتأتى إلا عبر تنفيذ المطالب الإصلاحية الشاملة.

وأننا في الوقت الذي نعلن فيه عن إدانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فإننا نطالب المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبذ كافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب، قولا أو عملا، آملين أن ينظر إلى مثل هذه الخطوة بعين الاعتبار، من قبل الجهات الرسمية، وأن يتم التعامل معهم وفق القوانين والأنظمة القضائية العادلة، كما أننا نؤكد من جهة ثانية، على مطالبتنا المستمرة للقيادة السياسية بالإعلان عن مبادرة وطنية شاملة - طال انتظارها - بقيام جمعية وطنية مستقلة، مكونة من كافة الفعاليات الوطنية المعبرة عن تعددية الأطياف الثقافية والمذهبية والمناطقية في بلادنا، وذلك لانجاز الآليات الكفيلة بوضع مطالب الإصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي موضع التنفيذ والانتقال من مرحلة اعتماد منهج الإصلاح إلى مرحلة الفعل والتنفيذ وفق جدول زمني معلن.

حفظ الله بلادنا وأهلها من كل مكروه وسدد خطاها على طريق الخير.

بدء الصفار ورفقائه في العمل على نشر قيم التسامح بين صفوف الشعب من

خلال الخطب المنبرية والمطبوعات التي وافقت على نشرها وزارة الإعلام السعودية ذات التوجهات السلفية والمحافظة، كما عمل «جعفر الشايب» على تنظيم لقاءات مع متنورين وأساتذة جامعات من مختلف مناطق المملكة، شهدت حضورا مكثفا من قبل المواطنين المحليين، لقد استغلوا ببراعة الأحداث الإقليمية والتوجس الحكومي من طموحات الشيعة بعد سقوط النظام البعثي في العراق وتصريحات بعض القوى في أمريكا باضطهاد الشيعة والعنف المتفجر داخل البلاد ليخاطبوا الوعي الرسمي والشعبي بان الشيعة ولائهم للوطن ومطالبهم عادلة، وان الخطر الحقيقي لم يكن في يوم من الأيام من الشيعة، فإيران الدولة الشيعية لم تقم بغزو الكويت أو العراق، ولم تعمل بعد انتهاء الحرب على توتير الأوضاع في الخليج، بل كان النظام السابق في العراق الذي دعمته دول الخليج هو عامل أللاستقرار في المنطقة، واستنزف بسياساته المجنونة المليارات من ميزانيات الدول الخليجية، وان العنف الدائر في هذه المرحلة من القوى السلفية التي كانت تحظى بمكانة مميزة داخل أروقة الحكم السعودي، وان الشيعة مجتمعات مسالمة تطالب فقط بحقوقها المشروعة.

عززت توجهات قادة حركة الإصلاح السابقة بمشاركتهم الفاعلة في الانتخابات البلدية، دعا الاصطلاحيون الإسلاميون شعبهم إلى المشاركة المكثفة في الانتخابات واستغلال الفرص المؤاتية، ورغم معرفتهم بأنها ليست سوى انتخابات ليس بذات قيمة على الصعيد العملي، إلا إنها توجه رسالة إلى العائلة المالكة مفادها أن الشيعة معكم ولا تريد سوى العيش بأمان وعدالة، فاقت مشاركة جماهير الشيعة التوقعات وسجلت المناطق الشيعية اعلي مستويات الإقبال الشعبي، فاز المنتمون لقائمة الإصلاح بكافة المقاعد الستة المخصصة للانتخاب المباشر في القطيف، واتبثوا براعة فائقة في استقطاب الجماهير ومخاطبة الرأي العام والموازنة ما بين العلاقات الرسمية والشعبية في إطار متماسك.

❁ ❁ ❁ ❁

في المرحلة السابقة من عمر الحركة الإسلامية المنظمة كانت أهدافها راديكالية وغير واقعية، وكرست طاقاتها وإمكانياتها من اجل تحقيقها، كانت الحركة جزء من نسيج شمولي الطابع والأداء وتعج أدبياتها بمصطلحات مركزية كالقيادة الرسالية والمرجعية الرشيدة، وعندما عاد الاصطلاحيون إلى وطنهم وجدوا المجتمع الذي

سعوا من اجل أنقاده من الدكتاتورية السياسية الحاكمة والتمييز الطائفي البغيض يعيش مع ذاته في نفس المطب، فالدكتاتورية ليست مقتصرة على النظام السعودي بل هي نظام اجتماعي حاكم، والتمييز الطائفي يمارسه الشيعة على بعضهم البعض من خلال التمييز بين أتباع المرجعيات الدينية والتيارات النشطة في أرجاء المجتمع، لقد صبت جهودهم في الجانب السياسي السائد في تلك المرحلة وأهملوا بناء الإنسان الشيعي المستنير، وعندما بدئوا في مخاطبة الجماهير أعرضت عنهم شرائح عديدة في بداية الأمر لارتباطها بتيارات دينية مناوئة متصادمة مع الآخر المخالف وتتعامل بجفاء مع الأطروحات الجديدة، ووجدوا أن أصحاب رؤوس الأموال يدورون في فلك التيارات التقليدية التي نشئت قبل أكثر من مائتي عام، فأتباع الإمام الخوئي صاحب التوجه الديني الرافض لدخول حلبة المعترك السياسي والفكر المعاصر توجهوا إلى تقليد مرجعيات لا تؤمن بالنشاط المرجعي التجديدي، وتحصر عملها في الأطر التقليدية بعيدا عن قيم الحادثة والتطور الطبيعي للمجتمعات، وبعد وفاة السيد الخوئي رجعوا إلى تقليد المرجع الديني السيد محمد الحسيني الروحاني (رحمه الله) ومن بعده عمدوا إلى تقليد الميرزا جواد التبريزي الذي اصدر فتاوى تسقيطية ضد كل من يخالف توجهاته التقليدية كالسيد فضل الله، الذي واجهه عقائديا وفقهيا بآراء تخرج عن العرف الفقهي المتبع كعدم نجاسة الخمر والغير مسلم وتحفظاته على قضية مواجهة الخليفة الثانية للسيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) بعد تسلمه الخلافة.

ويدور في حلقات هذا التيار العديد من المنتفعين من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الدين، وقد سيطر لفترة طويلة على شئون المحكمة الشرعية ابتداء من الشيخ علي الخنيزي إلى ابنه الشيخ عبد الحميد الخطي الذي عارض بشدة نشاط المعارضة في الخارج والداخل.

يقوم الأساس العقائدي لأتباع التيار التقليدي على انتظار الإمام والحفاظ على التقاليد الدينية والاجتماعية ورفض المواجهة السياسية وعدم الاعتراف بولاية الفقيه أو الفقهاء الذي ينادي بالأولى أتباع حزب الله والثانية أتباع الشيرازي، أنهم أصوليون [1]. ينحدرون من أصول سحيقة في المذهب الشيعي، فالعديد من فقهاء

---

(١) الأصوليون مصطلح يطلق على أتباع مدرسة الاجتهاد التي تعتمد على الاستنباط من المصادر الأربعة: القرآن والسنة والعقل والإجماع، وهي المدرسة الذي ينتمي إليها معظم علماء الأمامية في هذا العصر، وتقضي بفتح باب الاجتهاد وفقا للقواعد المرجحة في الفقه الأمامي.

الشيعة في الأزمنة السابقة يرون أن ثمة إشكالات في الكفاح من اجل دولة إسلامية، وان أي دولة لا يمكن تزكيتها ونعتها بـ «الإسلامية» فهذا الوصف لا ينطبق إلا على دولة الإمام الغائب، كما وان الارتباط المباشر بالحكام أمر مرفوض من ناحية المبدأ، وممارسة السياسة ليست من اختصاص الفقهاء، ينقل عن احد علماء النجف أثناء قيام الحكم الملكي في العراق انه سئل عن شرعيته فرفض الإجابة وقال بان ذلك ليس من شانه، ولما ضغط عليه أجاب بان ما ينفع المسلمين جائز في حد ذاته!، إنهم يعتقدون جزما بان واجبهم في عصر الغيبة فقط مواصلة جهودهم الرامية لإصلاح المجتمع وتهيئته عبر الأجيال لاستقبال المنقذ الغائب، لذلك فان المتتبع لتاريخ الدول الشيعية القليلة في التاريخ يجد صعوبة بالغة في تأييدها من قبل الفقهاء ووصمها بالشرعية وان وجد بعض التفاعل الايجابي معها من جانبهم.

يرى الفقهاء التقليديون ولاية الفقيه قصيرة اليد ولا تتعدى الولاية على بعض الأوقاف والأموال أي إنها «حسبية» كما في المصطلح الفقهي، وينأون بأنفسهم عن التدخل في الشئون العامة للأمة، العديد من الفقهاء الشيعة من أتباع هذا الرأي، والتيار التقليدي في المجتمع الإسلامي الشيعي المعاصر يمضي على خطى هؤلاء الفقهاء منذ قديم الزمان، من أبرزهم الشيخ الأنصاري الذي يقول: لا دليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام، وربما يتخيل من أخبار واردة في شأن العلماء أنهم كالأئمة مثل قول: «إن العلماء ورثة الأنبياء» و«أمناء الرسل»، و«أفضل من أنبياء بني إسرائيل»، و «مجاري الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه»، وغير ذلك، لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدورها أو ذيلها يقضي الجزم بأنها في مقام البيان لوظيفة الفقهاء من حيث نشر الأحكام الشرعية، لا كون الفقهاء كالأنبياء والأئمة (صلوات الله عليهم) في كونهم أولى الناس في أموال الناس..... وبالجملة فإقامة الدليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام إلا ما خرج بالدليل، دونها خرط القتاد»[1].

والميرزا النائيني الذي يقول «لا إشكال في ثبوت منصب القضاء والإفتاء للفقيه في عصر الغيبة، وإنما الإشكال في ثبوت الولاية العامة... واستدلوا على ثبوتها للفقيه بالأخبار الواردة في شأن العلماء، ولكنك خبير بعدم دلالتها على المدعى»، أما قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»، فلعل هذا التنزيل من حيث تبليغ الأحكام، وأما (مجاري الأمور بيد العلماء)، و «العلماء ورثة الأنبياء»

(١) الخميني والدولة الإسلامية ص٦٢.

«الأول: إن جمهرة كبيرة من العلماء كانوا يتصرفون في شؤون الدولة والسياسة العامة أمثال: كاشف الغطاء الكبير حيث أجاز للملك القاجاري فتح علي شاه أن يزاول أعمال الدولة بالنيابة العامة عنه، وحجة الإسلام الشفتي، والسيد المجاهد، والسيد المجدد، والشيخ ميرزا محمم تقي الشيرازي، والسيد محمد كاظم صاحب العروة حيث أفتى بإخراج العثمانيين، والأخوند صاحب الكفاية، والسيد الحبوبي.

أما مزاولة الكركي والمجلسي والبهائي والمير الداماد وغيرهم للحكم في أيام الصفويين فغني عن الكلام إلى غيرهم من العلماء الكبار مما لا يخفى على من راجع أحوالهم، بل لم نجد عالماً تسنى له ذلك فلم يقدم عليه بل في كثير من القرى والأرياف في إيران والهند وباكستان وأفغانستان والعراق ولبنان وغيرها يحكم العلماء ووكلائهم»[1]. إلا انه يراها جماعية أي ولاية الفقهاء عبر مجلس شورى فاختلف مع الإمام الخميني وأتباعه وانقسم كلَ إلى فريق مضاد إلى يومنا هذا.

❁ ❁ ❁ ❁

في ظل هذا الشتات، لم يكن شعب القطيف يملك خياره بل كان وما زال شعبا مغلوب على أمره، سائرا في ركب التبعية العمياء للتيارات الدينية والتعصب المقيت لآرائها ومواقفها، إضافة إلى أن العديد من الشخصيات الدينية والشعبية لم تكن لتفوت مصالحها من اجل مواجهة تعتبرها خاسرة ضد النظام السعودي، لذلك لم تكن المعارضة الإسلامية في الخارج تلقى دعما حقيقيا وفاعلا من قبل الجماهير المشتتة ما بين التيارات الدينية المتعددة والتي لم يستطع رموزها بلورة ديناميكية تجانس وتعايش وتوحيد جهد من اجل مواجهة النظام السعودي، بينما كان النظام السعودي وما زال قوة واحدة في مواجهة أعدائه وان تعددت أجنحته.

لقد كان تيار حزب الله يلقى الدعم من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، وعندما عادت العلاقات ما بين إيران والنظام السعودي طلبت السلطات الإيرانية من رموز التيار وقياداته عدم مناهضة النظام السعودي من خلال إيران فما كان من تيار حزب الله سوى الاستسلام للأمر الواقع والقبول بالعودة الطوعية خاصة بعد العفو السعودي عام ١٩٩٤م، أما حركة الإصلاح فقد كان الدعم الشعبي المحدود

(١) الفقه الحكم في الإسلام ص٢٦/٢٧.

والأموال الواردة من الداخل لا تكفي متطلبات «النضال» ولم يكن للحركة شعبية واسعة في أوساط الشعب، خاصة وان معظم قياداتها وطاقاتها الفاعلة تعمل في الخارج وفي ظل ظروف قاسية في العديد من الأحيان، ولم تكن على اتصال مباشر مع الجماهير، أما أموال الخمس والحقوق الشرعية فقد كانت وما زالت تذهب في جيوب المرجعيات التقليدية ورجال الدين الأكثر نفوذا في الداخل والخارج، أما حركة الإصلاح التي تناضل في سبيل الحقوق المهتضمة للشيعة فلم تنل سوى القليل من الدعم المالي والمعنوي، لقد شن رموز التيارات الدينية الأخرى حربا شعواء على المناضلين الإصلاحيين وأسقطوهم من المعادلة الاجتماعية والدينية، أما الشعب فقد كان (وما زال) فاقدا إرادته، يسمع ويطيع دونما اعتراض، مما أذى إلى انهيار المعارضة وإنهائها من قبل قيادات الحركة الإصلاحية، ونوجز أسباب الانهيار في النقاط التالية:

١ـ ضعف الدعم المالي.

٢ـ الحرب الإعلامية والنفسية والدينية التي مارسها رموز التيارات الدينية الأخرى وتشمل التسقيط الديني والشخصي.

٣ـ عدم وضوح أهداف حركة الإصلاح لدى بعض التيارات وتناقضها مع بعض المفاهيم الدينية.

٤ـ سوء سمعة حركة الإصلاح نتيجة للمؤامرات الداخلية وبعض الأخطاء التنظيمية.

٥ـ إعراض شعب القطيف نتيجة لذلك عن دعم المعارضة.

لقد وجد قادة الحركة الإصلاح أنهم يناضلون من اجل مجتمع لا يهتم لأمرهم ولا يكثر لنضالهم، وبينما يعيش رموز التيارات الدينية الأخرى البحبوحة من العيش والحياة الرغيدة ويمارسون السلطة الدينية والاجتماعية دون منازع، يقاسي رموز وأعضاء الحركة الإصلاحية الآم الغربة وشطف العيش فكان القرار الصعب والمؤلم «إنهاء المعارضة والعودة الطوعية للبلاد»، وهكذا كانت النهاية الحزينة لحركة كان من المؤمل لها أن تستمر وتتحول إلى حركة إنسانية دينية معرفية رائدة، وليس فقط منظمة دينية ذات أهداف محدودة، إلا انه يؤسف وبشدة على نهايتها بيد شعبها سواء أراد ذلك أو لم يرد، وهكذا أسدل الستار على عشرين عاما من النضال الذي لو قدر له أن يستمر لكان نقطة مضيئة في تاريخ شيعة الخليج وتيارا دينيا وفكريا

رائدا، ولأصبح وضع الطائفة الشيعة في عموم الديار الخاضعة للحكم السعودي في تطور وارتقاء ولامتلكت المعارضة الشيعية أوراق عديدة رابحة في مواجهة نظام ملكي مستبد.

لقد عاد أعضاء حركة الإصلاح للعمل القديم التقليدي، فسابقا كان يكتب الوجهاء ورجال الدين المهتمين بقضايا الشعب العرائض والمطالبات ويبعثون بالبرقيات ويتقدمون بالمطالب الشعبية عند لقاءهم الأمراء السعوديين، لم يعد أمام القادة الدينيين والشعبيين خيار آخر بعد انهيار حركة المعارضة سواء تلك المتمثلة بتنظيم الإصلاح أو حزب الله، خاصة وان انهيار الاتحاد السوفييتي وما تلاه من وقائع أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ونتائجها وآثارها أقفلت أبواب الهجرة وبالتالي إمكانية إنشاء حركة مناهضة للأنظمة الحاكمة على وجه العموم، إلا إذا كانت هناك مصالح دول ما في إنشائها ودعمها وهذا أمر صعب جدا في ظل تشابك المصالح الاقتصادية وما يسمى بالعولمة والحرب على الإرهاب وتعقيدات السياسة، ما يصب في مصالح الأنظمة المستبدة كالنظام السعودي تحديدا.

عمد المهتمون بالشأن العام إلى إنشاء اللجان الشعبية لمعالجة القضايا الطائفية على غرار أسلافهم، إلا أنها لجان تقوم على حل المشاكل الناتجة عن سياسة التمييز الطائفي والاستبداد الحكومي، وكأنها تعمل في فضاء متجدد من الإشكاليات الناتجة عن أمراض مزمنة تعيشها البلاد وتجسد في نفس الوقت ثقافة الخضوع والاستسلام للواقع القائم، على سبيل المثال في عام ٢٠٠٤م ألغت إدارة معهد صحي حكومي قرار قبول ٩٠ طالبة شيعية من عموم القطيف لأسباب طائفية، شكلت لجنة شعبية على عجل وحزم أعضائها أمتعتهم وسافروا إلى الرياض، وهناك قابلوا الوزير وابلغوه بالأمر بعد تقديم فروض الولاء والرضى والتبعية المطلقة للحكومة الرشيدة! فما كان منه سوى التدخل وإلغاء قرار رفض الطالبات الشيعيات، إلا انه في العام الذي تلاه حدثت نفس المشكلة، إلا أن ذلك في نطاق محدود، كما جرى التضييق على الطالبات الشيعيات في مسيرتهن الدراسية بهدف طرد العدد الأكبر منهن، وعلى هذا المنوال يسعى المتصدون في المجتمع لحل المشاكل الطارئة الناجمة في الأصل عن مشكلة محورية إلا وهي سياسة التمييز الطائفي.

عندما تسافر الوفود الشعبية إلى الرياض ويلتقوا بكبار أفراد العائلة المالكة يكون طرح قضية المواطنين الشيعة مبهما وغامضا، إذ أن أجواء اللقاء تتسم بالتكلف والخوف من الطرح المباشر والصريح خشية العواقب وغضب الأمير السعودي، لقد سافر والتقى الشيخ حسن الصفار على سبيل المثال عشرات المرات بأفراد العائلة المالكة وطالبهم بصورة غير مباشرة بحقوق الطائفة الشيعية، إلا أن النتيجة كانت وما زالت غير ذات جدوى، حدثني احد رجال الدين انه أثناء زيارة الملك عبد الله للقطيف منتصف ٢٠٠٤م كانت الصالة الرئيسية المخصصة لتناول طعام الغداء مقتصرة على الملك ومعيته من الأمراء والمسئولين، وخصصت صالة أخرى للوفود الشعبية من ضمنها رجال دين ووجهاء القطيف، طالب قاضي المحكمة الجعفرية السابق الشيخ عبد الله الخنيزي بتناوله وجبة الغذاء في الصالة الملكية باعتباره احد قضاء المنطقة الشرعيين، فمنعه الحرس، إلا انه أصر واضرب عن الطعام وانتظر الملك إلى حين انتهائه من تناوله وجبة الغداء وسلم عليه وهو يغسل يديه ثم عاد لمكانه بين شيوخه وأهل وطنه!!

إن أجواء اللقاءات والمطالبات الشعبية التي يتزعم وفودها رجال الدين لا تخرج عن الأطر البروتوكولية المتعارفة في القصور الملكية ويصعب طرح القضايا الحساسة بشفافية خشية غضب الأمير السعودي الذي يعرف عن سلوكه وتعامله مع الطرف الآخر المزاجية والهوى دون قانون واضح، والمعروف عن المملكة السعودية أنها مملكة محافظة وقد عرفت في أوساط المثقفين في السبعينيات بأنها مملكة الصمت!، وتشتهر في أوساط المنظمات الحقوقية بأنها دولة تنعدم فيها الشفافية وحكم القانون بحيث لا يمكن مسائلة كبار المسئولين سواء من العائلة المالكة أو موظفيهم المقربين في أي مجال كان، سواء فيما يتعلق بأدائهم لوظائفهم أو مصادر أموالهم.

تتداول الأوساط المحلية في القطيف أن اللجان الشعبية صرفت الكثير من الوقت والمال في سبيل تحقيق خدمات بسيطة للمواطنين دون فائدة تذكر، فالأهالي في بعض القرى ينتظرون منذ أكثر من ٣٠ عاما من اجل إنشاء مستوصف نموذجي أو رصف طريق، أتذكر أني قرأت في إحدى نشرات الانتخابات البلدية عن احد المرشحين في ضاحية العوامية انه عضو في لجنة محلية تتابع سير معاملة طريق يربط البلدة بالقطيف منذ ١٥ عاما!! بل هناك أكثر من ذلك في هذه المملكة العجيبة! فجسر القطيف تاروت لم يكن ليشيد حتى بلغت المطالبات مستوى قياسيا لم يعد تتحملها إمارة المنطقة!! ويقال أن الجسر الجديد الذي يربط القطيف بتاروت لم

تصرف عليه أمانة الدمام ريالا واحد، وانه ثمرة تحالف ما بين كبار تجار القطيف!! وعندما قررت مديرية الشئون الصحية إنشاء مستشفى لمدينة سيهات غضب أهالي عنك وخاطبوا الوزارة حتى يكون المستشفى مخصصا لأهالي عنك وهكذا كان!!

أن المواطنين الشيعة منذ ذلك الزمن إلى يومنا هذا ينتظرون سنوات طويلة إلى أن تأتيهم الخدمة الحكومية، وما زالت البلاد الشيعية تعاني نقص الكثير من الخدمات، واللجان الشعبية لا تملك سوى المطالبة والمناشدة على أنغام فروض الطاعة والولاء والرجاء!! عندما تذهب لجنة ما لقضية ما فان أول ما تقوم به هو العزف على أوتار الولاء للحكومة الرشيدة وان مواطني القطيف يريدون كذا وكذا ويرجون الموافقة، فتاتيهم الموافقة الشفوية ثم يعودا أدراجهم، لتمر شهور وشهور حتى يبدأ التنفيذ أو تلقى المطالب في سلة النسيان والمهملات الحكومية!!! أليست هذه ثقافة خضوع وتوسل سياسي؟

لا اعلم ماذا يفعل الصفار وماذا يقول في لقاءاته في القصر الملكي!! انه يرفض أي تدخل خارجي لحل قضية الشيعة ويصرح في وسائل الأعلام بان الشيعة في المملكة ليسوا مسحوقي الحقوق، بل إن هناك بعض الإشكاليات البسيطة مع الحكومة، ستحل بالحوار الوطني والإصلاحات الداخلية، إلا أن نتيجة العمل في الايطار الوطني كما توصف ويصفها كاتب هذه السطور بأنها توسل سياسي لنظام فوضي مضطرب مطلق التصرف بشئون الشعب لا يحده دستور أو قانون أو تشريع ملزم لم تأتي بنتيجة تذكر، أنصار التوسل السياسي يقولون صبرا فعمر الشعوب ومسيرتها وحل مشاكلها لا يحسب بعمر الأفراد، إلا أن تجارب الشعوب الأخرى اثبتث أن نهج التوسل والمصالحة لم يكن ليثمر عنه أية نتائج تصب في خانة الحقوق المهتضمة والمسلوبة، من ناحية أخرى لا بد من تسجيل نقطة مهمة، أن الصفار يناضل ويكافح وسط أجواء استبدادية نموذجية فهو لا يتعامل مع نظام دستوري بل نظام ملكي مطلق، هذا الإطلاق يفرض برتوكولات معينة وأجواء نفسية محددة وثابثة في حوار أمراء السلطة، فقبل أي مطالبة صغيرة كانت أم كبيرة، خاصة كانت أم عامة، لا بد من تقديم فروض الطاعة والولاء للدولة السعودية ورمزها الوحيد العائلة المالكة، ومن تم المطالبة بالحق دون اعتباره حقا وان الوضع القائم هو سلب له، بل لا بد من التحدث بمنطق واضح وجلي يؤكد بان هذا مجرد طلب يتمنى ويرجو أصحابه الموافقة عليه من لدن صاحب السمو الملكي! لا بد أن يخلو من الإشارة حتى ولو كانت ضمنية بان عدم تحقيقه ظلم وتعدي من قبل الدولة، وان

الموافقة منة تمن الدولة بها على مواطنيها!!، كذلك تخلو المطالبات من المظالم والمعالم الصريحة للاستبداد الحكومي وسياسة التمييز الطائفي القائمة، بل مطالب محددة ومخصصة ومبسطة في العديد من الأحيان، على سبيل المثال عند تسلم الملك عبد الله السلطة سافر الصفار ورفاقه إلى الرياض وهناك قدموا على جري عادتهم فروض الطاعة ثم تقدموا بطلب إطلاق سراح المعتقلين على خلفية تفجيرات أبراج الخبر عام ١٩٩٦م، لقد رجا الصفار الملك أن يطلق سراحهم دون الإشارة لظلم الدولة وتعيدها على أشخاصهم ولانهيار المباني القانونية لاعتقالهم ودون التلميح بالمطالبة بتعويضات لهم ولأهاليهم جراء سنوات الاعتقال الطويل دون محاكمة وبالتالي دون دواعي ومبررات مبنية على أسس قانونية واضحة، إن ما يتمناه الأهالي على الدولة مسامحة أبنائهم والامتنان عليهم بالعفو!! أن ذلك سياسة توسل سياسي وخضوع شخصي وشعبي وانعدام تام للشفافية في الحوار مع أركان الدولة، انه طريق لن يجدي نفعا ولن ينصر مظلوما ولن يعيد حقا، فطالما الحاكم يديرالامر بمزاجية دون الارتكاز على دستور ناجز، ومن غير أن يواجه بأخطائه وعثراته صراحة، بل كل من يلقاه من نخب الشعب يقدم له فروض الطاعة والولاء والخضوع والمبايعة ويقول له ضمنا: أن الأمور على ما يرام وليس هناك من معكر سوى أني أتقدم بطلب بعض ما يتمنى الشعب تحقيقه وبعض الإشكالات جئت اعرضها عليكم لتتكرموا بإصدار أوامركم السيامية تجاهها!!

إن الصفار والآخرون يحاولون تسجيل حضور في القصور الملكية ليتبثوا للعائلة المالكة أن الشيعة جزء لا يتجزأ من نسيج المملكة، حدثني احد طلاب العلوم الدينية أن الصفار دعاه لزيارة الأمير سلمان حاكم الرياض، صعد جمعا من طلاب العلوم حافلة استأجروها لهذا الغرض، دخل الوفد للسلام على الأمير المفجوع بفقد ابنه الثاني وسط جمعا غفير من المواطنين السعوديين، دخل أعضاء الوفد من بوابة الضيافة ليخرجوا من البوابة الثانية ليستقلوا بعدها الحافلة لتعود بهم إلى القطيف!! لقد سجلت كثافة المبايعة للملك عبد الله في القطيف والاحساء مستوى قياسي نسبة للملوك السعوديين الآخرين، وتقدم آلاف الأهالي رجال الدين من مختلف التيارات، هل هذه السياسة القديمة المطورة نافعة وكفيلة باستقطاب النظام وإنهاء المعاناة من سياساته الاستبدادية؟

إن النظام السعودي منذ نشأة دولته الأولى إلى عصر الدولة السعودية الثالثة في عصرنا الراهن نظام لا ينتمي سوى لحكومات العصور الوسطى بكل المقاييس والمعايير القانونية والسياسية والمنطقية، فالدولة السعودية لا تعتمد على دستور ينظم سلطاتها وعلاقتها مع الشعب والحقوق المتبادلة بين القاعدة الشعبية والحكم، إن البلاد تسير كقطعان الإبل في الصحراء، من دون أية أهداف مركزية متفق عليها، وتلعب المؤسسة الدينية دورا مركزيا في الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية وآرائها وفتاواها ملزمة، إنها أشبه بكنيسة أوربا في العصور الوسيطة، كافة مفاهيم وقيم الدستور والبرلمان والحياة النيابية وحرية الرأي والفكر والضمير وحقوق الإنسان والديمقراطية ليس لها مكان في هذه المملكة الصحراوية، لقد تحالف الملك عبد العزيز مع الانجليز في الخفاء وتلقى بموجبه راتب شهري في سبيل تحقيق طموحاته التوسعية، ضاربا بعرض الحائط آراء المشايخ الوهابيين، لقد قاتل القبائل واحتل البلدان تحت عناوين دينية، قاتل الوهابيون شعوب الجزيرة العربية بدعوى أنهم مشركون أو لتخليصهم من الشرك والبدع، وقتل المناوئون للحكم السعودي تحت شتى الذرائع، إلا أن الوهابيين لم يجرئوا قط على محاربة الانجليز ولم يسيروا إليهم الجيوش ولم يسجل التاريخ مواجهة عسكرية بين الطرفين أبدا، وعندما انتهى ابن سعود من تأسيس دولته كان الجيش الذي احتل به بلدان الجزيرة العربية يتوق للقفز على المعادلة السياسية التي يدركها هو وحده، وهي أن الانجليز لن يسمحوا له بالتقدم أكثر في بناء مملكته، وانه وصل للحدود التي أرادوها فيجب عليه التوقف آو أن تنهار دولته الناشئة، إلا أن جيشه المشحون دينيا لم يقبل بذلك فما كان منه سوى تصفيته والقضاء عليه، إلا أن التعصب والإرهاب الديني الذي يمارسه أتباع المذهب الوهابي و يعتبر جزء من تركيبه العقائدية والنفسية ما برح يتغلغل في أجهزة الدولة السعودية الرسمية ليخرج بعد عقود أجيال جديدة من الإرهابيين والقتلة.

إن الذي يحرك الحكم السعودي ليس سوى مصالح بقاءه في الحكم، وأينما كانت المصلحة يذهب إليها لتحقق له الديمومة والاستقرار، والمؤسسة الدينية تسبغ عليه الشرعية اللازمة لإخراس المعارضة في الداخل والخارج، لذلك لا ينتظر من آل سعود إنهاء تحالفهم مع آل الشيخ والمؤسسة الدينية، لان كل نظام لا بد أن يستند على قاعدة توفر له الشرعية، وليس بمقدور آل سعود إعلان طلاقهم من السلفيين ويتوجهوا إلى الليبراليين مثلا كما دعا إلى ذلك الدكتور توفيق السيف في إحدى

لقاءاته بقناة الحرة، فالليبراليون ضد الملكية المطلقة ويدعون إلى ملكية دستورية مقيدة، الليبراليون ضد الانغلاق والتوقع والمجتمع الديني المحافظ ويتطلعون إلى حياة يسودها القانون والنظام وقيم الحرية والمساواة، وهذا ما يناقض تركيبة الحكم السعودي إداريا ونفسيا وقيميا.

أن طبيعة النظام السعودي الثقافية والنفسية تدور في حلقة الاستبداد وممارسة السلطة المطلقة دون وازع، انه نظام استبدادي من الطراز الأول، مجلس الشورى مجرد مجلس استشاري من دون صلاحيات تشريعية أو رقابية، مجالس المناطق خاضعة للحكام الإداريين، المجالس البلدية المنتخبة ليست سوى مجالس استشارية ليس لها حق التشريع أو المراقبة من خارج أنظمة الوزارة التي هي سلطة تنفيذية وتشريعية في آن واحد، يسيطر الملك والعائلة المالكة على مجلس الوزراء، وتتركز في يد الملك والعائلة كافة مؤسسات الدولة، لا وجود إطلاقا لمؤسسات المجتمع المدني، وهناك قيود لا حدود لها على حرية الأفراد والتجمعات.

إن كافة أنظمة الدولة ومقرراتها تخضع لسلطة العائلة المالكة مرورا بالمؤسسة الدينية الرسمية الخاضعة بدورها لنفوذ الملك والأمراء الكبار، لا وجود لنظام دستوري قانوني تعاقدي تخضع له العائلة ومن ثم الشعب بكافة أطيافه وفئاته وشرائحه، بل قانون ونظام تصدره العائلة وتطبقه على من تشاء وتستثني منه من تشاء، وهناك العديد من القوانين المحلية والاجراءات النظامية يصدرها أمير منطقة ما من اجل مصالحه التجارية والشخصية ولا تطبق سوى في مناطق حكمه.

التطور الثقافي والاجتماعي متوقف، والحرية الفردية والجماعية محدودة في البلاد نتيجة للاستبداد المطلق التي تمارسه العائلة المالكة ويتغلغل في كافة مناهل الحياة والحركة والنشاط في البلاد.

يسود الجمود معظم الأنظمة الإدارية والتنظيمية وشئون القضاء والعدالة نتيجة للإهمال الحكومي وانعدام التجديد والتغيير في القواعد العملية التي تسير بموجبها حركة الدولة والمتصلة بكل الأحوال بالقيم السائدة والمفاهيم العامة وبفتاوى وآراء المؤسسة الدينية الرسمية والتي لم يطرأ عليها أي تغيير طوال العقود الماضية نتيجة للاستبداد وممارسة السلطة المطلقة والعبثية دون قيود أو محاسبة داخلية أو خارجية.

إن جذور الاستبداد في الدولة السعودية سواء الحالية أو سابقيها تتركز في الحكم الملكي المطلق المعتمد على فتاوى المؤسسة الدينية، والتي تعتمد في استنباطها

الفقهي وأرائها العقائدية على آراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي يستند بدوره على آراء الشيخ ابن تيمية وعلماء آخرين من الطائفة السنية، إنهم يطلقون فتاواهم بناء على مقررات وقواعد متسمة بالتعصب والتشدد والانغلاق وغير قابلة للتطور والانفتاح ومتأثرة بالحياة السياسية والاجتماعية المتقلبة والمتداخلة المصالح والمتشابكة مع بعضها تشابكا نسيجيا محكما، وبناء عليها اتخذ العلماء الوهابيون من الشيعة موقفا معاديا ومنكرا، كما كان موقفهم من الدولة العثمانية متسما بإطلاق وصم «الترك» و«الأتراك» على دولتهم وتجريدها من أسلاميتها.

ويتخذ الحكم السعودي من قواعد ومقررات الفقه السلفي الحنبلي نظاما مركزيا مفروضا على قطاعات الشعب كافة واعتباره التفسير المطلق للإسلام ونظرا لكون الحكم الملكي مطلق اليدين فان التناقض ملازم لكافة مراحل حياة الدولة السعودية، ويظهر ذلك بوضوح في التناقض بين السياسات الداخلية والخارجية، فالدولة السعودية تقيم علاقات إستراتيجية مع الغرب دون اعترض المشايخ الوهابيين، واعتمدت على القوات الغربية بقيادة الولايات المتحدة للدفاع عن المملكة وتحرير الكويت عام ١٩٩١م، بينما أسبغت المؤسسة الدينية على قرار الملك فهد الاستعانة بالقوات الغربية السبغة الشرعية المطلوبة مما أذى إلى انشقاق سياسي وليس عقائدي كانت نتائجه ظهور بن لادن كمناوئ للنظام السعودي وليس المذهب السلفي الذي أسسه الشيخ محمد بن عبد الوهاب قبل مائتين عام خلت، وبينما يعيش آل سعود البذخ والتجرد من القيم الدينية يجبرون الشعب بالقوة على الالتزام بآراء المشايخ وفتاواهم.

وبناء على القول بالمركزية والشمولية والاستبداد الذي يقوم عليه وينتهجه الحكم السعودي فان الأنظمة الدينية والاجتماعية والثقافية مركزية أيضا وغير متعددة ولا تسمح أنظمتها بالتعددية والحركة، فالنظام السياسي مثلا لا يسمح بالمعارضة سواء كانت في الداخل أو الخارج، وبالتالي فان النظام لا يجيز بأي شكل من الأشكال تأسيس الجمعيات السياسية أو الأحزاب ولا يقبل بالفصل بين السلطات التي تمسك بها العائلة المالكة ولا بأي دور للمجتمع المدني والمشاركة الشعبية في الحكم واعتباره حقا لأل سعود وحدهم، والمؤسسة الدينية كذلك لا يمكنها القبول بتعدد المذاهب بما تحمله من أراء فقهية وعقائد مخالفة على نحو الإطلاق، بل ولا تعترف بها كمذاهب إسلامية مقابلة، لقد جبلت المؤسسة الدينية السنية على ذلك منذ نشئوها قبل أكثر من ١٢٠٠ عاما، أما النظام الاجتماعي فلا يمكنه القبول

بالتعددية الاجتماعية، بل لا بد من فرض نظام صارم غير قابل للتعددية، لذلك فان القيم الاجتماعية والذهنية العامة متماثلة في جميع أنحاء المملكة بتفاوت نسبي محدود.

في ظل هذه الكتل الاستبدادية الضاربة الجذور في أعماق الحياة في الدولة السعودية يناضل الشيعة من اجل حقوقهم المسلوبة والمهتضمة بناء على مقررات وقواعد ونتائج الأنظمة الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والذي يمثلها النظام السعودي باعتباره نظام شموليا مركزيا مستحكما بكافة جوانب حياة الفرد والمجتمع، فهل يستطيع الشيعة بلوغ النفق المظلم الذي ولجوا فيه منذ عام ١٩١٣م إلى يومنا هذا؟

لقد ناضل الشيعة ضد الدولة السعودية في أطوارها الثلاث، وفي الدولة السعودية المعاصرة كان للشيعة جولات متعددة مع النظام السعودي، فتارة بالثورة والانتفاضة كانتفاضة الشيخ النمر في العشرينات والانتفاضة الشعبية مطلع الثمانينات، وعبر إرسال الوفود المتعددة للقصور الملكية، وكذلك من خلال الحركات والتنظيمات السياسية التي اخذت على عاتقها مواجهة النظام إعلاميا وسياسيا وعسكريا، وفي عام ١٩٩٤م انتهجت القيادات العلمائية والشعبية طريق الكفاح السلمي بعد إنهائها للنشاط الإعلامي والسياسي المناوئ للحكم، ورغم كون الكفاح السلمي منهجا قديما بقدم الوجود السعودي في المناطق الشيعية، إلا أنهم وجدوه المنفذ الوحيد إلى نيل الحقوق المشروعة للطائفة، وذلك بعد إخفاق كافة الطرق الأخرى بسبب المتغيرات والمتحولات الإقليمية والدولية، إلا أن التاريخ لا بد أن يستحضر في هذا الملف، ففي الدولة السعودية الثانية وقعت حربا أهلية ضروس بين عبد الله الفيصل وأخيه سعود الفيصل، انحاز زعماء القطيف على رأسهم الشيخ احمد بن مهدي نصر الله إلى سعود لما عرف عنه ببعده عن التزمت الديني، فرتب اتفاقا معه يقضي بصيانة حقوق الأهالي الدينية وعدم التعرض لممتلكاتهم مقابل ولاء القطيف له ودعمها لقواته، يقول احد المؤرخين «إن سعودا لقي تأييدا كبيرا من الشيعة في القطيف إذ كانوا على استعداد لمناصرته لما عرف عنه من تحرر مذهبي على النقيض من سياسة أخيه عبد الله التعصبية»[1] ماذا كانت النتيجة يا ترى؟ هل وفى سعود الفيصل للشيعة بما اتفق معهم عليه؟ يجيب الدكتور حمزة الحسن «بتحالف القطيف سلمت من الأذى إلى حد كبير حتى نقض سعود الفيصل عهده مع الأهالي

(١) الشيعة في المملكة ج٢ ص ١٥٤.

واضطهد زعيم الشيعة هناك ونهب أمواله وممتلكاته وحاول قتله مما اضطره إلى الهرب ودفعه إلى مكاتبة العثمانيين ودعوتهم لاستخلاص المنطقة من أيدي آل سعود!»[1].

وان التاريخ ليعيد نفسه مرة أخرى، فقد وعدت الحكومة السعودية زعماء المعارضة بمعالجة أوضاع الشيعة إلا إنها لم تفي بوعودها كما هي عادة الحكام السعوديين، فأوضاع الشيعة لم تتغير وما زالوا يعانون التمييز والاضطهاد، ولعل عريضة شركاء في الوطن دليلا لا يحمل الشك على ذلك، وكان إنهاء المعارضة الشيعية وعودتها إلى البلاد هدفا سعة إليه الحكومة السعودية لإيقاع المناضلين في شرك الحياة الهادئة والوادعة وهذا ما حدث، فقد حصل بعضهم على الوظيفة والبعض الآخر على قطعة ارض ونال آخرون امتيازات لاستمالتهم، وهاهي رجالات المعارضة السابقة تتصدر الوفود لتقديم التهنئة والمبايعة في كل مناسبة، أما الحقوق المسلوبة والواقع الاستبدادي الراسخ والجور الحكومي المستحكم فيعالج أمره بالبرقيات والعرائض المليئة بالمديح والإطراء، إرضاء لنداءات الضمائر التي لم تمتها بعد الحياة الرغيدة، لقد كان العفو خطة لتدمير ملكة النضال ووئد الروح الثورية، وهكذا كان إذ أصبح الشيعة اليوم في وضع بائس إلا أن الكثير من عامة الشعب لا يعي ذلك لانشغالهم بهموم المعيشة ولسيطرة المفاهيم الصنمية التي يبثها الكثير من رجال الدين على منهجية التفكير الاجتماعي، وبالتالي تحولت النظرة الاجتماعية للواقع إلى نظرة ملبذة بالمفاهيم السقيمة والآراء العقيمة المبررة للحياة الرتيبة الكئيبة التي يعيشها الشعب دون هدف.

لقد كانت غاية العفو جعل حركة النضال تحت قبضة الأجهزة الأمنية وتحويل المسار باتجاه التيار التقليدي سواء بالاستقطاب أو بحكم الواقع، وقد نجحت هذه الخطة المحكمة، فأي شعب هذا الذي لا يخرج منه المئات بل الآلاف ليقولوا للحكم المستبد لا...!! ليواجهوه ويناضلوا ويسخروا أعمارهم من اجل قضية شريفة تحسب لهم في حياتهم وبعد مماتهم في الدار الآخرة، هل يعلم القارئ العزيز أن شعب القطيف ليس من بينه سوى ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط هم الذين رفضوا العفو وآثروا الحياة بالمنفى على العودة للوطن تحت قبضة الاستبداد والقهر السياسي والاجتماعي، عاد البعض ليمارس دوره بقدر الإمكان خدمة للقضية المنسية بينما آثر

---

(١) المصدر نفسه ص ١٥٥.

البقية حياة الدعة وسلب أموال الخمس من السذج والبسطاء وممارسة السلطة الاجتماعية باسم الدين والمرجعية وأهل البيت!!

هل تقلص حكم آل سعود؟ هل انتزع الشيعة منهم حقوقهم الدينية والمدنية والثقافية والسياسية والاقتصادية؟ إلا أن الحياة في ظل الحكم الملكي المطلق الذي يفتقد للتطور ويقتات على التمسك بالنظم الاجتماعية والدينية المتخلفة قلبا وقالبا تستهوي الكثيرين ممن يخشون التغيير الذي يصب في صالح الشعب، لم تتقلص سطوة الحكم السعودي الاستبدادية إلا أن الواقع المتسم بالتردي أصبح امرأ محتوما، وأصبح التخلف الحضاري الضارب جزء لا يتجزءا من النظام العام بحيث تحول إلى قيمة ايجابية في الذهنية العامة، إن النقيض والند هو ما يستدل به على الأشياء سواء كانت حسنة أو سيئة، فلا يعرف الظلام سوى بالنور، والجهل بالعلم، والذكاء بالغباء، والقوة بالضعف، والجمال بالقبح، وهكذا هو واقعنا الأليم، لا يمكن أن يشعر به الفرد بأنه واقع فاسد إلا إذا كان هناك من يعارض هذا الواقع ويسعى إلى تغييره عبر مختلف السبل، إلا أن المعارضة قد حلت نفسا وتحولت إلى تيار إصلاحي خجول، لقد حاصر النظام بمختلف الوسائل والطرق كافت الأصوات المعارضة في الداخل والخارج بحيث احكم سيطرته ووجوده على كل شي فغذى الشعب سجين حياة رتيبة كئيبة لا تحمل معاني ومضامين التغيير والارتقاء، والاهم من ذلك الاعتراض والاحتجاج على الأوضاع والمطالبة بالتغيير والتطوير والتحديث.

لقد رأى العديد من أفراد المجتمع بأم أعينهم ما حل بأفراد المعارضة الأقل شانا إذ أنهم عادوا بخفي حنين، فالحكومة لم تهتم بهم والمجتمع لم يأبى لهم ولم يساعدهم في بناء حياة جديدة، فكان للآخرين بهم عبرة بمنظور ساذج ورخيص يقضي بان الانسياق نحو النضال وهو بعرفهم «السياسة » ليس سوى مضيعة للوقت وإفناء للعمر في غير موضعه.

لماذا شعب الجزيرة العربية اقل نفسا من غيره خاصة نحن الشيعة؟ ما أن يغادرنا احد لمدة ليست بالطويلة في سبيل أهداف عظيمة وسامية حتى يعود أدراجه لتكافئه العائلة المالكة نظير إنهائه معارضته وتراجعه عن مواقفه!! العديد من المعارضين الليبراليين والوطنيين والشيوعيين تراجعوا عن مواقفهم السابقة فعادوا إلى وظائفهم ومناصبهم التي كانوا يشغلونها قبل مغادرتهم البلاد، آخر العائدين هو «الشريف عبد العزيز الشنبري» وهو سلفي من أنصار سعد الفقيه السلفي المقيم في

لندن، وهكذا أيضا الشيعة، فما أن أكمل المناضلون خمسة عشر عاما حتى ملوا حياة الاغتراب وعادوا من حيث أتوا!! لماذا أنفاسنا اقصر من غيرنا، فلننظر إلى شعب البحرين، لم يهادن آل خليفة حتى بعد الميثاق واستمر في معارضته عبر الجمعيات السياسية، وما زالت المعارضة نشطه تطالب علانية بدستور ١٩٧٣م وحقوق الأغلبية الشيعية كاملة ولم تتعامل مع عائلة آل خليفة بمثل ماتقوم به القيادات الدينية والشعبية في القطيف من مهادنة ومصافحة وتقبيل للأيدي والأكتاف وإلقاء الخطب الولائية الطنانة والتي تصل إلى مستوى النفاق الصريح، بل كانت علاقتهم مع العائلة المالكة وحكومتها علاقة رزينة بعيدة عن النفاق السياسي والمجاملة الرخيصة وإظهار الولاء الزائف، كذلك المعارضة العراقية لم تقبل أبدا بمسالمة النظام العراقي حتى والعراق قاب قوسين أو أدنى من غزو وشيك، واستمرت المعارضة بعد سقوط النظام تناضل وتكافح إلى يومنا هذا في سبيل حقوق الأكثرية الشيعية في العراق وحقوق الشعب العراقي بشكل عام، هل لأننا أقلية؟ المسيحيين السودانيين لا يتجاوزن الـ١٠٪ من عدد السكان إلا إنهم ناضلوا في سبيل حقوقهم حتى توصلوا مع الحكومة السودانية إلى عقد اتفاقية سلام بإشراف منظمة الاتحاد الإفريقي، وضعت حدا لحرب أهلية ضارية كان السبب فيها الاضطهاد الذي مارسته الحكومات السودانية المتعاقبة ضد الأقلية المسيحية في جنوب السودان، اليهود في أنحاء العالم لا يتجاوزون الخمسة والثلاثين مليون إلا أنهم من أقوى الأمم على وجه البسيطة في عصرنا الراهن!! إذن هناك خلل رهيب نعيشه، إننا نستند في حياتنا على عدة مرتكزات دينية وفقهية واجتماعية ومفاهيم ثقافية، لا بد أن هناك أخطاء عميقة في قواعدنا الارتكازية والتي جعلت منا هذا الشعب المتخلف البائس في القرن الحادي والعشرين، رغم أننا ننام ونستيقظ على بحار من الذهب الأسود والمعادن النفسية والأراضي الزراعية الخصبة، فإذا ما كان النظام السعودي يستحوذ عليها ويتخذها لنفسه، فان المفترض من منطلق الضمير الحي والمنطق السديد والروح الإنسانية السوية أن نناضل ضد هذا النظام لنحصل على حقوقنا فإذا ما استسلمنا له وهادناه وطالبناه بحقوقنا عن طريق التسول والخضوع فان هذا يعني إننا نعاني من خلل خطير في أنظمتنا الحاكمة ومبانيها المركزية، إن هذا الخلل المجهول يدفع بالباحث المدقق لخوض تجربة السباحة في الحياة الاجتماعية والدينية عله يكتشف مكامن الخلل والضعف، من ناحية أخرى فان أي نظام مستبد يستطيع أن يستولي على مقدرات شعب ما، فان هذا دليلا على أن هناك أعمدة رئيسية ضعيفة البنيان استطاعت القوى

المعادية والطامعة من خلالها أن تستحوذ عليه وتمسك بمصير حاضره ومستقبله وقوت أجياله القادمة! ما هي محاور الضعف والخلل والنقص في مناهل الحركة والنشاط في الواقع الشيعي دينيا وعقائدي وفقهيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا واقتصاديا؟ وهل هناك ثمة أمل ورجاء في إصلاحها لينهض شعب القطيف من سباته ليقول لجلاديه «كلا» لم أروض رغم قسوة السياط وسوف أناضل من اجل حقوقي على خطى الشهداء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل أن تبقى روح الكرامة خفاقة ومرفرفة بين شعوب الأرض قاطبة وعلى رأسها امة النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، إن الأمة الإسلامية قدمت على مر تاريخها أفراد وجماعات تفخر بها الإنسانية جمعاء، ناضلوا وكافحوا على خط التوحيد العظيم، في سبيل العزة والرفعة والكرامة، ويتربع على عرش النضال الإمام الحسين (عليه السلام) وأهل بيته وأصحابه وذلك في ملحمة كربلاء الخالدة، إن شعب القطيف عندما يبتعد عن سيرة هؤلاء العظام لا بد انه يعاني من مرض عضال يقف في وجه نضاله لغد مشرق، في القسم الثاني من هذا الكتاب محاولة محمومة لسبر أغوار النظام الديني والاجتماعي علنا نستطيع التوصل إلى حل من خلاله نستعيد توازننا وننهض من كبوتنا لنعيد مجدنا الفقيد وعزنا الضائع وقبل ذاك وذلك إنسانيتنا وحريتنا وكرامتنا.

القسم الثاني:

نقد الذات الشيعية

الفصل الأول

النظام الاجتماعي الحاكم بين سنة التحول ودكتاتورية الجمود

يعيش الفرد في المجتمع البشري من خلال التعامل مع سلسلة من القواعد والأنظمة والأسس الأخلاقية والقانونية والعقائدية التي تهدف تنظيم الحياة الإنسانية بعيدا عن الامنطقية والتصادم، كل نظام عبارة عن مجموعة من القوانين والاعتبارات الملزمة التي تنظم علاقة الفرد بالآخرين والكتل الاجتماعية مع بعضها البعض، وتتكون حياة الفرد والمجتمع من عدة جوانب منها الجانب الاقتصادي والجانب السياسي والجانب الديني والجانب الثقافي، وهناك الحياة الاجتماعية التي تنظمها مجموعة من الأنظمة تعرف في علم الاجتماع بالعادات والتقاليد والأعراف والقيم المتداولة والذهنية السائدة.

تعرف العادات بأنها: ما اعتادت عليه النفوس وتتوارثه الأجيال جيل بعد جيل.

وتعرف التقاليد على أنها: مجموعة من الطقوس والمقدمات داخل مسارات الحركة الاجتماعية (كتقاليد الزواج أو الطلاق أو تأبين الموتى).

والعرف هو: ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع بالقبول.

أما القيم فهي عبارة عن: بمجموعة القواعد الأخلاقية والمعنوية ذات الجذور

الدينية و الثقافية التي يسير عليها الأفراد، وتتخذ قاعدة عامة لكافة الأنشطة في الحياة الفردية والجماعية.

والذهنية السائدة تعرف على أنها «مجموعة القواعد الثقافية التي يتم من خلالها النظر إلى الأمور وتحليلها والحكم عليها».

في المنظومة الغربية هناك ارتباط وثيق بل مركزي ما بين الأنظمة الحاكمة في الحياة الإنسانية، فالنظم الاجتماعية التي تعبر عن كينونة النظام الاجتماعي الكلي مرتبطة بالنظام السياسي والاقتصادي والثقافي مباشرة، فالنظام السياسي الذي يعتمد مفهوم الليبرالية والكرامة وحق الشعب في التشريع، يقوم على التعددية وحكم القانون والتداول السلمي على السلطة والحد من سلطة الدولة واعتبارها مركزا شعبيا تنظيميا يهدف إلى إتاحة الفرصة للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني لممارسة التغيير وسط أجواء آمنة ومتاحة، وبناء على ذلك فإن النظام الاقتصادي يعتمد على مفهوم الرأسمالية وإتاحة الفرصة للأفراد لجني الأرباح وتكوين رؤوس الأموال مع حفظ حق الطبقات والشرائح الأقل شانا من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمينات الصحية وإلزامية التعليم، وكذلك النظام الثقافي يعتمد على قيم الحرية والحق واسع النطاق في التعبير وقلة فرص الدولة في التدخل في الحركة الثقافية وآراء المثقفين وطبيعة المطبوعات الالكترونية والورقية المطروحة في الأسواق، إنها منظومة واحدة متجانسة، أنظمة حاكمة متداخلة تنطلق من بناء واحد ومفهوم واحد ألا وهو سلطة الشعب، لذلك فإنها مترابطة فيما بينها وتدور حول بعضها في مدارات منتظمة ومتراصة، النظم الاجتماعية تدور مدار القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسنها السلطة التشريعية المنتخبة انتخابا حر ومباشر من قبل الشعب، والقوانين والأنظمة والتشريعات توضع بناء على الدستور الذي يعتبر القانون الكلي والمرجعي الذي وافق عليه الشعب أيضا، والسلطة المنفذة للقوانين والأنظمة التي يطلق عليها «السلطة التنفيذية» أي الحكومة منتخبة مباشرة أو تشكل على ضوء انتخابات السلطة التشريعية، حيث يتم اختيار اكبر كتلة نيابية لتشكيل الحكومة.

الشعب في المنظومة الغربية هو الذي يضع القوانين والأنظمة والتشريعات من خلال السلطة التنفيذية والتي لها اثر على الأنظمة المختلفة ومنها النظام الاجتماعي الذي لا بد أن تتحرك أنظمته المتعددة بناء على القوانين الجديدة أو المعدلة، ومن المعروف أن السلطات في البلدان المتقدمة متغيرة بصفة دورية، فكل نصف عقد على

الأقل تجرى انتخابات برلمانية ورئاسية، لذلك فان هناك حركة تغيير وتطوير وتحديث مستمرة، ومن الملاحظ أن لا حديث عن ما يسمى «بالإصلاح» كما في عالمنا الإسلامي، لأنه يجرى بصفة دورية ودائمة من خلال الانتخابات والتداول السلمي على السلطة.

الطبقات والشرائح الاجتماعية

ينقسم المجتمع الإنساني بشكل عام إلى عدد من الطبقات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية التي تمثل التنوع والاختلاف في الدائرة الواحدة، تعرف الطبقة على أنها تكتل مجموعة من الأفراد والأسر والجماعات فرصتها في الحياة متشابهة.

تبرز الطبقة البوليتارية كأولى الطبقات، وهي الطبقة المعدمة التي تتوق للانعتاق من الفقر والعدم إلى مسار الطبقات الأخرى، وهي الطبقة التي بشر بها ماركس في كتاباته، والتي تتنبأ بذوبان الفرو قات الطبقية واستيلاء البوليتارية على السلطة، لعل هذا الطرح جميلا ورائعا ومذغذغا للعواطف أكثر منه تنظير واقعي، فالحياة الإنسانية منذ نشوئها لم تكن سوى عبارة عن طبقات اجتماعية وشرائح متنوعة، وللطبقة البلويتارية دور واسع في حركة التاريخ والإصلاحات الاجتماعية، فأفرادها دائمي الانضمام لحركات الإصلاح سواء كانت سماوية أو أرضية، لقد كانوا وما زالوا الوقود الحي الذي ضحى بنفسه من اجل تحقيق تطلعاته وآماله في التغيير بكافة جوانبه وآثاره، يقول القرآن الكريم في شأن أغنياء قريش ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قِوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾[1] إن المهاجرين الذين غادروا مكة في بداية الدعوة المحمدية معظمهم كانوا من الفقراء المعدمين ومن عبيد قريش التائقين للحرية، أما الأنصار فمعظمهم كانوا من الطبقة الغنية، يقول القرآن الكريم: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]، لقد تلقى الأنصار المهاجرين وأكرموا وفادتهم بأمر النبي الكريم (ﷺ) في سبيل تذويب الفوارق الطبقية والقيم العشائرية القائمة على النسب، إلى أن أمر بالإخاء بينهم بقوله

---

(١) سورة هود آية ٢٧.

(٢) سورة الحشر آية ٩.

(تآخيا في الله أخوين أخوين).. ويعنى بذلك أن كل أنصاري أخوا في الله لمهاجر آخر، فكان يموت الواحد منهم فيورثه الآخر إلى أن نزلت الآية: ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾[1] يقول ابن إسحاق: (وآخى رسول الله (ﷺ) بين أصحابه من المهاجرين والأنصار، فقال ـ فيما بلغنا، ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يُقل: تآخوا في الله أخَوين أخَوين، ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: هذا أخي. فكان رسول الله سيد المرسلين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، الذي ليس له خطير ولا نظير من العباد، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، أخَوين، وكان حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله (ﷺ)، وعم رسول الله (ﷺ)، وزيد بن حارثة، مولى رسول الله (ﷺ) أخَوين، وإليه أوصى حمزة يوم أحد حين حضره القتال إن حدث بن حادث الموت، وجعفر بن أبي طالب ذو الجناحين، الطيّار في الجنة، ومعاذ بن جبل، أخو بني سلمة، أخَوين.

الطبقة الثانية: هي طبقة العمال والكسبة، وهم في الأغلب من المستأجرين والمتعاقدين الذين يحصلون على قوتهم من خلال مهنهم، والطبقة الثالثة هي ما يعرف في علم الاجتماع بالطبقة البرجوازية، وهي طبقة الإقطاعيين ملاك الأراضي والعقارات ورؤوس الأموال وأصحاب الدخل المرتفع.

ويتكون المجتمع الإنساني أيضا من مجموعة من الشرائح المتعددة تبعا لطبيعة كل مجتمع وقواعده الارتكازية، ففي المجتمع الإسلامي كما المسيحي واليهودي هناك رجال الدين والشريحة الارستقراطية[2] وهناك التجار وطلاب الجامعات والمعاهد والمتدينين بانتماءاتهم المختلفة، وحملة الأفكار الليبرالية والوطنية والقومية والاشتراكية والشيوعية، وجميعهم يمثلون شرائح وتقسيمات اجتماعية ودينية واقتصادية وثقافية متعددة.

العلاقة بين الطبقات والشرائح

في ظل هذا التعدد لا بد من وجود قاعدة قانونية لتنظيم الاختلافات وجعلها في مدار لا يؤثر على نشاط المجتمع ومسيرة الشعب وأنظمته العامة، ولكي يتحول

---

(١) سورة الأنفال آية ٧٥.

(٢) هي المجموعة من الناس الذين يكونون في وضع متميز بحكم الثروة أو النبوغ أو العلم وعادة ما تكون علاقتهم بالشرائح الأخرى محدودة.

الاختلاف من عامل تشرذم وتمزق إلى عامل وحدة ووفاق وتنوع حضاري يساهم في التنمية المستديمة، اعتمدت معظم الدول المتقدمة على النظام الديمقراطي بحيث أصبح النظام العام للدولة والمجتمع بما يوفره من هامش واسع لحركة الأفراد والجماعات والشرائح المتعددة، وفي سبيل التوازن المعيشي ما بين الطبقات الاقتصادية تفرض ضريبة دخل على الفرد والمؤسسة والمنشاة، من خلالها تكون الدولة ميزانيتها العامة وتقوم برعاية الأفراد المعدمين وتكفلهم من جميع النواحي وفي مختلف المجالات، ومنها ينفق على المرافق العامة التي تشترك في خدمة كافة الطبقات والشرائح دون استثناء كالمستشفيات والمدارس والطرق والأمن العام.

في العالم المتقدم تعتبر الجماهير مفتاح الوصول إلى السلطة والبقاء في سدة الحكم، لذلك فان الوعود الانتخابية التي يطلقها مرشحي السلطة التنفيذية أو التشريعية لا بد أن تحقق بالمقدار الممكن واقعا حتى يتمكن الحزب السياسي من ترشيح أعضاءه للبقاء في مناصبهم مرة أخرى أو لترشيح آخرين من داخل الحلقة الحزبية، خدمات البلدية على سبيل المثال توجه بالتحديد إلى الجماهير التي أوصلت إدارتها إلى تبؤ منصب الإدارة، ففي حال سوء الخدمات البلدية ورداءتها ستنتخب الجماهير مرشحا آخر من حزب آخر، لذلك يحرص القائمين على الخدمات البلدية على تقديم أفضل الخدمات للبقاء في مناصبهم، في الدول العربية وعلى رأسها المملكة السعودية الأمر مختلفا تمام الاختلاف، فالشعب لا يتمتع بأية أهمية تذكر والإدارة مركزية والقرار بيد أصحاب السلطة المتمثلين بأمراء العائلة المالكة، عندما يجوب الزائر أنحاء محافظة القطيف مثلا يجد الكثير من الشوارع الداخلية والخارجية المهملة، ولكن عندما يصل إلى مسامع السلطات البلدية بان صاحب السمو الملكي سيمرر من هذا الطريق حتى تقوم برصفه بين يوم وليلة!!، عندما زار سلطان بن عبد العزيز القطيف عام ٢٠٠٤م كان يجري تنفيذ مشروع إنشاء جسر، المواطنين لم يكونوا يعرفوا بالضبط ما الذي تقوم به البلدية فبعضهم يقول سينشأ جسر معلق والبعض الآخر يقول ستنشى البلدية بحيرتين على جانبي الجسر، إلى أن قرر سلطان السير في هذا الطريق، وعلى الفور وضعت الشركة لوحة ضخمة توضح الغرض من العمل ومدة التنفيذ وحتى رقم التعاقد مع وزارة الشئون البلدية"!! وعندما افتتح سلطان احد اكبر المستشفيات الخاصة بالقطيف عمدت أجهزة الاستخبارات إلى بيوت المواطنين المحيطة بموقع الاحتفال لتمركز نقاط حراسة مؤقتة فوق أسطحها لحماية ضيوف الحفل وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي! من الطبيعي لم يكن بمقدور احد

أن يرفض صعود الجنود لسطح منزله وحراسة أولي النعمة وأصحاب السمو وكبار أعيان البلاد أصحاب الكروش المتخمة بأموال الشعب الذي لا يحض بأي احترام وأهمية في مملكة الإنسانية!! حتى أن العديد من المواطنين البسطاء يتمنون بان يتكرم احد أصحاب السمو بان يسير موكبه في هذا الطريق أو ذاك حتى يتم رصفه وتنتهي معاناتهم مع التشققات والحفر التي أصبحت علامات مميزة في المدن والقرى.

يتمتع المجتمع الغربي بمرونة واسعة جدا بحيث تكمن قيمة «الحرية الفردية» كقيمة أصيلة وحق لا جدال فيه، لذلك فان التغيير أمر سريع وبديهي، فعندما يكتب الكاتب كتابه على سبيل المثال يمكنه طبعه فورا، وعندما يقراه القارئ يمكنه تطبيق ما يقرا على أي صعيد، سواء كان في السلوك الشخصي أو الثقافة الشخصية أو في الاقتصاد أو على صعيد النشاط الاجتماعي أو السياسي، عندما يكون هناك تشريع معين، يرغب الفرد بتطبيقه فان عليه أن يرشح نفسه للسلطة التشريعية، فإذا ما انتخب يستطيع عرض تشريعه على البرلمان، وإذا ما حاز على الموافقة بنصاب قانوني محدد يأخذ التشريع مكانه بين الأنظمة والقوانين المعمول بها، بطبيعة الحال ليست الأمور بهذه البساطة إلا أنها بهذا الاتجاه، لذلك فان النظم الاجتماعية بشكل عام سريعة التغير لأنها مرتبطة بالتشريعات العامة التي تتغير أو تعدل أو تلغى وتستبدل بأخرى جديدة وفقا للمصلحة التي يقدرها أعضاء البرلمان المنتخبين الذين يمثلون سلطة الشعب.

في مجتمعاتنا الإسلامية ومنها مجتمعنا القطيفي الأمر مغاير تماما، فالنظم الاجتماعية خاضعة للطبقة البرجوازية بشرائحها المتعددة، المتسمة بالقوة والنفوذ والسيطرة كرجال الدين وأصحاب رؤوس الأموال، فالعرف مثلا يقضي بحرمة الاختلاط بين الجنسين بناء على قاعدة اجتماعية تقضي بذلك، وهي مبنية على آراء رجال الدين الذين يشكلون شريحة مسيطرة ومؤثرة على غيرهم من الشرائح، ورأيهم هذا مبني على قراءة مدعومة بالأدلة النقلية والتفسيرات المتعددة للنصوص الدينية، والتي ترتكز على قواعد معينة في التفسير والتحليل، وعادات الزواج الباهظة جاءت في الأصل من الطبقة البرجوازية الارستقراطية فتبعهم عامة الناس، للاستشهاد على ذلك نذكر هنا عادة وئد البنات فقد نشئت في الأصل في أيام المنذر بن النعمان (ملك الحيرة) الذي حمل على بني تميم لامتناعهم عن دفع الإتاوة، فأوقع فيهم خسائر كبيرة وسبى نسائهم، ولما تم الصلح بين الطرفين، فاوضوا على إرجاع نسائهم، فكان حكم النعمان تخيير المسبيات بين سابيهن وأهلهن، فاختلفن في

ذلك، واختارت بنت قيس بن عاصم التميمي سابيها على زوجها، فاستعار أبوها وحلف بن يدس كل بنت تولد في التراب ووأد بضع عشر بنتا، وفي رواية أخرى مقاربة أن قبيلة ربيعة عندما اختارت ابنة زعيمها سابيها على أهلها فاستن زعيم ربيعة الوأد وقلدته فيه سائر العرب.

وترتبط النظم الاجتماعية في المجتمعات النامية بالنظم الأخرى كالدينية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالتفسير الديني يلقي بظلاله على النظم الاجتماعية، وأنظمة الدولة تراعي أعراف وتقاليد المجتمع في أنظمتها وقوانينها، ومن البديهي القول أن النظم الاجتماعية في مجتمعنا القطيفي نظما متخلفة أولا واستبدادية ثانيا، لماذا؟ لأنها مرتبطة ارتبطا مباشرا ووثيقا بالأنظمة الأخرى التي هي في الأصل مستبدة ومتخلفة، لأنها نتيجة لأهواء وآراء غير منطقية لأفراد من الطبقة البرجوازية تتمتع بنفوذ أما ديني أو سياسي أو اقتصادي أو بعضا منها أو جميعها، وبالتالي فهي تمتلك مكانة اجتماعية متقدمة يمكنها من فرض ما تراه من عادات وتقاليد وأعراف، على سبيل المثال يفرض في بعض ليالي الزواج أن يتذوق الضيوف طعاما بعينه مغايرا لليلة التي بعدها أو قبلها، هذه العادة ناشئة من الطبقة البرجوازية التي أراد احد المنتمين إليها بان يباهي الآخرين بماله ووجاهته، فقرر أن يكون طعام ليالي حفلة زواجه متعددا فشاع ذلك وأصبح من العادات، ولكن ليس له شان في الشرع أو المنطق عادة، ومن العادات الدارجة في مجتمعنا عدم إنهاء حفل تأبين المتوفى يوم السبت بناء على توصية من رجال الدين الذين يفسرون ذلك بتجارب بينة وبعض روايات دينية من هنا وهناك، ومن البديهي أنها كعادة ليس لها أصل في شرع أو منطق، ويفرض في صلاة الجماعة أن يكون الإمام من رجال الدين رغم عدم وجود فتوى دينية بذلك إلا أن هيمنة الطبقة البرجوازية وبالتحديد شريحة رجال الدين على مقدرات الحياة جعل من غير الممكن تولية غير المعممين للصلاة، رغم انه بحكم المنطق من الممكن أن يؤم الصلاة من هو أفضل علما وأخلاقا وأدبا من رجل الدين.

لقد ساهمت أنظمة الدولة السعودية وقوانينها الإجرائية في تجسيد النظم الاجتماعية وتبوئها مكانة متقدمة في التطبيق، بحيث أصبحت كالتعاليم الدينية تماما، فالنظام السعودي كنظام شمولي مركزي يعاني من فراغ إداري قانوني استطاع سده من خلال الاحتكام للنظم الاجتماعية المعمول بها، وبالتالي انتفت الرغبة والحاجة للتطوير والتغيير، أن النظام السياسي الحاكم في البلاد نظام استبدادي تماما، ومن الطبيعي أن يتأثر المجتمع به، لذلك نجد أن معارضة التغيير والتطوير ليست فقط من

قبل السلطات الحاكمة بل من قبل المجتمع في المقام الأول، لانصهار أنظمة الدولة بالنظم الاجتماعية بحيث أصبحت نظاما مطبقا على حياة الجماهير ومسيرا لها في كل دوائر الحياة الخاصة والعامة، مما يجعل معارضتها محدودة بل ونادرة، أن الأنظمة السياسية الديكتاتورية تعتمد عادة إلى التمسك بالنظم الاجتماعية لإيجاد نوعا من الشرعية لسياساتها الداخلية، ولعل ابرز مثالا على ذلك أن بعض الأطراف في الحكم السعودي يخلون مسئوليتهم من حرمان المرأة من قيادة السيارة بدعوى أنها مسألة اجتماعية تعود للشعب في المقام الأول.

لا شك أن الطبقة البرجوازية تحكم وتسيطر على كافة دوائر اتخاذ القرار والتغيير في العالم الإسلامي بشكل عام، ففي الجزيرة العربية يتربع «آل سعود» على السلطة ليحكموا الشعب كيفما يريدون وبما يوافق مصالح سلطتهم، العائلة المالكة تمثل قمة البرجوازية المستبدة، إلا أن أسفلها وصولا إلى القاعدة ليست سوى سلطات استبدادية شمولية تهيمن على الحياة وتمسك بمقاليد الحكم والسلطة ليصبح النظام الاجتماعي صورة طبق للأصل للأنظمة الموازية، النظام الثقافي السعودي مركزي يرفض الآخر ولا يمكنه تقبل الأفكار الجديدة والمغايرة وعلى هذا تمنع وزارة الإعلام السعودية، الجهة المسئولة عن الحياة الثقافية كافة المطبوعات التي تخالف توجهات العائلة المالكة والسلطة الدينية والنظم الاجتماعية السائدة، النظام الثقافي في «القطيف» على نفس المنوال تماما، فالمطبوعات التي تخالف التيار الديني الحاكم تمنع من التداول بل ويصدر فيها فتاوى كفتوى الشيخ التبريزي ضد السيد فضل الله، أو كفتوى الإمام الخميني بشان كتب اليهود الذي يقول فيها «الدعوة في بلاد المسلمين ونشر كتبهم الضالة فيها ودعوة المسلمين وأبنائهم إلى مذاهبهم الباطلة ويجب تعزيرهم، وعلى أولياء الدول الإسلامية أن يمنعوهم عن ذلك بأية وسيلة مناسبة ويجب على المسلمين أن يحترزوا عن كتبهم ومجالسهم ويمنعوا أبناءهم عن ذلك ولو وصل إليهم من كتبهم والأوراق الضالة منهم شيئاً يجب محوها، فإن كتبهم ليس إلا محرفة غير محترمة، عصم الله تعالى المسلمين من شرور الأجانب وكيدهم و أعلى الله تعالى كلمة الإسلام»[1]، كما لا تتوافر المطبوعات الورقية والالكترونية والسمعية المنادية بالديمقراطية وقيم الحرية وحقوق الإنسان كنظام حاكم بل كممارسة في نطاق محدود في ظل الحكم الإسلامي، بل انه في بعض الأحيان لا يمكن تداول الآراء داخل

---

(١) تحرير الوسيلة جزء ٢.

نطاق الحركة الإسلامية ذاتها، دخلت إحدى المكتبات الخيرية وسئلت عن بعض المؤلفات فقيل لي أنها محظورة العرض لان مؤلفيها مخالفين لآراء المرجع الديني الذي يقلده القائمين على المكتبة!!، ودخلت مكتبة تجارية وسئلت عن بعض مؤلفات كتاب مرموقين منهم آية الله السيد محمد الحسيني الشيرازي (رحمه الله) فاخبرني البائع بان صاحب المكتبة يحظر بيعها لأنها تخالف توجهاته وقناعاته الشخصية!! معظم المطبوعات الواردة والمحلية مطبوعات دينية ويندر وجود اهتمام بالمطبوعات المخالفة للحركة الإسلامية التقليدية، بالتوازي فان الاهتمام بالكتاب محصورا ومتركزا في المؤلفات التي تتناول القضايا والشئون الشعبية التقليدية التي لا تناقش فكرا ولا تدعوا لتغيير، الحركة الثقافية لدى الشعب متصلبة ومحدودة وغير منفتحة ومنكمشة على ذاتها ومجسدة لأنظمة الاستبداد الاجتماعي والديني والثقافي، إن المطبوعات المتاحة مجسدة للسلفية الدينية التي بدورها تقف حجرة عثرة ضد التغيير والانفتاح والتطور.

وتنعدم أية أنشطة مغايرة للثقافة الدينية السائدة بما في ذلك نقد المسلمات والفتاوى والأحكام الفقهية، ولعل ما جرى للسيد محمد حسين فضل الله دليلا على عدم قبول الرأي الآخر مهما كان مصدره، وتنتشر ظاهرة التسقيط والتسفيه في الأوساط الدينية الحاكمة ويسودها الاضطهاد الفكري والثقافي بحيث تصعب الحركة بل تستحيل خارج إطار التيار الديني الواحد، فعلى سبيل المثال لا يمكن إظهار المخالفة لنظرية ولاية الفقيه إذا ما كان المرء يعيش في الوسط الجماهيري لتيار حزب الله، كما لا يمكن البوح بهذه النظرية إذا ما كان المرء يعيش في أوساط التيار التقليدي لأنه سوف يتعرض لاضطهاد شخصي وتسفيه ذاتي ونقد لاذع وجلد وجداني من قبل الآخرين، وتقل مظاهر احترام الآراء المغايرة سواء داخل المنظومة الثقافية والفكرية السائدة أو خارجها، استحضر أن هناك تيارا دينيا جديدا بدأ بالانتشار بشكل بطيء في الأوساط الدينية وهو يعارض تماما النظام الديني الحاكم، هذا التيار أسسه الشيخ احمد البحراني (من مشايخ البحرين) إلا أن أتباعه المعدودين على الأصابع إلى هذه اللحظة لا يمكنهم الحركة والعمل لنشر دعوتهم، نظرا لشيوع الاستبداد الثقافي والفكري وتعرضهم للاضطهاد والقمع من قبل زعماء التيارات الدينية الحاكمة، على وجه العموم لا يشد هذا التيار عن الطوق فهو تيار إقصائي بحد ذاته وأفراده متعصبين حتى النخاع إذ يسعون إلى إزاحة نظام المرجعية الحاكم وإقامة نظام بديل على أنقاضه.

نظام العبودية في التنظير الفقهي

تستند النظم الاجتماعية على الأداة التشريعية للإسلام الشيعي المتمثلة بالفقه، إذ تعتبر النظم أدوات من خلالها تطبق الأحكام والفتاوى الفقهية، لذلك يلاحظ مراعاة العديد من الفقهاء للنظم السائدة في فتاواهم، بل إن بعضهم يخشى من مواجهة النظم الاجتماعية في إطلاقه فتوى معينة خوفا من مخالفتها للقيم السائدة ويصطدم حينئذ بالرأي العام، يذكر الشيخ مهدي مهريزي في كتابه «من اجل فقه جديد للمرأة يواكب الحياة» أن احد الفقهاء يقول بجواز تولي المرأة منصب القضاء إلا انه يخشى من إعلان ذلك!، وثمة قاعدة عامة في الفقه تحيل الأمر إلى النظم في تحديد مسار الفتوى، من ذلك أنهم (أي الفقهاء) عندما يفتون بالحلية في قضية ما، إلا أنهم يوعزون للمكلف تشخيص الواقع الذي من خلاله يكون مسار التطبيق باتجاه المضي في الحلية أو الوقوف على الحرمة أو الشبهة.

تقف النظم على القواعد الفقهية للفقه الشيعي وتتأثر به وتنهل منه وتجعله معيارا للصحة والخطأ، وان كانت بعض الفتاوى غير صالحة للتطبيق في زمن ما أو مكان ما، إلا أنها تؤثر على مسار النظم المرتبطة بها وتساعد على عدم اندثارها حيث أنها تستند على فتاوى وآراء عقائدية مرتبطة موازية، فإذا ما كان الفقهاء يفتون بجواز تزويج الثيب نفسها، إلا أن هذا الرأي الذي يدلي به معظم الفقهاء لا يجد نصيبه من التطبيق، إذ تشترط المحكمة الشرعية موافقة ولي الأمر رغم كون ذلك محصورا في البكر، يرجع ذلك إلى كون المرأة إنسان في الوعي واللاوعي الجماعي غير قادر على تولي نفسه، ومن ناحية أخرى لارتباط هذا العرف في المحاكم الشرعية بالرأي الفقهي القائل بولاية الرجل على المرأة في معظم شئون حياتها، ولتعثر تطبيق الفتوى القاضية بجواز تزويج الثيب نفسها في المجتمع الشيعي لعدم توافر البني التحتية الإجرائية والقانونية والاجتماعية التي من خلالها يمكن للمرأة ممارسة الهامش الضئيل من ولايتها على نفسها وفقا لقواعد الفقه المعمول بها.

ثمة آراء فقهية كان لها التأثير البالغ على النظم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالفقهاء يفتون بان المرأة يمكن لأبيها تزويجها وهي في طور الطفولة وان كانت طفلة رضيعة، وهذا يعني بالبداهة أن ولايتها على نفسها محدودة جدا ولهذا الرأي السائد امتدادات وتأثير على غيره من الأحكام التي تؤثر بدورها على النظم الاجتماعية، نستطيع القيام بمحاولة ضرب مثالين وفقا لتسلسل منطقي مترابط.

المثال الأول: القول بجواز تزويج المرأة وهي طفلة رضيعة ـ مرتبط بالرأي القائل بأنها ليس لها ولاية على نفسها إلا في موارد محدودة.. أذى للقول بعدم خروج المرأة من البيت إلا بإذن زوجها ـ مرتبط بالقول بجواز حبس المرأة، وان عباداتها وشئونها العبادية مرتبطة بالزوج ـ تأثيرها على النظم:

ـ المرأة في العرف ليس لها شان على نفسها وأمرها بيد الذكور ـ نتج عنه: سيطرة الرجل على المرأة تماما بحيث لا يكون لها أي قدرة على مواجهة الحياة دون الاستعانة بالذكور ـ الأثر في الذهنية العامة: المرأة اقل شانا من الذكر واقل منزلة، رغم أن القرآن الكريم يقول: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، نتج عن ذلك تفضيل الرجل على المرأة وتقديمه الذكر على الأنثى في كافة شئون الحياة.

المثال الثاني: القول بجواز الرق ـ نتج عنه: تولي الرجل المرأة بحيث اقتربت كثيرا من الاستعباد، وقديما قال بعض الفقهاء من السلف «والقول الشافي فيه أن النكاح نوع رق فهي رقيقة له فعليها طاعة الزوج مطلقا في كل ما طلب منها في نفسها مما لا معصية فيه» ـ نتج عنه: دخول المجتمع الإسلامي في صراع آخر، فمع استسلام العنصر النسائي لنظام الرق، إلا أن صراع السيطرة انتقل بين الذكور بطبقاتهم وشرائحهم، لان نظام الاستعباد لا يقف عند حالة معينة ولا يمكنه الاستمرار بمجرد سيطرة جنس على جنس، بل لا بد له من الانتشار كالنار في الهشيم لتستعبد طبقة أخرى وشريحة شرائح أخرى، لتغدوا السلطة المطلقة الغاية من الصراع، وقد أصبحت السلطة اليوم في مجتمعنا المعاصر بيد رجال الدين من جهة، والعائلات المالكة والأحزاب الحاكمة، لا فرق بينهما وكلاهما يمارس الاستعباد ضد الشعوب ومنها شعبنا القطيفي، فرجال الدين يستحوذون على أموال الخمس لذرائع دينية والعائلة المالكة تستحوذ على أموال النفط والغاز باعتبارها الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل العالم اجمع، وليس للشعب الاعتراض على آراء الفقهاء وفتاواهم باعتبارهم مراجع العصر وخلفاء الإمام الحجة، كما لا يمكن للشعب الاعتراض على سياسات العائلة المالكة باعتبارها السلطة السياسية المطلقة في البلاد.

وللعبودية أثار نفسية وسلوكية وثقافية تمتد عبر الأجيال وتوثر على مسار العلاقات بين الأسر والمجتمعات، أتذكر أن هناك عوائل في القطيف كانت عبيد لعائلات غنية، ورغم تحرر أجدادها من الرق قبل أكثر من ٥٠ عاما إلا أن العلاقة

بين العائلتين ما تزال تحمل أثار تلك الحقبة إضافة إلى اختلاف المستوى المعيشي بينهما، فالعائلة الغنية ترفض الاقتران بالعائلة الفقيرة أو محدودة الدخل لكون أجدادهم كانوا عبيد عندهم وللتفاوت الاقتصادي بينهما.

والى القارئ العزيز بعض من الآراء الفقهية من هنا وهناك والتي جسدت نظام الاستعباد وبالتالي رسخت الاستبداد كنظام مركزي شمولي في المجتمع الإسلامي المعاصر:

١ـ *إباحة الرق:* رغم تحريمه دوليا إلا أن الفقه الإسلامي الشيعي والسني على السواء يجيزه بدعوى انه من المباحات التي أجازها الإسلام وعلى قاعدة «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة» وله في الفقه أبواب مخصوصة وأحكام بينة، يقول السيد الشيرازي «وذلك أن الإسلام يسترق الكفار الذين يحاربون الإسلام أو يحاربهم الإسلام في سبيل إنقاذهم من خرافات العقيدة، أو خلاص المظلومين من براثن الظالمين، فإذا استولى المسلمون على الكفار أخذوا أسرى الحرب أرقاء عبيد وهذا خير من أن يسجنوا أو يقتلوا أو يفكوا إلى أهاليهم، فإن السجن كبت والقتل فناء لا داعي له، والفك سبب تجريهم وتأمرهم من جديد»[1]، يقول السيد الخوئي في أحكام أسرى الحرب: «إذا كان المسلمين قد أسروا من الكفار المحاربين في أثناء الحرب، فإن كانوا إناثا لم يجز قتلهن، نعم يملكوهن بالسبي والاستيلاء عليهن، وكذلك الحال في الذراري غير البالغين والشيوخ وغيرهم مما لا يقتل، وتدل على ذلك مضافا إلى السيرة القطعية الجارية في تقسيم غنائم الحرب بين المقاتلين المسلمين الروايات المتعددة على جواز الاسترقاق حتى في حال غير الحرب...»[2].

إن أحكام الرق لو قدر لها أن تطبق في القرن الحادي والعشرين فستعود الإنسانية إلى الوراء، فإلغاء الرق التقليدي انتصار باهر لمسيرة حقوق الإنسان، وتقدما نحو عالم أكثر عدلاً واطمئناناً، والعمل بالرق يشير إلى تراجع قهري مقيت، ثم إن المسلمين اليوم ليسوا وحدهم في هذا العالم، وأحكام الرق لو قدر وعمل بها فإنها ستجعلهم معزولين ومحتقرين من قبل بقية الشعوب والأمم، خاصة مع التغير الكبير في القيم الإنسانية، التي تتجه نحو الإقرار بحقوق الإنسان والأقليات ومعتنقي

---

(١) المسائل الإسلامية ٦١٣.

(٢) منهاج الصالحين ج١ ص ٢٧٥..

الأديان سماوية كانت أو أرضية، إلا أن الفقه الإسلامي المعاصر لم يألُ جهدا في أن ينظر إلى العالم المتغير، لاسيما في القيم والمفاهيم، وربما لم يتسنَ له الاطلاع على اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة، لا سيما حقوق أسرى الحرب والأقليات، بل كانت الأحكام التي تعج بها كتب الفقه مستندة إلى روايات وأحاديث وقيم ومفاهيم خاصة بعصر ولى مع كافة ما يحمله من معطيات وملابسات خاصة به وحده.

إن فتح باب الرق في الفقه الإسلامي يقود إلى استنتاج خطير جدا، فلو كان المسلمون يشكلون القوة الفاعلة في العالم لظلت تجارة العبيد مزدهرة في العديد من أنحاء العالم رغم اقتصاره على موارد محدودة، حيث تغدي أحكام الجهاد المنسجمة مع أحكام الرق أبواب الأخير لتجعل منه نشطا وفاعلا، ما دامت القوة بيد المسلمين، إن تطبيق فقه الرق يعني أن من حق الآخرين أيضا اتخاذ المسلمين عبيداً وأرقاء وإماءً وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وهذا تراجع خطير وفوضى عالمية جديدة لا تحمد عقباها، ولو قدر لأي قوة دولية في عالم اليوم أن تحتل دولة مثل ما حدث في العراق واتخذت الأسرى عبيد، يا ترى ماذا سيكون موقف المسلمين وعلى رأسهم الفقهاء؟ وهم الذين يجيزون الرق على غيرهم فكيف يستنكرونه على أنفسهم؟!

٢ـ ***قتل المرتد:*** حيث يقضي الفقهاء بقتل كل من يتول من الإسلام إلى دين آخر سواء كان سماوي أو ارضي، يقول الشهيد الثاني في الدروس الشرعية في فقه الأمامية ج٣:

وأما أحكام المرتد: فهي إما في النفس أو المال أو الولد أو الزوجية.

فالأول: وجوب القتل إن كان رجلا مولودا على فطرة الإسلام، لقول رسول الله(ﷺ) «من بدل دينه فاقتلوه، ولا تقبل منه التوبة ظاهرا، وفي قبولها باطنا وجه قوي».

وإن أسلم عن كفر ثم ارتد لم يقتل، بل يستتاب بما يؤمل معه عوده، وقيل: ثلاثة أيام للرواية، فإن لم يتب قتل، واستتابته واجبة عندنا. ويقول السيد الخوئي في تكملة المنهاج: المرتد عبارة عمن خرج عن دين الإسلام وهو قسمان (فطري وملي) الأول المرتد الفطري وهو الذي ولد على الإسلام من أبوين مسلمين أو من أبوين أحدهما مسلم ويجب قتله وتبيين منه زوجته وتعتد عدة الوفاة...

والمرتد الملي وهو من أسلم عن كفر ثم ارتد ورجع إليه وهذا يستتاب فإن

تاب خلال ثلاثة أيام نجا وإلا قتل في اليوم الرابع»[1].

عندما يكون النظام السياسي والاجتماعي مبني على التعددية وسيادة القانون، والتداول السلمي على السلطة، وتوفير هامش معقول لحرية التعبير من خلال وسائل الأعلام و التجمعات المباشرة، واستغلال مناسب للثروات الوطنية والموارد البشرية، فلن يشكل المرتد الذي يعلن ارتداده عن دينه أي خطر على النظام العام، ولن يهدد أجهزة الدولة ومؤسساتها أو أجهزتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية وبالتالي لن تحدث اضطرابات داخلية تهدد سلامة المجتمع وتماسك بنيانه، وبالتالي ينتفي الخطر الذي يمثله المرتد ولا يعود هناك حاجة لقتله أو تعزيره أو نفيه كما كان ذلك في بداية ظهور الإسلام.

إن الدعاة المسلمين ينشطون في بلاد العالم المختلفة ويتمكنون من إدخال المئات سنوياً في دين الإسلام، وتكاد لا تخلو دولة على وجه الأرض من جالية مسلمة، وفي الغرب يعيش المسلمون بالملايين في بعض الدول مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا، والمواطن في تلك الدول له الحق في دخول الإسلام من دون الانتقاص من حقوقه كمواطن أمريكي أو بريطاني أو فرنسي، فكيف يعقل أن يحكم على هذا الإنسان بالموت إذا خرج من دين الإسلام مجدداً؟ وهل يقتل إذا لم يقتنع أحد ما ولد على دين الإسلام ووجد في المسيحية أو اليهودية أو في الشيوعية مبتغاه خاصة وإنه لن يشكل خطراً حقيقياً على الإسلام والمسلمين؟

نعم من حق المجتمع أن يحجب عنه المميزات التي كان يتمتع بها في ظل وجوده كمسلم، وإذا ما شكل خطرا على النظام السياسي الذي يعتبر القوة الرئيسية والسند الأساسي في حماية الدين والدولة والمجتمع فحينئذ تحق محاكمته وإنزال عقوبة الإعدام به أو أي عقوبة ترد خطره.

هذا ما تقره أعتى الديمقراطيات في العالم، فإذا ما هدد شخص أو تيار أو حزب أو تنظيم النظام العام فمن حق الدولة أن تمارس شتى طرق الحماية من أجل تفادي خطر السقوط، ففي الولايات المتحدة مثلا يتواجد العديد من أصحاب الأيدلوجيات المتطرفة والأفكار المتشددة التي لا تعترف بالولايات المتحدة كدولة ذات سيادة وترى أن الاتحاد حالة طارئة ووجود الولايات التي ينتمون إليها في إطار الفيدرالية الأمريكية وجود غير شرعي، ورغم ذلك فإن الحكومة الاتحادية

(١) تكملة المنهاج ص ٥٣.

والحكومات المحلية لا تقابلهم بأي حسم أو تصفية ما داموا ملتزمين بأنظمة وقوانين البلاد، وفي خضم الصراع بين الشرق والغرب والشيوعية والرأسمالية أسس في الولايات المتحدة الحزب الشيوعي الأمريكي الذي يدعوا إلى اقتصاد مركزي ويناهض النظام الرأسمالي وعدد أعضاءه فاق الخمسة عشر مليون شخص، إلا أن النظام السياسي الأمريكي لم يقف بوجهه ولم يتخذ بحقه أي إجراء بهدف حله أو كبت أنشطته ما دامت في ظل النظام العام رغم كونه يوالي نظاماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأيدلوجياً معادياً، وتمثل سيرة الأئمة (عليهم السلام) مظهراً حضارياً وإنسانياً براقاً في هذا المضمار فلم ينقل عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه أفتى بقتل المخالفين لشريعة الإسلام كأبي العرجاء ولم يدعو أصحابه وأتباعه لمضايقتهم وإذلالهم وأهانتهم على الإطلاق، وفي هذا تأكيد على أن الإسلام كدين تجسد تماما في المجتمع رغم تعدد المذاهب وانحراف السلطة عن روح الشريعة، فلم يعد بمقدور أتباع المذاهب المادية التأثير في الواقع الإسلامي والعودة به إلى العصر الجاهلي.

٣ـ *قتال الشعوب الغير مسلمة:* حيث يقضي الفقهاء بوجوب القتال الابتدائي من اجل الدعوة إلى الإسلام ونشره في أصقاع الأرض لتكون كلمة الإسلام هي العليا، يقول السيد الخوئي «الكفار المشركون غير أهل الكتاب فإنه يجب دعوتهم إلى كلمة التوحيد والإسلام فإن قبلوا وإلا وجب قتالهم وجهادهم إلى أن يسلموا أو يقتلوا وتطهر الأرض من لوث وجودهم»[1] ويقول السيد الشيرازي: (مسألة ٢٠٩٦) الجهاد على قسمين:

ـ ١ـ جهاد النفس.

ـ ٢ـ جهاد الكفار وهو إما ابتدائي بأن يجيش المسلمون الجيوش لمحاربة الكفار، أو دفاعي بأن يحاربوا المعتدين دفاعاً عن أوطانهم. المسائل الإسلامية

(مسألة ٢١٠٠) يجب الجهاد الابتدائي على المسلمين مرة واحدة في كل عام مع التمكن، على المشهور، وإن كان الأقوى وجوبه دائماً حسب التمكن[2]، ويقول السيد الخوئي: إن الجهاد مع الكفار من أحد أركان الدين الإسلامي وقد تقوّى الإسلام وانتشر أمره في العالم بالجهاد مع الدعوة إلى التوحيد في ظل راية النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ومن هنا قد اهتم القرآن الكريم به في نصوصه التشريعية حيث قد

(١) منهاج الصالحين ج١.
(٢) (السيد الشيرازي). المسائل الإسلامية.

ورد في آيات كثيرة وجوب القتال والجهاد على المسلمين مع الكفار المشركين حتى يسلموا أو يقتلوا، ومع أهل الكتاب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون[1].

ونحن في عصر القنبلة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وفي ظل تداعيات حربين عالميتين مدمرتين، ومن ناحية أخرى يجتمع العالم تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة ودعوات من هنا وهناك لحوار الحضارات والدعوة للمحبة والوئام والسلام بين الشعوب والأمم وأصحاب الأديان والمذاهب والقوميات والأعراق، هل تنسجم الدعوة إلى الجهاد الابتدائي مع تطلعات البشرية للسلام؟ ألا تنسجم مع الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾، وهل تستقيم مع التطور العمراني الهائل الذي يحياه بنو الإنسان في هذا الزمان؟؟ نعم في عصر الإسلام الأول ابتداء من زمن النبي (ﷺ) كان الجهاد الابتدائي ضرورة لبقاء الدين وشيوعه عبر الأمصار.

إن نتيجة الجهاد الابتدائي حروب وصراعات إقليمية ودولية تحول العالم إلى ساحة حروب لا نهاية لها، لا سيما مع انتشار الأسلحة غير التقليدية، إلا تنسجم آيات الحرب الواردة في القران الكريم بظروف مكانية وزمانية معينة، نعم من الممكن الخروج منها بأحكام عامة ولكنها منسجمة مع كل زمان ومكان بمعطيات واضحة ومحددة، فالقرآن الكريم يقول: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ فإذا جنح العالم للسلام وسادت قوانين أجمعت عليها الدول ونتيجة التمسك بها شيوع السلام في كافة أرجاء الأرض أو معظمها فإن معيار التمسك بالآية الشريفة التمسك بالسلم وعدم شن الحرب إلا في ضوء القانون الدولي المنظم للعلاقات بين الدول، وعدم الأخذ بحكم الجهاد الابتدائي وإسقاطه من معادلة فقه الدولة في كل الأحوال، ومن الممكن حينئذ نشر رسالة الإسلام وفقا لآليات وسائل الاتصال المعاصرة بين الأمم عبر أجهزة الاتصالات الحديثة، أما الآيات الأخرى التي تثبت عدم ملاءَمتها لهذا العصر فيبقى تفسير مقاصدها مرهون بأسباب نزولها المتعلق بالمكان والزمان، ليعتبر معالجة لمرحلة معينة، إلا أن الحكم المستنتج منها لا بد وإنه لا يتلاءم مع معطيات العصر الراهن وبالتالي يستوجب إسقاطه، لأنه سيكون غير مجدٍ بسبب عدم ملاءمته للوقائع الحالية وإن إثباته بمعطيات الزمن الماضي ورهن الحاضر والمستقبل للماضي عملية عكسية لا يقصد منها سوى العودة للوراء والتمسك بآراء السلف دون

(١) منهاج الصالحين ج١.

الاستفادة منها في عملية البناء المجتمعي بمعطياته الحديثة، من ناحية أخرى تؤسس هذه الأحكام بناء على معطيات محددة منها أن المسلمين في ذلك الوقت قوة غالبة مسيطرة أو في طريقهم للانفراد بجزء مهم من العالم وبناء دولة ضخمة على أنقاض حضارات سابقة، ومنها أنها (أي الأحكام) تهدف إلى الحفاظ على الإسلام كوجود ولم يكن هناك من طريقة مجدية غير الحرب، أما في العصر الراهن فإن المسلمون ليسوا وحدهم وبغض النظر عن كونهم أمة متأخرة فإنهم في نهاية الأمر أمة تعيش وسط العديد من الأمم التي تعج بها المعمورة، وسبل نشر الإسلام والمحافظة عليه تبتعد كثيراً جداً عن اتخاذ مسلك الحرب إلا فيما ندر.

٤- *التمييز ضد الأقليات غير الإسلامية*: خص الفقهاء الغير مسلمين بأبواب وفتاوى وأحكام ترجع في نشوئها وارتباطاتها المكانية والزمانية بكل ما تحمله من خصوصية إلى أكثر من ألف عام من الزمان، إلا أن الفقهاء المعاصرين ما زالوا يوردونها في كتبهم وبحوثهم الفقهية، وهي التي لا تنسجم بأي حال من الأحوال مع المسيرة الإنسانية ومن ضمنها الأمة الإسلامية في قرنها الجديد وألفيتها الثالثة، وكان لها على الدوام التأثير السلبي في نظرة المسلمين السلبية لغير المنتمين للدائرة الإسلامية والمساهمة في استفحال الصراع بين المسلمين وغيرهم، واعتبار غير المسلمين خاصة من العالم الغربي المسيحي أعداء دائمين، إن شيوع مثل هذه الفتاوى يوفر الأرضية الخصبة لنمو الاستبداد وديمومة نظرية القمع وترسخها في الحياة الإسلامية، يقول السيد الخوئي «يشترط على أهل الذمة أن لا يربوا أولادهم على الاعتقاد بأديانهم كاليهودية أو النصرانية أو المجوسية أو نحوها بأن يمنعوا من الحضور في مجالس المسلمين ومراكز تبليغاتهم والاختلاء مع أولادهم، بل عليهم تخليت سبلهم في اختيار الطريقة وبطبيعة الحال أنهم يختارون الطريقة الموافقة للفطرة وهى الطريقة الإسلامية»[1]. ويقول الإمام الخميني «ليس للكفار ذميين كانوا أو لا تبليغ مذاهبهم الفاسدة، ولا فرق في هذا القسم بين المتجاهر وغيره»[2]، ويقول «لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيت نار أو معبد لهم ومحلاً لعبادتهم الباطلة، ورجع الأمر إلينا لم يجز لنا اتخاذها، وكذا لو أوصى بصرف شيء في كتابة التوراة والإنجيل وما شابه الكتب الضالة المحرفة وطبعها ونشرها وكذا لو أوقف شيئاً على شيء مما ذكر ولو لم يرجع الأمر إلينا فإن

---

(١) منهاج الصالحين للسيد الخوئي ج١.

(٢) تحرير الوسيلة.

كان البناء مما لا يجوز إحداثها أو تعميرها يجب المنع عنه وإلا ليس لنا الاعتراض إلا إذا أرادوا بذلك تبليغ مذاهبهم الباطلة بين المسلمين وإضلال أبنائهم، فإنه يجب منعهم ودفعهم بأية وسيلة مناسبة»[1]، ويقول السيد الخوئي «يكره ابتداء بالسلام على الذمي، وأما إذا ابتدأ الذمي بالسلام على المسلم فلأحوط وجوب الرد عليه بصيغة عليك أو عليكم أو بصيغة سلام فقط»[2].

إن مقاييس واعتبارات الفقه الإسلامي المعاصر في سنه لأحكام الأقليات انتفى مضمونها، فالإسلام جزء من ثلاث ديانات سماوية يعتنقها معظم سكان الأرض، والمسلمون لم يعودوا في طليعة أمم العالم كما كانوا سابقاً، بل يعتبروا وفقاً لتصنيفات حضارية وجغرافية من العالم الثالث، ويعانون من مشكلات معقدة تمنعهم من الارتقاء نحو مصاف الأمم المتقدمة، من ناحية أخرى في ظل التغيير الكبير في المفاهيم والقيم والنظم والقوانين والتشريعات في كافة شؤون المجتمع الإنساني يصعب تطبيق المفاهيم الفقهية على أرض الواقع، فعلماء الحقوق يطرحون اليوم مفهوم «المواطنة» ويتحدثون عن الشعب بوصفه كتلة متلاحمة بعيداً عن التمايزات الدينية والقومية، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم الالتفات للتعددية كواقع سلبي بل إيجابي، لأنه واقع مفروض لا مفر منه باعتباره من سنن الحياة وطبيعة الأشياء، وفي المفهوم المعاصر للمواطنة تبرز الحقوق والواجبات بين كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الانتماء الديني أو القومي، مع إعطاء كافة الإثنيات حقوقها ومنحها حق التمتع بخصوصياتها بما لا يتنافى مع وحدة الشعب في إطار التشريع الوطني الذي ينظم كيفية ممارسة الخصوصية لكل أثنية، لذلك فإن تفعيل تشريع (كالجزية) يعتبر عامل تفريق بين أبناء الوطن الواحد وتمييزاً غير مقبول، لذلك كان ولا بد من أن يكون قانون الضرائب موحداً دون الالتفات للتعدد الديني، إن أحكام حكم الجزية اختلافاً جذرياً مع ما توصلت إليه أنظمة حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال تمنع هذه الأنظمة منعاً باتاً التفرقة في الضريبة على أساس الانتماء الديني أو القومي أو العرقي سواء بين المواطنين أو المهاجرين على السواء، والمهاجر العربي على سبيل المثال الذي يحظى بالقبول في بلد ما لا سيما إذا كان في أوربا الغربية فإنه يعامل معاملة ينعدم وجودها في بلده الأصلي، فالمهاجر يحصل على وظيفة مناسبة وفرصة لإكمال تعليمه، ودورات

---

(١) نفس المصدر ج١.

(٢) منهاج الصالحين ج١.

مكثفة لإتقان لغة البلد المضيف، ويحصل على راتب شهري إلى حين إيجاد وظيفة، وله الحق الكامل في الاستفادة من الحريات الواسعة سواء كانت شخصية أو سياسية أو دينية في إطار القانون، ويتمتع بالرعاية الصحية والتعليم والتأمين التقاعدي، أما الضرائب فليس للحكومة أن تستقطع منه ضريبة بسبب كونه مهاجر أو لاجئ، أو لأنه منتمٍ إلى أقلية دينية أو عرقية أو قومية في بلاد المهجر، وبعد عدة سنوات وفقا للنظام المتبع يحق له الحصول على الجنسية التي تؤهله للمواطنة الكاملة بما تتيح له حق الترشيح والانتخاب في المؤسسات العامة دون الأخذ بعين الاعتبار على الإطلاق قانوناً ونظاماً انتماءه الديني.

في الفقه الإسلامي يجب أخذ الجزية من غير المسلم باعتباره منتمياً لدين غير الدين الرسمي إضافة إلى فرض تمييز وتقييد على حركة الأفراد والجماعات غير المسلمة، وتبرير ذلك لكي لا ينجر أبناء المسلمين لعقائد الأقلية، ولعدم تزاحم مظاهر المسيحية أو اليهودية مع مظاهر الدين الإسلامي، وهذا تشريع يخالف الواقع الإيجابي الذي يحياه المسلمون في بلاد المهجر، فللأقليات سواء كانت مواطنة أو مهاجرة الحق في ممارسة كافة الشعائر والأنشطة والبرامج الدينية سواء عبر الاجتماعات المباشرة في المساجد والجوامع أو عبر وسائل الإعلام كالفضائيات والبث الإذاعي أو عبر إصدار الكتاب الإسلامي والمطبوعات المختلفة كالصحف والمجلات والدوريات، إضافة إلى تأسيس الجمعيات والنوادي الاقتصادية والسياسية والدينية ومؤسسات خدمة المجتمع المهاجر دون رقابة أو تدخل من جانب السلطة.

الاستبداد الاقتصادي

في ظل القمع وشيوع مظاهر القهر تستحكم بالاقتصاد الوطني والمحلي الفئات القوية، وهذا هو السبب الرئيس في استفحال الفقر والعوز والحاجة، يقول النبي الكريم (ﷺ): «ما جاع فقير إلا بما متع به غني» فالعيش الكريم الذي من المفترض أن يحضا به المنتمين للطبقة المحدودة الدخل استنزف نتيجة لجشع واحتكار الطبقة الغنية، في تقرير منظمة الشفافية حول العالم احتلت المملكة السعودية المرتبة الـ٧٠، وهذه مرتبة بالغة التقدم في شيوع الفساد، إن أجهزة الدولة تعاني من استشراء مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية وسرقة المال العام، أن القطاع الخاص يتحكم به أمراء العائلة المالكة وأتباعهم، أموال الخمس والزكاة والتبرعات والأوقاف يستنزفها رجال الدين ومن حولهم، تجار القطيف الذين يمتلكون المليارات من الدولارات لا

يستطيعون إنفاقها في مشاريع تصب في خانة التقدم الاقتصادي للمجتمع بسبب البيروقراطية الحكومية والفساد الضارب في أجهزة الدولة والتمييز الطائفي البغيض الذي يقيد حركة رؤوس الأموال الشيعية، أتذكر وتتذكر قطاعات واسعة من جموع الشعب معاناة المرحوم «عبد الله المطرود» مع حكومة آل سعود وكيف كانت تضايقه بشتى الطرق، ولدوافع مذهبية أثناء الحرب العراقية الإيرانية أجبرت الحكومة المصنع الوطني للألبان الذي يمتلكه المرحوم عبد الله المطرود أن يتبرع بآلاف العلب والمنتجات للجيش العراقي، يحدثني احد المقربين من شريحة التجار أن محمد بن فهد استدعى تجار القطيف طالبا منهم التبرع لرصف شوارع وإنشاء حدائق في مدينة الدمام، حاضر المنطقة الشرقية وعاصمتها ومدينتها الأم، رفض التجار بطريقة مهذبة إلا أن الأخير أوعز للبنوك بسحب مبالغ طائلة من أرصدتهم وتحويلها لحساب الإمارة، وعندما راجعه التجار عنفهم بشدة قائلا: «انتم لستم سوى عبيد لنا وأموالكم وممتلكاتكم هي في الأصل ملكا للحكومة»!!

يجبر التجار على استقطاع مبالغ ليست بالقليلة من أرباحهم لتمويل المشاريع الخدمية الخاصة بمحافظتهم، بينما تتعرض الأموال المخصصة لهذه الأغراض للسرقة والنهب من قبل كبار وصغار الموظفين، ثمة سبب آخر يدفع التجار لعدم المغامرة برأس الأمل واستثماره في مشاريع نافعة وهو أن أمراء العائلة المالكة بما يمتلكونه من نفوذ مطلق وسلطة واسعة يستطيعون تعطيل أية مشاريع لا تتفق مع مصالحهم، يعرف عن محمد بن فهد حاكم المنطقة الشرقية دخوله شريكا للعديد من التاجر لمجرد تيقنه بان مشاريعهم ناجحة وربحها مضمون، حدث ذلك للعديد من تجار القطيف والاحساء كمستشفى الخليج التخصصي الذي توقف العمل به أشهر عديدة إلى أن وافق المالكون على دخوله شريكا بالاسم دون المساهمة برأس الأمل مقابل الحصول على تسهيلات عامة من قبل إمارة المنطقة الشرقية، وقد كان اسمه في الأصل مستشفى الزهراء إلا أن الاسم لم يرق لصاحب السمو فأمر بتغييره!!، وفي عام ٢٠٠٥م أوعزت إمارة الشرقية بإيقاف العمل في برج طبي في القطيف يعود للدكتورة سميرة البيات، وعندما استفسرت الأخيرة عن السبب طلب منها الأمير إن يأتلف معها في شراكة وإلا فلن يكتمل بناءه أبدا!!، وافقت الدكتورة على مضض ويقال أنها تستعد لبيع حصتها منه!.

ومن شركاه في القطيف المعروفين مؤسسة «السالم» للنقل البري التي تعارضت أنشطتها مع سائقي الحافلات الصغيرة الذين يقومون بإيصال النساء

والفتيات إلى مدارسهم ومقرات أعمالهم، فاشتكى الشريك المبجل للأمير سوء الأحوال بسبب منافسة هؤلاء الكسبة، فاصدر الأمير قوانين مشددة ضدهم حتى يتوقوا عن مهنتهم هذه، التي تعتبر للكثير منهم مصدر الرزق الوحيد!! عندما تجول عزيز القارئ في شوارع وطرق القطيف في الصباح الباكر تشاهد بأم عينيك عدد من الحافلات الصغيرة موقوفة من قبل رجال المرور وتحرر بحق السائقين مخالفات متنوعة، بل يصل الأمر إلى إنشاء نقاط تفتيش مؤقتة في الشوارع المؤدية للمدارس لاصطياد هؤلاء المساكين!!، إن هذا الواقع الأليم الذي يعيشه رأس المال المحلي أذى إلى عزوف التجار عن خدمة مجتمعهم والمساهمة في تنميته، العديد من الأفراد يكيلون الاتهامات للتجار لعدم مساهمتهم في مواجهة الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها المجتمع جراء السياسات الاستبدادية للعائلة المالكة، إضافة إلى أصحاب الأخماس والأوقاف، إلا إنهم لا يعلمون أن التجار غير قادرين على المغامرة برؤوس أموالهم في بيئة اقتصادية غير ملائمة، الفساد طابعها العام والخاص، فلو كان الوضع ملائما لما اعتاز أصحاب رؤوس الأموال إلى الوعي بضرورة تنمية المجتمع وتحقيق الربح من خلال البيئة الخصبة التي يتمتع بها، فعلاوة على النفط الوفير والكميات الضخمة من الغاز والمعادن الأخرى، يتوفر بالمنطقة أراضي خصبة و بنى تحتية قادرة على تحويل المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع إنتاجي بنسبة لا باس بها.

واقع المرأة في القطيف

في بداية الثمانيات الميلادية أقدم زوجان في القطيف على افتتاح مركز لبيع الملابس النسائية تديره الزوجة، إلا أن المجتمع الأصولي المتأثر بقيم الثورة الدينية في إيران رفض استمرار التجربة فأجهضت في شهرها الأول ولاقت استنكار واسع النطاق، وفي عام ٢٠٠٤م أقدم شاب طموح ذو تطلعات ليبرالية على توظيف فتاتين كموظفتي استقبال في مطعم أنشئه حديثا، لم تكمل الفتاتين الثلاث ساعات الأولى من عملها حتى تجمع عشرات الشبان أمام المطعم ما بين مستنكر ومتعجب ومندهش، كانت الفوضى قد حلت وأصوات الاستنكار بدأت تتعالى وتتداخل حتى قدوم الشرطة المحلية التي بادرت إلى إغلاق المطعم واعتقال صاحبه وفضت التجمع، أما الفتاتين فقد استطاعتا الهرب من البوابة الخلفية للمطعم!! وفي عام ٢٠٠٥م عملت امرأة متزوجة في محل لبيع النظارات الطبية لمدة أسبوع إلى أن منعتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تعتبر بمثابة الشرطة الدينية في الدولة السعودية، لا

شك أن هذه التجارب تلقي الضوء على واقع المرأة المسلمة التي تحمل التبعية السعودية ونساء القطيف على وجه التحديد، فعندما برزت فتاتان هما بثينة النصر و مياسة أبو السعود كمذيعتان في التلفزيون السعودي تعالت صيحات الاستنكار لتخرج من الحناجر المتحجرة المسيطرة على مقاليد الأمور لتنتقل في الأثير الاجتماعي الواسع، وتركزت معظم الانتقادات لتصب في بضع شعرات من الرأس برزت رغم الحجاب الذي ترتديانه!! إن واقع المرأة القطيفية لا شك في كونه واقعا مؤلما، حيث تعتبر المرأة في هذه البلاد إنسانة محطمة بكل المقاييس والمعايير، إنسان تحت الوصاية، ليس لها من أمر نفسها شيئا، أن المرأة القطيفية بحاجة إلى بناء جديد يمتد إلى جيلين أو أكثر لتغدو إنسانة طبيعية خالية من العقد المدمرة التي حولت حياتها إلى واقع كئيب، ليس له أي معنى أو هدف، يقول الأستاذ محمد سعيد المسلم واصفا واقع المرأة في القطيف قبل عصر النفط «كان موقف المجتمع من المرأة فيما مضى تشوبه نظرة احتقار، فهو يراها دون الرجل مقاما ويعتبرها عورة يجب سترها والتواري بها عن الأنظار والأسماع، فيرى انه ليس من اللياقة التحدث في شان من شئونها فحسب بل يرى من العيب أن يذكر اسمها في محافل الرجال، وحسب الرجل إذا ذكر المرأة في معرض حديثه يعقب تكريما لمستمعه بقوله «حاشاك» وكأن ذكرها من فحش القول، ولعل هذه النظرة كانت متوارثة ترجع في جذورها إلى أيام العصر الجاهلي، وقد بلغ الأمر أحيانا إلى درجة استنكاف الرجال من تناول الطعام مع النساء فيأكلون مع الذكور ولو كانوا صغارا وكأنهن من جنس آخر، والحقيقة أن وضع المرأة في الماضي كان أشبه بوضع الدواجن في البيت ولا وظيفة لها إلا التفريخ، فليس لها كيان معترف به ولا مشاركة في الحياة الاجتماعية، وكان من صفات الكمال فيها أن لا تراها الشمس وبلغ الأمر بالفتاة قبل الزواج أن يفرض عليها الحجاب حتى على النساء»[1]. ويقول الأستاذ حسن العوامي «فإنهن كن يعانين من أوضاع شاده أخرى حيث كن يعشن داخل المنزل معزولات عن الآخرين، حتى عن النساء الكبيرات، فلا يحق للبنات أن تجلس مع النساء إلا بعد الزواج، كما لم يكن يسمح لهم بحضور الحفلات ولا استقبال الضيوف ولا التهنئة بقدوم المسافرين وأيضا لم يكن يسمح لهن بحضور الفواتح التي تقام بمناسبة وفيات الأهل أو الأقرباء، بل إذا سمح لهم بحضور المناسبات والشعائر الدينية فقد كن يجلسن بعيدا عن النساء وهذا ما اثر على ثقافتهن

(١) واحة على ضفاف الخليج ص ١١٠.

وخصوصا الجنسية... أما بخصوص الزواج فلم يكن للبنت رأي نهائيا ولم يكن بمقدورها أن تختار من تقترن به أو ترفض من يختار أبوها، بل كانت هناك عادات شاده مثل تواري الأب عن الأنظار أياما معدودات إذا خطبت ابنته، ومع الأسف لا تزال عادة عدم إعطاء المرأة الحق في اختيار الزوج سارية إلى يومنا هذا»[1].

تخلف المرأة القطيفية إنسانيا وثقافيا ودينيا ونفسيا

المرأة إنسانيا: لا تعامل المرأة نفسها على أنها إنسان في المقام الأول وفي الدرجة الأولى، إنما تعامل دائما وابدأ على كونها امرأة وجسد محكوم بإرادة الآخرين، لذلك فان المرأة تعيش في أجواء بعيدة عن حركة المجتمع، قابعة في آفاقها المحدودة، يحظر عليها كل شي، فالبحر مثلا من حق الرجال دون النساء فيحظر عليهن السباحة فيه والغوص في أعماقه لاعتبارات دينية وأخلاقية وكأنما خلق للرجال دون النساء، ويحظر عليهن دخول المكتبات الحكومية واقتصارها على الرجال، وفي معظم الأنشطة العامة يخصص أيام محدودة للنساء وأماكن مخصوصة لهن، وتحظر عليهن جامعات بعينها كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي تقتصر الدراسة فيها على الذكور دون الإناث، وتمنع المرأة من دراسة تخصصات معينة كالصحافة والهندسة والحاسب الآلي، كما يحظر عليهن السفر بمفردهن فلا بد من رفيق من المحارم، ولا تتمتع النساء بحق الحصول على اثبات هوية مستقل، بل لا بد من كونهن في دفتر العائلة، وإذا ما أرادت بطاقة هوية مستقلة لا بد من موافقة الذكر وليس لبطاقتها أي قيمة دون موافقة خطية أو شفوية من ولي الأمر، كما تجبر النساء على ارتداء العباءة، وليس لاعتبارهن الذاتي والإنساني أية قيمة في النظم الاجتماعية وأنظمة الدولة، فالمرأة لا تستطيع العمل أو دخول الجامعة أو الخروج منها إلا بواسطة الرجل، أتذكر أن احد المواطنين قطعت زوجته مسافة طريق الرياض الدمام لسحب شهادتها الثانوية من جامعة الملك سعود بعد نزول اسمها في كشف الموقوفين من الدراسة فرفضت إدارة الجامعة تسليمها الشهادة دون الحصول على طلب كتابي موثق من جهة رسمية من قبل زوجها أو ولي أمرها!!!

ويحظر عليهن قيادة وسائل المواصلات العامة والخاصة ابتداء بالسيارات، وتحظر القوانين المعمول بها على المرأة العمل في كافة دوائر الدولة والشركات العامة

---

(١) من وحي القلم ص ١٢٠.

والخاصة والمؤسسات التجارية والخدمية والخيرية المختلطة والمراكز التجارية كمراكز التموينات والمطاعم ومعارض بيع السلع الاستهلاكية وأدوات الزينة والملابس وغيرها ما لم تكن في محيط نسائي مغلق، كما يحظر على المرأة تناول الوجبات الغذائية في الأماكن العامة وفي مطاعم الوجبات السريعة أو المطاعم، وتعتبر الشوارع العامة غير آمنة بالنسبة للمرأة إذا كان تسير بمفردها دون مرافقة احد أقربائها الذكور، إذ انه من الممكن أن تتعرض لمضايقة وتحرش جنسي أثناء الصباح الباكر أو منتصف النهار أو الليل، وتتم مضايقة المرأة حتى أثناء ممارستها رياضة المشي على الكورنيش في المساء وفي أوقات الذروة في الشوارع والأماكن العامة والشواطئ، وقد رصت حوادث عديدة في هذا الشأن وسجلت العديد من الصحف حالات وشواهد على ذلك.

ويعتبر اسم المرأة عيب ومنقصة للرجل إذا ما عرف من قبل الآخرين، المرأة دائما في المقعد الخلفي في وسائل المواصلات سواء الخاصة أو العامة، وتجبر المرأة على تغطية وجهها ويعتبر ذلك من البديهيات في المجتمع، رصدت حالة في الدمام لفتاة غير سعودية أدينت بعدم تغطية وجهها في حافلة المدرسة مما أذى إلى إيقافها عن الدراسة واستدعاء ولي أمرها وكتابته تعهدا بعدم تكرار ذلك!!

لا يتوفر في النظم الاجتماعية أية قاعدة من الممكن أن تبني عليها المرأة شخصيتها الإنسانية وتعيش خصوصيتها الأنثوية، إنها ذات منكرة إنسانيا، معرفة بصفتها الأنثوية، محصورة في نطاقها، وهذا من أعظم الخطوب واشد الأهوال التي يعانيها العنصر النسائي في المجتمعات المتخلفة.

من مظاهر عدم ولايتها على نفسها، لا يمكنها الزواج إلا بإذن ولي الأمر حتى لو كانت ثيبا (أي متزوجة من قبل) كما تمنع الأنظمة دخولها المستشفى حتى يحظى ذلك بموافقة قريبها من الذكور، كما لا يمكنها الدراسة أو العمل أو التنقل والسفر أو استئجار منزل أو شقة سكنية إذا لم يكن ذلك مشفوعا برعاية قريب من الذكور،[1].

كما لا يمكنها افتتاح مؤسسة تجارية إذا لم توكل احد ينوب عنها في استخراج التراخيص اللازمة وإنهاء كافة الإجراءات النظامية، كما لا يسمح لها بإدارة

---

(١) ومن غرائب الأمور في مملكة الإنسانية أن الرجل إذا ما أراد أن يخرج زوجته أو ابنته من وظيفتها في القطاع الحكومي أو الأهلي استطاع ذلك وليس لها حق في مخالفته وكأنها امة ينتفع بها على أي وجه وهي كذلك في مملكة آل سعود..

مؤسستها مباشرة سواء كانت مؤسسة تجارية أو طبية، بل لا بد من وكيل شرعي، بل حتى في مجال التخصصات العلمية كالصيدلة تمنع المرأة من ممارستها كمهنة خارج المجمعات النسائية المقفلة والصيدليات الداخلية في المستشفيات العامة والخاصة!!

المرأة ثقافيا: جراء الحصار الشاملة المضروب ضد المرأة في القطيف أصبحت إنسان محطما ثقافيا، إنتاج المرأة الثقافي قليل ومحدود ويتركز حول زوايا معينة، لم ترصد مشاركة المرأة في القضايا المهمة والمصيرية والحيوية للمجتمع، إنتاجها معظمه في الجانب الأدبي، يتناول قضايا المرأة والمجتمع في الايطار المسوح به، على النطاق الأوسع خارج القطيف منعت السيدة وجيهة الحويدر من الكتابة في الصحف لمقالاتها المنادية بحرية المرأة وكرامتها وإنسانيتها ونقدها اللاذع لوضع المرأة السعودية، ومنعت السيدة رانيا الباز من الكتابة والظهور علي القنوات الفضائية والسفر مما اضطرها للهروب إلى فرنسا، حيث تقيم الآن حرة كريمة عزيزة.

لا يرصد على الشبكة العنكبوتية أية ظواهر فكرية وثقافية نسائية متميزة، معظم الكتابات آفاقها محدودة وتدور في نطاق الحياة المنغلقة للمرأة والمجتمع على السواء، الفتيات والنساء المتدينات يعتبرن واقعهن الاجتماعي والديني والأخلاقي واقعا نموذجي وإسلامي يحتذي به، تخصص دروس للنساء والفتيات لتعليمهن الفتاوى والأحكام الدينية المتعلقة بالمرأة، برزت ظاهرة جديدة إذ يتم إقامة احتفال تجمع من خلاله الفتيات اللاتي بلغن حديثا وتقديم بعض الهدايا لهن وإلحاقهن بدروس دينية لتعليمهن أحكام البلوغ وواجباتهن الجديدة[1].

جميع المؤلفات المتداولة المتعلقة بالمرأة تتطرق لقضية الجسد الأنثوي وكيفية المحافظة عليه وواجباتها الدينية تجاه أهلها وبالتحديد زوجها وأطفالها، ومعظم كتابها من المؤلفين الذكور، وإذا ما حدث أن الفت امرأة كتابا ما فبنسبة ١٠٠٪ متعلقا بالحياة الزوجية وواجبات المرأة الدينية والأخلاقية تجاه حلقتها المقربة، أو في مجال الكتب

---

(١) لا يقتصر تعليم الفتاة على بعض الأحكام والفتاوى وإنما يتجاوز هذا الأمر بتلقينها أهم القواعد الاجتماعية وعلاقتها بالذكور ودورها المفترض في الحياة، وبالتالي فان المرأة من خلال هذه الاحتفالات تخضع منذ صغرها لدورات مكثفة بغرض حصرها في جسدها الأنثوي وجعل حياتها في زوايا منغلقة ومحدودة وتغذية ثقافتها الناشئة بان كل ما تتلقاه ويعتمده المجتمع من نظم هو ما يدعو إليه الإسلام وينسجم مع الفطرة والعقل والضمير، وان ما تراه من انفتاح وتطور في الغرب أو المجتمعات القريبة من القطيف ليس سوى سببا من أسباب الفساد الأخلاقي وشيوع الانحلال والرذيلة فيها!!.

الحسينية التي عادت ما تكتب بخط اليد لافتقاد المرأة المتدينة عادتا لمهارات استخدام الحاسب الآلي، وقليل منها ما ينشر في الخارج لافتقاد المرأة سبل الاتصال والمعرفة اللازمة بدور النشر الخارجية، ولا يمكنها النشر في الداخل لحظر الكتاب الشيعي من قبل وزارة الأعلام والثقافة السعودية، ومعظم هذه الكتب لا تحمل اسم مؤلفيها، لأنه في العرف الاجتماعي يعتبر اسم المرأة «عيبا» وإشهاره قلة حياء من المرأة ونقصان كرامة من الرجل، كما أن للمرأة مشاركات في بعض الأنشطة كحملات الحج والدروس الدينية والتي يعلن عنها في المساجد والمحافل العامة، ولكن من دون ذكر اسمها بل يشار إلى كنيتها فقط، إلا أن للفتاة القطيفية حضورا لافتا على مواقع الشات والبالتوك والمنتديات الحوارية وبنسبة٩٥٪ من هذه الأنشطة تصب في إطار العلاقات الإنسانية في العالم الافتراضي، ولا تقدم مساهمة فكرية وثقافية حقيقة، كما أن للمرأة حضورا لافتا في المعارض التشكيلية، في عالم الفن التشكيلي برزت عدة أسماء نسائية استطعن أقامت عددا من المعارض خارج المملكة ونلن شهرة واسعة وحصلن على جوائز عالمية.

عندما يكون هناك حوار جاد عادة ما تنطلق المرأة من الضوابط الاجتماعية والقيمية والثقافة المحلية التقليدية لتجعلها الحكم المطلق في الحوار، لم يحدث أن الفت امرأة كتابا ذا قيمة، ولم يحدث أن برزت امرأة قطيفية في وسائل الأعلام لتلقي بنظرها في القضايا العامة بعيدا عن خصوصيتها الأنثوية! لم يكن في الماضي أو في الحاضر أية مساهمة نسائية في الحياة الثقافية والفكرية وكأن الثقافة خلقت للرجال دون النساء، أتذكر انه قدم للقطيف وفدا من وكالة أنباء غربية، اجتمع مع بعض المثقفين كان من بينهم الدكتورة نجاة الشافعي إلا إنها كانت في غرفة معزولة بعيدا عن الحضور!! إن انفصال المرأة عن الرجل جعلها دائما على هامش الحياة، لقد تحولت انوثتها إلى عائق أمام تقدمها الإنساني في المجتمعات المنغلقة كمجتمعنا!!.

المرأة نفسيا: في عام ٢٠٠٠م وقعت حادثة القديح الرهيبة التي راح ضحيتها عشرات النساء والفتيات والأطفال، ولكون المرأة محيدة عن حركة التطور والتنمية الإنسانية والثقافية فإنها بحكم هذا الواقع المحكم تفتقد لأية مهارات أو قدرات نفسية وذاتية على مواجهة مصاعب الحياة، إنها تفتقد للحكمة والديناميكية التي من خلالها تتمكن من التأثير والتأثر الايجابي وردة الفعل الايجابية المبنية على قواعد سوية في العقل والذات، عندما اندلع الحريق الرهيب تمكنت العديد من النساء من الخروج من

الخيمة إلا أنهن وجدن أنفسهن من دون عباءة!! ويرتدين ملابس متبرجة!! فما كان منهن وبردة فعل سريعة ورغم رؤيتهن النار وإحساسهن بلهيبها إلا العودة للخيمة ليحترقن فيها!!

كانت مطرقة القيم والأعراف والتقاليد اكبر من نفوسهن ومسيطرة عليهن سيطرة تامة بحيث أصبحن إماء لها وهن في حقيقة الأمر لسن سوى كذلك!!

فالمرأة في بلادنا لا تستحق سوى أن تكون امة لانجرارها التام خلف النظم والقيم الذكورية الرافضة لأي عذر يجعلهن يخلعن هذه العباءة، وكأنها منزلة من قبل الخالق سبحانه وتعالى، لقد عبرت السلطة الذكورية التي يمثلها المتدينون ورجال الدين عن افتخارها بما أقدمت عليه نساء خيمة القديح، ومجد الخطباء بالمتوفيات خاصة اللاتي رفضن أن يخرجن من الخيمة وفضلن الموت على الخروج عاريات كاسيات وطالبوا الفتيات بان يتخذوهن قدوة!![1].

إن هذه الحادثة الأليمة تدل على افتقاد المرأة القطيفية لأية خبرات وتجارب وبالتالي مهارات تمكنها من التعامل مع الأحداث بديناميكية وفاعلية، أن تفضيلهن الموت على الحياة لمجرد أنهن لم يرتدين العباءة دليل لا يقبل الطعن على قسوة هذه النظم وبشاعة تطبيقها وممارسة الإرهاب ضد كل من يخالفها، بعد حوالي ٥ سنوات من هذه الحادثة كان هناك تجمع نسائي في حفل زفاف، سمعت النساء صوت انفجار كان عبارة عن سقوط آلة موسيقية فما كان منهم سوى الخروج العشوائي من القاعة بسرعة وخوف مما أذى إلى وقوع إصابات جراء التدافع السريع والغير منتظم!!، يلاحظ على المرأة في الأماكن العامة عدم قدرتها على المواجهة، وقريبها من الذكور سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج ينوب عنها في كل شاردة وواردة، يشعر الباحث المدقق بضعف بل انعدام شخصية المرأة القطيفية ودورانها في حلقة الضعف والمسكنة، يحدثني احد الموظفين في إحدى المستشفيات الحكومية أن المرأة عندما تأتي لتسجيل نفسها في المستشفى تقف بعيدا بانتظار زوجها أو أخيها لتسجيلها حتى لو كانت برفقة فتيات أخريات، وعندما تذهب إلى المستشفى لإجراء فحوصات ما قبل

---

(١) في عام ٢٠٠٣م شب حريق في إحدى المدارس بمكة المكرمة ورغم عدم وجود مبرر لتواجد ما يسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كان لوجود أفرادها تأثير سلبي على عمليات الانقاذ، ويقال أن رجال الهيئة منعوا الفتيات من الخروج من بوابة المدرسة حتى يرتدين العباءة، مما ساهم في زيادة عدد الوفيات والجرحى، ولا يستبعد ذلك من هؤلاء السلفيين المعروفين بالتعصب والإرهاب والقمع والنظرة الدونية للمرأة وكافة الرذائل الأخلاقية..

الزواج التي استحدثت في الآونة الأخيرة يبدوا عليها الاضطراب وعدم القدرة على التعاطي مع الموظف المختص، ومعظم الفتيات ينوب عنهن احد أقربائهن لإنهاء الإجراءات وذلك لافتقادهن اللباقة والمعرفة والحد الأدنى من الشخصية الاعتبارية التي تمكنهن من التعامل الطبيعي مع الإجراءات ومنفذيها من الموظفين، ويحدثني احد العاملين في قسم الطوارئ بأحد المستشفيات الحكومية انه أثناء فترة خدمته بالقسم واجهته العديد من التناقضات التي سببت له العديد من المشاكل فبعض الرجال يرفضون ذكر أسماء زوجاتهن أمام الآخرين وحدث أن ذكر اسم زوجة احدهم أمام مراجعين آخرين فما كان منه سوى أن هم بضربه لذكره اسمها بصوت مرتفع!! ويقول أيضا أن معظم النساء والفتيات يتحاشين بطريقة أو بأخرى ذكر أسمائهن الكاملة وأرقام هواتف منازلهن مما أوقعه في العديد من المشكلات الإدارية مع إدارة المستشفى!!

معظم الفتيات والنساء يصبن باضطراب نفسي مفاجئ إذا ما تحدث إليهن احد من الجنس الأخر وذلك بسبب عدم اعتيادهن الكلام مع الفتيان أو التحدث إليهم، فحياتهن مقصورة على التعامل مع الذكور المحارم، ويعتبر أي ذكر يحاول مكالمة أنثى بمثابة المتحرش جنسيا على الفور، وعادة ما تصده الفتاة وتمنعه من مواصلة حديثه.

المرأة دينيا:

تتخلف المرأة القطيفية عن الرجل في كافة مجالات الحياة ومنها النشاط الاجتماعي المغلف بالدين، فإذا ما كان الرجل استطاع مواجهة تكاليف حفلة الزفاف الخاصة به عن طريق الزواج الجماعي، إلا أن المرأة لم تستطع ذلك لانعدام النشاط الجماعي النسوي وعدم قدرتهن الذاتية والثقافية على التنظيم في ابسط صوره وأشكاله، وإذا ما كان المنبر الحسيني الرجالي متقدما في ثقافته وأنجب العديد من الخطباء المرموقين داخل القطيف وخارجها، وتفاعل بايجابية مع التقدم في تقنيات التسجيل والمونتاج والتصوير والتسويق، فان المرأة ظلت مجالسها الحسينية متخلفة ويغلب عليها البكاء الساذج والعواطف المبتذلة، ورغم محاولات التطوير من قبل بعض المتنورات إلا أنهن قوبلن برفض شديد ونقد عنيف، أن هذا الرفض يدل على تغلغل نظام الاستبداد واستحكامه في المجتمع بشكل مذهل، فمن المفترض أن تكون هناك حرية معقولة وهامش من الاحترام للفئات التي تريد ممارسة الشعائر الحسينية

والمنبر الحسيني النسائي بطريقتها الخاصة ووفقا لقناعاتها ومستوى ثقافتها المكتسبة، إلا أن هذا الرفض للتجديد ومحاربته بشتى الطرق يدل على استحكام الاستبداد في الذات الأنثوية على غرار الذات الذكورية، وان المجتمع المستعبد يمارس الاستعباد ضد ذاته بوضوح وتجلي.

إلا أن ما تعانيه المرأة من تخلف في النشاط الديني والأداء الاجتماعي وعلى مختلف الأصعدة النفسية والثقافية والفكرية والسلوكية، وكون النظم الاجتماعية موجهة تماما لممارسة الاستبداد ضد العنصر النسائي، فان ذلك ليس بمعزل عن الأحكام والفتاوى الدينية التي تجسد وتمنهج وتبرر الممارسة القمعية والإلغاء التام لشخصية المرأة في المجتمع القطيفي والمجتمعات الأخرى المشابهة، نستعرض بشكل سريع بعضا من هذه الفتاوى والأحكام:

١ـ **القول بولاية الأب على ابنته في أمر زواجها:** إن الزواج عقد الحياة دون أدنى شك، ولذلك راعى الإسلام أن يكون برضا الطرفان، منعا لمروره في مطبات تقوض كيانه وتعثر بلوغه أهدافه، إلا أن التنظير الفقهي نظرا لاستحكام نظام العبودية في الذهنية الاجتماعية أفتى بجواز تزويج المرأة حتى وهى طفلة رضيعة على من يشاءه الأب وليس للمرأة أي خيار بعد بلوغها، يقول الشيخ الطوسي «للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بعبد، أو مجنون، أو مجذوم، أو أبرص، أو خصي»[1] يقول الإمام الخميني (تقدس) في وسيلته: «لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمالها تسع سنين، دوما كان النكاح أو منقطعا، وأما سائر الاستمتاعات كاللمس بشهوة والضم والتفخيد فلا بأس بها حتى في الرضيعة»[2]. ويقول في فصل أولياء المعقود: «إذا وقع العقد من الأب أو الجد عن الصغير والصغيرة مع مراعاة ما يجب مراعاته لا خيار لهما بعد بلوغهما، بل هو لازم عليهما»[3].

٢ـ **كراهية العتق والصوم نذرا ودفع الصدقة بدون إذن زوجها**، ويعتبر الثاني محرما عند بعضهم، يقول الشيخ المفيد: «ويكره للمرأة أن تتبرع بشيء من الصدقة تعتق بغير إذن زوجها، وتوقف وتنذر حتى تستأذن زوجها فيه، فإن فعلت شيئا مما ذكرناه بغير إذن زوجها كانت مسيئة في ذلك وإن امضي فعلها ولم يكن للزوج رده

---

(١) نحو فقه للمرأة يواكب الحياة ص٨٩.
(٢) تحرير الوسيلة ج١ ص٨٥.
(٣) نفس المصدر ص ٨٦.

وفسخه»، «ولا تصوم المرأة تطوعا إذا كانت ذات بعل حتى تستأذن زوجها، وإن منعها حرم عليها صيامها.. ويكره لها أن تقضي صوم رمضان بغير إذن زوجها، وليس لزوجها أن يمنعها القضاء إلا بمثل ما يجوز لها الامتناع على الاختيار لمصلحة تفوت بصيامها ولا يكون ذلك إلا في الندرة من الأيام، وله أن يمنعها من التبرع بالصيام»[1].

٣ـ **الحقوق الجنسية**: قال المفيد «وإن حدث بالرجل عنة تمنعه من الجماع، كان للمرأة أن ترفع أمرها إلى الحاكم إن اختارت ذلك، فإن رفعته إلى الحاكم وذكرت حالته أنظره سنة من يوم استعدت عليه زوجته ليعالج نفسه، فإن وصل إلى امرأته في السنة مرة واحدة لم يكن لها علة، فإن لم يصل إليها ألزمه الحاكم فراقها إن اختارت ذلك، وإن حدث بالرجل جنة فكان يعقل أوقات الصلوات لم يكن لزوجته عليه حكم في فراقه لها، وإن لم يعقل أوقات الصلوات كان لها فراقه وفرق الحكام بينهما، وليس سوى هذين الموضعين في الحكم كما ذكرنا بل على المرأة أن تصبر عليه وليس لها خيار معه، وتفصيل هذه الجملة إنه إذا حدث بالزوج جذام أو برص أو شلل أو فساد مزاج وما شابه ذلك من الأمراض لم يكن للمرأة عليه مالها على من حدث به عنه أو جنون»[2]. وإذا ما دخل الرجل بزوجته الطفلة قبل بلوغها فان عليه فقط مجرد كفارة مالية يدفعها لها ما دامت حية، يقول الإمام الخميني «ولو وطئها قبل التسع ولم يفضها لم يترتب عليه شي غير الإثم على الأقوى وإن أفضاها بأن جعل مسلكي البول والحيض واحدا أو مسلكي الحيض والغائط واحد حرم عليه وطئها أبدا، لكن على الأحوط في الصورة الثانية، وعلى أي حال لم تخرج عن زوجيته على الأقوى، فيجري عليها أحكامها من التوارث وحرمة الخامسة وحرمة أختها معها وغيرها، ويجب عليه نفقتها ما دامت حية وإن طلقها بل وإن تزوجت بعد الطلاق على الأحوط، بل لا يخلوا من قوة ويجب عليه دية الإفضاء، وهى دية النفس فإذا كانت حرة فلها نصف دية الرجل مضافا إلى المهر الذي استحقته بالعقد والخلوه ولو دخل بزوجته بعد إكمال التسع فأفضاها لم تحرم عليه ولم تثبت الدية ولكن الأحوط الإنفاق عليها ما دامت حية وان كان الأقوى عدم الوجوب»[3].

---

(١) أحكام النساء ص ١٢٥.

(٢) نفس المصدر ص ١٣٠.

(٣) تحرير الوسيلة ج١ ص ٨٩.

٤- **الشهادة:** الشيخ المفيد «ولا تقبل شهادة المرأة في النكاح والطلاق ورؤية الهلال والقصاص والدماء وتقبل شهادة أربع نسوة في الوصية فإن لم يحضرها إلا امرأة واحدة أجيز شهادتها في ربع الوصية، وما زاد على الواحدة فبمقدار ذلك»[١].

٥- **فيما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص من الآداب والسنن والمستحبات والمكروهات:** الشيخ المفيد «على المرأة الحرة المسلمة أن تستتر في بيتها وتلتزمه ولا تخرج منه إلا في حق تقضيه، ولا تتبرج في خروجها ولا يحل لها كلام من ليس لها بمحرم من الرجال، ولا تتولى معه خطاب في بيع أو ابتياع إلا أن تضطر إلى ذلك ولا تجد عنه مندوحة، فيكون كلامها معه على خفض من صوتها وغض من بصرها عمن تحاوره، ولها أن تسترسل أهل الأمانة فيما تحتاجه إليه لدينها، وتكلم الحاكم عند حاجتها إلى ذلك، وإن استنابت فيه محرما لها كان لها أ فضل وأعظم أجرا.. ولتتجنب المرأة الحرة المسلمة سلوك الطرق على اختلاط بالرجال ولا تسلكها معهم إلا على اضطرار إلى ذلك دون اختيار وإذا اضطرت إلى ذلك فلتبعد من سلوكها عن الرجال ولا تقاربهم وتقتصر بجدها إن شاء الله ويكره للنساء الحرائر الشباب أن يكون سكنهن في الغرف الشارعات ويكره لهن تعلم الكتابة وقراءة الكتب ولا ينبغي لهن أن يتعلمن من القرآن سورة يوسف خاصة دون غيرها ويتعلمن سورة النور.. ولا يتعلمن الشعر ولا بأس أن يتعلمن الحكم والمواعظ والأخبار المفيدة لأحكام الإسلام.. ولا يحل لهن الاجتماع في العرسات والتبدل بالزينة والحلي واللباس ولا يجتمعن في المصائب ولا النائحات ولا بأس للقواعد من النساء وهن العجز اللاتي لا يصلحن للزواج أن يحضرن الجمع والعيدين ويمشين في طرقات الرجال الفواتح»[٢].

٦- **حبس المرأة:** يقول السيد محمد حسين فضل في معرض نقده لفتوى صادرة من الفقهاء السنة والشيعة على السواء: «يفتي أكثر علماء السنة والشيعة أن بإمكان الرجل أن يسجن زوج سجنا مؤبدا مع تقديم كل ما تحتاجه»[٣].

- يقول صاحب العروة «يستحب حبس المرأة في البيت وأن لا يطلع عليها أحد من الرجال»[٤].

---

(١) أحكام النساء ص١٣١.
(٢) أحكام النساء ص ١٣٥.
(٣) دنيا المرأة ص١٥٠.
(٤) العروة الوثقى ج١.

ويقول الشيخ المفيد: «وليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه، فإذا حلف الرجل بالله أن لا يطأ زوجته كانت بالخيار في تركه ويمينه أو رفعه إلى الحاكم، فإذا رفعته إلى الحاكم أنظره أربعة أشهر، فإن كفر عن يمينه وعاد إلى زوجته فقد قضى ما عليه وإن أبى إلا المقام على مفارقتها ألزمه أن يفيء»[1]. وهكذا تحمل المرأة جريمة لم ترتكبها وقسما لم تدلي به وإنا لها القسم فلربما قسمها غير معترف به وغير ملزم بالنسبة للرجل الذي إذا حلف أو اقسم تحملت هي أيضا تبعاته ومأزقه وكافة مجرياته من دون ذنب اقترفته سوى أنها زوجته وقديما قال بعض الفقهاء إن الزواج نوع من الرق فهي رقيقة له!!

ويقول أيضا «وللمرأة أن تؤم النساء، فتصلي بهن الصلوات الخمسة جماعة، فإذا امتهن فلا تتقدم عليهن في المحراب، لكن تقوم في وسطهن بارزة عنهن قليلا ولا تتقدم عليهن كثيرا»[2] إن هذا الرأي الفقهي يعطي دلالة خاصة فالمرأة يمكنها أن تصلي بقريناتها من النساء، ولكن عندما تصلي بهن لا يمكنها أن تتقدم عنهن بل تتبوأ الوسط ولا تتقدم عليهن كثير، كامتداد وارتباط لعدم جواز منصب الإمامة للمرأة ، وانه يحرم عليها قيادة المجتمع وتبوء مركز السلطة العليا.

ويقول أيضا: وليس على النساء حضور الجمعة، ولا العيدين، وفرض صلاة الاستسقاء على الكفاية للرجال وكذلك الصلاة على الجنائز فرض على الرجال دون النساء»[3]. وفي هذا الرأي دلالة على تحييد المرأة وإبعادها عن شئون المجتمع، فمن المعروف أن مثل هذه الاجتماعات العامة في المساجد لحضور الصلوات الواجبة وسيلة لالتقاء أفراد المجتمع ونخبته للتباحث والمشاورة في كافة الشئون والأمور والقضايا، إلا أن ذلك مقصورا على الرجال دون النساء، وفي هذا تجاهلا للعنصر النسائي، والى يومنا هذا يعتبر خروج المرأة للصلاة في المساجد قليلا ومحدودا، وقليلة هي المساجد التي تخصص أقسام للنساء لأداء الصلاة وذلك بناء على سيادة الرأي القائل باستحباب صلاة المرأة في بيتها.

ويقول أيضا: «وليس للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم، ولا تسافر إذا كانت

---

(١) أحكام النساء ص ١٣٥.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٠.

(٣) أحكام النساء ص١٥١.

ذات بعل إلا بإذن بعلها»[1]. ومن هذا الرأي فرض على المرأة أن تكون برفقة احد محارمه في كل صغيرة وكبيرة، ووكل أمرها إلى الذكور في كافة شئون حياتها، وليس لها أية ولاية على نفسها أو أطفالها إلى آخر عمرها، وحرمت بذلك من التمتع بحريتها وقبل ذلك إنسانيتها وبكافة ما في الحياة من أمور جميلة ورائعة وكل ذلك لكونها امرأة!!

فلنتدبر بأمر الزانية التي فرض عليه الفقهاء باجتهاداتهم حكم الرجم، ماذا يقولون في أمرها قبل الرجم وبعده؟ «والرجم هو دفنها إلى صدرها ورضها بالحجارة حتى تموت ويشترط في الرجم الإحصان وهو أن يكون زوجها عندها يغدو عليها ويروح، متى تشتهي وجدت الوطء ومع ذلك زنت فحينئذ يتم الإحصان الذي يثبت بعد الرجم عليها (ولا يثبت التحريم) فلا تصبح حراماً مؤبداً على زوجها بل هي زوجته يتمتع بها قبل الرجم وعليه كفنها بعد الرجم»[2].

وهكذا ليست المرأة سوى رقيقة للرجل فقبل قتلها رجما بتهمة الزنا له إن يتمتع بها ما شاء وعليه بعد موتها تكفينها ودفنها!!!

الجنس والاستبداد في المجتمع القطيفي

تعتبر الممارسة الجنسية قبل الزواج أمر منكرا وغير مقبول في المجتمع القطيفي كغيره من المجتمعات الإسلامية إلا أن ذلك نظريا فقط، فمعظم الشباب القطيفي يمارس الجنس قبل الزواج بنسبة تتجاوز الـ٨٠٪، بطريقة أو بأخرى، ذلك أن البلوغ في البلدان الساحلية كالقطيف يحدث قبل الخامسة عشر بالنسبة للذكور واقل من ذلك بفترة طويلة عند الإناث، ونظرا لتعقيدات بروتوكولات الزواج والظروف الموضوعية الأخرى كالدراسة والحصول على الوظيفة، فان معدل سن الزواج يبقى في حدود أل ٢٥ـ ٢٨، إذن هناك فترة تتجاوز أل ١٥ عاما قبل التمكن من ممارسة الجنس وتحصيل اللذة الجنسية، هذه الفترة يستحيل على الشاب غالبا الوفاء بتعاليم الدين القاضية بعدم الزنا والوقوع في براثن الخطيئة الجنسية وفقا للتصورات الاجتماعية السائدة، ويعتبر تحصيل اللذة الجنسية خارج مؤسسة الزواج مرفوضة شرعا ابتداء بالعادة السرية، لا استطيع القول بان الاستمناء خطيئة من الخطايا تماثل الزنا والشذوذ

---

(١) نفس المصدر ص ١٥٢.

(٢) شرائع الإسلام ص ٦٥٦.

الجنسي حيث أجريت تجارب على حيوانات تم فصل ذكورها عن الإناث قبل موسم التكاثر، فرصت الذكور تلحس أعضائها التناسلية، وأكدت بحوث ميدانية في الولايات المتحدة أن ٦٧ ٪ من الشعب الأمريكي يمارسون العادة السرية في فترات معينة من حياتهم.

يعتبر شباب القطيف ضيوفا أعزاء على فنادق دبي والبحرين وسوريا وبقية الدول العربية، إن هذه حقيقة لا يمكن نكرانها ويدركها جيدا من يعمل في مجال السياحة والنقل، وتروى قصص لا حد لها عن هذا المغامرات الجنسية وبعض المواقف المتسمة بالصعوبة التي خاضها البعض منهم، ذلك أن الفترة الممتدة لأكثر من١٥ عاما يصعب بل ربما يستحيل نكران الذات الجنسية خلالها والتغاضي عن الرغبة المحتدمة والمتأصلة، وقد أصبح الانفتاح على العالم بواسطة الانترنت والقنوات الفضائية والسفر إلى البلدان المجاورة عوامل تساهم في عدم التزام عامة المجتمع بواجباتهم الدينية والإقدام على ممارسة الجنس متى ما توفرت فرصة ملائمة سواء داخل البلاد أو خارجها.

يعتبر التحدث عن الجنس بالنسبة للمجتمع ككل أمر حساسا ولا يتسم بالشفافية والوضوح والصراحة إطلاقا، ليس هذا على الصعيد الشعبي فقط بل حتى على المستوى الرسمي، خمسة عشر عاما هي فترة البطالة الجنسية من عمر الشبان الذكور والإناث على حد سواء ولكن لا أحدا يهتم بها ولا يفكر في مصير هذه الغريزة الأصيلة في ذواتهم، ذلك أن تلبية الرغبة الجنسية والعاطفية محصورة في الزواج الذي يعاني من ضعف الإقبال وتعقد البروتوكولات والالتزامات ويستحيل عمليا الدعوة إلى الزواج المؤقت الذي يعتبر المنفذ الوحيد لممارسة الجنس خارج إطار الزواج الدائم.

عدم الاهتمام والإقصاء المتعمد بدعوى الحفاظ على التقاليد ساهم في استفحال المشكلة، وغذا السفر إلى الخارج لنيل اللذة مقصدا واضحا للمحرومين وغير المحرومين، حتى أن هناك وجهة نظر في أوساط المنشغلين من الجنسين بالتجارة الجنسية أنهم يوفرون على الزبائن مشقة السفر وتكبد العناء من سكن ومواصلات وتغذية ويعادلون أسعارهم بأقل نسبة متوقعة لسفر الشخص الواحد إلى الخارج!، انه وضعا معقد ومتناقض يرجع في جذوره إلى الاستبداد وتقادم النظم وتخلف المجتمع المحلي، أن الشاب القطيفي يمارس الجنس قبل الزواج في الخفاء وعندما يتمكن من

الزواج يصر على الزواج بفتاة لم تمارس الجنس قط!، ليس هذا فقط بل يجب أن تكون فتاة غير مشهورة أبدا بأي انحراف أخلاقي! ذلك أن الرجل عندما يمارس الجنس لا تتأثر كرامته ونظرة المجتمع لشخصه أو لسمعة عائله، لأنه يلبي رغباته المستعرة بعيدا عن أنظار الآخرين بل وحتى لو كشف أمره وأصبح على كل لسان سرعان ما يعلن توبته ويجد من يقبله زوج لابنته، أتذكر أن احد الشبان كان يمارس الجنس شذوذا واشتهر عنه هذا الأمر بحيث بلغت شهرته الآفاق! ولكنه ما أن خرج من طور المراهقة إلى مرحلة الرجولة حتى تزوج على الفور دون تكبده أية مشقة! بينما يحكم على الفتاة التي وقعت في براثن الخطيبة بالموت، حيث لا يمكن للمجتمع أن يسامحها أبدا، ولا يمكنها أن تتزوج وتبقى أسيرة القيل والقال على كل لسان إلى حين وفاتها، ذلك أن المرأة عندما تمارس الجنس فإنها تفقد غشاء البكارة الذي يدل عدم ممارسة جنسية سابقة، ونظرا لشيوع القيم الذكورية والمعايير المنتقصة من المرأة والنظرة اللانسانية للعنصر النسائي، فانه ينظر إليها باعتبارها أنثى وجسد لا كانسان وكيان إنساني، تحصر المرأة في أعضائها التناسلية فإذا ما كان غشاء البكارة سليما فإنها امرأة عفيفة وطاهرة وشريفة، وإذا لم يكن كذلك فإنها فتاة لا يمكن الزواج منها وائتمانها على شرف الرجل وتربية ذريته، ولكن لماذا تقبل توبة الرجل الذي مارس الجنس قبل الزواج ولا تقبل توبة المرأة؟ لان الرجل هو المسيطر والمتحكم بحركة المجتمع وقيمه مفروضة على معترك النشاط ومناهل الحركة، ولأنها قيم استبدادية قهرية فإنها بالتالي تكون غير منطقية، فالاستبداد يخضع في نشوئه وممارسته لأهواء ورغبات ومصالح المستبد دون الالتفات للمسار المنطقي الذي يجب أن يسلكه ليكون مبنيا على قيم العدالة والمساواة كقيم إنسانية تمثل قاسم مشترك للشعوب والمجتمعات بعنصريها الأساسيين الذكر والأنثى.

ولضمان عدم ممارسة المرأة الجنس قبل الزواج وبالتالي تحملها لأمانة المشاركة مع الرجل في مشروع الزواج فقد شاع في المجتمع القطيفي على غرار غيره من المجتمعات العربية والإسلامية عادة ختان البنات، ورغم كونها انخفضت في السنوات الماضية إلا أنها ظلت شائعة في القرى، والعديد من العائلات الكبيرة والمشهورة ما تزال تمارسها، وتهدف إلى تقليص الرغبة الجنسية عند المرأة وبالتالي تقليل نسبة فرص الانحراف الجنسي، أن ختان الولد يؤدي إلى زيادة فحولته وحمايته من الأمراض، بينما يؤدي الختان بالنسبة للفتاة إلى انخفاض رغباتها الجنسية وبالتالي اضطراب مشاعرها وأحاسيسها الغرائزية وتقلصها ويساهم في بروز التلبد الجنسي

والعاطفي كظاهرة عامة لدى النساء، مما يجعل عدم الانسجام ما بين الرغبة الجنسية للمرأة والرجل أمرا شائعا في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المطبات الفردية والأسرية والاجتماعية الوعرة عاطفيا وجنسيا ويزيد من نسبة الانحرافات الجنسية كمحاولة لتعويض النقص في العلاقة الجنسية داخل نطاق الأسرة.

كثيرا ما عانى الشبان المتزوجون من ضعف رغبة زوجاتهم الجنسية وإقبالهم الضعيف على ممارسة الجنس ليكتشفوا أخيرا أنهن مختنات، يعشن بنصف طاقتهن الجنسية، ذلك أن عصب الإحساس الجنسي في المرأة وهو البظر يعمل بنصف طاقته وبالتالي فان المرأة القطيفية تعاني من بردود جنسي دائم ليس له علاج، وتختلف درجات هذا البرود من امرأة إلى أخرى حسب مقدار الاستئصال والبيئة الأسرية والنفسية التي عاشتها في مرحلة ما قبل الزواج، وتؤكد العديد من الدراسات أن استجابة المرأة وتفاعلها الجنسي في عش الزوجية في المجتمعات الدينية المنغلقة يعتبر محدودا على كل الأحوال، واستجابتها ضعيفة ومصحوبة بشي من الخجل والشعور بالإثم أو بالألم، بسبب سادية بعض الرجال أو بشي من النفور والغثيان بسبب جهل الرجل وأنانيته في الممارسة الجنسية.

إذا ما أبحرنا في التراث الديني لمجتمعنا القطيفي نقرا في القرآن الكريم قصة الخطيئة الأولى التي ارتكبها آدم أبو البشر وارتباطها بالجنس، يقول القرآن الكريم ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[1] تشير الآية إلى أن أول خطا ارتكبه البشر على يد أبيهم ادم ارتبط باكتشاف الأعضاء التناسلية، ولعل منها اعتبر الجنس خطيئة يرتكبها الإنسان بحد ذاتها، وفي الأحكام الشرعية حتى لو مارس الإنسان ذكر كان أم أنثى الجنس في إطار العلاقات الزوجية فانه يعتبر جنبا، والجنابة نوع من النجاسة المعنوية ويفرض على الجنب الغسل

(١) سورة الأعراف الآية ١٨ ـ ٢١.

بطقوس معينة تختلف عن الطقوس الاعتيادية المفضية للطهارة الجسدية والمعنوية التي تبنى عليها التكاليف الشرعية من الصلاة والصيام والحج وغيرها، بينما يعتبر الممارس للجنس خارج إطار مؤسسة الزواج جنبا وماثوما، وعلاوة على الغسل يعتبر مرتكبا لذنبا عظيم هو الزنا الذي يستحق عليه الجلد كعقوبة أولية، إلا أن استحقاقه لعقوبة الزنا غير مرتبطة بأداء التكاليف الأخرى ابتداء بالغسل وما يبتنى على صحته من أداء التكاليف الشرعية الأخرى، من هذا الجدر المتأصل في المجتمع وما يحتله الجنس من مكانة عالية في الحركة والنشاط الفردي والجماعي أصبح عنوان لكل خطيئة ومعيار لشرف الإنسان العربي وكرامته لا سيما المرأة، ونظرا للعلاقات الغير سوية بين الجنسين أضحت أية علاقة بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج متهمة بالجنس والرغبة في ممارسته، بل إن العلاقة بين الكبار والصغار قد تتهم بإقامة علاقات جنسية، ولكون المجتمع يعيش كبتا جنسيا متأصلا في الحياة العامة اليومية فان النظرة للمرأة عادة لا تخرج عن كونها أداة للجنس، ونظرة المرأة للرجل لا تشد عن كونه طالبا للجنس، وتبتنى العلاقات ما بين الطرفين بمختلف مستوياتها بناء على ذلك، فالمرأة حذرة من الرجل لأبعد الحدود لخوفها من الاغتصاب، والرجل لا تتعدى نظرته للمرأة على أنها أداة الجنس الأولى، وتلقي هذه النظرة بظلالها على حركة المجتمع، لذلك لا تجد علاقة سوية بين الطرفين إلا فيما ندر، ويشيع في الأوساط الاجتماعية بان أية امرأة غير محجبة أو لا ترتدي العباءة بالطرق التقليدية امرأة راغبة بالجنس!! وان أية امرأة تتعامل مع الرجال بطريقة غير متحفظة وحذرة امرأة ترغب بممارسة الجنس!! كما يشيع في الأوساط النسائية بان الرجال الذين يحاولون التقرب من النساء ليسوا سوى طالبي لذة وساعين إلى خداع النساء وإيقاعهن في براثن الخطيئة، إن هناك ثمة هوس وولع بالجنس لدى الرجال على الأقل نتيجة لعدم الإشباع والاكتفاء من خلال مؤسسة الزواج لذلك فإنها محتدمة دائما في الشعور واللاشعور الجماعي وبالتالي يكون لها اثر سلبيا معتم على العلاقات التي من المفترض أن تكون طبيعة بين الجنسين، ذلك أن الجنس جزء من الحياة الإنسانية ولكن لا يجب أن يتعدى حدوده الطبيعة ويكون حاضرا في كافة الدوائر والزوايا، وان يتعامل الرجل مع المرأة دائما على أنها كائن جنسي ويلغي إنسانيتها وكرامتها، وان تنظر المرأة للرجل على انه كائن متوحش يريد النيل منها، إلا أن المجتمع الغير مرتوي من رغباته الغرائزية تسود بناء عليها مشاعر الشك والريبة وسوء الظن المتحكمة تماما بالسلوك تجاه كل جنس تجاه الآخر، أن مجتمعنا تقليديا

ناميا كمجتمعنا لا بد انه يحيا وضعا مقلوب غير سوي، فالبطالة الجنسية للفرد تمتد لأكثر من ١٥ عام وهي فترة طويلة جدا ينتج عنها آثارا ونتائج خطيرة لعل أوضحها حصر المرأة والرجل في وجدان وشعور وإحساس ومنهجية التفكير لكل منهما في أعضائه التناسلية ورغباته الجنسية الغير ملباة بسبب سيطرة النظم الاستبدادية وشيوعها على مختلف المستويات، ولاستفحال المشكلة الجنسية في المجتمع بعدا آخر حيث تشتهر عدد من المناطق في البلاد باعتبارها مناطق فساد أخلاقي ومرتعا لتحصيل اللذة الجنسية عبر أوكار الدعارة وبائعات الهوى، وكثيرا ما يقف الخطباء على المنابر لينتقدوا ما وصلت أليه العديد من الفتيات من انحراف أخلاقي وابتذال في الملبس والسلوك، ولكن هؤلاء الخطباء هل وقفوا على نظم الزواج وكيف أنها معقدة لدرجة أضحت فيها منفرة وباعثة على الأسى؟! أليست هذه البروتوكولات المعقدة سببا لانحراف الفتية والفتيات خاصة من الأجيال الجديدة في المجتمع؟ ماذا تفعل الفتاة في ظل المعايير المتخلقة والأسس الرعناء لاختيار الزوجة؟، كيف يمكنها تلبية رغباتها الجنسية إذا لم ترزق بزوج ؟ هل حكم عليها بعدم الارتواء الجنسي إلى آخر عمرها لأنها لم تتزوج؟ قبل أن ينادي المشايخ والخطباء بالالتزام الأخلاقي والمحافظة على العفة إلا يجب أن يضعوا أسس الحل من الجذور لتنخفض نسبة اللاتي لا يجدن نكاحا إلى الحضيض ويصبح الزواج امرأ يسير كما في التعاليم الدينية؟[1]

نظام الزواج في المجتمع القطيفي

لا يعتبر الجنس في المجتمع الغربي مشكلة بأي حال من الأحوال، ذلك أن النظام القانوني والحقوقي يصنف ممارسة الجنس في خانة «الحرية الشخصية» والحق الفردي الطبيعي كحق الأكل والشرب والنوم والعمل، ما أن يصل الإنسان الغربي إلى سن الممارسة الجنسية حتى يمكنه ممارسة الجنس بكل سهولة مع قريناته أو من خلال بيوت البغاء، الجنس غير محصور في الزواج، ومن الممكن تحصيله خارج دائرة الحياة الزوجية، وينظم القانون الممارسات الجنسية بحيث يعاقب على الاغتصاب والاتصال الجنسي بالفتيات الصغيرات، لقد ثار الغرب على الكنيسة التي كانت

---

(١) أن لهم أن يحثوا العامة كما يصفونهم على تخفيض تكاليف الزواج والالتزام بالتعاليم الدينية الحاثة على ذلك وهم الذين يقبضون مبالغ مرتفعة عند كتابة عقود الزواج أو الطلاق وفي السنوات الأخيرة استغل رجال دين تعسر سبل الزواج بافتتاح مكاتب تسعى إلى تزويج العزاب والراغبين بالزواج المتعدد مقابل مبالغ طائلة! لقد جنوا الإرباح من تخلف نظام الزواج ورداءة الواقع الاجتماعي، فكيف لهم أن يحثوا على التغيير وهم أول المتضررين؟!.

تحكم البلاد وتحتقر المرأة وممارسة الجنس معها وتصفه بالرذيلة التي تمنع السمو الإنساني والعروج نحو الملكوت، ومع سقوط سلطة الكنيسة والتحول الكبير نحو الديمقراطية وأنظمة الحكم الدستوري أسقطت الكنيسة من معادلة التشريع، وصنفت الحرية الجنسية كإحدى الحقوق الأصيلة، ومنذ ذلك الحين لم تعد الرغبة الجنسية مشكلة للإنسان هناك سواء كان رجلا أو امرأة، فتحصيل المتعة الجنسية حقا قانوني فردي توفره الكثير من المؤسسات المتخصصة، ويفصل المشرع بين الزواج والرغبة الجنسية بحيث يعتبر ممارسة الجنس من خلال الزواج كإحدى الفرص التي يوفرها الارتباط الزوجي إلا انه يوسع دائرة الممارسة لتأطر كحق فردي خالص لا يعاقب عليه الإنسان إذا ما تم من خلال الالتزام بالقانون، لذلك تمنع القوانين هناك الزواج المتعدد مطلقا نتيجة لعدم حصر نيل الرغبة الجنسية في مؤسسة الزواج واعتباره حقا فردي واجتماعي يمارس من خلال القوانين الموضوعة.

أن نظام الزواج في البلدان المتقدمة لا يكلف الرجل أية نفقات ومصروفات مثقلة للكاهل، بحيث يصبح التزاما مثقلا وورطة شرسة، ورغم انه يتم عن طريق الكنيسة في معظم الأحيان، حيث يحافظ الغربيين على هذا الالتزام بالزواج في إحدى الكنائس لاعتبارات دينية، إلا انه يسجل في الدوائر الرسمية كواقعة ذات أبعاد قانونية، بحيث يتحول إلى عقد مبرم ما بين طرفين عاقلين يتمتع كلا منهما بحقوق وعليهما التزامات تجاه كل طرف للآخر، ولا يمكن الطلاق إلا بموافقة الطرفين وبعد إنهاء الإجراءات القانونية، من ضمنها تحصيل الحقوق الكاملة لكلا الجانبين وأداء كافة الالتزامات، لا يدفع الرجل صداقا ولا يتكبد أية خسائر جانبية، ويتحمل الزوجان تكاليف المعيشة بينهما بالتساوي في اغلب الأحيان، الزواج في الغرب يخلو من المشقة الاجتماعية التي تحوله إلى التزام شاق، إلا انه يعتبر عقد ذو صفة قانونية معتبرة، فلا يمكن بسهولة إلغاء العقد والتهرب من المسئولية القانونية إلا بالتسوية المرضية مع الطرف الآخر.

أما في مجتمعنا فيعتبر الزواج ورطة اجتماعية شرسة والتزام مهول وعقد الحياة سواء بالنسبة للرجل أو المرأة، إلا انه اشد وقعا على النساء، فالمرأة بالزواج تنتقل ولايتها من أبيها إلى زوجها، وبالطلاق تعود إلى ولاية أبيها أو أخيها أو احد محارمها، فهي بالتالي ليس لها ولاية على نفسها في كل الأحوال، وحقوقها تجاه زوجها محدودة، بينما تتكلف المرأة تجاه الزوج أضعاف مضاعفة، إن المرأة في المجتمع القطيفي أشبه بالأمة مع زوجها، فنظم المجتمع ومقررات المحاكم الشرعية تخوله

الطلاق متى شاء دونما اعتراض ومن دون تقديم أية أسباب، ولا توجد أية قوانين ملزمة تنظم الحياة الزوجية وتصون حقوق المرأة والرجل على السواء، فالمرأة تعيش تحت سيطرة تامة من قبل زوجها، فلا يمكنها مخالفته أو مواجهته، فهو السيد المطاع وهي الأمة المطيعة، وتبدأ حكاية الزواج وامتلاك الرجل لزوجته في مجتمعنا بدفعه الصداق الذي يبلغ في المعدل ٥٠٠٠ آلاف دولار، إضافة إلى الذهب والملابس وتحمله تكاليف حفلة الخطوبة، وقبل دخوله على عروسه التي تعدت مصروفاتها أكثر من خمسة وثلاثين ألف ريال على اقل تقدير إضافة إلى النفقة الشهرية، لا بد له أن يؤسس منزل الزوجية بكاملة ويعطي أهل بيت عروسه مبلغ لا يقل عن ١٥٠٠٠ ألف ريال تكاليف حفلة الزفاف الخاصة بالعروس فقط، وما أن تنتهي مراسم الزفاف التي تستمر ٣ أيام بالنسبة للمرأة ويوم إلى يومين بالنسبة للرجل، حتى يكون الرجل قد انفق ما يقارب الثمانين ألف ريال كمعدل عام مقابل حصوله على زوجة!! أن هذه التكاليف والنفقات والمصروفات المرتفعة تؤثر في لاوعي الرجل وتجعله يقدر الحياة الزوجية بمقدار ما دفعه، فهو الذي انفق كل هذا المال على هذه المرأة، رغم أن الزواج بحد ذاته مجرد عقد شفوي موثق حكوميا لا تتعدى حروفه عدة كلمات ليصبح نافذا ومقبولا شرعا وقانونا، إلا انه في النظم الاجتماعية يتحول إلى كابوس لا نهاية قصيرة له من النفقات والالتزامات، بعد تحملها يكون الرجل في لاوعيه إنسان حاقد على المرأة، لا شعوريا طبعا، فهو يظهر المحبة والمودة إلا انه يعكس رفضه لهذا النظام الغير سوي وكرهه لهذه المرأة التي أثقلت ظهره بالمديونيات من خلال تصرفه من يومه الأول بأنه السيد المطلق، والمرأة عرضه وشرفه وأمته التي يجب أن لا تعارض قراراته، ويجد الرجل ما يبرره سلوكه الاستبدادي تجاه زوجته بمجموعة من الفتاوى والآراء الفقهية والعقائدية، إضافة إلى الذهنية السائدة والقيم الحاكمة التي تجعل الولاية المطلقة للمرأة بيد زوجها لعل من أهمها انه لا يجوز لها أن تخرج من بيته دون رضاه، وأنها بمخالفتها تكون الملائكة قد بدأت بلعنها حتى ترجع!!، ولا تجد المرأة أية آفاق من خلالها تتمرد على السلطة الذكورية فهي محكومة من يوم ولادتها بأغلال هذه السلطة، وحتى وصولها إلى بيت الزوجية تكون قد عدنت على الخضوع والاستلام وعدم الاعتراض وسحقت شخصيتها الإنسانية تحت وقع السياط المعنوية والتبريرات الدينية والقيم المتداولة التي تتحرك كالسيل الجارف لتسحق كل من يعترض سبيلها.

إن المرأة في نظام الزواج في المجتمع القطيفي ليست سوى سلعة تباع وتشترى،

فالمرأة في أوج شبابها وعنفوان جمالها، يكون مهرها مرتفعا وتعامل المرأة نفسها بمثل هذا التصور المتجذر في الذهنية الاجتماعية، فتشترط ما يمكنها اشتراطه على الرجل لتحصل على المزيد من مسببات السعادة والهناء، إلا أنها عندما تتقدم في السن فان مهرها يقل وتتقلص الكثير من شروطها، وكلما تقدمت في السن واهترء جسدها قل المهر حتى يصبح عدما!! ترفض معظم الفتيات بان تكون زوجة ثانية وتقاتل من اجل أن تكون امة زوجها الأولى والأخيرة، إلا أنها إذا ما تقدمت في السن ويئست من تقدم رجل أعزب، فإنها في نهاية الأمر توافق بان تكون زوجة ثانية وبمهر قليل وبتكاليف زواج محدودة!!

أنها دون شك معادلة مادية تجسد القيمة المادية والصفة الأنوثة على المرأة وتجردها من إنسانيتها وكرامتها، أتذكر بعد انقضاء أشهر الحداد على حادثة القديح تكفلت جهات اجتماعية بتزويج الرجال الذين فقدوا نسائهم، وكان أن حث رجال الدين بان يزوج هؤلاء دون تكبدهم أية نفقات مراعاة لما جرى عليهم، وهكذا يتوقف المجتمع عن تطبيق نظرية القيمة المادية للمرأة مراعاة لهذه الكارثة الاجتماعية، ويوافق الآباء وتتغاضى الأمهات عن ثمن تزويج بناتهن ولا يستنكر ذلك أو ينتقد اجتماعيا، لأنها تعتبر حالة خاصة بوضع نفسي ومادي واجتماعي مؤقت.

ومن مظاهر القيمة المادية للمرأة في المجتمع القطيفي أن المرأة العاملة وان كانت تخطت سن الزواج المتعارف عليه، فان فرصتها في الحصول على زوج جيدة، وذلك لرغبة الكثيرين من المقبلين على الزواج والراغبين بالتعدد بالاقتران بامرأة عاملة للاستحواذ على دخلها الشهري، وفي اضعف الفروض مساعدتهم علي تامين نفقات المعيشة المرتفعة، وفي المقابل فان فرصة قريناتها اقل بكثير لعدم شغلهن وظيفة حكومية أو ذات دخل مرتفع في القطاع الخاص، أن ذلك في عمقه ودلالته إقبال على رأس المال الذي تمتلكه المرأة، والذي يشكل قيمة مادية إضافية لها علاوة على القيم المادية لجسدها وشبابها وعمرها.

تعرف العنوسة على أنها «المرحلة العمرية التي تتخطى بها المرأة سن الزواج المتعارف عليه في المجتمع» وفي تعريف آخر «المرحلة العمرية التي يبدأ جسد المرأة فيها بفقدان خصائصه الأنثوية الجاذبة للجنس، وبداية التغييرات الهرمونية والنفسية والعصبية التي تتضاءل من خلالها قدرة المرأة على الإنجاب» وهو تعريف مقصور على النساء دون الرجال الذين يستطيعون الاقتران بالنساء في أي سن حتى لو كان

متقدما ما دام قادرا ماديا ويتمتع بصحة جيدة، أما المرأة فقد ارتبط مفهوم العنوسة بها لأنها لا تستطيع ممارسة الجنس وإنجاب الأطفال إلا عن طريق الزواج، كما وان المرأة لا تحظى بمكانة معتبرة عرفا سوى في حال كونها متزوجة وأم أيضا، حيث تعاب المرأة العاقر وتنتقد على نطاق واسع في محيطها الأسري، وتعتبر زوجة بلا قيمة في العرف الاجتماعي والنظرة الذهنية وتتوارى قيمة المرأة عند شغلها وظيفة مرموقة بالمقاييس الاجتماعية في حال كونها غير متزوجة، وتتوارى كافة انجازاتها، وتكمن قيمة المرأة وفاعليتها في كونها امرأة متزوجة، بينما ليس لمفهوم العنوسة أية دلالة في المجتمعات المتقدمة فممارسة الجنس وتحصيل اللذة الجنسية ليس مرتبطا بالزواج، وقيمة المرأة كانسان غير محصور في انوثتها وكافة سبل التطور والارتقاء في الحياة العامة سياسيا واقتصاديا وثقافيا متاحة في فرص تكاد تكون متساوية بينها وبين الرجل، وعند إنجاب أطفال عن طريق علاقة خارج مؤسسة الزواج يتمتع الأطفال بوضع قانوني موازي للأطفال الناشئين عن علاقة زوجية شرعية[1].

تكاليف الزواج الباهظة وسيادة نظرية المجتمع المنفصل أدت إلى انفصال ثقافي وذهني ونفسي بين الرجل والمرأة، الأمر الذي نتج عنه المزيد من العراقيل والصعوبات في تأسيس مؤسسة الزواج سواء الواحد أو المتعدد، لما يواجهه كلا الجنسين من صعوبات بالغة ناشئة عن التمسك المتحجر بالنظم الحاكمة والقيم السائدة، لقد كان للزيادة المطردة في عدد النساء الغير متزوجات بنسب مرتفعة وأعمار متقدمة فوائد جمة لبعض الشرائح يتصدرها رجال الدين، الذين بادروا إلى افتتاح مكاتب الزواج التجاري تحت غطاء مساعدة الراغبين بالزواج من الجنسين في اختيار شريك حياتهم، لقد استفاد رجال الدين من الوضع القائم المتسم بالاستبداد والتخلف وجنوا المزيد من الإرباح من كلا طرفي الزواج.

لا شك أن نظام الزواج المكلف والمعقد جاء نتيجة لحكم الطبقة البرجوازية التي سنت لنفسها نظاما يناسب وجاهتها وسيولتها المالية الضخمة فتبعتها بقية الطبقات الأخرى بشرائحها المتعددة، لقد كان نظام الزواج في فترة ما مناسبا من الناحية المالية للعديد من الشرائح والفئات خاصة في السبعينات، لذلك أصبح نظاما

---

(١) غرض المقارنة بين مجتمعنا والمجتمع الغربي لا يهدف الدعوة إلى التحول المطلق لنظام الغربي بما يحمله من قيم ونظم اجتماعية وقانونية، وإنما مجرد مقارنة توضح الجوانب والأبعاد الايجابية في تلك المجتمعات يستنتجها القارئ بنفسه دون الإشارة إليها مباشرة.

عاما ومقبولا، إلا انه خلال العشرين عاما الماضية على الأقل ارتفعت تكاليف المعيشة بتراجع الاقتصاد الوطني والإقليمي، ولكن نظام الزواج لم يتفاعل مع التراجع الاقتصادي وظل جامدا، فكان التناقض الذي نتج عنه زيادة التكاليف المادية وتأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة وبروز الإشكالات العديدة.

في عام ١٩٩٠م أقدمت مجموعة من الشباب القطيفي على الزواج جماعيا في محاولة للحد من تكاليفه المرتفعة، فراجت الفكرة وانتشرت في أنحاء البلاد، تجدر الإشارة أن المجتمعات السنية المحيطة بالقطيف اشتكت للدولة إقامة الشيعة مهرجانات ضخمة للزواج وطالبوا بمنعها!! اجتمعت إمارة المنطقة الشرقية مع وجهاء ومشايخ القطيف متسائلة عن مغزى هذه المهرجانات!! إلى أن اقتنعت بالفكرة وسمحت لهم بإقامتها على أن يرفع علم الدولة وان يثنى عليها كراعية وداعمة للمهرجان!!، لا شك أن مهرجان الزواج الجماعي فكرة مبدعة وتحمل الكثير من المعاني الجميلة والراقية، إلا إنها في العمق ليست سوى محاولة التفاف على نظام الزواج المتخلف في تركيبه وتطبيقاته وليس مواجهة معه كنظام مستبد، بمعنى آخر لم يقدم منظموا الزواج الجماعي على محاولة تغيير نظام الزواج سواء على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل، أو على الأقل تغيير وتعديل بعض ما به من قواعد والتزامات خاصة بوضع اقتصادي واجتماعي معين لا يمت بصلة وثيقة بواقع اليوم وحياة المجتمع المعاصر، بل تم قبوله تماما بكل ما يحمله من مساوئ وتعقيدات ليس لها حدود، وكانت هذه المهرجانات التي أبقت على كافة نظمه واستسلمت له تماما، بحيث أصبحت التكاليف الباهظة يتحملها عدد من الأفراد عوضا عن الشخص الواحد.

المرأة والعباءة

العباءة صنف من الحجاب الواجب على المرأة المسلمة بحكم فتاوى الفقهاء، منذ نشوء علم الفقه بعد وفاة النبي (ﷺ)، يرى الفقهاء من الشيعة والسنة انه يجب على المرأة المسلمة الحرة أن تحجب جسمها وشعرها عن أعين الرجال استنادا إلى الآيات القرآنية الشريفة: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاء بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء وَلا

يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[2].

يقول العديد من المفسرين أن سبب نزول آية الحجاب الأولى ما يروى عن الإمام الباقر (عليه السلام) أن شابا وقع نظره على امرأة في الطريق فسلبت لبه، فلم ينتبه هذا الشاب إلى طريقه فارتطم وجهه بجدار زقاق ضيق برزت فيه قطعة زجاج أو عظم فشقت وجهه فنزف الم على ملابسه، فألمه ذلك فاقسم أن يخبر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بما جرى له، وحين اخبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذه الواقعة نزل جبرائيل (عليه السلام) بالوحي وقرا على الرسول الآية، أما الثانية فيقول صاحب الميزان في تفسيرها «المعنى ذلك اقرب من أن يعرفن أنهن مسلمات حرائر فلا يتعرض لهن بحسبان أنهن إماء أو من غير المسلمات من الكتابيات أو غيرهن والأول اقرب» وجاء في تفسير الصافي «يغطين وجوههن وأبدانهن بملاحفهن إذا برزن لحاجة، ومن للتبعيض فان المرأة تعرض بعض جلبابها وتتلفع ببعض ذلك أدنى أن يعرفن، يميزن من الإماء والقينات فلا يؤديهن أهل الريبة بالتعرض لهن»، يروى في التاريخ الإسلامي أن الخليفة عمر بن الخطاب كان يضرب الأمة إذا ما ارتدت زي الحرائر، يقول ابن تيمية «فقد كان (رضي الله عنه) إذا رأى أمة قد تقنّعت أو أدنت جلبابها عليها ضربها بالدّرة محافظة على زيّ الحرائر»[3]، وينقل في سيرة الخليفة عمر بن عبد العزيز «انه نهى الإماء عن ارتداء الخمار حتى لا يتشبهن بالحرائر»، وعن رواية عن أنس ابن مالك أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أقام بين خيبر والمدينة ثلاثة أيام ليتزوج بصفيّة فقال المؤمنون: إن حجبها فهي من أمهات المؤمنين وإن لم يحجبها فهي ممّا ملكت يمينه، أي من جواريه. فلمّا أرتحل مهّد لها خلفه ومدّ الحجاب، أي وضع لها سترا بينها وبين النّاس.

يفتي جميع الفقهاء من السنة والشيعة بان الحجاب واجبا فقط على المرأة الحرة، أما الأمة فلا يجب عليها الحجاب، وقد عرفت المجتمعات البشرية حجاب المرأة قبل الإسلام، ففي العصر الروماني والإغريقي كان كلا من الرجال والنساء

---

(١) سورة النور آية ٣١.

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٩.

(٣) ابن تيمية حجاب المرأة ولباسها في الصلاة.

يلبسون غطاء للرأس في احتفالاتهم الدينية، وفي اليونان كان شائعا أن المرأة تخرج إلى الطرقات وهي مرتدية غطاء للرأس وخمارا للوجه وظل هذا التقليد ساريا حتى القرن التاسع عشر، والى منتصف القرن العشرين كان معظم نساء أوروبا يرتدين ملابس محافظة، والعديد منهن يرتدين قبعات تغطي كامل شعر الرأس، وقد عرفته العرب أيضا فقد كان بعضهم يرتدي العمامة للرجال والخمار للنساء، وعرفت المجتمعات الإسلامية العباءة والخامر الذي يغطي كامل الوجه أو معظمه وظلت تتوارثه أجيالا متعاقبة على مدى قرون متتالية، إلا أن البلدان الإسلامية التي منحت المرأة حقوقها الأساسية سرعان ما تقلصت فيها ظاهرة العباءة إلى أن وصلت إلى مستوى الندرة وذلك لكونها تتعارض مع واجبات المرأة وحقوقها ومسئولياتها الاجتماعية والمهنية، فلا يمكن مثلا قيادة المرأة للسيارة وهي مغطاة الوجه أو منقبة لاعتبارات الأمن والسلامة، ولا يمكنها مقابلة المواطنين في الدوائر الخدمية وهي ترتدي خمار الوجه، وكذلك لا يمكنها تأدية واجباتها الوظيفية في الدوائر الأمنية إذ تشكل العباءة عائقا للحركة ومشكلة أمنية في آن واحد.

لا استطيع تحديد الزمن الذي بدأت فيه النساء ارتداء «العباءة» إلا أن عوامل نشأتها متعددة، فقد كانت تعبر عن مستوى اقتصادي معين، حيث كانت النساء المنتميات للطبقات الأقل شانا في المجتمع يرتدينها تجنبا للدلالة على مستواهن الاقتصادي المتردي، وكن يرتدينها النساء الحرائر للتميز بينهن وبين الإماء اللاتي كن متبرجات أو الأقل عفافا، ولربما كان لتعرض البلدان الإسلامية للغزو أو للاستعمار سببا آخر، فالخوف من الغزاة وسبيهن للنساء أو التعرض لهن في الطرقات مدعاة لفرض ارتداء العباءة عليهن، يقول السيد فضل الله عن غطاء الوجه «إنها من الأمور الطارئة التي تأثر بها المسلمون عند احتكاكهم بالحضارات الأخرى»[1]، المجتمع القطيفي كغيره من المجتمعات الإسلامية عرف الرق ولكن في نطاق محدود، حيث تحتكر الطبقة البرجوازية العبيد والإماء القادمين من مناطق العالم المختلفة[2]، وقبل عصر النفط كان المجتمع القطيفي ينقسم إلى طبقتين رئيستين، الأولى الطبقة البرجوازية الإقطاعية التي تمتلك الأراضي والمزارع والعقارات، والثانية طبقة العمال والفلاحين الذين يعملون في المزارع أو يستأجرونها من ملاكها، كانت نسائهم معهم

---

(١) دنيا المرأة ص ١٤٧.

(٢) الغي الرق في الديار السعودية بقرار ملكي من الملك فيصل بعد ضغوط دولية.

بحيث تستسلم للموقف الذي تمر به على الفور، صوتها يدل على ضعفها العام بحيث يلمس منه الطرف الآخر الاستكانة والخضوع وعدم القدرة على المواجهة، يعتريها الاضطراب والخوف الدائم من الجنس الآخر، لا تستطيع الاستفادة من مباهج الحياة بسبب القيود المفروضة، لا تمتلك على نحو الإطلاق أية قدرات وإمكانيات من خلالها تساهم في الحياة العامة كطرح الحلول للمشكلات المختلفة والقيام بالأنشطة المتعددة لما تعانيه من إقصاء تام وسيادة الانفصال بين الجنسين، الأمر الذي حول المرأة إلى إنسان استهلاكي موجه دون حق الاعتراض بأي حال من الأحوال، إن المرأة في بلادنا أشبه بالأمة إن لم تكن كذلك بالفعل، لأنها تبقى طوال عمرها تحت ولاية الفحل الذي يرعى كافة شئونها وليس لها ولاية على نفسها على نحو الإطلاق.

ويلاحظ بعض الأخصائيين النفسيين أن المرأة العاملة خاصة في الدوائر المختلطة كالمستشفيات والمراكز الصحية تسود شخصيتها الثقة بالنفس التي تدعمها التجربة والخبرة، وتمتلك القدرة على مواجهة المواقف المختلفة، إلا أن ذلك في نهاية الأمر بالقياس النسبي للمرأة المهمشة وهي السمة الغالبة في مجتمعنا، حيث أن نسبة النساء العاملات لا يتجاوزن الـ١٠٪ من مجموع النساء الكلي وعلى مستوى الديار السعودية هناك أكثر من ٣ ملايين امرأة تعاني البطالة بنسبة تفوق ٥٠٪ من مجموع القوى العاملة، ونشرت الصحف السعودية قبل أشهر خبرا يفيد باستعداد فتيات سعوديات للعمل كخادمات في البيوت بسبب ظروفهن الصعبة جراء الحظر على عمل المرأة.

إن العباءة دليل تخلف المجتمع وانهيار شخصية المرأة التي تمثل نصف المجتمع، واستعباد النصف الأول الذي يمثله الرجال للنصف الآخر الذي يمثله النساء، ولعل من الأدلة على هذا الرأي أن المجتمعات العربية الأخرى التي نالت فيها المرأة بعضا من حقوقها ركنت فيها العباءة بقدر هذه الحقوق التي تتعارض معها تطبيقا ونتيجة، حتى انعدمت في بعض المجتمعات، إن العباءة حولت المرأة القطيفية إلى كيان أنساني هزيل غير قادر على التأثير والتأثر، لأنها تعيش منذ صغرها في عالم النساء الرتيب والكئيب الغير منتج والمدرك لما حوله من آفاق واسعة، عالم ليس فيه روح الإبداع والتحدي والتحليل والتطوير والتقدم،إنها إنسانة غير قادرة على التمرد والثورة ضد سالبي حقها في الحياة، لأنها تحيا في نظام استبدادي قمعي متكامل ومركزي الحركة، بحيث لا يسمح بالتعددية على نحو الإطلاق، وتفرض أجهزة الدولة سلطتها ورجال الدين سلطتهم الروحية بحيث تتم المحافظة على هذا النسق من

الحياة، انه نسق لا شك في كونه ينطلق من نظرية القمع ويمارس باسم النظم والقيم والدين، في عام ١٩٦٥م جرت مظاهرة نسائية في البحرين أحرقت فيها العباءة التي اعتبرتها المتظاهرات رمزا للقمع والتهميش، وفي عام ١٩٩٠م أثناء أزمة الخليج قادت متظاهرات في شوارع الرياض السيارات وهن دون خمار الوجه، قابلت السلطات مطالبهن بحق قيادة السيارة باعتقالات وطرد من العمل وحرمان من السفر وتعهد من أولياء أمورهن بعدم تكرار ذلك وتحميلهم المسئولية، لا شك أن أوضاع المرأة بائسة لدرجة لا يمكن تصورها، والنفس الإنسانية السوية تصرح عن نفسها في بعض الأحيان رغم قسوة السلطات المستبدة سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية، وما عمل فتاتان في إحدى المطاعم بمدينة سيهات والسيدة رقية في احد مراكز بيع وصيانة النظارات بالقطيف وظهور السيدتان المحترمتان بثينة النصر و مياسة أبو السعود على شاشات التلفزيون وتحديهم للأنظمة الاجتماعية والدينية والسياسية الحاكمة سوى نماذج قليلة تعد على أصابع اليد على أن الروح السوية ترفض الإذعان للقيم الممسوخة التي تحكم باسم الله والإسلام، إلا أن المرأة في قطيفنا للأسف الشديد غلبت وطبع في ذهنها أن هذا هو الإسلام، وان حياتها هي الحياة الصحية لانعدام رؤية ومشاهدة أنماط عيش أخرى يمكن من خلالها التمييز والمقارنة، لأننا نعيش في ظل نظام استبدادي مركزي يمارس القمع ضد مخالفيه[1]، أتذكر أن احد الأصدقاء ذهب ببناته الصغيرات إلى البحرين المجاورة، ذهلت ابنته الكبرى عندما رأت النساء وهن كاشفات الوجه وحاسرات الرأس ويقدن السيارة وطلبت من أبيها المكوث في البحرين وعدم العودة للسعودية!! إنها روح الفطرة والطبيعة السوية، لذلك لا بد أن المرأة القطيفية تعيش خارج نطاق فطرتها وإنسانيتها وضميرها.

نتساءل: هل خلق الله وجه المرأة وعينيها لكي تسترهما عن الأنظار؟ تجيب إحدى الأخوات المتنورات على شبكة الانترنت «يا جماعة أنا قرأت في كتاب علمي أخيرا تفسير لما أعانيه من صداع و دوخة عندما أكون في سيارة وأنا مغطية وجهي!!

---

(١) يبلغ التزمت مداه عندما يقارن المرء بين وضع المرأة الإيرانية والمرأة السعودية عموما والقطيفية خصوصا، فرغم أن إيران دولة يحكمها فقهاء الشيعة وتتمتع المرأة فيها بوضع متقدم قياسا بالمرأة القطيفية إلا أن ذلك لا يرضي المتحجرين فتراهم يشنون هجوما لاذعا على المرأة الإيرانية ويتهمون أوضاعها بالفاسدة معللين فسادها بحفنة الحقوق التي تتمتع بها كحق كشف الوجه وعدم ارتداء العباءة والعمل في الأسواق والمؤسسات العامة والخاصة إلى جانب الرجل وممارسة بعض الرياضات في الأماكن المكشوفة!!.

أعرف إن الكثير بيقول إنهم يبغوا يمحوا عاداتنا وتقاليدنا أهل الكفر ووو...

أطمئنوا فالموضوع في الكتاب كان عن دوار البحر..

ملخص الكلام إن في سائل في الأذن لحفظ التوازن وعندما يهتز هذا السائل يرسل إشارات للمخ بأن وضعية الجسم تغيرت و كذلك العين..

في حالة دوران البحر ينصح العلماء راكب السفينة بأن يظل على السطح و يراقب حركة السفينة في الأفق وأن لا يدخل داخل الغرف حتى لا يعاني المخ من (صراع) من إشارات بحركة ومن العين لا إشارات..

حسبنا الله و نعم الوكيل.. الله يسيح لنا البواء والناس تحرم علينا حتى ذرات البواء»...

يقول الأستاذ حسن العوامي «وثمة مسالة أخرى متسالم عليها عند الفقهاء وهي وجوب كشف الوجه والكفين والقدمين في الصلاة والحج، فإذا ما جئنا إلى جانب الفتوى في خارج هاتين الدائرتين نجد الاختلاف قائما، فمن قائل بوجوب ستر الوجه احتياطا، ومن قائل به إذا خشيت الفتنة، ومن قائل لا يجب عليها، يضاف إلى ذلك بعض المتنطعين والمتفيقهين يجادل في الزمان وأهله وفساده ويطلب عودة المرأة إلى مخدعها، وكان المشرع لا يعلم بتغيير الأزمان، فتاهت في متاهات الآراء، ووراءها من يغذيها بالتمرد على التقاليد بأساليب مغريات كذاب، وقوانين لم تجي في كتاب، فاصحبن بين هذا وذاك في حال من المغريات تارة والمقززات أخرى، فتراها على المسرح بأجمل مفاتنها وزينتها وانسكاب عواطفها، وأخرى يبلغ التزمت بها لتصبح مومياء متحركة تثير القرف والاشمئزاز بما تضعه على جسدها ووجها ويديها من أقنعة وقفازات لا يرى منها سوى حدقة العين وهي تمارس عملها في الطب والسكرتارية وأمثاله، فبدلا من أن تنفرج روح المريض تنقبض نفسه، وما أدراني من أين جاء هذا التكليف»[1].

هل أخرجت العباءة امرأة منتجة في الحياة؟ إنسانة معطاءة علما وفكرا، كلا.. لم تخرج سوى مجموعة من المتخلفات إنسانيا، مجرد إماء يعشن على هامش الحياة وليس لهن أي قيمة تذكر سوى في كون الواحدة منهن أبنت الفحل أو أخته أو زوجته!!

---

(١) من وحي القلم ص ١٠٦.

العباءة بين الأحياء الجديدة والأحياء القديمة

في المناطق الجديدة من القطيف تكشف بعض النساء والفتيات وجوههن ويلتزمن بارتداء عباءة لا تعيقهن عن الحركة الطبيعية تماما كارتداء الثوب بالنسبة للرجل، أن هذا التقدم الشكلي في النضال من اجل حرية المرأة وتقدمها وإنسانيتها قليل ومحدود ويتركز في المناطق الحديثة من البلاد، حيث معظم السكان من الطبقة مرتفعة الدخل ومن ذوي الأملاك ورؤوس الأموال وبالتالي يتمتعون بمستوى تعليمي راقي يؤهلهم للتحرر نوعا ما من القيود والقيم المتعنتة، أما المناطق والأحياء الشعبية المعروفة بكثافتها السكانية ما زالت تمارس أنماط الحياة التقليدية المتسمة بالجمود والتقوقع، لا شك أن نهضة المرأة ستكون بدايتها من خلال الأحياء الجديدة بكل ما تحمله من دلالة على التجديد والتطور، ورغم أن بعض العوامل في هذه الأحياء هي التي ساعدت المرأة على التحرر من سلطة الخمار الأسود سيء الصيت، منها أن السكان المحليون قادمون من عدة مناطق وعلاقاتهم محدودة يبعضهم البعض مما ساعد المرأة كشخص أن تتحلى بسلوك أكثر تحرر ومرونة دون الالتفات للآخرين، وهذه ظاهرة ملاحظة فبمجرد دخول المرأة إلى منطقة شعبية تبدأ لا إراديا بتغطية وجهها من جديد لعدم قدرتها تحمل نظرات الفضوليين، ولكن ما أن تعود إلى منطقتها السكنية حتى تتصرف بطبيعتها مرة أخرى، لا شك أن كل ذلك أمر بائس يبعث على الأسى وليس سوى شيئا من النور، إلا انه في نهاية المطاف نقط مضيئة في مجتمع يئن من العتمة.

لماذا تقبل المرأة الشيعية على الكتب الروحية ؟

يتركز إقبال المرأة في القطيف على الكتب الروحية كالدعاء والطلاسم وعلوم التنجيم، وتشهد الكتب الفلكية وتنبؤات الأبراج باهتمام بالغ من قبل النساء، يرجع ذلك إلى حياة التهميش والإقصاء والاستبعاد التام من قبل السلطات الاجتماعية والدينية والسياسية، الأمر الذي يدفع المرأة إلى سد النقص وملا الفراغ واتباث الوجود من خلال الاستعانة بالكتاب الروحي، فالمرأة لا تستطيع أن تواجه الحياة لتهميشها وإقصائها لذلك تقرا الطلسم أو تستعين بالفلك لقضاء الحاجة ونيل المطلوب، ولكون مستقبلها في ظل القيود الاجتماعية يبقى مجهولا ومظلما فإنها تستغيث بكتب الأبراج علها تعثر على بصيص من الأمل في حياة منسجمة ولو قليلا مع ذاتها الإنسانية المغيبة، ونظرا لانغلاق وتقوقع حياة المرأة على ذاتها، تلجا العديد

من النساء لعلم الرمل والطست في محاولة لنيل ما تتمنى وترغب بتحقيقه، لأنها تعيش في مجتمع يغلق عليها كافة سبل التواصل والعمل والعطاء السوي، وتنشر في أوساط النساء الخرافات والدجل في محاولة لسد نقص المعرفة وتبرير مجريات الأمور، فمثلا المرأة التي يغضب منها زوجها تحاول أن تجتمع مع اقرأنها من النساء لتقرا مدائح دينية وتمسك بقطعة من ثيابها وقطعة من ثيابه وتمرغها بالعطر والبخور على وقع المدائح والصلوات عل زوجها يرضى عنها!! إن دافع ذلك عدم معرفتها بسيكولوجية زوجها كرجل وكانسان نتيجة لانغلاق المرأة وعدم معرفتها بالمجتمع ومنعها من ذلك واعتباره عملا محرما وظاهرة خطيرة.

وتنتشر في الأوساط الاجتماعية ظاهرة كتابة كرامات بعض الشخصيات النسائية من أهل بيت النبي (ﷺ) كالسيدة زينب (عليها السلام) وتوزيعها في الشوارع والأماكن العامة والتحذير من أن عدم إعادة كتابتها يؤدي بقارئها إلى نتيجة خطيرة!! يندر عدم وقوف امرأة على مثل هذه المنشورات الساذجة، ويرجع ذلك إلى حياة الفراغ والخواء المعرفي الشامل الذي تعيشه المرأة مما يدفعها إلى محاولة التعويض بواسطة هذا السبيل، إن الاتجاه لأعمال السحر والشعوذة والإيمان بقيم الخرافة واللامعقول بكافة درجاتها ومصنفاتها دافعه الرئيسي هو أنها تتم بالسر وداخل أروقة حياة المرأة الكئيبة، بحيث لا يمكن للمجتمع والسلطة الذكورية التي يمثلها الزوج أو الأب أن يقف على مجرياتها ويتخذ حيالها الإجراءات المناسبة التي غالبا ما ستكون الحظر، أن اتجاه المرأة الروحي في مجتمعنا القطيفي يعبر عن افتقاد المرأة لأجواء الحرية الإنسانية التي من الممكن أن تمارس من خلالها الأنشطة المبدعة والخلابة، التي تساهم في التنمية الشاملة للمجتمع، لذلك تتجه للنشاط الروحي بكافة أنواعه كرد فعل ولسد النقص والضعف والتهميش الذي تحياه باعتباره نشاطا من غير الممكن السيطرة عليه لطبيعته السرية والمتكتمة وآثاره الفعلية على الأرض.

الفصل بين الجنسين

يقول النبي الكريم «الناس على دين ملوكها» المجتمع رهين بيد السلطة التي توجهه، وترتكز النظم الاجتماعية والأوضاع المحلية السائدة على توجهات السلطة إما ترسيخا أو تغييرا، كما في تركيا مثلا، التي حولت المجتمع التركي إلى مجتمعا علماني يفصل الدين عن الحياة العامة لكي يشمل ذلك توابثه وقطعياته الأساسية كحرمة الزنا مثلا، فكل مدينة تركية يوجد بها بيت بغاء تشرف عليه الدولة بالرعاية

الصحية والأمن، وظل قانونا ساريا منذ أيام الدولة العثمانية، وفي بلادنا يسود الفصل العنصري بين الجنسين كجزء من تعاليم النظم الاجتماعية، وقد ساهمت أنظمة الدولة السعودية في ترسيخه في الوجدان الشعبي حتى بات امرأ محكما ونظاما لا يمكن مخالفته، يتفق رجال الدين من الشيعة والسنة منذ القدم على أن الاختلاط بين الرجال والنساء أساسا لكل مفسدة ومبعث كل خطيئة، لا سيما الوهابيون التي تسود آرائهم كافة مناحي الحياة في الديار السعودية بالقوة والإكراه، ويستدلون على تفسير مجموعة من الروايات والآيات القرآنية، إلا انه حكما ليس بالقطعي، فعدد من المرجعيات الدينية على رأسها السيد فضل الله ينكره ويقول بجواز الاختلاط بين الجنسين باعتبارهما مكملان لبعضا البعض وجزءان يمثلان المجتمع بقضاياه المختلفة، التي لا تقتصر على جنس دون آخر، يقول السيد فضل الله «إن الاختلاط ليس محرما بالعنوان العام إلا إذا أذى إلى الانحراف»[1]، ويقول أيضا «قلنا أن الاختلاط ليس من العناوين المحرمة في الإسلام بل هو من العناوين المحللة بالأصل، فلا مانع من أن تجتمع المرأة مع الرجل في الأمكنة العامة أو أماكن العمل المشترك.. لا مانع من أن يختلط الرجل بالمرأة في المسجد والمدرسة والمجتمع»[2]، ويقول في خروج المرأة «للمرأة أن تمشي خارج المنزل كأي إنسان يريد الذهاب إلى مقصده، فالشوارع ليست ساحة لعرض العضلات ولا ساحة لعرض الجمال»[3]، ويقول أيضا «ليس صوت المرأة عورة كما هو شائع، بل لها الحق في أن تتحدث بكل الساحات، ولها أن تلقي القصائد والأشعار، ولها أن تدخل في الندوات لتناقش الرجال في قضايا فكرية، كما كان يحدث في تاريخنا عندما كان النساء يناقشن رسول الله محمد ويتحدثن مع الأئمة ومع العلماء»[4].

ظل الاختلاط محظورا بين الجنسين على مدى قرون في مخالفة للسيرة النبوية الكريمة وواقع الحياة الإسلامية في عصر الإسلام الأول، يطرح السيد فضل الله خمسة أسباب للانحراف عن السيرة النبوية مما يعتبر تراجعا عن الإصلاحات النبوية التي أقرتها الدولة الإسلامية في العهد النبوي:

١ـ انحراف الواقع الإسلامي السلطوي عن الخلافة وتحوله إلى ملك يحاكي

---

(١) دنيا المرأة ص ٦٦.
(٢) دنيا المرأة ص ١٥٥- ١٥٦.
(٣) المصدر نفسه ص ١٥٤.
(٤) نفس المصدر ص ١٦٠.

الممالك التي كانت تحيط بالعالم الإسلامي من فرس وروم.

٢ـ فقدان الشخصية القيادية الواعية المؤتمنة على رعاية أصالة الأمة، لان السلطة الأموية ومن تم العباسية عملت على إبعاد الرجال الذين كانوا مؤهلين لذلك وهم الأئمة من أهل البيت وعلى عزلهم عن الواقع الاجتماعي العام أو عن التأثير فيه.

٣ـ منع عمر بن الخطاب تدوين السنة بحجة اختلاط أحاديث النبي بالقران، هذا الأمر افقدنا جزء كبيرا من التجربة النبوية التي دونتها الأحاديث وفتح إمكانية تشويه بعض المسائل عبر الكذب لعدم وجود مصادر مكتوبة واعتماد الناس على أشخاص معرضين للنسيان والانحراف والتأثر بالمال أو بأي شي آخر، كما نفذت الإسرائيليات من خلال بعض الأشخاص.

٤ـ إبعاد الأئمة عن الحركة التاريخية والثقافية.

٥ـ سيادة الارتباك في أوضاع المجتمع الإسلامي التي حالت دون تنظيم المجتمع وتركيزه[1].

كانت التجربة النبوية رائعة رغم المطبات التي مرت بها، وصعوبة الحركة في مجتمع لم يخرج بعد من سيطرة القيم الجاهلية، فقد كانت النساء تتحدث إلى الرجال في الأسواق والأماكن العامة والمساجد وكان النبي الكريم (ﷺ) يستقبلهن ويتحدث معهن، وكن يصلين في المسجد النبوي، وكانت النساء يخرجن للحرب ويداوين الجرحى ويسقين العطشى، كذلك كانت النساء تعمل إلى جانب الرجال في الأسواق دونما معارضة من القيادة النبوية، وبعد وفاة النبي الكريم (ﷺ) عادت الأمور إلى التراجع القهري بسبب عدم وجود القيادة المؤهلة التي تقوم مقام القيادة النبوية، فأهملت الإصلاحات الاجتماعية وعادت القيم الجاهلية مرة أخرى، إلا إنها مغلفة بالدين، فكان الانفصال مرة أخرى بين الجنسين وتخلف المرأة من جديد بعد أن تنفست الصعداء في العهد النبوي.

إن مجتمعنا يعيش فصل عنصريا بين الجنسين ساهم في تكريس الواقع المتخلف، واليوم تعيش الأجيال الجديدة آثاره ونتائجه، فالفصل بين الجنسين أذى إلى شيوع الانحرافات الجنسية من السحاق واللواط والزنا وشيوع العلاقات اللاشرعية

---

(١) دنيا المرأة ص ٥٤.

بين الفتية والفتيات حتى أصبح الجيل الجديد من الجنسين لا يحظى بالكمال الشخصي دون أن تكون له علاقة بشخص من الجنس الآخر، وتشيع في البلاد ظاهرة التحرش الجنسي حتى باتت ظاهرة مألوفة تكتب عنها الصحف وتتداولها الألسن[1] ومادة دسمة لأحاديث المجالس، وتشهد الأسواق والمتنزهات تحرشات بالجملة من قبل الفتية تجاه الفتيات، حتى أصبحت الشوارع والأماكن العامة والأسواق بالنسبة للفتاة التي تمشي بمفردها غير آمنة، إن نسبة ليست بالقليلة من الأزواج يتشددون مع زوجاتهم في كل محافل الحياة خوفا من أن تتعرض الزوجة للغزل من قبل الآخرين، حتى بات نوع من الهوس الاجتماعي وعدم الثقة بالآخرين، وتشتهر الأسواق الشعبية في بعض المناطق على أنها أماكن لاصطياد الفتيات وبالعكس، كما رصدت عشرات العلاقات الجنسية من خلال الأسواق، تقول باحثة أمريكية زارت السعودية «أنني امرأة غير متزوجة تعودت على حرية مدينة نيويورك، حيث تستطيع المرأة التنقل دون أن تعيقها أية قيود تتعلق بالنوع الاجتماعي، وتشعر بالأمان حتى في ساعة متأخرة من الليل أثناء التنقل في قطارات الأنفاق، وكنت سأفقد كل ذلك أثناء تواجدي في السعودية حيث لم أكن أعرف كيف ستتفاعل أحاسيسي الداخلية مع هذا الوضع».

إن للفصل بين الجنسين تأثيرات نفسية خطيرة إذ انه يؤدي إلى الكبت والحرمان والحواجز النفسية بين الرجل والمرأة، ومن مظاهره المستفحلة سيادة الرؤية الجنسية لأي علاقة بين رجل وامرأة خارج إطار مؤسسة الزواج، والنظر إليها بعين الشك والريبة، كما أن المرأة تعتبر أن إقامة أية علاقة مهما كانت بالرجل مقدمة لتطورها جنسيا، لذلك يلاحظ على النساء في الشوارع وأماكن العمل المشتركة عدم الاختلاط بالرجال إلا في الضرورات، بل حتى البدء بالسلام والرد عليه وهو العادة المتبعة في العلاقات الاجتماعية تمارسه المرأة بتحفظ شديد خوفا من أن يفسره الرجل بتفسيراته الخاصة، كما أن الرجل لا يبدأ بإلقاء تحية السلام علي أية امرأة في الطريق أو في أماكن العمل إلا نادر كنتيجة من نتائج الفصل بين الجنسين، كما انه من الشائع في النظرة الذهنية الذكورية أن المرأة التي تتحلى بالمرونة في علاقاتها العامة وأثناء تعاملها وتحدثها للآخرين خاصة من الرجال ترسم حولها علامات استفهام، وعادة ما ينظر إليها على أنها امرأة قابلة للتفسخ الأخلاقي والانحراف إن لم تكن منحرفة،

(١) في السعودية يتذكر المواطنون حادثة نفق الرياض وعشرات الإدانات بالجلد لفتية أدينوا بملاحقة الفتيات في الأسواق والمدارس.

وان المرأة الصالحة هي التي لا تحادث الرجال أبدا!! ومن أهم المظاهر وأبرزها عدم معرفة الرجل كيفية معاملة المرأة وبالعكس، يلاحظ ذلك في بداية الزواج وفي الدوائر الخدمية كالمستشفيات ومراكز الضمان الاجتماعي وفي كافة الدوائر التي يرتادها الجنسين في المجتمع، حيث تبرز الفجوة النفسية بين الطرفين والنظرة المفعمة بالسلبية تجاه كل طرف للأخر، يقول بعض الأخصائيين في علم النفس أن عدم الاختلاط يؤدي إلى الشبق، وهو خروج الرغبة الجنسية عن حدودها الطبيعة، إذ أن الفصل ألقسري بين الجنسين يجعل كل جنس في اشتياق دائم ورغبة متأصلة ومتواصلة في الاتصال به، ومن الطبيعي أن الرغبة الجنسية تكون في المقدمة، في مجتمعنا المحافظ كلما وجد رجل امرأة تسير وحيدة أو تحادثه لأي أمر أو كاشفة لوجهها سرعان ما يعتريه نوع من التعجب والشك الفوري بأمرها واعتبارها مغنما يمكن الظفر به أو يتعوذ من الشيطان من أمرها!!، ولعل من أهم أثار الفصل بين الجنسين يتمثل في مشروع الزواج، حيث لانعدام التواصل بين الجنسين اثر خطير إذ أن الرجل لا يستطيع اختيار شريكة حياته مباشرة بما يشمله ذلك من التفاهم والاتفاق معا على الخطوط العريضة، وإنما يوكل الاختيار وتوابعه إلى وسيط ثالث، ولذلك تسود أحكام ومعايير عامة لاختيار الزوجة والزوج في الذهنية الاجتماعية مما نتج عنها زيادة نسبة الفتيات الغير متزوجات على نطاق واسع، على مستوى المملكة السعودية يقول المراقبون بان عدد الفتيات الغير متزوجات وتجاوزن سن الثلاثين سيبلغن بعد سنوات قليلة أكثر من٣ ملايين فتاة، في مجتمعنا لا ترغب المرأة في الزواج برجل متزوج رغم انه احد حلول «العنوسة» رغم تخطيها سن متقدمة بالمعايير الاجتماعي، وذلك لخوفها من النظرة الاجتماعية الرافضة للتعدد ولنطباع مساوئه في الذهنية العامة على ايجابياته ولرغبتها المتأصلة بالاستحواذ على زوجها وعدم مشاركتها إياه أخرى رغم معرفتها بان فرص الاقتران بزوج أعزب قليلة ومحدودة تتضاءل يوما بعد يوم، في المقابل يختار الرجل لنفسه زوجة تصغره بسنوات طويلة ولا يرغب عادة الاقتران بزوجة قريبة من عمره أو اكبر منه، خاصة وان نظام الزوج في العادة لا يفرق بين مهر المرأة التي تبلغ عشرين عاما أو التي تبلغ الثلاثين، وبسبب الفصل التام بين الجنسين وعدم قدرة الرجل على المقارنة والاختيار بين الفتيات والتعرف عن قرب على الفتاة المناسبة له فانه يضطر لأتباع القواعد العامة فيختار ابنة العشرين عاما خاصة وان المهر ومتطلبات الزواج واحدة فلماذا إذن يختار زوجة تقاربه في العمر ويترك المرأة الأكثر شبابا وجمالا وحيوية طالما أن التكاليف المالية واحدة؟! إن من نتائج الفصل بين

الجنسين النظرة المادية للمرأة، فما دامت المرأة ستكلف الرجل مبلغا مقدرا من المال في كل الحالات، فلماذا لا يختار الأفضل والأجمل؟! ليترك خلف ظهره أي اعتبارات أخرى، وكأن المرأة سلعة استهلاكية يختار منها الرجل الأجود صناعة والأقل كلفة!!

نتيجة لنظام الفصل بين الجنسين وفرض معايير ومقاييس متعنتة ومتخلفة في نظام الزواج لا تنسجم مع الأجيال الجديدة ومستواها الاقتصادي والثقافي والذهني وأصبحت العنوسة ظاهرة خطيرة وانتشرت في بلادنا الانحرافات الجنسية بأنواعها ولكن أسمعت إن ناديت حيا!! يقول احد الطلاب الجامعيين من الإمارات العربية المتحدة «هناك دراسة جادة لتحويل جامعة الإمارات من سياسة الفصل إلى الاختلاط بين الجنسين وفقا لقواعد معينة، فقد رصدت حالات عديدة حتى باتت ظاهرة، فالطلاب يريدون معرفة كل ما يدور في أقسام الفتيات وبالعكس حتى وصل الأمر إلى تسلسل عدد من الطالبات لأقسام الطلاب والهروب معهم من الجامعة لممارسة الجنس والحب، كما برزت في مجتمع الطلبة والطالبات الشذوذ الجنسي، وبات يعرف طلاب وطالبات به كما تم رصد العديد من الجرائم الجنسية كالزنا والشذوذ»[1].

وتقول طالبة بحرينية سابقة «في الحقيقة.. أنا درست في جامعة البحرين.. ورأيت الاختلاط فيها وتلمست كيف أن الفتاة إذا كانت محترمة لا يمكن إنها تتعرض لأي مضايقات من أي شاب.... الحمد لله رب العالمين، أنا درست بجامعة البحرين قرابة الثلاث سنوات في الصخير و في المدينة.. ولم أتعرض لأية مضايقة أبدا.. بالعكس أحس باحترام فائق من قبل الشباب لي.. وكذلك للبنات المحترمات.. لكن بالطبع لا يخلو هذا الجو من بعض التطاولات والتمادي في التعامل مع الجنسين.. وأنا الآن أكمل دراستي في خارج البحرين.. وأدرس بجامعة منفصلة تفصل الفتيات عن الشباب.. ورأيت العجب العجاب.. رأيت أشياء لم أشاهدها ولم تخطر على بالي في حياتي في جامعة البحرين المختلطة... فالبنات هناك تجدهم محرومات و ممنوعات من التعامل مع الرجال و يتصيدن أي رجل يدخل الجامعة...

تخيلوا!!!؟؟؟؟ لقد دخلت مع زوجي للجامعة ليكلم رئيس القسم في أمور تسجيلي.. ومنذ ذلك اليوم لم أسلم من البنات اللاتي شاهدوه.. كل يوم يسألوني عنه..

---

(١) في أوربا تمت تجربة التعليم الغير مختلط فكان أن انتشر الشذوذ الجنسي بين الجنسين فألغيت التجربة.

وإذا يأتي ليوصلني من الجامعة يخرجن ليشاهدوه.. وكأنه الرجل الوحيد في الدنيا... و لكنه في الحقيقة الرجل الوحيد المتوافر أمامهم!».

تنعدم في مجتمعنا قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يسيطر نظاما اجتماعيا ودينيا وسياسيا صارما، لا يسمح بمخالفة النظم الحاكمة واعتبارها تراثا وأصالة وخصوصية! أنها متصلة من ناحية أخرى بالفتاوى والأحكام الدينية، لا يسمح بنقد النظام الديني باعتباره إما منزلا من الله سبحانه وتعالى أو انه نتيجة لاجتهاد المراجع، فان أصابوا فلهم أجران وان اخطئوا فلهم أجرا واحد والرد عليهم غير ممكن لأنهم أصحاب تخصص دقيق ليس للإنسان العادي أية قدرة على فهمه وبالتالي نقده، أما النظام السياسي المتمثل بالعائلة المالكة فان نقدها يوقع الإنسان في مطبات المواجه مع الحكومة التي سوف تقوم باعتقاله وتعذيبه وسلبه كافة امتيازاته التي يتمتع بها كالوظيفة والحياة المستقرة الآمنة.

مجتمعنا القطيفي ليس سوى مجتمعا تولتاري، تعرف التولتارية بأنها ذوبان الفرد في الكل، وتعنى عادة ذوبان الفرد والمجتمع بالدولة وسيطرتها التامة على كافة شئون الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي عندنا تعني ذوبان الفرد والمجتمع في عاداته وتقاليده وقيمه، سيطرة المرجعية الدينية ورجال الدين على كافة أو معظم نواحي حياتنا وجعل أشخاصهم مدارا للحركة والنشاط، وكذلك سيطرة الدولة السعودية على كافة مقدرات شعبنا واستحكامها بكافة أنشطتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ونحن مجتمع متطرف والتطرف في احد معانيه رفض التغيير والتمسك بالجذور، نحن مجتمع تراتبي إي أن كل شريحة من الشرائح الاجتماعية تتبع الشريحة الأقوى منها، إلى أن تصل إلى الشريحة الحاكمة والمنتمية في النهاية إلى البرجوازية، وهي عندنا رجال الدين الذين يعتبرون الشريحة القوية في المجتمع، وتتبعهم الجماعات الدينية والتجار وأصحاب المهن، فالأفراد العاديون يسيرون خلف منتسبي التيارات الدينية ومن ضمنهم في بعض الأحيان التجار وأصحاب الأملاك والمهن الراقية، وبدورهم يدورون في حلقة رجال الدين المستمدين سلطتهم من المرجعية الدينية في الخارج.

إن الاستبداد نظام أخطبوطي عنكبوتي متغلغل في كافة شئون الحياة في مجتمعنا

القطيفي، انه نظام عبودية بشع لدرجة لا يمكن تصورها، فالمرأة التي تمثل نصف المجتمع ليست سوى قطيع يتبع بالكامل النصف الآخر الذي يتحكم في كافة شئون حياته، فالمرأة منذ صغرها إلى موتها ليست لها سلطة على نفسها فهي دائما بيد ولي أمرها، وهو الذي يمسك بزمام حياتها وليس لديها فرصة للاستقلال والتعبير الذاتي عن نفسها، فالقيم الذكورية البطريكية الأبوية هي الحاكمة وليس للذات الأنثوية أي اعتبار، الولد يربى دائما على الخضوع لأبيه والبنت لوالدتها، لا يمنح الأبناء داخل الأسرة فرصة التعبير عن آرائهم وممارسة حياتهم الخاصة بحرية، الطالب كل شي مفروض عليه، ابتداء بالواجبات اليومية حتى الامتحانات الفصلية، كل شي موجه، ليست هناك فرصة للانتخاب والترشيح والتعبير عن الرأي وتطبيق المرئيات الفردية والجماعية، سواء في المدرسة أو الدائرة الحكومية أو المؤسسة الدينية أو في القطاعات الاجتماعية الواسعة، في كافة موارد الحركة والنشاط هناك قوانين مفروضة، ليس هناك متسع للفرد أن يضع آراء مخالفة وأنظمة مختلفة ونظم جديدة أو معدلة، مجلس الوزراء السعودي يشرع وينفذ دون أدنى سلطة شعبية، والفقهاء يفتون ويجبرون المجتمع على التنفيذ دون أن يكون للشعب رأي أو كلمة، يستمع الحضور في الحسينية للخطيب دون أن يحركوا سكانا، فكل ما يقوله صحيح ويجب التسليم به، لأنه ينقل عن المرجعية الدينية التي تسير بهدي الإمام المعصوم خليفة النبي الكريم (ﷺ)، إلا إذا كان منتميا لتيار آخر من تيارات السلطة الدينية الحاكمة، أتذكر أن احد الخطباء ذهب ليلقي محاضرة في إحدى المناطق التي تعج بأتباع التيار الإخباري، وما أن قال بان تقليد الميت لا يجوز حتى هاج فيه الحضور وكادت أن تحدث فتنة بل لعلهم هموا به ليقتلوه! أين حرية البحث والتفكير؟ أين الحرية في طرح الرأي؟ أين التمعن في آراء الآخرين والنظر في صحتها؟ لماذا التمسك بأقوال العلماء أو أراء السلف؟ لماذا لا يكون ما يقوله الآخر صحيحا؟ انه التخلف والتعصب والاستبداد والاستسلام التام للقيم الدينية، أتذكر أن احد العلماء المتنورين يريد أن يطرح آراء تنتقد القيم والنظم الاجتماعية الحاكمة إلا انه يخشى من رد فعل المجتمع وان يتهم بالعلمانية! بعض العلماء لديه أفكار مخالفة لآراء الآخرين فقهيا وعقائديا، إلا إنهم يخشون من طرحها خوفا من العامة والخاصة!! العديد من الفتيات يردن أن يكشف وجوههن وان ينظرن إلى الدنيا بالعينين اللتين خلقهن الله لهن، إلا أنهم يخشون من المجتمع وسلطته الذكورية المتغطرسة، ليقولن في قرارة أنفسهن «حسبنا الله ونعم الوكيل.. الخالق سبحانه وتعالى يجيز لنا رؤية الدنيا بالعينين اللاتي خلقن لنا والناس تحرمنا من ذلك

بدعوى العادات والتقاليد!!» قبل حوالي سنتين وقع حادث شنيع إذ دهست سيارة فتاتين قرب إحدى الاستراحات ببلدة أم الحمام مما أذى إلى وفاة إحداهما على الفور، تعلل السائق بالضباب الكثيف وعدم جود مصابيح إضاءة في الشارع والعباءة السوداء التي ترتديها الفتاتان، كثيرة هي الحوادث التي تسببت فيها العباءة السوداء، وسقط جرائها العديد من الفتيات البريئات، عند حلول فصل الصيف لا بد أن يغمى على عدد من الفتيات والنساء أثناء تجوالهن في الأسواق لان العباءة تمتص أشعة الشمس الشديدة فترتفع حرارة الجسم وتشعر المرأة بالضيق وانعدام مرونة الحركة مما يتسبب في حالات إغماء مفاجئة، إلا أن المجتمع المتمادي في غيه لا يرحم من يخالفه، العديد من المفكرين من حملة الفكر الديني التجديدي والليبراليين والعلمانيين يتوقون لعرض أفكارهم وأرائهم بل وتطبيقها إلا أن المجتمع المركزي الطابع، والشمولي الأداء، لا يقبل بذلك حيث سيشن عليهم حرب إقصاء شخصي وجماعي شعواء تنتهي إلى طردهم من الحياة الاجتماعية أو التسليم بالنظام الحاكم، حدث ذلك لأحد رجال الدين الذين يتبعون المرجع الديني السيد محمد الشيرازي (رحمه الله) وهو السيد طاهر الشميمي من أهالي بلدة القديح، حيث واجه اضطهاد وإقصاء وقمع من الأهالي على رأسهم رجال الدين، فما كان منه سوى الاستقرار في العوامية حيث يغلب عليها أتباع مرجعية الشيرازي!!.

ليس للفرد أدنى قيمة تذكر في المجتمع، خاصة إذا خالف توجهات الرمز الديني سواء محليا أو خارج أسوار المجتمع، إن هذا هو ديدن المجتمعات المغلقة والمتخلفة، حيث لا يكون للفرد أدنى اعتبار مهما كان متفوقا، ما لم يكن من أتباع احد الرموز الدينية البرجوازية الحاكمة، بعكس المجتمعات المتقدمة التي تهتم بالفرد وتعتبر حريته الشخصية مدار للحقوق والأنظمة والقوانين والتشريعات.

تناقضات اجتماعية

بعكس المجتمعات المتحضرة التي يمنح فيها التشريع للشعب، والسلطة السياسية ليست سوى قالب لتنظيم حقوق الأفراد والجماعات والتيارات والتنظيمات المختلفة، وبالتالي فان التشريعات لا بد أن تكون منسجمة مع بعضها البعض لأنها تصدر من سلطة تشريعية مركزية منتخبة انتخابا مباشرا من قبل الشعب، مبنية على الدستور المقر من قبل الشعب أيضا، ومن هنا تتلاشى التناقضات، حيث يصدر التشريع بقوانينه التنظيمية ويشكل البرلمان لجان من مهامها إزالة عقبات التطبيق

وتؤقلم التشريع الجديد مع القوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها، أما المجتمعات المتخلفة كمجتمعنا فان السلطة استبدادية وليس للشعب حق التشريع، بل إن جميع التشريعات والأنظمة مفروضة التطبيق بناء على روى ومصالح الطبقة الحاكمة، ومن هنا يحدث التناقض ما بين الأنظمة المختلفة، ويعاني الفرد والمجتمع من دوامة التناقضات والصراعات الناتجة عنها، إضافة إلى أثار ونتائج تطبيقاتها، وأحيانا كثيرة ينشىء صراعا سافر على السلطة بين رموز الأنظمة الحاكمة، فعلى سبيل المثال كان هناك صراع بين آل سعود كسلطة سياسية ورجال الدين كسلطة دينية، لم يكن الأمر متعلقا بحقوق الشعب وثروته وحريته وكرامته بقدر ما كان صراعا على السلطة، فرجال الدين يريدون من السلطة السياسية هامشا واسعا من الحرية الدينية التي توفر لهم سيطرة على المجتمع من خلال المكانة الاجتماعية المرموقة وتدفق سلس لأموال الحقوق الشرعية، أما حرية الشعب وحقوقه الإنسانية فليس لها محل من الإعراب في الصراع المحتدم، واليوم يسالم رجال الدين السلطة السياسية بعد أن حازوا على جزء لا باس به مما يريدون، ومالوا إلى السلام والسلم وتجنب المواجهة والرضا بما يعتبرونه انجازات، وتحول ذلك إلى طابع واضح المعالم في أدائهم وحركتهم على الصعيد الديني والاجتماعي والفكري.

من التناقضات بين النظم الاجتماعية وبعض فتاوى النظام الديني هو إجبار المرأة على ارتداء خمار الوجه الكامل بدعوى اثارتها للفتنة، إلا أن هذا الإكراه الاجتماعي يتناقض مع الرأي الفقهي السائد بجواز كشف الوجه ووجوبه في الحج! ويؤمن جل المجتمع الشيعي بالزواج المؤقت ويدافع عن عقيدته بشدة، إلا انه يرفض تطبيقها لأنها تخالف النظم الاجتماعية الحاكمة بل وفي المجتمعات الأخرى كإيران يرفض المشرع الإيراني إصدار قانون واضح للزواج المؤقت ويضعه في خانة المحظورات، انه أمر محير حقا فبينما يجيزه الشرع ويدافع عنه المجتمع يرفض تطبيقه ويعتبر ارتكابه عارا ويعمل به البعض بالسر كالزنا، أتذكر انه في إحدى القرى اكتشفت إحدى العائلات زواج ابنهم بإحدى فتيات العائلة متعة فكانت الفضيحة المجلجلة، فسارعوا بإخمادها بعقد دائم يتجاوز كافة بروتوكولات الزواج المعمول بها!! هل يقبل المراجع الدينيين ورجال الدين بزواج إحدى بناتهم متعة يا ترى؟؟ ولكن من ناحية أخرى ماذا تفعل الفتاة التي بلغت من العمر عتيا ولم تتزوج بعد وأصبح أمر زواجها بحكم المستحيلات؟ أليس لها أن تتزوج مؤقتا لتلبية احتياجاتها الجنسية؟ إلا أن النظام الاجتماعي وقيمه وأعرافه لا يقبل أبدا مثل هذا الأمر، وبينما

يتوفر للرجل كافة أوجه المتع الجنسية على الأقل خارج المجتمع، ينعدم أمام المرأة أي أمل لتلبية رغباتها الطبيعية في خارج دائرة الزواج الدائم الذي من الممكن أن لا يأتي أبدا!! وبينما يؤكد الفقهاء بان صوت ووجه المرأة واسمها ليس من العورة في شي إلا أن الأعراف والقيم السائدة تصر على أن وجهها وصوتها واسمها أمر معيب! ينقل احد الأصدقاء بان مجموعة من شباب القطيف زار العلامة المرحوم محمد مهدي شمس الدين وسألوه عن جواز كشف الوجه فأجاب بجوازه، فعارضوه متذرعين بالقيم والخصوصية والفتنة، أجابهم شمس الدين بان الفتوى هي الفتوى في كل مكان ولا خصوصية لأهل القطيف، فعادوا متذرعين بالفتنة، فأشار إليهم بان الفتنة أمر يخص المكلف لا حكما عاما، إلا أنهم أصروا فأجابهم ساخرا «لعل فتيات القطيف جميلات جدا بحيث يمكن اعتبار جمالهن فتنة حقيقية»!!

تذهب قطاعات واسعة من الشعب في زيارات إلى إيران ودول أخرى وتشاهد النساء وهن يعملن إلى جانب الرجال في المؤسسات العامة بجواز من الفقهاء الحاكمين إلا أن ذلك ليس له اثر على الرأي العام الرافض منح المرأة حقوقها الإنسانية المشروعة، انه استعباد ثقافي وذهني ومعرفي رهيب، إذ أن الإنسان القطيفي أصبح خاضعا للثقافة السائدة بحيث لا يمكنه مخالفتها وان شاهد مجتمعا إسلاميا يشترك معه في المذهب والتاريخ والقيم السائدة، وإذا ما سألته عن مبرر نظرته هذه قال «خصوصيتنا، قيمنا، عادتنا وتقاليدنا!! ثم يكيل النقد والاتهام للمجتمع الآخر وينعته بانتشار الفساد الواسع النطاق جراء عدم امتثاله الصحيح بالأحكام الشرعية.

عندما نشاهد مجموعة من الفتيات في إيران أو سوريا أو غيرها في المزارات التقليدية تتناول الطعام في مطعم لا نستنكر ذلك إذا كن من أهل ألمحله، ولكن إذا ما اكتشفنا أنهن من مجتمعنا القطيفي المحافظ جدا! فإننا نشير لهم بأصابع الاتهام الأخلاقي!! مكمن الخلل في بلادنا ومجتمعنا وحياتنا أننا نعيش في ظل أنظمة استبدادية مركزية، بحيث يراد منها فرض التطبيق دون أخذ الحرية الفردية بعين الاعتبار، حيث يستند النظام الاجتماعي على المركزية المطلقة وليس على التعددية التي تسمح بتعدد التطبيقات والسماح بتطبيق الآراء سواء كانت فردية أو جماعية في إطار نظام جامع راعي للحقوق والواجبات، لذلك فان من أسباب شيوع الانحرافات الأخلاقية والجنسية لدى الفتية والفتيات الكبت الذي سران ما يتفجر لعدم وجود قنوات واطر داخلية للعمل بالقناعات الشخصية واحترامها من قبل الآخرين، فالعمل بمضمونها يؤدي إلى تفريغ الكبت والنقمة على النظام الاجتماعي بالممارسة

والمجاهرة، ويغلب ذلك خارج البلاد حيث تنعدم سلطة الدولة الراعية للنظم المتعارفة.

يتناقض مجتمعنا مع ذاته فبينما يغلق كافة أشكال الممارسة الجنسية ليحصرها في الزواج التقليدي بعد تجاهل الزواج المؤقت وبوار ملك اليمين سيئ الصيت، فانه في نفس الوقت يجعل منه امرأ صعبا وشائكا بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء، ولعل من مظاهر صعوباته مهرجانات الزواج الجماعي التي جاءت كردة فعل على تكاليفه الباهظة، وتحث التعاليم الدينية على ترشيد نفقات الزواج وجعلها في نطاقها الأقل، إلا أن النظم الاجتماعية تخالفها تماما فنفقات الزواج ومصروفاته تتجاوز في المعدل العام أكثر من ٨٠ الف ريال، ما بين ضروريات وكماليات، وترفض الثقافة السائدة مساهمة الزوجة في سد تكاليف الزواج والحياة الزوجية المالية، إلا أن ذلك يتم بالكتمان وعدم الاجهار كالعادة! إن نسبة الأسر التي تشكل كل عام لا تتناسب مع الكثافة السكانية ونسبة العنوسة المرتفعة، إلا أن نظم المجتمع ليست من المرونة بحيث يمكنها الانسجام مع الواقع المعاش والذي يؤثر بسلبية على حياة الإنسان القطيفي.

من اغرب ما رصدته من تناقضات في مجتمعنا، إن المرأة إذا ما شوهدت تتسول في الطرقات والشوارع والأسواق لم تنكر بل ويتصدق عليها المارة بحيث أضحى الأمر مألوفا وشائعا، ولكن إذا ما عملت هذه المرأة المتسولة في بقاله أو مطعم صغير أو إي مركز تجاري خاص أو حتى في الأسواق الشعبية فسوف تقوم عليها القوائم وتكون حدث الساعة وتتهم بإشاعة المنكر والرذيلة والفساد في المجتمع وان عليها التوقف فورا! من الأمثلة الصارخة حادثة سيهات، فالشبان الذكوريون الغاضبون اتصلوا فورا بالشرطتين الدينية والمدنية، إلا أنهم لن يحركوا ساكنا إذا ما شاهدوا الفتيات اللاتي عملن في المطعم يتسولن عند الإشارات الضوئية!! إن عدد من النساء والفتيات معروفات في أحيائهن الشعبية على الأقل بأنهن بائعات هوى، ولكن رغم ذلك لا يتعرضن لملاحقة، فهن يمارسن ذلك بصمت على غرار كل شي في هذه البلاد، إلا انه إذا ما افترضنا أنهن أعلن التوبة والرغبة في الكسب الحلال والعيش من عرق جبينهن، ليعملن في أماكن عامة كمراكز التموينات مثلا، فهل ستسمح لهن السلطات بذلك؟ لا شك في تعرضهن للقمع والمصادرة والنكران، بدعوى أنهن يسعين علنا لتجريد المجتمع من قيمه الأخلاقية!!

يعيش الإنسان القطيفي سواء كان رجلا أو امرأة حياة كئيبة رتيبة طوال عمره، فالرجل منذ كونه طفلا ومن ثم فتى وبعد ذلك شاب، يلقن كل شي ويفرض عليه كل شي، شخصيته يغلب عليها الخضوع والاستسلام للأنظمة الحاكمة، ليس من أجندته التغيير والارتقاء الذاتي والاجتماعي، كل همه أن يحظى بوظيفة جيدة، ثم يتزوج وفقا للعادات والتقاليد المرعية، وينجب الأطفال ويحصل على قطعة ارض ليبني عليها منزله ويدخر مبلغ من المال لمصلحة أبنائه حتى الذين عاشوا جزء من أعمارهم في الخارج يعودوا ليتسلموا وظائف في السلك الحكومي، ويبدوا مسيرة حياتهم الاعتيادية وفق نظام المجتمع، بل حتى الحائزين على شهادات جامعية مرموقة يغلب عليهم الاستسلام التام للأنظمة الحاكمة والسيل الجارف لقيمها المسيرة لأوجه الحياة في المجتمع، لقد عطل نظام الاستبداد الحاكم مناهج التفكير وسبل التطور والارتقاء في حياتنا، وحولت الإنسان إلى مجرد كائن استهلاكي لا يعمل من اجل التغيير بل ذات مقتنعة بحياتها الرتيبة، إن ذلك يرجع للشخصية التي يتسم بها مجتمعنا وخاصة الشرائح المتدينة والتي تعتبر الفئة الغالبة التي تشكل بأنشطتها المتعددة وحركتها الذائبة الطابع العام للمجتمع وشخصيته أيضا، والتي تصنف على أنها شخصية ماشوسية، أي أنها شخصية تميل إلى إتباع الآخرين والخضوع لهم وتجد المبررات الثقافية والمنطقية لهذا الخضوع الذي تمارسه وتستلذ به، فهي تجده نوعا من إرضاء الذات وراحة للضمير، يلاحظ ذلك في الماثورات الشعبية والارتكازات الدينية، فالأسنان الشيعي يعمل بمقولة «قلد العالم واخرج من المسألة سالم!» وتشتري نظرية عدم الخروج في زمن الغيبة، والمحافظة على المكتسبات الدينية والأخلاقية والتي تدعوا إلى عدم ممارسة المعارضة والعمل من اجل التغيير السياسي والاجتماعي بانتظار خروج الإمام المصلح الغائب، وتسود نظرية إبراء الذمة وتعني إيكال الشأن العام والخاص إلى المرجعية الدينية والاتكال عليها في تسيير المجتمع باعتبارها خليفة للإمام الغائب الذي هو خليفة الله!، ومنها يعرض المتدينون عن القيام بأي نشاط خاصة فيما يتعلق بحركة المجتمع دون اخذ الإذن من المرجع الديني الذي يوجههم إما بالتفويض أو النهي، وذلك خوفا من الوقوع في الإثم، نلاحظ ذلك في الانتخابات البلدية التي جرت في البلاد، حيث رشح علماء الدين قوائمهم المفضلة وتبعهم الناس في ذلك دون تفكير أو تمعن، وتخضع الشخصية القطيفية للنظم الاجتماعية والدينية دون أدنى محاولة للتغيير واعتبارها أنظمة نبيلة متصلة بالدين

وتعبر عن خصوصية متميزة.

الشخصية القطيفية التي تعيش الاستبداد المعاصر يسيطر عليها الخوف والركون والاستسلام مخافة مخالفة إحدى النظم المطبقة، لا تمتلك الشجاعة للمواجهة، لذلك تجد أن الشخصية القطيفية أمام احد المسئولين الكبار في جهاز الدولة أو المنظومة الدينية عندما يسأله امرأ يتعلق بمصلحة فردية أو جماعية يظهر المسكنة والخوف والاحترام والتبجيل في سبيل حصوله على ما يريد، بينما شخصيته الحقيقة عكس ذلك تماما، فهو مثلا شرس أمام زوجته وأطفاله، وقوي أمام أصدقائه وزملائه وجيرانه!! أن هذا التناقض في الشخصية وازدواجها في بعض الأحيان نتيجة مباشرة لشيوع الاستبداد وتسلسله، حيث يمارس في كافة مؤسسات ودوائر المجتمع، فرجال المنظومة الدينية أو السياسية يمارسونه تجاه الفئات الأقل منهم سلطة، إلى أن يصل في ممارسته للمدير في إدارته تجاه موظفيه، الذين يمارسونه بدورهم تجاه بعضهم البعض، الموظف هو أب وزوج، لذلك يمارسه باتجاه أبنائه وزوجته، التي تمارسه أيضا ضد أبنائها، ليمارسوه بدورهم تجاه بعضهم البعض وفقا لنظام الأقوى، المجتمع الماشوسي الذي يستلذ بالاستعباد وحياة الاستبداد منغلقا على نفسه غير قادر على التجديد، موكل أمره إلى رموزه السياسيين والدينيين، وهذا ما ينطبق تماما على مجتمعنا القطيفي.

يتغلغل شبح الاستبداد في كافة المؤسسات والدوائر في مجتمعنا، فالأسرة تقوم على الأب الذي يأمر وينهى دونما اعتراض، وفي المدرسة يفرض على الطالب كل شي وليس له أي علاقة في تنمية المجتمع المدرسي، وفي مؤسسات العمل لا يكون للمرؤوسين أية علاقة بالتطوير والتحديث وسير العمل وكل يشي يفرض عليهم من الإدارة التي تعتبر بحكم الواقع المعاش العقل المدبر والآمر الناهي دون مناقشة أو حوار.

وللاستبداد أدوات، فالأب يستغل مركزه الاجتماعي وأمواله في إخضاع أبنائه ويستغل قوته الجسدية في التحكم بزوجته، والمدير في مؤسسته يستغل نفوذه لإخضاع مرؤوسيه، والحاكم السياسي يستغل قواته الأمنية في إخضاع شعبه، ورجل الدين يستغل النصوص الدينية لتثبيث شخصه حاكما دينيا وموجها اجتماعيا آمرا وناهيا دونما اعتراض، وهكذا يعيش الشعب في دوامة لا نهاية لها من الضياع في ظل الاستبداد والقهر.

تعيش المرأة القطيفية في محيطها الاجتماعي مقموعة بائسة، فكل شي محظور عليها لأنها امرأة، تعامل منذ نشأتها على أنها أنثى يجب أن تحتجب وتحجب عن أنظار الآخرين، لا تعامل المرأة ولا تنظر إلى نفسها على أنها إنسان بل امرأة وجسد يمثل مطلبا وإغراء للذكور الذين يشكلون العنصر الحيوي والاهم للمجتمع[1]، تكبر الأنثى لتتزوج في نهاية الأمر، وحتى لو كانت موظفة على أكثر تقدير فلن تكون أكثر من طبيبة، وهذا أم متعسر ونسبة قليلة من الفتيات يصلن إلى هذا المركز الوظيفي والاجتماعي المرموق، فالمجالات المتاحة للمرأة إما في قطاع التعليم أو الصحة فقط، وما عدا ذلك فمن النادر أن تعمل المرأة في شركة أو مؤسسة، إلا أن تكون في أقسام نسائية مغلقة كالصحافة والجمارك وصالونات التجميل، وجميعها مجالات ذات عوائد مالية محدودة في نهاية الأمر، تعيش المرأة زوجة وأم، بعيدة تماما عن أحداث المجتمع، مغيبة بحيث ليس لها رأي لتشارك به في التنمية المستديمة، كافة أنشطت المرأة مقصورة على المحيط النسائي المغلق والمحدود.

إن المجتمع الإنساني يستحيل عليه أن يجزئ إلى قسمين، رجالي ونسائي ومع ذلك يسير بخطى تابثة نحو التطور والرقي وتحقيق انجازات حضارية حقيقية، لا بد من اجل تنمية ثقافية وفكرية واقتصادية من الاختلاط بين الجنسين لأنهما يشكلان العنصران الوحيدان والأساسيان لأهداف التنمية من التطوير والتحديث والتجديد والتغيير، ما يعيشه مجتمعنا من انفصال الجنسين وما يواكبه من التخلف والجمود والتقوقع وكافة مظاهر الانحطاط الحضاري والإنساني لن يفضي إلى البدء بالتنمية على مختلف الصعد، وإنما ستبقى البلاد أسيرة القيم القبلية والفكر المتحجر، الذي يعتبر عائقا أمام حركة البناء والأعمار على مختلف المستويات، عندما تكتب امرأة تهوى الأدب قصة وتريد نقدا أدبيا، ترسل قصتها للتجمعات الأدبية لنقدها كتابيا!! وذلك لحظر الاتصال بين الجنسين على مختلف المستويات، أتذكر أن إحدى الفتيات

---

(١) هناك عادة خرافية نشطة بين نساء القطيف وهي أن المرأة المطلقة في آخر يوم من عدتها لا بد لها أن تغيب نفسها عن الآخرين فلا تبارح منزلها أبدا وان خرجت فان أي رجل يراها سوف يموت بعد حين!! الكارثة أن هذه العقيدة الخرافية ما يزال يعمل بها بين نسائنا المتعلمات والجامعيات، أين عقولهن، أين دراستهن؟ أين قبل ذلك كله إنسانيتهم المغيبة في غياهب الاستبداد والقمع والانحطاط الحضاري؟.

الفت كتابا أدبيا يحوي قصائد شعر بعضها غزلية، لم تمتلك الجرأة وإرادة التحدي والشجاعة الأدبية لتكتب اسمها فاستعارت اسما أطلقت عليه «زهرة البنفسج»! وفي مدينة قم الدينية على الساحة الأدبية عدة إبداعات كتابية، من أشهرها الكاتبة «أم علي مشكور»! هذه المرأة لم تكتب كتابا واحدا يحمل اسمها الحقيقي وجميع كتابتها بكنيتها، لماذا تخجل من ذكر اسمها؟ إن هذا من آثار النظام الاستبدادي الذي جعل المرأة ترتاب من إشهار اسمها على إنتاجها المعرفي وتشعر وكان شرفها قد انتهك لمجرد معرفة الآخرين بشخصها، وان ما يوافق الدين والقيم هو أن تبقى مغيبة بعيدة عن كافة مراكز النشاط الاجتماعي، لأنها تمتلك جسدا يثير الفتنة ويزعزع الاستقرار في المجتمع!، إن معظم الأنشطة النسائية التي تتطلب أن تشير المرأة من خلالها إلى اسمها الحقيقي لا يمكنها الاستجابة لمتطلباتها كردة فعل ايجابية على القمع الاجتماعي، ولذلك فإنها تستعير اسما أو كنية وهمية، ذلك أن المرأة جبلت على أن تعيش في نطاق مظلم كئيب طوال عمرها، إن حياة المرأة في مجتمعنا ليست سوى عالم من الكئابة والرتابة، حيث تحيا مسلوبة الحقوق والإرادة، ويكفي أنها كلما همت بالخروج من منزلها لا بد أن توشح بالسواد من رأسها لأخمص قدميها، وكأنها كائن آخر ليس بالإنسان الذي من حقه أن يرى الدنيا بعينيه التي خلقهما الله سبحانه وتعالى، تولد المرأة وتعيش لتبلغ دورها المرسوم لها من قبل الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، وهي أن تكون زوجة وأم ليس إلا.

الشخصية الغير سوية للمرأة القطيفية

ليست المرأة القطيفية بالذات بل المرأة العربية والمسلمة تعاني من الماشوسية، إنها تستلذ بوعي أو بدون وعي بالاضطهاد والتهميش والإقصاء تحت ذرائع وحجج دينية متجذرة في الثقافة السائدة، بحيث تعد مخالفتها خروجا على الدين الذي يعتبر القاعدة المركزية الوحيدة للحياة في المجتمع، قامت مجموعات نسائية سعودية بإرسال برقيات عديدة للملك عبد الله تطالبه فيها بعدم السماح مطلقا للمرأة بقيادة السيارة والتشديد في تطبيق نظام الفصل بين الجنسين والتمسك الصارم بالنظم الاجتماعية والقيم الحاكمة، كما أكد استطلاع للرأي جرى في الأردن أن نسبة كبيرة من الأردنيات لا يمانعن بضرب الرجل للمرأة إذا تجاوزت حدود الأدب والطاعة والالتزام بالقيم المعمول بها، وفي العراق تتصدر القوائم الدينية النسائية الفائزات بمقاعد في الجمعية الوطنية، وتدعوا النساء الفائزات إلى تطبيق الشريعة وفقا للقيم

الاجتماعية والقواعد الأصولية والفقهية للمذاهب الإسلامية.

مؤسس مدرسة التحليل النفسي «سيجمند فرويد» يرى بان المرأة ماشوسية بطبيعتها ذاتا وتكوينا، هيلين دوتيش إحدى المؤيدات لفرويد تقول أن ماسوشية المرأة ترجع إلى عوامل بيولوجية ووراثية، وان هناك عامل جيني يدفع بتطور المرأة الجنسي إلى الماسوشية، تقول «إن النشاط الجنسي العدواني للبظر (احد أعضاء المرأة الجنسية) يصطدم بذلك المتراس داخل نفس البنت وهو اكتشافها لنقص في جسمها بسبب غياب عضو الذكر، ولهذا فانه ينحرف دائما في اتجاه «نكوصي» تراجعي نحو الماسوشية، وان هذا النكوص نحو الماسوشية جزء من مصير المرأة التشريحي»[1]، ويقول رادو: «إن الألم النفسي الشديد الذي يحدث للبنت الصغيرة حين تكتشف غياب عضو الذكر يثيرها جنسيا، وهذه الإثارة الجنسية تعوضها عن النقص الذي شعرت به، ولكن حين أنها حرمت من الوسائل الطبيعية للإشباع فلا يصبح أمامها إلا طريق واحد للإشباع الجنسي وهو العذاب، وهكذا تصبح رغبتها الجنسية ماسوشية وتستمر على هذا النحو طوال حياتها»[2].

للماشوسية في المرأة القطيفية علامات كثيرة، فالنساء عندما يتوشحن بالسواد الكامل بل ويغطين أرجلهن وأيديهن بالقفازات السوداء رجاء للمثوبة وتعبير عن الالتزام التام بالدين والعادات والتقاليد يستلذذن بلباسهن هذا حتى وان كان الطقس قائظا!! لقد الفن هذا اللون من الحياة مقابل رضا الفحل الحاكم عليهن، والذي يوفر لهن بالمقابل الرعاية وقضاء الحوائج وتلبية كافة متطلباتهن المعيشية، لقد غذت المرأة كائن اتكالي من الطراز الأول، بحيث لا يستطيع تدبير أمر معيشته دون الاستعانة بالرجل، إن الضمير والانا والفطرة يحيدون تماما جراء السحاب الثقيل لنظام الاستعباد الحاكم، المرأة تعاني من الآم الحيض والولادة والنفاس مما يجعلها تستطيع التكيف مع الألم، لم تخرج نساء تأثرات ومناضلات ضد الاستبداد والأنظمة الشمولية، ليس هذا فقط بحكم موقع المرأة في المجتمع بل لكون المرأة ذات قابلة للتطويع والتفاعل مع حياة الخنوع والخضوع، تعرف المرأة في مجتمعنا بأنها صبورة، إن الصبر هنا ليس سوى تكيف على حياة الاستعباد والرتابة والحرمان، وان كانت هناك مطالبات فإنها لا ترقى لمستوى التحرر من الأغلال، كثيرات هن النساء اللاتي

---

(١) الأنثى هي الأصل، الدكتورة نوال السعداوي ص ٢٣٥.

(٢) نفس المصدر ص ٢٣٨.

لم يرتوين من لذتهن الجنسية لعدم الزواج ويعشن في المقابل حياة عفة وزهد في الجنس، لقد استطعن أن يتكيفن على ذلك ويكبتن رغبتهن الجنسية حتى الوأد، بل حتى النساء المتزوجات لشدة خضوعهن للقيم المتعارفة والثقافة السائدة ما زال الشعور بالخجل والإثم يصاحبهن بنسب متفاوتة أثناء ممارستهن الجنس مع أزواجهن، أتذكر أن جريدة سعودية نشرت وبكل فخر عن امرأة سعودية ما تزال رغم زواجها منذ ٢٠ عاما وإنجابها عدد من الأبناء ترتدي العباءة خجلنا من زوجها!!، صياغة الخبر توحي بافتخار كاتبه بعفة المرأة السعودية، إلا أن الكاتب والقارئ فاتهما أن هذه المرأة على الأقل غير سوية ومريضة نفسيا وعصابيا وتحتاج للعلاج عوضا عن المديح والإطراء.

من اجل إرضاء الأنا والضير والتأقلم والانسجام ما بين أركان الذات تعمد المرأة إلى الدين والقيم الشائعة للارتكاز عليها وجعلها مبررا منطقيا وعقليا للعذاب تمهيدا للاستلذاذ به، قرئت في إحدى المجلات الدينية مقالا لامرأة متدينة عبارة عن توجيه وإرشاد لزوجة تشعر بالعبودية والاضطهاد من كونها تقضي جل وقتها في خدمة زوجها وأبنائها، تقول «قرأت ما كتبته الأخت أم عبد الرحمن علي سلطان في العدد (٧) من الأسرة عن معاناتها في تربية أبنائها دون خادمة وكيف أنها تشعر بأنها مستعبدة أو مضطهدة لا تجد وقتا حتى لمطالعة برامج التلفاز ولام عبد الرحمن وغيرها من النساء أقول أود أن أخبرك أخيه أن لي أربعة من الأطفال دون السابعة كلهم وليس معي خادمة. اعلمي أن أبنائنا الصغار الذين بين أيدينا نعمة من الواهب سبحانه كم من امرأة تتمنى على صغير تلاعبه وتقوم بشئونه وتسهر لراحته حرمت ذلك فقيامنا بحقوقهم ورعاية شئونهم واجب علينا وشكر لنعمة الله علينا. إن خدمة المرأة لأولادها وحسن تبعلها لزوجها يعدل الجهاد في سبيل الله إن هي احتسبت ذلك وقامت به على وجه يرضي الله عنها، انك تطالبين بخادمة لإنك حسب قولك لا تجدين الوقت حتى لتريح شعرك أو حتى النظر في المرأة. على رسلك يا أخيه ألا يوجد حل لمشكلتك غير استقدام العاملة إليك بعض الحلول:

- «عليك بالاحتساب والصبر حتى في كنس المنزل انوي بذلك الأجر تجدينه عند الله فإذا انسكب الماء فاحضري المنشفة وأنتِ محتسبة الأجر!

- عليك بالدعاء واللجوء إلى الله بطلب العون منه وان يغنيك عن الخدم بالصحة والقوة والحلم والصبر وأكثري من الاستغفار والاستعانة بالصبر والصلاة

بدلا من مشاهدة التلفاز.

ـ تذكري فاطمة (عليها السلام) التي اثر الرحى في يديها فطلبت خادما فدلها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على خير من خادم وهي أن تسبح ثلاثا وثلاثين وتحمد مثل ذلك.

ـ عليك الاستيقاظ مبكرة وتنظيم وقتك واحمدي الله أن رزقك الله بزوج يساعدك»[1].

يمهد الطريق للمرأة نحو الحياة الغير سوية، المجافية للفطرة، ما يقع عليها من ختان وقمع نفسي وسلوكي يمارس ضدها في كافة أوجه الحياة منذ نشأتها، أتذكر أن إحدى النساء اللاتي قاربن الأربعين من العمر تقدم لها رجل متزوج فرفضت، لم تكتفي بالرفض حتى اتصلت تلفونيا بزوجته محذرة إياها من تصرفات زوجها ورغبته في الزواج بأخرى!! وأتذكر أن احد الأصدقاء قال لي أن احدهم وجدته زوجته في مخدع الزوجية مع امرأة أخرى، الزوجة المسكينة التجأت إلى بيت أهلها الذين نصحوها بالسماح والمغفرة والنسيان، زوجها اشترى لها عقدا ذهبيا وادعى انه بالآلاف تعبيرا عن ندمه ورغبته الصادقة في عودة زوجته الحبيبة إلى عشها، رضت الزوجة وسامحت زوجها وعادت إلى منزلها مقابل هدية بمبلغ لا يتجاوز الخمسمائة دولار!، وأتذكر انه في إحدى القنوات الفضائية اتصلت فتاة بمقدمة البرنامج وهي أخصائية اجتماعية وعرضت عليها مشكلتها مع حبيبها!، فكلما أهانها أو ضايقها لم يزدها ذلك فيه إلا حبا، ولم تستطع خلال السنوات الأربعة التي هي عمر صداقتها معه أن تقطع صلتها به رغم انه لم يعدها بالزواج، هنا مقدمة البرنامج قالت لها إنها تعاني من داء «الماشوسية»، إن بعض هذه الحالات تعبر عن امرأة غير سوية، فالرغبة الجنسية المكبوتة جعلها تصرف طاقتها الجنسية والعاطفية عن طريق إحداث زوبعة اجتماعية مدوية، فالكثير من الفتيات اللاتي يفتعلن مشاكل متعددة مع إخوتهن وزوجاتهم بل ويمنعن أخوتهم الذكور من الزواج يجدن لا شعوريا تصريف الرغبة الجنسية والعاطفية التي لم تجد قنواتها المشروعة للتفريغ من خلال افتعال المواجهات السلبية في محيطهن الاجتماعي، فينعكس ذلك على الآخرين المقبلين على الزواج أو المتزوجين المرتوين جنسيا وعاطفيا، فالمرأة ككائن أنساني يشعر بالغيرة والحسد تجاه الآخرين، فبينما هي تعاني الحرمان يتمتع الآخرين بالجنس ولذته العارمة، إلا أن القيم الاجتماعية تمنعها من البوح بمثل هذا الإحساس المدفون في اللاشعور، خاصة

---

(١) مجلة الأسرة السلفية عدد مجلة الأسرة عدد٧٧ سنة ١٤٢٢.هـ..

وان الجنس بحد ذاته أمر منكر ومعيبا وشائنا فكيف بإظهار الشعور بالغيرة الجنسية؟! لذلك تلجا المرأة المحرومة من اللذة الجنسية والعاطفية إلى افتعال الأحداث لاشعوريا للمرتوين جنسيا والمستقرين عاطفيا كردة فعل على سياسة الحرمان التي تمارس بحقها.

لا شك أن كبت الرغبة الجنسية والعاطفية ضد الفطرة السوية وبالتالي فان لها تأثيرات خطيرة على الصحة النفسية، إلا أن المرأة لا يحضر عليه فقط رغبتها العاطفية والجنسية، بل كافة ألوان الحياة،فهي إنسانة مقموعة يمارس عليها أبشع أنواع الاضطهاد والقمع، وتحرم عليها كافة مباهج الحياة، من المنطقي جدا أن المرأة في وضع رهيب كهذا تأن من أمراض في الذات والسلوك علاوة على الأمراض النفسية والعصابية الشائعة، فإذا ما كان الرجل ساديا بطبعه إلا إن ساديته تتفاوت من رجل لآخر تبعا لظروف النشأة و المعيشة، ويؤمن معظم علماء النفس بان السادية بنسبة معينة لا تعتبر مرض إلا إذا تعدت النسبة الطبيعية،حينها تشخص على أنها مرض يحتاج إلى العلاج الفوري لأنه في هذه الحالة لا يتعلق بالشخص نفسه بقدر ما تصاحبه أضرار أسرية واجتماعية خطيرة، فلنتفق بان المرأة ماسوشية بطبعها هي الأخرى ولكن بنسبة محدودة لا يكون لها الوصمة المرضية، إلا إنها في ظل حياة الاحتقان والكبت منذ الصغر ستبرز كجزء من طبيعتها وفطرتها وسلوكها وستصبح العلامة البارزة للمرأة، وهذا ما تعاني منه تماما المرأة في القطيف، وليس أكثر من إلقاء بعض نساء فاجعة القديح أنفسهن في النار وتفضيلهن العذاب الرهيب ومن بعده الموت المحتم على الخروج من الخيمة وهن عاريات، يقول فرويد «المرأة تفضل الجحيم» لعله صادقا وما جرى في القديح دليل على ذلك، وما نشاهده من مظاهر التسول لدليل على استلذاذ المرأة بعبوديتها وخضوعها التام للسلطة الذكورية الحاكمة، إن النسبة العظيمة من المتسولين من النساء، لم ترصد سوى حالات نادرة لرجال متسولين، ورصدت حالات انتفاع لا مشروع من قبل بعض النساء والفتيات لوضعهن الحقوقي المنتهك،حيث تستقل المرأة سيارة خاصة أو سيارة أجرة وتهدد سائقها باتهامه بمحاولة اغتصابها ما لم يدفع مبلغ من المال!!، في خبر نشر على موقع «العربية نت» يقول: تقدمت منال، ٣٥ سنة ببلاغ تشكو فيه زوجها الذي تغيرت معاملته لها في الثلاثة أشهر الأخيرة. وكما ورد في البلاغ على لسان الزوجة، اعتاد الزوج ضربها منذ بداية العشرة بينهما، ولكنه في الأشهر الأخيرة تغيرت معاملته لها كلياً وتوقف عن ضربها، وهو أمر تراه منال غريباً ويستدعي تدخل الشرطة لمعرفة سر زوجها!!

نماذج من الانترنت

إليك عزيزي القارئ بعض من الآراء التي تدل على الإتباع الكامل والتمسك التام بالنظم الحاكمة والانقياد المطلق للرموز الدينية المستبدة وإلغاء دور العقل والشخصية الفردية في التغيير، والتسليم والذوبان في الرمز الديني وكأنه آله من دون الله عز وجل، وكذلك الرضا والقناعة الكاملة بآراء السلف والرموز الدينية والاجتماعية واعتبار آرائها صحيحة مطلقا وغير خاضعة للنقد والتغيير.

❖ تقول شابة قطيفية تحت اسم حزن العالم:

كشف الوجه حلال ولكني لا أتخيل نفسي امشي بالطريق والكل ينظر لي.

أين ذهب حيائنا؟

أين ذهب عفافنا؟

أين ذهب اقتدائنا بسيدة نساء العالمين؟

وبخاصة نحن في زمان مليء بالكلاب الجائعة !

❖ يكتب شاب تحت اسم من وحي زينب واصفا المرجعية الدينية:

أخي الكريم.... نحن أبدا لا نحرم ما يحله المجتهدون ونحن هنا لسنا بصدد أن نكون ضد مراجعنا فهم ولاة أمورنا في ظل غيبة القائم من آل محمد.

❖ وتقول الآنسة «نبضة»: كشف الوجه سيجر ورائه الكثير من البلاوي ولقد لفت انتباهي شيء وأنا في مجلس أبا عبد الله (عليه السلام) وهو كيف تسمح لنفسها من حضرت وبكت على الحسين وعلى السيدة زينب (عليها السلام) وما جرى عليهما أن تخرج من المجلس وهي كاشفه وجهها والرجال تنظر لها... كذلك أستغرب من يشركن بناتهن في الحوزات لدراسة الدين وهن صغيرات ولكن في نفس الوقت لا يريدوا لبناتهن بأن يغطوا وجههن بحجة أن هذا ما سيحدث لاحقاً فالكل سيكشف وجهه..... فلا عجب من الذي سيحصل أذا كان هذا ما سنربي عليه بناتنا...

ويقول احد أعضاء منتدى محلي للحوار، ينتقد محاوره لنقده فتاوى مراجع الدين «أنت وضعت نفسك مكان الفقيه كي... تُجّوز بل توجب...» على الكثير ضربها بعرض الحائط بعد مُناقشة فتواه وطرحها تحت سكين الجزار وإلغاء دور الفقيه وأهميته في الدين الإسلامي بمُناقشة فتواه ونحنُ لم نرى هُناك درساً يُعنى بمناقشة

فتوى الفقيه مِن قِبل مُقلديه، وكما تعلم أنتَ أكثر مني بأن الفقيه يُمثل الأمام المهدي (عليه السلام) من قِبل مُقلديه ففي حديثٍ حول ذلك على لسان الإمام العسكري (عليه السلام) يقولُ فيه: «من جاءكم من الفقهاء صائنٌ لنفسه مُخالفٌ لهواه مُطيعاً لأوامر مولاه فعلى العوام أن يُقلدوه» فهذا أمر من إمامٍ معصوم.

لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق... فهذا يُحاكي من يأمرُك بالمعصية لا مَن يسحبُك إلى الرذيلة والعياذ بالله.

❖ وهذا مشارك آخر يقول «يملك العلماء والمراجع العظام والذين هم نواب صاحب الزمان يملكون الحق في الحجر على العقول المنحرفة وأصحاب النفوس المريضة وعزلها عن المجتمع الشيعي..... الم يقم علماء المذهب وأعلامه بحجر أفكار (السيد فضل الله) و تقولاته في مسلمات هذا المذهب؟؟؟ الم يعزلوا هذا (البعض) ومن سار بدربه؟؟؟» ويقول أيضا مستنقصا نفسه والآخرين ومعطلا ملكة العقل ومتبعا نظرية «القطيع» «من الذي يجب أن يناقش (فتوى الفقيه)..... أنا..... أنت..... أحد الإخوة ؟؟؟

عقل من الذي نعرض عليه هذه الفتوى..... عقلي..... أم عقلك..... أم عقول ذوي الخبرة بالوحي الإلهي ؟؟؟!!!

من الذي يقرر مخالفة الفتوى لمعطيات الوحي..... أنا أم أنت.... من هو؟؟؟!!!

من هو الذي يضرب بالفتوى عرض الحائط..... من ؟؟؟!!!

عقل من الذي يحتكم إليه شيعة آل محمد قبل منحه الطاعة و التسليم..... عقلي....

أم عقلك..... أم عقول أهل الخبرة و حافظي ميراث المصطفى وآله (&)؟؟؟!!!».

❖ وها هو رجل دين يكتب نصائحه للمبتعثين للخارج، بماذا ينصح؟ يقول «تحرى المسائل الشرعية واهتم بها وتجنب الاختلاط قدر المستطاع إلا بحدود الضرورة فأنه من مزالق الشيطان، لقد عشت في شقة صغيرة في ولاية كلورا دو في الثمانيات وبفضل الله وتوفيقه وبالتوسل بأهل بيته الكرام حافظت على نفسي من الزلل».

❖ ويقول احد طلبة العلوم الدينية حول فتاوى الفقهاء «نعم اعتقد أن

الأحكام ما دامت هي شرعية فهي مقدسة سواء كانت ثابتة أم متغيرة مطلقة أم مقيدة».

ويقول أيضا موكلا كل شي إلى الفقهاء «إذا كانت هناك رواية صحيحة فهل نعمل بها؟

تارة يعمل الفقهاء بهذه الرواية ويأخذون بها وأخرى لا يعملون ولا يأخذون بها ونحن هنا نلتزم بما التزم به الفقهاء.

هل تعمل برأي الفقيه؟

إذا كان راية حكما إلزاميا فمما لا شك فيه أننا نلتزم به ونعمل به، أما إذا كان الحكم غير إلزامي فإننا نقبله ولكن ليس بالضرورة أن نعمل به... المهم مما ذكرته أننا نلتزم بالأمور الشرعية برأي الفقيه أم إذا كان الأمر يعود إلى تخصصات أخرى، فنحن نأخذ التشخيص من المتخصص والحكم من الفقيه، وحتى يكون الأمر أكثر وضوحا نضرب مثالا على ذلك من واقعنا المعاصر وظروفنا الحالية، نعيش الآن حالة صراع بين أمريكا والعراق؟ هل يجب علينا مقاومة الاحتلال أم مقاومة صدام أم مقاومة الاحتلال وصدام أم ماذا؟

السياسيون يقولون أمرا والعسكريون يقولون امرأ والاقتصاديون يقولون أمرا ثالثا والكل يدلي برأيه، ولكن ما هو الرأي الذي يُلزمنا ويجعلنا نكون معذورون أمام الله تعالى في يوم الحساب حينما يسألنا لماذا فعلت هكذا؟!

الأخ يقول أننا يجب أن نلتزم برأي الفعاليات الاجتماعية والفعاليات في هكذا مثال السياسيون والاقتصاديون والعسكريون و.. ».

❖ وتقول إحدى الفتيات المتدينات «علماء الدين الإسلامي بذلوا أضعاف إمكاناتهم وألّفوا كتباً تحاول عرض النصوص والأحكام الدينية بصورة علمية دقيقة في حقول الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والحقوق وأخص هنا بالذكر محاولة الأستاذ أحمد أمين الموفقة في كتابه «التكامل في الإسلام» المطبوع في النجف، فعندما نرى حكما اجتهاديا لا يناسب أفكارنا المعاصرة فعلينا أيضا الرجوع إلى رأي كبار المحدّثين من علماء الشيعة المعاصرين».

❖ ويقول احدهم حاثا على دفع الخمس بدون تمحيص «لا يوجد ما يبرر عدم دفع الخمس فيجب علينا إبراء الذمة أمام الله لأننا محاسبون على ذلك.

أما ما نسمع به من استغلال بعض الوكلاء للأخماس فهذا مسؤوليتهم.

❖ وآخر يقول «لم نجد رواية واحدة تقول لا تدفعوا الخمس الشرعي إذا شعرتم بريبة في صرفه، وهذا عذر أقبح من ذنب، هو تكليف شرعي سواء وصل لمستحقيه أم لا».

- يقول الولاء السرمدي «مدافعا عن فتاوى الفقهاء بشأن المرأة حقيقة أخي كل الأمور التي تحدثت عنها، أمور قد قيدت وحددت من قبل رب العباد ولا مجال لنقاشها أصلا ولا يمكننا أن ننكرها، وأنا لم اقصد أن تعطى المرأة حريتها بالمعنى الذي فهمته أنت أخي، بان تنافي ما شرعه الله وتخالفه فتحل الفوضى بدل الإصلاح».

شعب القطيفي مارد مقيد

كغيره من الشعوب التي تعيش على الشواطئ والواحات يتميز شعبنا بمميزات تجله عن ما يحيط به من مجتمعات قبلية محيطة تعتنق المذاهب السنية، ذلك أن الأقوام تتطبع بالبيئة التي تعيش فيها بحيث تعكس صورتها في الذات الإنسانية، فالصحراء القاسية يتطبع سكانها بها وتصبح جزءا من شخصية الإنسان، وما تتميز به الصحراء من انغلاق وبعد عن التمدن والحضارة والتطور فان الإنسان بشكل أو بآخر جزء منها دون شك، طبيعة الحياة القاسية في الصحراء تنعكس على شخصية الإنسان وهذا ما يعرف به البدو وأبناء القبائل من غلظة وقسوة وتصلب، المجتمع السعودي بشكل عام متمسك بقيمه القبلية والبدوية، فرغم أن الإنسان السعودي يعيش في الفلل الفاخرة ويقود السيارات الفخمة ويستقل الطائرات ويستنشق هواء أجهزة التكييف الباردة، إلا انه يعيش بنظامه الاجتماعي والثقافي في الصحراء وما يزال يحن إلى تراث الأجداد والآباء، لذلك ينظم سكان المدن السعودية بين الحين والآخر رحلات إلى الصحراء ويستمتعوا بها أيما استمتاع، سكان الدمام رغم أنهم يعيشون في مدينة تعتبر عاصمة المنطقة الشرقية إلا أنهم بعاداتهم وتقاليدهم الصلبة وثقافتهم القاسية يعيشون في الصحراء القاحلة بكل ما تحمله من بؤس ورتابة، ذلك أن التنمية عندما تطرح كمفهوم في البلدان العربية، يقصد منها التنمية الاقتصادية كبناء الجسور والقضاء على البطالة، إلا أنها في مفهومها العام والواسع تشمل كافة جوانب حياة الإنسان الاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية، وكل جانب مرتبط بالأخر ارتباطا نسيجيا، وتهدف إلى ارتقائها وتغييرها بناء على مرتكزات واضحة ومرنة، من

خلالها يتحول المجتمع إلى مجتمع منتج ومتطور وحديث، تتغير مفاهيمه ونظمه الاجتماعية بناء عليها، دون المساس بقواعد الارتكاز.

إن شعبنا متميزا عن غيره من المجتمعات السنية المحيطة التي سوف تغادر مناطقها السكنية حالما تتراجع فرص العمل في المنطقة أو تتأزم الأوضاع السياسية والأمنية، بينما يبقى شعب القطيف متمسكا بأرضه ووطنه، برزت هذه الحقيقة أثناء حرب الخليج الثانية حين غادر الآلاف من المواطنين السعوديين مدن الدمام والخبر إلى مناطقهم الأولى داخل الجزيرة العربية، بينما كان أهالي القطيف يستعدون لإقامة مهرجان زواج جماعي هو الأول في الديار السعودية!، يعتقد علماء الاجتماع بان سكان السواحل والواحات يتميزون بانفتاح على الثقافات الأخرى وهذا أمر واضح في شعبنا، فقد ساهم المئات من الشبان القطيفيين في حركات التحرر في الخمسينات والستينات الميلادية بل كانوا من مؤسسيها ومناضليها الأوائل، ويتميز سكان السواحل بمرونة في السلوك والأخلاق، وهذا ما يتميز به شعبنا وسائر سكان الخليج بشكل عام، كما يعرفون بانفتاحهم على العالم واتصالهم بالشعوب الأخرى، ويتضح ذلك في شعبنا من خلال الآلاف الذين هاجروا من القطيف إلى سائر البلدان المجاورة طلبا للعلم أو هربا من الحكم التعسفي خاصة في عهود الدول السعودية، كما ساهم علماء القطيف في تشيع إيران أيام الدولة الصفوية، يقول الكاتب المصري فهمي في كتابه إيران من الداخل عن التشيع في إيران «وهكذا شاءت الأقدار أن يتخذ قرار تشييع إيران ملك من قبيلة تركمانية وان يعم قراره «بلاد فارس» بأسرها وان يقوم بالتنفيذ ويتحمل عبء المسئولية عرب قدر عددهم بحوالي ١٢٠ داعية من جبل عامل (في لبنان) والكرك (الأردن) ***والقطيف (الجزيرة العربية)*** (والبحرين)[1]، وبرز من المنطقة المئات من رجال الدين والمثقفين والشعراء الذين ساهموا في إثراء العالم الإسلامي في شتى العلوم، كما قامت على ارض القطيف عشرات الحضارات والدول المتعاقبة قبل الميلاد وبعده، والقطيف والبحرين والاحساء كانت من وائل البلدان التي استجابت للدعوة المحمدية، والتشيع في هذه المنطقة من الجزيرة العربية قديم بقدم الإسلام، وتشير العديد من المصادر التاريخية أن الصحابي الجليل أبان بن سعيد بن العاص الأموي الذي ولاه النبي الكريم إمارة البحرين هو الذي غرس بدور التشيع في المنطقة، يقول معظم المؤرخين بأنه لم يبايع الخليفة الأول أبي بكر حتى بايع

---

(١) إيران من الداخل ص ٥٨.

الإمام علي، وان سبب عزله عن منصبه يعود إلى موقفه هذا.

كما عرف عن القطيف بأنها «النجف الأصغر» لكثرة علمائها المجتهدين وشيوع حلقات التعليم الديني بكافة فروعه ومستوياته، وفي عصرنا الراهن وعند مسح المنطقة ديمغرافيا ولوجسيتا لا بد أن نجد أن القطيفيين ألأغلبية في حمل الشهادات الجامعية العالية، وهم الأقدر على تحمل مسئوليات الوظائف التنفيذية والإشرافية، أن عمال ارامكو الأوائل كان اغلبهم من القطيف، وهم الذين وضعوا الأسس والقواعد لشركة ارامكو في مختلف الجوانب الحيوية، فقد استفاد الموظفون الشيعة كثيرا من الإدارة الأمريكية المتقدمة، عندما تذهب إلى المستشفيات وتجرد أسماء المقبولين والمتخرجين والمعينين في القطاعات الصحية الحكومية، خاصة من العنصر النسائي ستجد أن اغلبهن من الشيعة، ذلك أن المجتمعات السنية ترفض في اغلبها إرسال بناتها للتعلم والعمل في هذا القطاع باعتباره قطاعا مختلطا بين الجنسين، بينما تجاوز المجتمع الشيعي هذه النظرة بنسبة لا باس بها.

ليس هذا وحسب بل إن المهارات الصحفية والإبداعات الأدبية والثقافية والفكرية يتصدرها أبناء الشيعة. وبالتحديد من القطيف، كما أن شعبنا لم تقتل فيه روح التحدي والموجهة، فقد قدم المئات من الشهداء والمنفيين طوال عقود متتالية في سبيل الحرية والعدل والمساواة، ولم يهادن الشعب آل سعود حتى العفو السعودي عام ١٩٩٤، والى يومنا هذا ما تزال هناك ثلة وان كانت معدودة على أصابع اليد، إلا أنها أبت البقاء في الداخل وفضلت حياة المنفى لتتجنب مرارة الذل والخنوع.

إن مجتمعنا مارد مقيد، أن أتيح له الخروج من قمقمه فسوف يفعل ذلك ليشرق فجر جديد هو فجر الحرية دون شك، وما يمر به اليوم من تراجع خطير على مختلف الصعد وتحوله من شعب مناضل ينتهج النضال سلوكا وممارسة وهوية إلى شعب يشتغل بصغائر الأمور ويدور حول نفسه ناسيا ومتناسيا دماء شهدائه، وعوضا من تعليق صورهم يضع صور آل سعود على وسائل تنقلاته وأماكن تجمعاته، بل بلغ الأمر انه يعرج على قبور الشهداء المدفونين في المقابر ليغير اللوحات التي تمجد بشهادتهم ويستبدلها بعبارات تدل إلى مدى الرضا بحياة الذل والهوان، ليصبح اليوم بليله سيان لا فرق بينما، وليصبح الأمس كاليوم واليوم كالغد، إن هذا الوضع العصيب ليس سوى انتكاسة سوف يخرج منها شعبنا يوما ليعود شعبا أبيا معطاء حرا كريما كما أرادا له خالقه.

بعض أصوات الاحتجاج والوعي

يقول الكاتب ميثم الجشي «عند سماع أي حكم شرعي من أحد الخطباء، فإنك قد لا تقتنع بالحكم مباشرة، فتسأل أحدهم بأنك لا تجد هذا الحكم أو ذاك يتماشى مع الأعراف العقلية للعقلاء، فتتلقى الرد بأنك لست أعرف من المرجع، مع أنك قد لا تنكر الحكم الشرعي ولكنك تحتاج للمزيد من الإقناع لكي تلتزم بالحكم الشرعي.

بل إن هناك توجه يقول بأنه ليس من واجب الشيخ أو السيد بأن يبين السبب أو الحكمة من الحكم الفقهي، ونجيب على هذا التوجه بأنه من واجب المعمم أن يبين سبب هذا الحكم الشرعي والحكمة منه، لأن المجتمع تغير واختلف عن ما كان عليه في السابق، فالناس سابقاً كان معظمهم من غير المتعلمين، ولا يحتاجون للإقناع لكي يلتزموا بالحكم الشرعي والفقهي، وأما الآن فإن جل المجتمع من المتعلمين وأصحاب الشهادات الرفيعة ومن المثقفين، ويحتاج هؤلاء لأسلوب الإقناع أكثر من أسلوب التلقين»

ويقول أيضا «إن الحديث عن الحقوق الشرعية من المحذورات الكبيرة عند شريحة معينة من الناس، ومستلمي الحقوق الشرعية مقدسين... وهات يا تقديس، صحيح أن الله فرض الحقوق الشرعية على المسلم، ونحن الشيعة تمسكنا بروايات الأئمة الأطهار عن الخمس، وكنا وما زلنا ندفع أخماس أموالنا لوكلاء المراجع، ولكن عندما تكون لدينا أي ملاحظات أو اقتراحات على أوجه صرف نصف سهم الأمام حتى ينبري هؤلاء للهجوم وكأننا نريد هدم الدين من أساسه. فلماذا يحرم الاقتراح أو الملاحظة، فإما أن يكون الاقتراح مناسب ومتناسب مع أوجه صرف الخمس وإما أن يرد عليه بالرد اللين الغير متشنج، فمن غير المنطقي بأن أقوم بدفع خمس أموالي ولسنين طوال ولا أرى أي أثر لهذه الأموال على المجتمع، بل إن جزء كبير من نصف سهم الإمام يذهب كرواتب لطلبة الحوزة العلمية وهذا جميل، ولكن هناك جزء من طلبة الحوزة هم من الفاشلين دراسياً وذهبوا للحوزة لجني الرواتب فقط، أي أن هذه الرواتب تدفع هدراً لهؤلاء فلا المجتمع يستفيد منهم ولا هم يحزنون.

ويقول الكاتب فايز شاهين «شيوخ الشيعة، معظمهم، لا كلّهم، عالة على المجتمع، فهم ليسوا بالعاملين الذين يكسبون رزقهم بعملهم، ولا بالمدافعين عن

حقوق الطائفة، بل العكس، فهم يستنزفون موارد الطائفة ليعيشوا عليها، والبعض يعيش على الأخماس، والقلّة منهم هم العاملون في أكثر من مجال ليكسبوا رزقهم كما يُقال «بعرق جبينهم».

ويقول الكاتب حمزة الشاخوري «إن فتوى الفقيه ليست قرآناً منزلاً من السماء، فيجوز بالتالي بل يجب نقاشها وعرضها على العقل ومقارنتها بالوحي الإلهي، فإن تطابق المؤدى فبها ونعمت، وإن خالفت الفتوى معطيات الوحي والعقل، فحق بل واجب الإنسان أن يضرب بها عرض الحائط.. (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) هذه دعوة صريحة للاحتكام إلى العقل قبل منح الطاعة والتسليم لأي أحد من البشر قاطبة!».

ويقول أيضا «ثم هناك عامل استمرار الممارسة للعادات والتقاليد في المجتمع مما يعمق رسوخها في الوجدان والذاكرة، ويحيلها إلى ثوابت أساسية في التكوين الاجتماعي، وحين ترتبط هذه العادات بمصالح فئة من الناس في المجتمعات المحافظة، فإن الفئة ذات المصلحة غالباً ما تسعى لإضفاء الصبغة الدينية الشرعية على تلك الممارسة بهدف ديمومتها كينبوع لا ينضب للمنافع المتأتية من ورائها».

ويقول أيضا واصفا تجربته في الكتابة «هذه التجربة أفادتني كثيراً في تلمس شواهد مدى التماثل بين التيارات الدينية المتعصبة على اختلاف انتماءاتها المذهبية عموماً فالعاقل يصبح مجنوناً والناضج جاهلاً والمستقيم منحرفاً متى ما أبدى رأياً مخالفاً للسائد والمألوف».

ويقول الكاتب علي فردان «لماذا ينسى الشيعة أنفسهم ومصالحهم في مجتمعهم ويعيشون الفقر، ويستمروا في دفع الأخماس لتذهب لعلماء في العراق أو إيران؟ البعض يُجيبك بأن العالِم الفلاني له حوزة وطلبة في إيران وفي دول أخرى يصرف منها عليهم، إضافةً إلى افتتاح حوزة في عدة دول أفريقية ودول الواق واق لنشر التشيع. إلى هنا والوضع مبكي ومضحك، فنحن كشيعة يهمّنا دفع رواتب طلبة العلم في حوزة في إيران ولطلبة في مجاهل أفريقيا ولا يهمّنا القضاء على الفقر والعوز والحاجة والبطالة في مناطقنا.

تتحدث مع بعض الميسورين لتشكو له قلة الموارد للعمل، وإن العمل يحتاج لهذه الأموال من الأخماس، فيرد بقوله: تحدّث لهذا الشيخ أو ذاك، فهو له حق التصرف بهذه الأموال، وله الوكالة من العالِم فلان. الشيخ والعالِم له الحق في

التصرف في أموالنا ونحن «كالأغنام نسير لا نسأل» لا يحقُ لنا ذلك، ساعد على هذا العمل انتشار مقولة، ربما كان لهؤلاء المشايخ يدٌ في انتشارها، وهي «حِطّها في رأس عالم واطلع منها سالم»، أي إذا ما أساء الشيخ التصرف في هذه الأموال، فهو سيتحمل عِبأ ذلك يوم القيامة، أمّا من دفع تلك الأموال فلن يكون مُحاسب على ذلك. هذا لعمري يناقض الدين، وإلاّ لدخل جميع ولد آدم الجنة، لأن الذي أغواهم الشيطان، ولا ذنب لهم في ذلك».

وهاهو الشاعر منير النمر يشدوا بأبيات شعر ثوري هادر، يهاجم فيها السلطات الدينية الحاكمة ويدعو الشعب إلى الثورة على سالبي حقه في الحرية والعدل والمساواة، يقول في قصيدته الشجاعة «القديس والعمامة الفاسدة»

«عِمَّةُ الخطِّ» ماتت يداها
فاستباحتْ نسانا العصيّا
بين نذلٍ و«شيخٍ» جبانٍ
ألفُ غاوٍ تخطى عَلِيَّا
آهِ يا عِمْةَ السحتِ بُتْنا
نسلبُ الدين عمراً أبيا
ما انحنى مِنْبَرُ العشقِ، إلاّ
حين بعتمْ دماً نينويا
وصرختمْ كبغلٍ وضيعٍ
تعشقون الهوى الناصبيا
ووقفتمْ خطاباً قديماً
راقصاً في المدى جاهليا
لا يُغنّي «حسيناً» شجيٌّ
أصبح الشيخ عزفاً شقيا
أصبح «النعيُ» رزقاً رخيصاً..
وكذا «الوعظ» فكراً غبيا

هـذه «الـخطُّ» مـاتـت يداهـا
فاستحال الـهـدى بربـريـا
وتغنّى كـمـا السحتُ شيـخٌ
صالباً فـي الـمـدى فارسيا
آهِ يـا ثـورةَ العشـق إنّـا
نَذبحُ الحرفَ ـ قرنـاً ـ سبيا
عِـمّـة الله خـانـت حسينـاً
وأضَـلّـتْ دمـاً نينـويـا
وتـمـادتْ عـلـى الله شتـمـاً
صاخبَ العارِ.. حرفاً رزيـا
طـلـقَ أللهُ.. هـذي أنـوفٌ
مسَّها النـارُ.. ماتـتْ بَغِيَّا
لم يصوموا عن الجنس يوماً
أثقلوا القيد فـي معصميا
النساءُ الجواري سبايا (..!!)
عِمْـة البغيِ عـادت بَغِيـا
حـوّلـوا الله جنسـاً بـذيـئـا
جعلوا الجنس حِقداً ثَريَّـا
صلبوا عِمَّـةَ الديـنِ رجمـاً
جعـلـوا الله شيـئـا عَصِيّـا
واستباحوا نـهـود الصبايا
فبكتْ فـي شفاهـي ثُـريَّـا
هـا هـمُ اليومَ موتى يمينٍ
يسرقون الـمـدى الشاعريا

هـا هـمُ الغـابُ فـي كـل وجـهٍ
مسّـه الشـيخ عهـراً سبيـا
من سنينٍ، ونحـن الـ«سبايـا»
جعـلـوا الله شـيـئـا سـبـيـا

لماذا يخشى من التغيير

يتكون المجتمع من مجموعة من السلطات المتداخلة والمتسلسة مع بعضها البعض ومجموعة من المصالح المتلاقية والمتباينة، الطبقات والشرائح المسيطرة على الأوضاع الداخلية ترفض التغيير لأنه سوف يمس مصالحها المباشرة ويقلص نفوذها وبالتالي امتيازاتها، إن هذا ما تخشاه العائلة المالكة السعودية، فالدعوى إلى الملكية الدستورية يمثل امرأ خطير يمس بالنفوذ القائم على الفوضى والحكم المطلق من قبل كبار أمراء العائلة المالكة وصغارها أيضا، الملكية الدستورية تقضي بان أموال الدولة ليست بالضرورة أموال العائلة، وان كل أمير محاسب على أقواله وأفعاله، إنها تعني محاربة الفساد والرشوة واستنزاف أموال الشعب، تعني تقلص السيطرة المطلقة للأمراء وقيام مؤسسات المجتمع المدني التي تتحرك باتجاه التطوير والتغيير والتحرر، إن هذا ما لا تفكر فيه العائلة المالكة ولا يمكن أن تتصوره! وفي المرتبة الثانية من تسلسل السلطة يرفض علماء الدين التغيير المفضي إلى قيام حركات اجتماعية علمانية أو دينية تحررية، ترفض وصاية رجال الدين وبالتالي يتقلص نفوذهم الاجتماعي وسيطرتهم الواسعة على الحياة الدينية مع ما يصاحبها من امتيازات كاحتكار أموال الحقوق الشرعية التي تتدفق على خزائنهم دون توقف، إن التجديد الديني يدفع بتقلص نفوذ المرجعيات الدينية ووضعها في أيطار حجمها ودورها الواقعي، وهذا ما لا تفكر فيه المرجعيات الدينية وبطانتها التي تستأثر بكل شي، فغدا النفط من نصيب العائلة المالكة وأموال الحقوق الشرعية من حق رجال الدين!، يسيطر آل سعود على مصائر الأجساد والأرزاق ويتحكم رجال الدين بالعقول والأرواح!!

إن أصحاب رؤوس الأموال الضخمة قامت تجارتهم على الأوضاع المقلوبة للاقتصاد الوطني، لقد نمت رؤوس أموالهم من الفساد المالي والإداري والمحسوبيات وتحولوا إلى إقطاعيات محلية داخل الإقطاعية الملكية ولا يرغبون بالتغيير لأنه سوف يفقدهم امتيازاتهم التجارية وسوف ينافسهم تجار جدد نشئوا نتيجة للتغيير، وتعتمد

تجارتهم على مرتكزات جديدة تختلف عنهم تماما، مما سينتج عنه تراجعهم وتقلصهم إلى مكانتهم الحقيقية، لأنهم بالتالي سيفقدون مكاسبهم ومغانمهم التي طالما استأثروا بها على حساب الوطن والشعب.

وعلى مستوى الأسرة لا يتصور الزوج بان هذه المرأة الضعيفة البسيطة، محدودة الذكاء، سوف تتحرر من قيودها وتبعيتها وضعفها لتصبح امرأة منتجة مبدعة؟، كيف له أن يتصور أنها سوف تقود السيارة وتتخلص من ذله وعنجهيته؟، كيف له أن يتصور أنها ستكون موظفة مثله تماما وتقبض عائد شهري تابث؟، وهي التي تذل نفسها من اجل الحصول على مبلغ شهري من راتبه! كيف له أن يتصور أنها سوف تغدو وتروح بحرية دون الحاجة إليه!؟ كيف له أن يتصور أن المرأة الضعيفة ستصبح لها شخصية اعتبارية داخل المجتمع وفي كافة مؤسسات الدولة دون الحاجة إلى معرف أو كفيل!؟ انه لا يمكن له أن يتصور أن هذه المرأة ستكشف وجهها للآخرين لتصبح شخصية معتبرة لها مكانتها، انه لا يتصور ذلك أبدا، بل لا يمكنه أن يفكر بذلك!! انه الاستبداد واستشراء نظام العبودية وأمراض أخرى تجذرت في ذواتنا وعقولنا حتى أصبحنا لا نعيش إلا بها، ونفضل الموت على الحرية كما فعلن فتيات عرس القديح الدامي! انه لأمر رهيب عجيب محير، نحن نعيش عبيد ومستعبدين فهذا أمر معروف، أما أن نرفض الحرية ونسائمها فهذا ما احترت فيه ولا أجد له تفسيرا سوى إننا مرضى بحاجة إلى علاج، دوائنا الحرية ولكن كيف لنا أن نتجرع كاس الدواء إلى نشفى تماما؟ لان الحرية كأي دواء آخر إذا ما تناولناه دون وصفة طبية تعبر عن خطة عمل واضحة ستؤدي بنا حتما إلى غير نتائجه وأثاره، ما هي خطة العمل التي من المفترض أن نخرج بها من نفق الاستبداد وظلام الاستعباد إلى واحة الحرية وأنوار الديمقراطية؟ إن هذا ما سوف نتناوله في الفصل الأخير من هذا الكتاب إن شاء الله.

الفصل الثاني

منظومة السلطة في المجتمع القطيفي

تتركز السلطة في المجتمع القطيفي كمجتمع شمولي مركزي في النظام السياسي الذي يمتلك الجيش والأمن والتحكم بالموارد الاقتصادية ويمارس السيطرة الشاملة على حياة الأفراد والجماعات وفي النهاية المجتمع ككل، ويستعين النظام السياسي ممثلا بالعائلة المالكة السعودية بمجموعة من الأفراد المتعاونين نظير أموال ومصالح آنية، فالنظام يستميل التجار ويتحكم بموارد رزقهم ليكونوا في صف السلطة ويمارسوا تأثيرهم الاجتماعي لصالحها، هذا ما حدث في انتفاضة ١٩٧٩م حين وقف التجار على أبواب الحسينيات محذرين الناس من التظاهر ضد الدولة وإطلاقهم الوعود بتحسين الأوضاع بناء على وعود تلقوها من قبل مراكز السلطة العليا، في تلك الفترة والى عام ١٩٩٤م كان هناك تضارب وتضاد ما بين رجال الدين الذين يمثلون السلطتين الدينية والاجتماعية وما بين النظام السياسي الحاكم، يعود هذا الصراع إلى حقوق مسلوبة يتهم رجال الدين العائلة المالكة بسلبها الطائفة الشيعية ويطالبونها بها، إلا أنهم يتجاهلون تماما وفي اغلب الأحيان حقوق الإنسان نفسه، المتمثلة بحرية فكره وضميره وذاته، الحرية بمعناها الشامل والمتكامل، حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك استطيع الجزم بان الصراع بين قيادات التيار الديني والسلطة السياسية كان من اجل السلطة والنفوذ لا من اجل قضية الشعب العادلة، وان استعان رجال الدين ورفعوا شعاراتها الطنانة والمؤثرة، إلا أنهم في النهاية لا يطمحون سوى بالسلطة التي تتيح لهم حياة هانئة رغيدة، وهذا ما حدث بعد العفو السعودي وإنهاء المعارضة في منتصف التسعينات من

القرن الماضي.

تتركز سيطرة السلطة السياسية عبر تحكمها التام بالموارد الاقتصادية وسيطرتها الأمنية الشاملة من خلال الجيش والأجهزة الأمنية والاعتراف التام بسلطتها من قبل المجتمع الدولي، وتفرض الحكومة السعودية عبر مؤسساتها الأمنية والمدنية سيطرتها الشاملة على كافة مرافق وأنحاء الحياة، وتعتبر السلطة السعودية سلطة شمولية مركزية من الطراز الأول، حيث أنها تتدخل في كافة شئون الأفراد والجماعات ولا تمنح أي هامش من الحركة للفرد والمجتمع بحيث تعتبر سلطة منظمة لا مسيطرة، وهذا ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني ودولة المؤسسات والقانون والنظام، فالدولة السعودية بعيدة كل البعد عن هذا المفهوم جملة وتفصيلا، ومن اجل ضمان السيطرة الشاملة دون معوقات تنتخب السلطة المتعاونين معها من خارج الأكثرية المذهبية للبلد، خاصة في الشرطة والاستخبارات والمؤسسات الخدمية، ضمانا للولاء الدائم، ويطعم الموظفون الامنيون والمدنيون بأجواء الصراع المذهبي الدائم بين الشيعة والسنة، ضمانا لوقوفهم إلى جانب السلطة وبالتالي يتم اعتبار الأهالي من جانبهم في اغلب الأحيان بأنهم مواطنين مشكوك بولائهم للدولة، وتختار السلطة حلقات الوصل بينها وبين الشعب بناء على معاييرها الخاصة، وتتمثل حلقات الوصل في المناطق الشيعية وغيرها عادة بمنصبي «المحافظ» و«العمدة» الأول يقوم مقام أمير المنطقة في كل ما يتعلق بشئون المحافظة، والأخير يتعاون مع أجهزة الأمن لإلقاء القبض على المطلوبين امنيا، ويقوم بمهمة الدليل وحلقة الوصل بين إمارة المنطقة الشرقية والأهالي في كافة الشئون المدنية المهمة في دائرته السكانية المحددة، السلطة تختار المتصدين للمنصبين بناء على مقاييس تأخذ بعين الاعتبار أمورا عديدة من أهمها عدم الانتماء للسلطة الدينية، أي في كون المرشح غير مشهور بالتدين، إلا إذا كان منتميا للتيار الديني التقليدي (من السنة أتباع المؤسسة الرسمية، ومن الشيعة كأتباع الشيخين عبد الله الخنيزي وحسين العمران وأشباههما).

الطبيعة الذاتية والخصائص النفسية لرجال السلطة

أتباع السلطة السياسية قد تكون شخصياتهم إحدى الأنماط التالية أو مركبا منها جميعا أو خليطا من بعضها:

١ـ **الشخصية النرجسية:** صاحب هذه الشخصية لديه شعور خاص بالأهمية وبالعظمة ويبالغ في قيمة مواهبه وقدراته وإنجازاته ويتوقع من الآخرين تقديراً غير

عادى لشخصه وملكاته وإنجازاته المبهرة في نظره، وهو يعتقد أنه متفرد في تكوينه وفى أفكاره ويحتاج لمستويات عليا من البشر كي تفهمه وتقدره، ويحتاج للثناء والمدح الدائم والتغني بجماله وكماله وأفكاره وبطولاته الأسطورية وتوجيهاته التاريخية ومواقفه العظيمة غير المسبوقة، وهو لا يشعر بالتعاطف مع الآخرين ولا يتفهم احتياجاتهم، بل يريدهم فقط أدوات لتحقيق أهدافه وإسعاده وبلوغ مجده، وهو أناني شديد الذاتية ويسعى طول حياته ليضخم هذه الذات التي يعتبرها محور الكون، وربما ينجح في الوصول إلى مراكز عليا في الحياة بسبب إخلاصه الشديد في تحقيق ذاته ورغبته في التميز والاستعلاء على الآخرين[1].

٢ـ الشخصية البارانوية: تدور هذه الشخصية حول محور الشك وسوء الظن، فصاحبها لا يثق بأحد ويتوقع الإيذاء من كل الناس ولا يأخذ أي كلمة أو فعل على محمل البراءة، بل يحاول أن يجد في كل كلمة أو فعل سخرية منه أو انتقاصا من قدره أو محاولة لإيذائه، ولهذا نجده دائم الحذر من الآخرين، لا يهدأ ولا ينام، ويكافح طول عمره ليقوى ذاته ويحمى نفسه من الآخرين «الأعداء دائماً وأبداً»، وهذا الشك والحذر وعدم الولاء للناس يدفعه للعمل الجاد والشاق لكي يصل إلى المراكز العليا في مجال تخصصه، وهو حين يحقق ذلك يمارس السيطرة والتحكم في الناس الذين يحمل لهم بداخله ذكريات أليمه من السخرية والاحتقار والإيذاء، وبما أنه لا يسامح أبداً ولا ينسى الإساءة لذلك فهو يمارس عدوانه على من تحت يده انتقاماً وإذلالاً، ويحقر كل من دونه كراهية ورفضاً[2].

٣ـ الشخصية الو سواسية: والشخص الوسواسى يميل إلى الدقة والنظام والصرامة والانضباط ولا يحتمل وجود أي خطأ، وهو فوق ذلك عنيد ومثابر إلى أقصى حد، ولهذا يميل إلى أن يتأكد من كل شيء بنفسه ولا يثق في أحد لأنه يعتبر الآخرين عشوائيين وغير منضبطين، وأنهم سوف يفسدون الأمور التي توكل إليهم، لذلك نراه إن كان والداً أو مسئولاً يريد أن يستحوذ على كل شيء في يده ويتابع كل شيء بنفسه ولا يترك لأحد فرصة للتعبير عن نفسه أو تحمل مسئولياته، فالآخرين في نظره غير جادين وغير دقيقين وغير صارمين مثله وهم يحتاجون دائماً للوصاية والتوجيه والتحكم، فهم في نظره أطفال عابثون يحتاجون في النهاية لمن يضبطهم

---

(١) سيكولوجية الاستبداد د. محمد المهدي. بحث على شبكة الانترنت.

(٢) المصدر السابق.

ويوجههم وإلا فسدت كل الأمور[1].

٤ـ **الشخصية السادية:** وهو الشخص الذي يستمتع بقهر الآخرين وإذلالهم والتحكم فيهم، وكلما شاهد الألم في عيونهم استراح وانتشى وواصل تعذيبهم وقهرهم ليحصل على المزيد من الراحة والنشوة[2].

٥ـ **الشخصية المعادية للمجتمع:** وهو نوع من الشخصية لا يحترم القوانين والنظم والشرائع، بل يجد متعه في الخروج عليها، ولا يشعر بالذنب تجاه شيء أو تجاه أحد، ولا يتعلم من تجارب فشله، ويعيش على ابتزاز الآخرين واستغلالهم مستغلاً سحر حديثه وقدرته على الكذب والمناورة والخداع، وهو شخص لا يفكر إلا في نفسه وملذاته، والآخرين ليسوا إلا أدوات يستخدمها لتحقيق ملذاته[3].

وتختار السلطة موظفيها لشغل المناصب الأمنية والمدنية كالمحافظة والعمدة ومدراء الدوائر الخدمية والمدنية بناء على مرتكزات تصب في صالحها، ويلاحظ عليهم من الناحية النفسية والذاتية ما يلي:

أولا: موظفي السلطة الأمنيين:

١ـ **الشحن الطائفي ضد الشيعة**، لأنه عادة ما تكون نظرتهم للشيعة سلبية وسوداوية، وبناء عليها يتصرفون تجاه مواطنيهم من الشيعة بكل صلافة وعنجهية ورداءة في الأخلاق بدوافع دينية مجردة من أية اتجاهات إنسانية أو وطنية أو أخلاقية.

٢ـ **القسوة البالغة وذلك عند تعاملهم مع المواطنين**، لا سيما المختلفين عنهم مذهبيا، وتغذيها الدوافع الطائفية والبيئة القاسية التي ترعرعوا فيها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والدينية، ينقل عن بعض المعتقلين السابقين على خلفية تفجيرات الخبر أن المعتقلين السنة كانوا يعاملون بتفضيل على المعتقلين الشيعة وأوضاعهم داخل المعتقل أفضل بكثير من المعتقلين الشيعة، والأمر لا يحتاج إلى تفسير فالميول الطائفية والقبلية مستحكمة في الجهاز الأمني السعودي منذ تأسيسه.

٣ـ **بعضهم خرج من مواقع دونية في المجتمع الذي نشى فيه**، فتجسدت بداخله كافة الأمراض النفسية كالسادية والنرجسية والحب المفرط للذات، ومن خلالها

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

يمارس كافة صنوف التعذيب تجاه الآخرين، إن المجتمع عادة ما يكون قاسيا جدا على الأفراد والأسر والشرائح الفقيرة والمعدمة، أما الدولة كجهاز راعي للمجتمع فلا يمتلك الإمكانيات اللوجستية والمالية لدعمها للمساعدة على حدوث ما يمكن اعتباره توازنا ايجابيا وخلاقا ما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، في العديد من الأحيان تترسب في نفوس أفراد الطبقات البر وتالية ميول تدميرية تجاه الآخرين، لا سيما المختلف معهم عقائديا وعرقيا وقبليا واجتماعيا، وتساعد ظروف العمل في بروز هذه الميول، هناك العديد من الأمثلة على ذلك كفضيحة سجن أبو غريب و البصرة في العراق وتعذيب معتقلي غوانتنامو وأفغانستان، لقد أوضحت دراسة نفسية أن الجنود الذين مارسوا التعذيب ينتمون لطبقات دنيا في مجتمعاتهم، وأنهم التحقوا بجيش بلادهم سعيا لتحسين ظروفهم المعيشية المتدنية وبعضهم لإكمال الدراسة الجامعية.

جاء في كتاب أثناء انتفاضة المنطقة الشرقية «يوم الجمعة ١٠/ ١٤٠٠هـ محرم أعلنت حالة الطوارئ القصوى في سلاح الطيران والقوات البحرية والحرس اللاوطني، وكان احد الضباط برتبة نقيب يذهب إلى جنوده في بيوتهم لاستدعائهم لان التلفون مقطوع، وقد استدعى عدد منهم وذهب معهم في سيارة الجيش وهم بملابسهم العسكرية متجهين للظهران، وعند خروجهم من مدينة القطيف أوقفهم جنود الحرس الوطني قرب المستشفى ونزلوا فيهم ضرباً بأعقاب البنادق والهراوات، رغم أنهم بالملابس العسكرية ويحملون بطاقاتهم، ثم وضعوهم في إحدى سيارات الحرس وأرسلوهم إلى معسكر قريب حيث تلقاهم الجنود بالركل والضرب والنقيب يصرخ: (إننا جنود الحكومة) فيجيبه الحرس: (العن أبوكم وأبوا الحكومة)!!.

فقال ضابط الطيران: سنشتكي عليكم عند الملك خالد.

فأجابه احد ضباط الحرس ـ باللهجة البدوية ـ: (إحنا ما علينا من خالد، إحنا ملكنا عبد الله مو خالد) ثم سأل ضابط الحرس ضابط الطيران: (لبش الله خلقكم؟!).

فأجاب النقيب: (حتى نعبده.. وكرر عليه السؤال عدة مرات فتلقى نفس الإجابة. عندئذ صفعه ضابط الحرس على وجهه قائلاً: (اهه قل.. خلقنا حتى نعبده وحتى نخدم آل سعود.. أهه قل)!!

٤ـ **الرغبة العارمة في الوصول إلى أعلى المناصب**، وان كان ذلك على حساب الآخرين خاصة ممن يعتبرون أعداء بالمنظار الديني والسياسي كالشيعة مثلا، لذلك فإنهم يتسابقون في سبيل إرضاء العائلة المالكة دون أية اعتبارات من المثل والأخلاق التي يفتقدونها في الأساس، نذكر هنا انه أثناء الخلاف المستعر بين فيصل وسعود، أمر الأخير قائد الحرس الوطني باعتقال فيصل وآخرين من إخوته كانوا مجتمعين في احد القصور، فما كان منه سوى أن ذهب لفيصل وإخوته واخبرهم بأمر الملك !

٥ـ **البعد الشديد عن القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية السوية** واعتبار المصالح الذاتية الأنانية المحرك الأول في النشاط الذاتي في كافة مجالات الحياة، نذكر هنا أن احد المواطنين الشيعة في الاحساء استدعي لإحدى مقرات المباحث السعودية، اقترب منه الضابط وأول شي فعله هو صفعه بشدة، ثم سأله أتعرف الله؟ أجابه «نعم» قال: أنا لا اعرفه فلا تذكره لي!!!

٦ـ **الاستلذاذ بتعذيب الآخرين نفسيا وجسديا.**

٧ـ التعويض عن قسوة رؤسائهم عليهم وتحكمهم بمصيرهم بممارسة القسوة والاضطهاد والعنجهية تجاه مرؤوسيهم والمواطنين، لا سيما المختلف معهم عقائديا وقبليا كالشيعة.

ثانيا: موظفي السلطة المدنيين

١ـ **الانتهازية**: انتهاز الفرص لتحقيق المصالح الشخصية أو مصالح المرتبطين والمنتفعين، وان كان ذلك على حساب الآخرين، نذكر هنا ما حدث للوجيه عبد المحسن كيدار من بلدة سنابس بجزيرة تاروت والذي استغل ابن أخيه عمدة تاروت عبد الحليم كيدار سلطته ونفوذه من اجل استيلائه على حسينية يملكها عبد المحسن تصفية لحساب شخصي بينهما ولجني أرباح من نشاط الحسينية.

٢ـ **الوصولية**: ويقصد بها الوصول لتحقيق الأهداف على حساب الآخرين من علية القوم أو اسافلهم، يذكر هنا أن احد المتصدين لمنصب العمدة في إحدى المناطق يعرف عنه فساده الأخلاقي على ناطق واسع ويستغل منصبه لهذا الغرض سواء بمساومة النساء الفقيرات على أعراضهن، أو من خلال عرض زواج المتعة مقابل تحقيق أغراض معينة.

٣ـ **تقديم المصالح الشخصية على المصالح العامة**: يذكر هنا أن عمدة تاروت

المدعو عبد الحليم كيدار ساهم في إلقاء القبض على العديد من الرواد يد الحسينيين، بل بلغ به أن وعد بعضهم خيرا إذا سلم نفسه، إلا أن وعوده تذهب أدراج الرياح حال القبض عليه، حدث ذلك مع احد الروايد الحسينيين السابقين الذي لم يستطع مقاومة ضغوط السلطة فترك العزاء الحسيني والسير في السلك الديني وعاد لحياته الفارغة طلبا للسلامة.

٤- **استغلال السلطة والنفوذ والفساد المالي والإداري:** إن الموظفين أصحاب السلطة يستغلون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الأنانية الخاصة بهم على حساب الشعب المغلوب على أمره والمقصود هنا شعب القطيف، عندما عين رئيس جديد لبلدية تاروت، دخل في الرهان تاجرين من أرباب المصالح على انه ليس يختلف عن غيره! تمت عزومته على حفلة عشاء فاخرة تقام على شرفه، وفي الحفلة كان قد وعد الحاضرين خيرا، فهذه الأرض لفلان وتلك لفلان وتلك الحاجة مقضيه بإذن الله!! وعندما أعلنت الحكومة تأسيس المجالس البلدية سارع رؤساء البلديات لتصفية حساباتهم مع أملاك الشعب، فكانت هذه الأرض لفلان وتلك لفلان، وقاموا برصف ذاك الشارع وهذا الطريق حتى يسدوا أي ذريعة لأعضاء المجلس لا سيما المنتخبين باتجاه نقدهم أو الرفع بإقصائهم عن مناصبهم.

في الدوائر الحكومية يسعى المتنفذون عادة إلى توظيف بني جلدتهم من أهل السنة والقبائل على حساب معاير الكفاءة والنزاهة، والاستئثار بالفرص المالية المتاحة لأشخاصهم، ينقل أن هناك عشرات الوظائف الحكومية بمراتب متعددة ومتفاوتة مسجلة بأسماء أشخاص مفصولين من الخدمة ورواتبهم يستحوذون عليها بالطبع، كما أن العديد من الفرص التجارية والعقود يسهلون أمر إرساءها لشركات معينة مقابل عمولات، كما وتنتشر ظاهرة الفساد المالي في الدوائر الخدمية بكثرة بحيث تتعدد أوجهها، وجميعها تتم بناء على علم تام من قبل المسئولين المباشرين.

٥- **الغرور والتكبر والعنجهية:** بحيث يكون ديدنهم في معاملتهم للمواطنين التعالي والدونية لا سيما مع البسطاء منهم.

٦- **الطاعة العمياء لمسئولي السلطة:** بغية الوصول للمناصب الرفيعة وتحصيل الرضا على حساب الشعب وان كانت أوامرهم المباشرة خاطئة في نظرهم أو قاصرة وتحتاج إلى مراجعة وتدقيق، فالمعيار الوحيد هو تنفيذ الأوامر مهما كانت بغية الاحتفاظ بالمنصب، أتذكر أن احد الموظفين من أهالي القطيف تقلد منصبا بسيطا جدا

في مقر عمله، إلا انه عاد ليشغل وظيفة تنفيذية وكان السبب عدم خضوعه لرئيسه المباشر في أمر ما يراه خاطئا والتفافا على النظام، ولكثرة مطالبه الهادفة لتحسين بيئة العمل، وهذا يخالف بالطبع نظام العمل في الدوائر الحكومية التي يغلب عليها الاستبداد والقمع.

٧ـ التعويض عن ممارسة الاسترحام والخضوع الذي يمارسه تجاه رؤسائه بممارسة العنجهية والقمع تجاه مرؤوسيه والمواطنين على حد سواء.

٨ ـ حب الذات المفرط.

٩ـ **الاستمتاع بايداء الآخرين والشعور بالفرح والنشوة حيال ذلك**، خاصة إذا ما جاءه احد يطلب منه مساعدته في الخروج من معضلة كان هو سببها المباشر!!

❁ ❁ ❁ ❁

وفي المقابل يسيطر رجال الدين على السلطتين الدينية والاجتماعية بشكل كامل ومطلق من خلال السيطرة التامة على المراكز الدينية كالمساجد والحسينيات والمحكمة الجعفرية للأوقاف والمواريث، ويتحكمون بإدارة الحقوق الشرعية من الخمس والزكاة وغيرها، كما يسيطرون على دوائر النشاط والحركة كصلاة الجماعة والمنابر الحسينية والعديد من الأوقاف والجمعيات الخيرية، كما ينشطون في العديد من المشاريع كالزواج الجماعي ولجان خيرية فاعلة وناشطة كإصلاح ذات البين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولجان كفالة الأيتام، كما يقفون وراء عدد من الأنشطة الثقافية والفكرية، كما وان معظم الأنشطة الاجتماعية التي تنفذ لا بد أن تنال موافقة رجال الدين قبل الشروع بالتنفيذ، ومن خلال هذه السيطرة التامة على مراكز اتخاذ القرار والتوجيه الجماعي العام والخاص يمسك رجال الدين بالسلطة الدينية والاجتماعية في آن واحد، ويستحكمون بمنابع النظرة السائدة والذهنية العامة والنظم الاجتماعية المتداولة والقيم الحاكمة، وتطبيق فتاوى المرجعيات الدينية لتصبح جزء لا يتجزأ من الحركة الاجتماعية، أنهم دون شك رجال السلطة ورموزها الكبار، هذه القيم والأعراف والثقافة المطبقة والنظم المتحركة في مسيرة الحياة الفردية والجماعية هم من يمتلك مفاتيحها، إن واقع المجتمع المتخلف يسيطر عليه رجال الدين ليغذوه بثقافتهم الدينية التقليدية، سابقا كانت السلطة الدينية والاجتماعية في صدام مباشر مع السلطة السياسية وقدم رجال الدين ضحايا عديدة، ولكن عندما استجابة السلطة

الدينية للعفو السعودي وعادت إلى داخل البلاد، كانت القواعد الشعبية مستجيبة تماما وراضخة بشكل كامل لقرار القيادة الدينية والاجتماعية، واليوم لا يمكن لفرد ما أن يغامر بنفسه ويعلن مواجهته للنظام السياسي الحاكم لان القيادة الدينية لم تأمر بذلك، كنت مع بعض الأصدقاء من الأعضاء السابقين في حركة الإصلاح وسألتهم عن رأيهم في النضال بعد إيقاف النشاط المناهض للنظام في الخارج، فاجمعوا على أن ذلك ضربا من السفه وان المرحلة اليوم هي للعمل من داخل البلد، من البديهي القول أن هؤلاء يقفون خلف رأي القيادة الدينية الحاكمة ولوا أنها ارتأت بعد سنوات تغيير هذا الرأي لغيروا رأيهم أيضا استجابة لموقفها دون أدنى تفكير أو تمحيص!! الشهداء الأربعة ما أن قال الإمام الخميني أو هكذا بدا لهم أن على الشيعة في الحجاز أن يقارعوا النظام السعودي حتى استجابوا وقاموا بمغامرتهم الغير مدروسة في تفجير مصفاة صغيرة بمدينة الجبيل الصناعية! هكذا دون تفكير أو روية وكأن قول الإمام (رحمه الله) حكما منزلا من السماء!.

إن أمر المرأة بيد زوجها كما في النظام الديني والسياسي الحاكم، عندما يلقن رجل الدين أتباعهم بعدم كشف المرأة وجهها وان عليها ارتداء العباءة التقليدية فان هؤلاء يقومون بتطبيق ذلك فورا دون تفكير أو روية عادة، لان صاحب الفضيلة قد قال ذلك وان هذا راية المعبر عن رأي المرجع الديني!! وهكذا فان رجال الدين السلطة الحقيقة في المجتمع بلا منازع، واليوم تقف السلطتين في خندق واحد ضد التجديد والانفتاح والتغيير وذلك خوفا على المركز والنفوذ، إن السلطة السياسية مستحكمة بالموارد وتمارس الحكم المطلق، في ظل التغيير ستتراجع سلطتها المطلقة وتتحول إلى مقيدة وهذا ما لا يمكنها تصوره، ستبرز شخصيات اجتماعية مستقلة توازي الأمراء شهرة ونفوذ وقوة، وهذا ما لا يمكن للأمراء السعوديين الذين يستأثرون بوسائل الإعلام والسلطة العليا في المدن والقرى والهجر أن يتقبلوه أو يفكروا به البتة!! السلطة الدينية لا يمكنها أن تتخيل للحظة واحدة مثلا أن أموال الخمس ستؤول إلى مؤسسة اجتماعية منتخبة من قبل الشعب لتنفقه وفقا لمرتكزات اقتصادية وقيمية جديدة، أنهم لا يتصورون أن مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية والاقتصادية ستكون بالانتخاب، إنهم لا يتصورون أن المرأة التي طالما قالوا للناس أنها مجرد امرأة وجسد فاتن سيكون لها مقعد في المؤسسات المنتخبة وتمارس التغيير والتطوير والتحديث إلى جانب الرجل، انه أمر مستحيل!! لا يمكن حدوثه!! كيف لهم أن يصبحوا فئة من ضمن الفئات وشريحة من ضمن الشرائح وهم الآن أهل

الفردية المستقلة عن ذوات الآخرين، ذلك أن استقلاله يشكل مصدر قلق له لا يطاق، لهذا فهو يبحث عن ذات أخرى، أقوى منه، ينضوي تحتها ويخضع لها، ذات تمنحه الأمان، ويشعر من خلالها بالقوة، فالشخصية الماشوسية هي في الواقع تعبير عن حل للصراع الذي ينتاب الفرد بين أن يكون مستقلا وقوياً وبين شعوره بالتفاهة»[1] ان تعامل الفرد والمجتمع مع الواقع في جميع أبعاده تنقصه الثقة بالذات الجماعية وبما تملكه من طاقات وإمكانيات هائلة، في الانتخابات البلدية كان لرجال الدين دورا بارزا بل قد يكون مؤثرا وحاسما لدرجة كبيرة، وكذلك في كافة شئون المجتمع يقف رجال الدين في المقدمة، ذلك أن المجتمع لا يجيد التعامل مع الدين الذي ينتمي إليه ويخشى دائما من المخالفة الشرعية بناء على قاعدة أن الدين هو المرتكز الأوحد للحياة، لذلك لا بد أن كل شي يرتكز عليه ويمضي على أساسه، يقول احد رجال الدين واصفا الحالة العراقية وما يجب اتخاذه حيالها من قبل المكلفين «نعيش الآن حالة صراع بين أمريكا والعراق؟ هل يجب علينا مقاومة الاحتلال أم مقاومة صدام أم مقاومة الاحتلال وصدام أم ماذا؟ السياسيون يقولون أمرا والعسكريون يقولون أمرا والاقتصاديون يقولون أمرا ثالثا والكل يدلي برأيه، ولكن ما هو الرأي الذي يُلزمنا ويجعلنا نكون معذورون أمام الله تعالى في يوم الحساب حينما يسألنا لماذا فعلت هكذا؟.. إننا يجب العمل برأي الفقيه العادل، وأما الآراء الأخرى فهي تشخص الموضوع»

كما أن النصوص الدينية تحمل الكثير من لغة التخويف والوعيد التي تدفع بدورها الفرد والمجتمع إلى الاحتماء برجال الدين وتسليمهم دفة الأمور تجنبا للعواقب، هذا ما يلاحظ في عقود الزواج وحفلات الأعراس وختام مجالس تأبين الموتى، حيث يكلف الشيخ باستقصاء ليلة العقد المناسبة وليلة الدخلة المتوافقة مع برجي الزوجين وتجنب الليالي سيئة الطالع!!، يحدثني احد الأصدقاء انه دائم الشجار مع زوجته فأسرى بالأمر لأحد رجال الدين وبعد بحث و استقصاء قال له صاحب الفضيلة أن السبب يرجع إلى كونهما أتما زواجهما في ليلة نحس وان الحل هو أن يطلق زوجته ثم يعود ليتزوج بها من جديد في ليلة مباركة سوف يحددها لاحقا!!! وهذا نص يتداوله المتدينون عبر تقنية البلوتوث «اليوم هو آخر أربعاء في شهر صفر وعلى روايات أهل البيت تنزل من السماء ١٢٤ ألف بلية فادفعها عنك وعن اهلك

---

(١) الطاغية، إمام عبد الفتاح ص ٣٨٣.

بإخراج الصدقة عاجلة» وتنتشر كذلك رسائل متنوعة تحث قرائها على نشرها وتحذر من مخالفة ذلك خاصة فيما ينشره البعض عبر المطويات الورقية من كرامات بعض الأئمة (عليهم السلام) ونساء أهل البيت (عليهن السلام) كزينب وسكينة والسيدة فاطمة الزهراء، كما ويحذر رجال الدين في خطبهم ومجالسهم من مغبة عدم دفع الخمس وان ذلك سبب لكل بلية تصيب المكلف وان ذلك مكتوب في كتب الروايات والأحاديث، في عام ٢٠٠٤م نزلت كرات مجمدة من الثلوج على قريتي الربيعية وسنابس بخلاف مناطق الجزيرة الأخرى علاوة على القطيف، تسابق رجال الدين في التحذير من أنها غضب إلهي وعلامة على ازدياد المخالفات الدينية، وان على الأهالي المبادرة بالتوبة وارتياد المساجد والتكفير عن الذنوب بالصدقات ودفع الأخماس!! إن هذه الدعوة تذكرني بالمشايخ الوهابيين عندما استهزئوا بكارثة تسونامي وقالوا بأنها غضب الله على الكفار والمسلمين العاصيين، ولكن عندما قتل العشرات جراء فيضانات منطقة عسير لزموا الصمت وكأن على رؤوسهم الطير!! عندما احترقت العشرات من النساء في القديح قالوا احترق الرافضة بنار الدنيا قبل الآخرة، وعندما احترقت فتيات مدرسة مكة قالوا بان هذا بلاء من الله يمتحن به عباده المؤمنين!! اتسائل هل زلزال إيران وموت الآلاف بسببه غضبا أيضا من الله؟ إن رجال الدين يهدفون بوعي أو بدون وعي إلى زيادة رقعة سلطتهم وتوسيع نفوذهم من خلال تفسير بعض الظواهر الطبيعية على أنها غضبا الهي وان التوبة إلى الخالق سبحانه كفيلة بدفع البلاء، وهذا لا يتأتى طبعا إلا عن طريق دفع أموال الخمس! ودفع الزكوات! والصلاة في المساجد! والإتيان بالمستحبات وأتباع تعاليم الدين التي يشرحها أصحاب الفضيلة!! إنهم يقولون ضمناً اتبعونا لتنجوا من غضب الله وتبلغوا بر الأمان في حياتكم الدنيا والآخرة!!

يعتمد رجال الدين على الجماعات المتدينة المرتبطة بهم، ومن خلالها يمارسون سلطتهم الواسعة، إن أفرادها يشكلون الحاشية التي تسمع فتطيع وعن طريقها يخاطبون المجتمع ويتحكمون بمجرياته، يطرح الباحث الاجتماعي جوستاف ليبون (١٨٤١ ـ ١٩٣١م) في كتابه «روح الاجتماع» فكرة ذائعة الصيت سميت بـ«العقل الجمعي» يقول فيها بان الأفراد عندما ينسجمون فيما بينهم في جماعة فان الجماعة تتطبع بعقل واحد هو عبارة عن مجموعة الغرائز والأفكار التي تجمعهم وبالتالي فان الذكاء الفردي يتعطل ويصاب بالشلل ويضيع الفرد نظرا لطغيان القيادة الجماعية على الأفراد، إن استجابتهم للأوامر سريعة، كذلك ردة فعلهم على الأحداث تكون

تلقائية ولا شعورية، فالفرد داخل الجماعة يشعر بالمزيد من القوة والمنعة التي تتيح له عدم كبح نفسه وإطلاق العنان لنزعاته الداخلية في أروقة الجماعة والتي تلتقي في نهاية الأمر مع رأي الجامعة المبني على رأي قيادتها ليصاب بحالة من الشعور بالتفوق الذي من الممكن أن يتحول إلى هيجان، يقول جوستاف لوبون «أن الجماعة تؤثر في الفرد، فتغيّر من صفاته الذاتية حتى يسهل اندماجه في الجماعة، إذ تسلبه الشعور بالمسؤولية الجماعية، وتزيد من قابليته للتأثر والإيحاء، ولهذا فإنّ الفرد داخل الجماعة يغلب عليه الانقياد والاندفاع، وسهولة التأثر بالإيحاء، وضعف القدرة على التفكير المنطقي الموضوعي والنقد النزيه»[1]، وعن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمع الماشوسي يقول عالم الاجتماع «فروم» أنها حاجة متبادلة، إي أنها «سادوماشوسية» فرجل الدين يحتاج دائما أن يرى نفسه قائدا للجماعة لكي يستمر في عطائه وتبقى قوته الشخصية ومناعته المالية ووجاهته الاجتماعية وتحكمه بكبائر وصغائر الأمور فاعلة ومسيطرة، أما الجماعات المتدينة فتحتاج دائما إلى الالتفاف حول القيادة الدينية المتمثلة برجال الدين ومن خلفهم المرجعية الدينية ليبقى أفرادها أقوياء ما داموا خاضعين لعلماء الدين أصحاب الهالة المشعة والتعاليم الدينية المؤثرة، يعبر «فروم» عن ذلك بالتكافل الذي هو «اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى بطريقة تجعل كلا منهما يفقد تكامل ذاته أو استقلالها ويعتمد على الآخر اعتماداً تاماً. وهكذا يحتاج الشخص السادي إلى موضوعه، بقدر ما يحتاج إليه الشخص الماشوسي تماما»[2].

❁ ❁ ❁ ❁

السلطة الدينية والاجتماعية الحاكمة تتركز بيد رجال الدين، وهي سلطة مركزية شمولية استبدادية من الطراز الأول، فصاحب القرار في المجتمع هو رجل الدين، الذي يأمر وينهى عبر مجموعة الأفراد المتكتلين حوله، ويرجع في تسلسله القيادي إلى المرجعية الدينية التي تستعين بطاقم إداري يعرف بالبطالة أو الحاشية التي من خلالها يدير أموره المختلفة، يذكر في هذا الشأن أن الشيخ الاراكي وهو مرجع ديني رجعت إليه الأهالي بعد وفاة السيد الكلبيكاني أواسط التسعينات انه كان في

(١) الإسلام وعلم النفس الاجتماعي إبراهيم محمد سرسيق ص ٦.
(٢) نفس المصدر السابق ص ٣٤٠.

وضع صحي مزري، لقد رايته بنفسي لا يقدر حتى على الكلام والتحدث لمن حوله، بل لا يمكنه الشعور بما يدور في محيطه الحسي القريب ورغم ذلك تصدر عنه فتاوى وآراء، إلا أنها بكل تأكيد بواسطة الحاشية، وقد توفي بعد عام واحد من تبؤه منصب المرجعية (رحمة الله عليه).

وتنعدم في مقابل السلطة الدينية المركزية أية معارضة، بل إن إعلان المعارضة في مجتمع شمولي تولتاري كمجتمعنا يعني تعرض المرء لخطر الاعتقال ولربما الإعدام، فمعارضة السلطة الدينية الحالية بقيمها ونظمها يعني بالتأكيد معارضة السلطة السياسية التي سوف تبادر إلى اعتقال المعارضين وسجنهم لفترات طويلة، ذلك أن الوضع الحالي على الأقل يشهد انسجاما وتناغما ما بين السلطتين السياسية والدينية، هذا التوافق بينهما جاء بعد عقود طويلة من العداء، انه لا يعني ذوبان الجليد وإنهاء كافة الخلافات والاختلافات، إلا أن رجال الدين كممثلين عن السلطة الدينية العليا ليسوا على استعداد للمغامرة بمناصبهم ومراكزهم وامتيازاتهم والدخول في مواجهة خاسرة ضد السلطة السياسية، خاصة بعد أفول نجم المعارضة في الخارج وإغلاق العالم الخارجي بعد أحداث سبتمبر، لذا فأنهم يقومون ألان بمبادرة قديمة جديدة ألا وهي الالتقاء برموز وممثلي السلطة السياسية في محاولة لاكتساب المزيد من الحقوق الدينية للشعب عبر اللقاءات المباشرة أو إرسال البرقيات والعرائض، كما كان يفعل أسلافهم، أنهم بذلك يضربون عصفورين بحجر واحد.

الأول: الاحتفاظ بالمركز والمنصب.

والثاني: يحاولون تحصيل حقوق الشعب الدينية من خلال الإطار الوطني السلمي.

أنهم عبر هذه الحقوق التي يطالبون بها يعززون مكانتهم ويوسعون دائرة نفوذهم، ذلك أن مطالبهم لا تتعدى الحقوق الأولية للشعب كبناء الحسينيات والمساجد وإنهاء التمييز وتعزيز وضع الحريات الدينية للأهالي، أما الحرية بمعناها الواسع والرحب وتحويل مملكة القرون الوسطى إلى مملكة دستورية على غرار الكويت المجاورة، حتى لا تكون الحقوق المستحصلة عرضة للنكران والاندثار بمجرد تغير شخص الملك أو المسئول أو الوزير، فهذا ما لا يطرحونه، لأنه ببساطة ليس من أجندتهم وأصولهم الفكرية والمعرفية، لأنهم في نهاية الأمر متخرجين من مدارس دينية تقليدية، لا تعني لها الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان شيئا، يؤمن القليل

من المشايخ بالقيم الحضارية والمعارف الإنسانية ونظم الحرية والديمقراطية واعتبارها جزء أساسيا من حياة الإنسان وليست قيم مقتصرة على الغرب، إن الشيخ حسن الصفار على سبيل المثال يدعو إلى مجلس تشريعي ذو صلاحيات تشريعية ورقابية، منتخب مباشرة من قبل الشعب، ويدعو إلى محاربة الفساد المالي والإداري، انه يقصد ضمنا الملكية الدستورية دون الإشارة إليها بوضوح، أما معظم أشخاص السلطة الدينية فيتركز همهم في تحصيل الحقوق الأولية وتعزيزها وترسيخها لتتبيث سلطتهم ونفوذهم داخل المجتمع، أتذكر في هذا المجال ما حدث للمدعو نبيل آل رمضان عندما وظف فتاتين كمسئولتي استقبال في مطعمه، لقد تحدى السلطات السياسة والاجتماعية والدينية وكان عقابه أن صدر بحقه ٩٠ جلدة على ٣ دفعات وينفذ الحكم في مدينته «سيهات»! ما أن يقوم فرد أو جماعة بنشاط مغاير للنشاط الديني التقليدي فانه سوف يتهم من قبل السلطة الدينية بمحاولة المساس بالدين والتقاليد وسوف تشن عليه حربا ضروسا تصل سريعا إلى أجهزة الأمن التي سوف تبادر إلى اعتقاله لفترات طويلة، ونذكر أيضا الشهيد صادق مال الله الذي تحدى السلطات الدينية والنظام الاجتماعي فشاع ذكره في الآفاق حتى وصل خبره للوهابيين الذين يمتلكون كل شي فحكموا عليه بالإعدام،وفي خارج المجتمع وداخل محيط الطائفة هناك العديد ممن خالفوا السلطة الدينية تحديدا وكانت عواقبهم محزنة كالشيخ زين الدين الاحسائي الذي جاء بعقائد مخالفة لعلماء عصره فكان جزائه التكفير إلى أن فر هاربا من كربلاء خوفا على حياته وتوفي في المدينة المنورة وقبره معروف لأتباعه ومواليه من فرقته «الشيخية» ونستحضر ايضا المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله الذي جاهر بمواقفه العقائدية فاسقطوا شخصه ومرجعيته ووصفوه بالضال والمضل،ولو كانت السلطة السياسية بيدهم لحكموا عليه بالموت أو اجبروه على العدول عن آرائه ومعتقداته بالقوة،ويضرب مثلا أيضا السيد احمد الكاتب الذي نفي نظرية الإمام المهدي فسلطت عليه اشد التهم ونعت باقدح الأوصاف، وتم إخراجه من مذهب الأمامية بتهمة إنكاره ضرورة وكأن من أخرجوه أوصياء على مذهب التشيع من قبل الأئمة (عليهم السلام)، لذلك فانك تجد أن الليبراليين والعلمانيين في القطيف لا يستطيعون القيام بأية أنشطة توضح مقاصدهم وآرائهم وتعلن عن وجودهم، لأنهم سوف يواجهون مواقف خطيرة لا يمكنهم مواجهتها، وهم فئة قليلة في مجتمع تولتاري من الطراز الأول.

ولعل من أعظم الشواهد على استبداد السلطة الدينية ودكتاتوريتها أن تياراتها

الدينية الحاكمة تمثل أجهزة داخل سلطة لا مركزية، لا تستطيع التعايش مع بعضها البعض، بل وتتنافس فيما بينها على السلطة والنفوذ، يحدثني احد المنشقين على تيار حزب الله، انه بدأ ورفاقه بالقيام بنشاطات دينية مستقلة عن نشطاء التيار فما كان منهم سوى أن شنوا عليهم حملات مغرضة بدأت بالمنشورات والوقوف على أبواب الحسينية التي يقيمون فيها احتفالاتهم حاثين الناس على عدم حضورها لأنهم يمثلون تيار منحرف عن خط الولاية! أتذكر أن احد الأصدقاء قام بتشكيل موكب عزاء في إحدى القرى فناله أذى شديد وحربا نفسية من التيار الديني المسيطر على القربة، حتى اضطر إلى ممارسة نشاطه في قرية أخرى!، إياك أن تمارس نشاطا دينيا لا يخضع للتيار الديني الحاكم في هذه المنطقة أو تلك، ستشن عليك حرب إقصاء شعواء!، يا ترى هل هناك صلاة جمعة واحدة مركزية في القطيف تعبر عن وحدة المجتمع؟ قبل أشهر اصدر بعض رجال الدين بيانا عن التطيير يحث المجتمع على عدم ممارسة هذا اللون من الشعائر الحسينية، فرد عليهم علماء دين آخرين ببيان آخر، أما المجتمع فهو الميدان الواسع للتجاذب والصراع، لأنه يحوي عصب السلطة بكل ما تمثله من مال وقوة ونفوذ وشهرة.

يمسك بزمام السلطة الدينية والاجتماعية الطبقة البرجوازية، شريحة رجال الدين ومن في معيتهم، ويتغلغل هؤلاء في كافة مؤسسات المجتمع، ويسيطرون على معظم الأنشطة والفعاليات الجماهيرية، ويحكمون الطوق على المحكمة الشرعية، والعديد من أتباعهم يمسكون بزمام الجمعيات الخيرية، ويدعمون بقوة شرائح التجار والمثقفين في المؤسسات الرسمية كالمجالس البلدية التي شكلت أخير أو الغرف التجارية، ويعدوا أطراف مهمة في إنشاء وتكوين المؤسسات الاجتماعية المختلفة في مقدمتها مؤسسة الزواج، وهم اليوم رؤساء الوفود الشعبية في القصور الملكية ويتمتعون بعلاقات متعددة مع أمراء العائلة المالكة والمسئولين الحكوميين، بعد أن كان هذا الدور مقتصرا على التجار الذين يرتبطون في عصرنا الراهن بعلاقات أخطبوطية مع كلا السلطتين الدينية والسياسية، وتتشابك مصالح التجار وأصحاب رؤوس الأموال مع رجال الدين في كافة ما يمس شئون تجارتهم، فهم يدفعون الخمس لرجل الدين لدوافع دينية واجتماعية، فإذا ما عرف عن التاجر انه من أتباع الشيخ الفلاني والمرجع الفلاني وانه منتظم في دفع الخمس والحقوق الشرعية فان تجارته سيكون لها

صيتا ورواجا اكبر، وعندما يأمن من السلطة السياسية ويلتزم بمهادنتها وولائها ومتابعتها في كل ما تطلبه وتريده فانه بذلك يامن على نفس وأمواله من المصادرة والمضايقة ويعيش حياة مستقرة هانئة، إن العديد من التجار يسيرون في فلك التيارات التقليدية التي ليس لها أي طموحات سياسية طلبا للسلامة والمقبولية الاجتماعية، إنهم يساهمون في المجالس الحسينية ويدعمون بناء المساجد ويسلمون الخمس للوكيل الشرعي، وفي نفس الوقت يدفعون الضرائب ويتقيدون بما تأمرهم به الحكومة، أنهم رغم أموالهم الضخمة مستسلمين استسلاما تاما لكلا النظامين الحاكمين الديني والسياسي، ولا يرجون سوى السلامة!! يقول الإمام الحسين (عليه السلام) «إنما الناس عبيد الدنيا والدين لعق على ألسنتهم» لم يدعم العديد من التجار نضال الحركة الإصلاحية وغيرها من الحركات الدينية والوطنية في العقود الماضية، رغم كون نضالها كان من اجل الدين والوطن والشعب، ما اضطرها في نهاية الأمر إلى الاستسلام والعودة الخائبة للوطن، إنها المصالح والرغبة المحمومة في السلامة وعدم تقديم التضحيات من اجل الوطن المسلوب والشعب الذي يرزح في الذل والهوان، انه التاريخ يعيد نفسه من جديد وان كان في مواقف مختلفة وظروف متعددة، ففي إحدى العهود العباسية المتأخرة قررت الخلافة العباسية حصر المذاهب الإسلامية في عدد محدود، علماء الدين الشيعة حثوا التجار وأرباب المال على بذل الأموال في سبيل اعتبار المذهب الشيعي أحد المذاهب المعترف بها، إلا أنهم عزفوا ولم يستجيبوا لندائات رجال الدين، أو كتجار مذهب «الواقفية» الذين زعموا إن الإمام الكاظم لم يمت وانه قادم، لذلك لن يدفعوا الأموال للإمام الرضا انتظارا لعودته!!، لقد غادر مع الإمام الحسين أكثر من ٣٠٠٠ شخص طلبا للمال الوفير، إلا إنهم ما أن تيقنوا من البلاء حتى تركوه وحيدا مع المخلصين من أنصاره وأهل بيته.

وتتشابك السلطات وتتداخل في مجتمعنا، فما بين رجال شرطة و مخابرات يقيمون علاقات شائنة مع عاهرات وتجار اللذة، إلى رجال دين وتجار يقيمون علاقات وثيقة مع أمراء العائلة المالكة طلبا في تحصيل حق عام أو جلب مصلحة شخصية وفئوية، إلى تجار ورجال دين تمتزج مصالحهم يبعضها البعض، فالتاجر يطلب الوجاهة والسمعة، ورجل الدين يطلب الخمس والأموال.

وتتغلغل سلطة رجال الدين إلى مؤسسة الزواج ذاتها، فجميع بنود عقد الزواج وشرائطه يحددها رجال الدين، وتخضع مؤسسة الزواج تماما للسلطة الدينية من خلال أحكامها وفتاواها الملزمة لطرفي العقد، إن السلطة في مؤسسة الزواج

للرجل والمرأة مجرد تابع لزوجها ولا تتمتع بأي استقلال أو إرادة منفصلة، إن طبيعة الحكم في مؤسسة الزواج ذكورية الطابع والأداء والآثار والنتائج، ينطلق الزوج في ممارسة سلطته على الزوجة من الثقافة السائدة والقيم المتجذرة والنظم الحاكمة، التي تجعل المرأة في موقع الدونية، انه في العلن يقول أن المرأة عرضي وجوهرتي المكنونة، ولكنها في لاوعيه المستحكم بشخصيته الظاهرية يعتبرها إنسانا اقل إنسانية منه، إنسان تحت الوصاية، ومخلوق يجب السيطرة عليه دائما، اعتقد أن العباءة وارتداء نساء بلادنا لها من هذا الباب، فهذه العباءة التي تخفي الجسد بالكامل وتكبله وتجعل من حركة المرأة الجسدية محدودة ومقيدة، وهي بالتالي تجعل حياتها دائما في موضع الثقل والضيق المفضي إلى عدم القدرة على التفاعل الطبيعي والعطاء الايجابي في الحياة، انه يرى في المرأة جسد يمثل كرامته وعرضه وشرفه ومروءته، أما إنسانيتها وكرامتها فتتوارى بعيدا، لذلك عندما تخطى المرأة تظل سمعتها دائما ملوثة، لأنها ارتكبت خطا هو في النسق الاجتماعي بمثابة الخطيئة، إلا إنها إنسان موعود بالمغفرة والرحمة من لدن الله سبحانه وتعالى، إلا أن المجتمع بثقافته الذكورية المستبدة لا يمكنه أن يمنح المرأة صكا المغفرة، لان المرأة هنا قيمة جسدية، وقد فرطت المرأة بجسدها واستحله ذكر دون مباركة اجتماعية أو عقد شرعي[1].

لقد فضت بكارتها، وأصبح كل ركن في هذا الجسد متطبعا بذكريات الخطيئة والخيانة، فعندما يقاربها زوجها على سبيل الافتراض لا يمكنه تصور أن هذه اليد قد لمست من قبل رجل آخر، أن هذه المرأة مارست الجنس اللاشرعي مع رجل آخر، وهذا ما يصعب للرجل في مجتمعنا أن يتخيله، قيمة المغفرة والتوبة ليس لها موضع من الإعراب لان التعامل هاهنا مع الجسد لا مع الإنسان، فلا يمكن إطلاقا إرجاع غشاء البكارة إلى سابق عهده، وكأن خطيئة لم تقع، أما الرجل فعندما يخطى فله في التوبة أبوابا مشرعة، وكم من فتاة تزوجت رجل مشهور بالموبقات، وكان من نتائجه الكثير من الماسي والويلات، جراء مخالفة قاعدة أصيلة في قول النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) «من أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه».

طبيعة السلطة في الغرب

السلطة في الدول الغربية بيد شعوبها، والتغيير يتم عبر المؤسسات الدستورية

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٣٤٠.

المنتخب أعضائها من قبل الشعب مباشرة في معظم الأحيان، في الدولة سواء كانت ملكية دستورية أو جمهورية شعبية مجلس دستوري يطلق عليه في الغالب «البرلمان» أو الجمعية الوطنية، مهمته سن التشريعات الوطنية بقوانينها المنظمة ومراقبة عمل الحكومة، وتختلف مهامه وصلاحياته من دولة لأخرى، إلا أن وظائفه المتفق عليها ما بين كافة الديمقراطيات في العالم هو التشريع وسن القوانين ومراقبة الأداء الحكومي، ومن خلال ذلك فان السلطة الاجتماعية بيد البرلمان، لان التشريعات الوطنية تدور حولها في الغالب النظم الاجتماعية، وكذلك كافة أنظمة وقوانين وأعراف الدول تدور في مدار التشريعات، التي تدور بدورها في مدار الدستور الذي تعبر بنوده عن القانون الكلي المركزي، الذي تدور حوله كافة الأنظمة والتشريعات والقوانين، إذن نستطيع رسم يوضح تسلسل السلطة كالأتي:

دستور يتفق عليه من قبل الشعب في استفتاء عام في اغلب الأحيان

↓

مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب، مهامه الرئيسية التشريع والتقنين والتنظيم وفقا للدستور

↓

أنظمة اجتماعية وفكرية وثقافية تنظم كيفية التعامل مع التشريعات التي يقرها البرلمان

أما الحكومة، فهي إما منتخبة انتخاب مباشر أو تشكل من خلال الأغلبية البرلمانية الفائزة في الانتخابات، ومهمتها تطبيق التشريعات والقوانين أو الدعوة إلى تغييرها أو تعديلها، باعتبارها الجهة المنفذة القادرة على معرفة فاعليتها أو عدم ملائمتها للتطبيق، وضمان حرية الأفراد والجماعات وامن وسلامة المجتمع وضمان حرية مؤسساته المدنية والاقتصادية عبر أجهزتها الأمنية والخدمية المختصة.

أما موقع رجال الدين في أجهزة الدولة فيتحدد من خلال صندوق الاقتراع ويتمتعون كغيرهم من الفئات بكامل حقوق المواطنة، وبناء على ذلك لا يمكنهم إسقاط آرائهم الدينية إلا عن طريق السلطة التشريعية وفقا للوائحها الداخلية.

نلاحظ أن الدولة بشكل عام وتحديدا الحكومة التي هي سلطة تنفيذية ليست سوى مؤسسة شعبية مهمتها حفظ النظام العام بما يتيح للأفراد هامشا واسعا جدا من

الحركة الذائبة نحو التغير والتقدم والتطور في كافة المجالات، ولا يمكن للحكومة عبر أجهزتها الأمنية والمالية والخدمية التدخل في الشئون الفردية والجماعية، سواء كانت مدنية أو اقتصادية أو أمنية إلا عبر قنوات قانونية واضحة ومحددة.

في الملكيات الدستورية يكون للملك سلطة في إطار الدستور، لا يمكنه تخطيها، وللعائلة المالكة مميزات محدودة، ولا يمكنها التعامل العشوائي مع مؤسسات الدولة الدستورية والأمنية.

وللفرد موقعا متميز في السلطة، فمؤسساتها مسخرة من اجله، ويعين أشخاصها من خلال صندوق الاقتراع الذي يحتل فيه الشعب بأفراده وجماعات بطبقاته وشرائحه الأساس الأول والأخير، وتنشط مؤسسات المجتمع المدني خدمة للفرد ودفاعا عن حقوقه ومكتسباته وانجازاته في شتى المجالات والميادين، عندما يبتغي فردا ما أن يطبق وجهة نظر معينة في أي مجال، فان الباب مشرعا له في تطبيقها فورا، وللأفراد الآخرين أن يتبعوه إن أرادوا ذلك، في حرية واضحة ومسئولة، وإذا ما أراد هذا الفرد أن يجعلها إلزامية، فان له أن يرشح نفسه للسلطة التشريعية، وله أن يبرز من خلال تأسيسه حزبا سياسيا يطرح فيه برنامج واضح ومقنع، فإذا ما حصل على العدد اللازم من الأصوات فانه يصبح عضو في المجلس التشريع وإذا ما طرح مشاريعه الانتخابية كتشريعات فإنها تصبح نافذة إذا ما أجيزت بالنسبة المقررة قانونا، وهكذا يمارس الفرد والجماعة عبر التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي التغيير السائر نحو التطور، والارتقاء الشامل بأوسع أبوابه ودونما عوائق تذكر، بل إن بنود الدستور يمكن تغييرها أو تعديلها وفقا لقانونه المنظم.

أما في مجتمعاتنا الإسلامية ومنها مجتمعنا القطيفي فان السلطة بيد النظام السياسي الشمولي المركزي، ذلك النظام الذي جاء ليفرض على الإنسان كل شي، دون حقه الاعتراض أو حتى السؤال والاستفسار من مولده إلى حين وفاته، والسلطة الاجتماعية والدينية الشمولية التي يمثلها رجال الدين وحاشيتهم ليس للفرد أدنى مركز أو قيمة لديها، فحق التشريع والتنظيم والتقنين وكافة شئون البلاد والعباد بيد السلطات الحاكمة، لذلك فان الفرد في مجتمعنا هو آخر محل الاهتمام بل ليس له أدنى نصيب من الرعاية والاعتبار، إن مصالح السلطة وبقاء أشخاصها في سدة الحكم والرئاسة المحرك والأساس والهدف والغاية، يشيع في بلادنا احتقار الفرد وتسفيهه، فما أن يبدي رأيا حتى يقال له من أنت؟ هل أنت رجل دين؟ هل تمتلك مركزا رياديا

في الدولة؟ هل تمتلك مالا وافرا؟ إذن أنت لا شي وليس من حقك شي؟؟ أما المرأة كفرد فهي إنسانة محطمة يمارس ضدها أبشع أنواع التمييز والاضطهاد والقمع، وكل ذلك باسم الدين الذي تنهل منه النظم الاجتماعية ويؤسس لشرعية أعرافها وتقاليدها، إن المرأة مهما وصلت من تقدم ورقي في شخصها وحصلت على الشهادات الأكاديمية العالية، فإنها تضل امرأة، فمثلا لا يمكن إطلاقا أن تقبل شهاداتها في رؤية الهلال، بينما تقبل شهادة رجل أمي لا يعرف الكتابة والقراءة، وكل ذلك لأنها امرأة ولكونه رجل!! وحيث انه يمارس ضد الشيعة التمييز والاضطهاد لاختلافهم عن الأغلبية السنية في العقيدة والأحكام الفقهية فان الشيعة يمارسون ضد بعضهم البعض التمييز ذاته، وفقا للانتماءات الفئوية والتيارية الضيقة والمتخلفة.

الفرد وقود نار السلطة، عندما يريد رجال الدين أن يناضلوا النظام السياسي كما في الثمانيات الميلادية فإنهم يدعون الأفراد لكي يكونوا وقودا لنضالهم وعنصر قوة لهم، ويسخروا الدين من اجل ذلك ويستشهدوا بحركة الإمام الحسين (عليه السلام) ونهضته في كربلاء، وعندما يركنوا إلى الاستسلام والعودة القسرية فأنهم يسخرون الدين أيضا ليرغموا الأفراد على إتباعهم والدوران حول فلكهم ويستشهدوا أيضا بالأئمة(عليهم السلام) ولكن هذه المرة بالإمام الحسن (عليه السلام) وبقية الأئمة من نسل الحسين (عليه السلام)، يفسرون الدين كما يشاءون ويسخرون الناس لما يريدون، فان أصابوا فلهم أجران وان اخطئوا فلهم اجر واحد!! إن كافة النظم الاجتماعية يقررها ويحددها رجال الدين، وبالتالي فان حركة المجتمع بيدهم أيضا، وتشترك السلطتين الدينية والسياسية في حكم الشعب، وليس هناك أية مؤسسات شعبية من خلالها يشارك الشعب في حكم نفسه والاستفادة من موارده وطاقاته الإنسانية والطبيعة، أنها معادلة استبدادية عجيبة ومحيرة في واقعها وأمرها، إلا أن الأنظمة الشمولية سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية لا تعرف سوى بقاءها في السلطة على حساب شعوبها، أما الشعب بأفراده وشرائحه فهو الضحية الأولى والأخيرة لسياسات القمع والظلم والاضطهاد.

الفساد في مؤسسات السلطة الدينية

تخضع الحكومات في الدول المتقدمة إلى رقابة لضمان استخدام السلطة في مسارها القانوني المرسوم، ويتم مراقبة أموال الدولة من خلال لجان برلمانية وحكومية

ذات صلاحيات للتأكد من عدم استغلالها في عمليات فساد أو رشاوى أو عمولات وغيرها من مظاهر الفساد، ومراقبة مشاريع الميزانية من اجل إنفاقها على مصالح الشعب ومرافقه الأساسية وخدماته العامة، نشرت صحيفة الشرق الأوسط أن رئيس دولة افريقية أقيل من منصبه بسبب قانون غير دستوري أصدره دون الرجوع للبرلمان، يقول الخبر أن رئيس الدولة اصدر قانونا بموجبه استطاع الحصول على أنواع مختلفة من السيارات الجديدة ضمت لملكيته الخاصة، من ضمنها سيارة لمستثمر لبناني ابلغ الشرطة بمواصفات سيارته المسروقة، أجهزة الأمن رصدت السيارة المسروقة لدى رئيس الجمهورية! أحيط البرلمان بالأمر وكشفت مخالفات الرئيس وفساده المالي واستحواذه على الكثير من الأموال بطرق غير مشروعة، فعقدت جلست عاصفة وتم عزله!!! يخضع راتب رئيس الولايات المتحدة على سبيل المثال للضرائب كغيره من المواطنين، في بلادنا تستحوذ العائلة المالكة على عوائد النفط والغاز والثروات الأخرى دون حسيب أو رقيب، يقول بعض المحللين أن النظام المالي السعودي يستقطع دولار واحد من كل برميل نفط يصدر للخارج لصالح الملك، ولكل فرد من العائلة المالكة مخصصات من عوائد البترول، حتى انه بيعت شحنات كاملة لحساب أفراد من العائلة، يستحوذ آل سعود على كل شي في هذه البلاد، فهي مملكتهم التي وصمت باسمهم!! وفي نظامنا الديني الحاكم يستحوذ رجال الدين على أموال الخمس والحقوق الشرعية والأوقاف، رغم أن الأخيرة ليست مقتصرة على رجال الدين وحدهم، ليس هناك رقابة على الأموال العامة للدولة فهي بيد مجلس الوزراء الذي تسيره العائلة المالكة، وكذلك ليس هناك أية رقابة على أموال الخمس وسلطة رجال الدين في المجتمع، فرغم أن ميزانيات الجمعيات الخيرية تخضع لمراقبة وان كانت محدودة من قبل وزارة الشئون الاجتماعية،وتعد الميزانية من خلال مكاتب متخصصة، يوضح فيها كافة الإيرادات والنفقات والمصروفات نهاية كل عام، إلا أن أموال الخمس لا تخضع إطلاقا لأية مسائلة أو محاسبة، لم اسمع أن الأهالي تقدموا بشكوى لمرجع ديني طالبين عزل الوكيل الفلاني لأنه غير مؤتمن على أموال الحقوق الشرعية! هل سمع القارئ بمثل هذا من قبل؟ هذه الواقع الاستبدادي الذي يسير السلطة الدينية مكن العديد من رجال الدين من الاستحواذ التام على أموال الخمس وإنفاقها كما يريدون ووفق ما يشتهون دون معارضة من احد، ليس في أموال الخمس فقط بل في كل شئون المجتمع المغلوب على أمره، الذي يقدم لهم أمواله على طبق من الولاء الساذج والفهم السقيم، لقد خرجت المليارات من جيوب شعبنا وذهبت إلى

مصادر غير معروفة إلى يومنا هذا، إلا أنها ذهبت قطعا في جيوب المنتفعين والحواشي الذين يقتاتون على أموال البسطاء أمثال شعبنا، أموال الخمس التي تقدر بـ ٢٠٪ أي تذهب؟ وأين أثرها في مجتمعنا؟ ليس من حق احد أن يسال صاحب الفضيلة وكيل أية الله العظمى خليفة الإمام المهدي المنتظر؟؟ كما أننا لا يمكننا أن نوجه هذا السؤال لحكومة ابن سعود أو لأي شخصية مسئولة فيها، فهذا الحظر أيضا معمول به في أروقة السلطة الدينية المستبدة، ما علينا سوى أن ندفع أموالنا لنحصل على صك البراءة من جهنم وسماحة الشيخ يتحمل كل شي في يوم القيامة!![1]. كما أن أموال البترول ليس لها اثر فان أموال الخمس ليس لها اثر كذلك، عندما يسير الأجنبي والمواطن المدقق في أنحاء القطيف ينتابه العجب العجاب، فهذه البلاد هي التي تزود الدول الكبرى بالطاقة وتمتلك المخزون الأضخم من النفط على مستوى العالم اجمع، ورغم ذلك فان تطورها العمراني لا يختلف عن مدينة افريقية متواضعة!! وعندما يسير الباحث في دهاليز السلطة الدينية والاجتماعية المغلقة والمعقدة يدهش عندما يكتشف أن المليارات من أموال الخمس والحقوق الشرعية خرجت من جيوب أهل هذه البلاد لتذهب إلى العراق وإيران، ورغم ذلك فان أعداد الفقراء والمحتاجين في تزايد مستمر، ويعاني الشعب من أزمة معيشية خانقة منذ عقود طويلة، وليس لهذه المليارات أي آثار على الاقتصاد المحلي، في القطيف أموال مجمدة وأوقاف ضخمة ذات عوائد كبيرة، لا تتوافر مصادر موثقة لإحصائها وجردها، لأنها تدار من خلال نظام مترهل، عمد إلى احتكارها من قبل أشخاص قلائل بناء على قواعد دينية متخلفة لا تنسجم مع المعطيات الاقتصادية والحضارية المعاصرة، يقف خلفها رجال الدين عبر الفتاوى الدينية وما تعارف وتسالم عليه المجتمع، إن بلادنا لا تقف على بحار من الذهب الأسود فقط بل على ثروة بشرية وزراعية وتجارية ضخمة، إلا أنها تعيش الاستنزاف في كل يوم بل كل ساعة، لتذهب ثرواتها الضخمة في جيوب قلة من المنتفعين والمسترزقين على حساب الدين والشعب والوطن، فأما عائدات البترول فللعائلة المالكة، وأما أموال الخمس والحقوق الشرعية فالي جيوب رجال الدين ومن حولهم، والى القارئ العزيز رصد لبعض مظاهر الفساد في السلطة الدينية الحاكمة في مجتمعنا القطيفي المغلوب على أمره:

---

(١) من الأمثال الشعبية المتداولة «قلدها عالم واخرج منها سالم» ويضرب للحث على تقليد العالم الديني لإبراء الذمة.

١- **استنزاف أموال الخمس:** يقول احد المواطنين البحرينيين على شبكة الانترنت «أصبحت ولاية الفقيه أنشودة وأغنية يتغنى بها كل شخص يريد أن يملئ جيوبه من القروش والدراهم والدنانير، حيث أصبح من لا يؤمن بها ينادي بها والنتيجة أنه يبني له قصرا في المحرق والبعض الذي يفهمها يفسق من لا يقول بها وتراه يبني له عمارة في... ووووو لدينا كثير، وكل هؤلاء ليس أهلهم من أصحاب التجارات والأموال إلا أموال الخمس والتي تأخذ مني ومنك ويأخذ منها الوكيل النصف أو الثلث ويصرفها على نفسه وعياله كأنها أمواله قد ورثها من أبيه، والباقي يذهب بها إلى إيران وكأن البحرين أصبحت أغنى من إيران وتجار البحرين وأهلها أضحوا يملكون المليارات أما أهل إيران فلا يملكون شيئا من القروش، يذهب بالأخماس إلى إيران لكي تبنى بها المستشفيات والمدارس والمراكز العلمية، وكان البحرين لا حاجة لها بمثل هذه المراكز، أنا أدعوا الوكلاء في البحرين أن يدعوا المراجع الكرام لأن يتصدقوا علينا بشيء من أموالنا ونبني به مركزا علميا أو مستشفا صحيا أو نبني دورا وبيوتا للفقراء كما يبني المراجع هناك بالأخماس الدور والبيوت للمحتاجين السنا نحن بأمس الحاجة لأموالنا، أليست إيران وشعبها أغنى منا ثروة، فهم الذين يملكون آبار البترول وبئر واحد من آبار خوزستان يشتري البحرين بمن فيها!».

حدثني احد الإخوة بأنه ذهب للشيخ حسين فرج العمران طالبا مساعدته في أمر زواجه، سأله الشيخ: تقلد من؟ فقال: أقلد السيد محمد الشيرازي. فقال له: اذهب إذن للشيرازيين يعطوك!!

يمنح بعض الوكلاء جزء من الحقوق الشرعية لأقاربهم ومعارفهم ولا يمكن لأحد الحصول على مساعدة من الوكلاء إلا بالمحسوبية والواسطة، وكأنها أموال يمنون بها عليهم، كما يعمد بعض الوكلاء إلى التقرب إلى مكاتب مراجعهم في قم والنجف على حساب حقوق المستحقين داخل البلاد بهدف تحقيق السمعة والمنعة عند المراجع وحاشياتهم، كما يعمد البعض منهم إلى استنزاف المخمسين وطلب ما يزيد على المستحق الشرعي، حدث ذلك للعديد من البسطاء وهم يدفعون صاغرين وراجين صاحب الفضيلة بأن يبرئ ذمتهم!! بينما يسافر فضيلته بهذه الأموال ليقضي بها وعائلته ومن يعز عليه الليالي الحمراء في البلدان السياحية، والناس تلهج بذكره شاكرين الله بأن من به عليهم ليبرء ذمتهم أمامه في الدنيا قبل الآخرة.!

من المملكة وكأنها تابعة لدولة أخرى.

٣ـ إن عبد الله الخنيزي يا سمو الأمير يقوم باهانة المواطنين ويكيل لهم الشتم والسب بدون سبب وكأنما اهانة الناس وتحقيرهم عنده غريزة ونشوة يريح بها كبريائه وغروره وهو رجل غير مرضي عنه في عموم محافظة القطيف.

٤ـ إن عبد الله الخنيزي يا سموالامير يتلاعب بالأوقاف في القطيف ويستغل نفوذه ومنصبه في سرقة الأوقاف ويسجلها بأسماء أولاده وإخوانه وأقربائه وقد اخرج لبعضهم صكوكا بأسمائهم، وهذا الموضوع يمكن أن يفيدكم عنه محافظ القطيف بالنيابة المكرم/ خالد عبد العزيز الصفيان.

٥ـ إن عبد الله الخنيزي يا سمو الأمير يأخذ رشاوى عن كل شخص يريد أن يعقد قران وبالخصوص من طلبة العلوم الشرعية والذي يرفض إعطائه المبلغ يعرض نفسه للاهانة ولعن الوالدين مما سبب الاستياء الشديد عند المشايخ وفضلاء علماء القطيف والكثير منهم امتنع عن عقود النكاح لهذا السبب.

٦ـ صاحب السمو.. إن للشيخ الخنيزي تصرفات قائمة على كراهية أهل السنة والجماعة والتحريض على معاداتهم ومن تصرفاته المشينة انه يوبخ ويطرد بعض رجال الدين المعممين من المحكمة الجعفرية لأنهم يدخلون المحكمة الكبرى بالقطيف ويصفهم بالآثمين ويتلفظ عليه بألفاظ نابية من غير اللائق ذكرها لسموكم.

٧ـ صاحب السمو إن للخنيزي سابقة معلومة في السب والشتم للخلفاء الراشدين وسوابق أخرى في إقامة علاقات مشبوهة مع من هم أعداء وحاقدين على وطننا وامتنا.

صاحب السمو لا ارغب الإطالة في هذا حيث أن ما لدي من معلومات يستوعب صفحات عديدة وإنني على استعدادا تام للإدلاء بتلك المعلومات متى طلب مني ذلك واقتراحي الذي أقدمه بدافع الغيرة على وطني ومجتمعي إما إغلاق هذه المحكمة التي تعد متجر لعائلة الخنيزي أو إيكالها إلى رجل أمين متدين عنده ولاء إلى مليكه وولاة أمره ومحب لوطنه ومجتمعه.

سيدي يشهد الله انه ليس بيني وبين المذكور أي مشاحنات شخصية وليس لي من غرض شخصي سوى غيرتي على وطني وأمتي وولاء لولاة الأمر. اللهم فاشهد، اللهم فاشهد، اللهم إني بلغت.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير والاحترام

مقدمه المواطن

الشيخ محمد عبد الله ألجيراني

صراع السلطة في هلال عيد رمضان وصلاة الجماعة

ترتبط مصالح المشايخ مع بعضها البعض باتجاهين متعارضين ايجابي وسلبي، بحيث يكون لها تأثيرها المباشر على العامة من الناس، الذين يشكلون القاعدة الشعبية للسلطة الدينية الحاكمة، النظام الديني الحاكم لا يشكل سلطة مركزية واحدة وإنما تتعدد مراكز اتخاذ القرار تبعا لتعدد المرجعيات الدينية وانسجامها مع بعضها البعض ومدى تنافرها، وينعكس ذلك على القيادات الدينية المحلية في المجتمعات الشيعية بشكل عام، ومن ضمنها مجتمعنا القطيفي، ومن ابرز مواقف الصراع والخلاف التقليدي بين القيادات الدينية تشخيص رؤية هلال شهر رمضان واثبات العيد من عدمه، بعض المشايخ يمتنع عن استقبال الشهود ويغلق مجلسه بل وهاتفه النقال حتى لا يسال من قبل العامة عن تبوث العيد والسبب انه لا يستطيع مواجهة الشيخ الأقوى منه، فهو لا يدري هل يتطابق تشخصيه معه أم لا!!! فإذا ما خالفه لم يؤمن من ايدائه وحرمانه من نصيبه الشهري من أموال الخمس فضلا عن تسقيطه في المجتمع! ولكن إذا وصل إلى مسامعه تبوث الهلال عنده يفتح مجلسه للعامة ويستقبل الشهود!، البعض الآخر لا يستطيع مخالفة المرجعية الدينية في النجف أو قم، فإذا لم يتبث عندها العيد أو صيام رمضان يعلن اقتداءه بها رغم عدم استلزام ذلك شرعا، في عيد الفطر عام ٢٠٠٥م، في البحرين المجاورة ذهبت جماعة عددها ٢٥ شخص لأحد العلماء ليشهدوا برؤية هلال العيد، فردهم صحاب الفضيلة لان المرجع الديني أفتى بان يوم الخميس هو العيد!! وفي الكويت قبل سنوات رد احد رجال الدين المشهورين شهادة رجال يثق بهم من جلسائه ويشهدون عنده كل عام لأنه يتبع شيخا آخر أقوى منه تبث لديه بان العيد هو اليوم التالي، قام صاحب الفضيلة بقطع المسافة الشرعية ليفطر تاركا الآلاف من أتباعه يصومون يوم العيد!!

كما أن بعض المشايخ يقومون بالتمييز بين الشهود، فالذين لا ينتمون لمرجعية مقلده لا يقبل شهادته! وبعض المشايخ الذين لا يستطيعون مواجهة الأقوى منهم سلطة رغم علمهم اليقيني بان الغد مثلا هو العيد يقومون بحيلة شرعية حيث

يقطعون مسافة ثم يفطرون!!، من هذا الواقع المريض يختلف الناس ويعيشون التشتت والاضطراب في كل عام، فبعض المناطق يصوم ويفطر ساكنيها في أيام مختلفة ومتفرقة تبعا لتعدد المرجعيات، فكل منطقة من مناطق القطيف تتبع شيخا ينتمي إلى مرجعية معينة وقيادة دينية عليا داخل المجتمع مرتبط بالمرجعية في قم أو النجف، ولا يمكن مخالفة المشايخ الأقل شئننا للمشايخ الكبار، كما لا يمكن للمشايخ الكبار مخالفة المرجعيات الدينية، في البيت الواحد يصوم الزوج وتفطر الزوجة وبالعكس، وعوضا عن تناول طعام الإفطار في تجمع عائلي يحقق أهداف الصوم العظيمة تجتمع نصف العائلة، لان بعضها يعتبر اليوم أول أيام العيد، بينما البقية الصائمة تراه آخر يوم في شهر رمضان!! وكل ذلك ببركة المشايخ الذي يختلفون فيما بينهم حرصا على الدنيا ومصالحهم الأنانية المتمثلة في استمرارية هالة التقديس وتدفق أموال الخمس التي يدفعها المجتمع الغارق في السذاجة والبؤس.

كم مرت علينا عاشوراء في ليلتين متتاليتين، ومناسبات دينية متعددة كوفيات بعض الأئمة، لتضارب الأقوال المعبرة عن صراع على السلطة والنفوذ والخلافات والاختلافات المفسدة للعقول والقلوب والضمائر والمفرقة للصفوف، المشتتة للقوى، الجالبة للوهن والضعف وضياع الأمر بين هذا الشيخ وذاك، ولكن ما يدمي القلب ويحزن الفواد أن صلاة الجماعة التي هي عنوان تكاتف وتالف المجتمع المسلم أصبحت بعيدة كل البعد عن ذلك، فكل تيار ديني يقيم صلاته بعيدا عن الآخر، فكل صلاة جماعة تعقد وفقا للانتماءات المرجعية بل ولا يجد العديد من المشايخ وأتباعهم صحة الصلاة خلف الشيخ الآخر لأنه يخالفهم في الانتماء المرجعي والرأي والفكر والنشاط الاجتماعي، يا ترى هل هؤلاء يعبدون الله جلت قدرته؟ فإذا ما كانوا من مذهب واحد ووطن واحد لماذا يعبدونه والأغلال تملئ قلبوهم على بعضهم البعض؟، إن الأوساط المتدينة وعموم المجتمع أصبحوا ضحية للصراع على السلطة بين المشايخ ولكن للأسف الشديد استطاع رجال الدين تجييش العامة وتروضيها بحيث تحول الناس إلى أتباعا خاضعين مخلصين تجذبهم الهالة المزيفة للعمامة والرداء الديني، حدثني احد المعممين بأنه اجبر على خطبة غير مقتنع بها إرضاء لصحاب السماحة والعقول والنفوس المريضة لأتباعه، واخذ يكيل الاتهامات المبطنة للتيارات الأخرى!! وحدثني احد الإخوة المؤمنين انه جلس مع مجموعة من أصحاب العمائم وحثهم على التآلف والوحدة ونبذ الخلاف والشقاق، فأجابه احدهم: ما دمنا راضين بهذا الأمر فليس للعوام من شأن!! انه لمن النادر أن يقف في

صفوف المصلين في صلاة الجماعة شخص لا ينتمي بالتقليد للمرجعية الدينية التي يدين بها إمام الجماعة ومن يصلي خلفه، لا شك في انه سيوضع موضع تساءل عن سبب قدومه وماذا يريد والى ماذا يهدف؟!! وسينتاب بعضهم العجب والاستغراب!!!! فتأمل عزيزي القارئ النبيل.

مكامن الاستبداد في نظام السلطة الدينية

في إحدى السنوات حضرت ندوة لتيار حزب الله عن الوحدة الإسلامية فسألت صاحب الفضيلة «الجميع يتفق على الوحدة ولكن الجميع أيضا يختلف على شروطها وموجباتها، فكيف تنظرون إلى الوحدة على الصعيدين السني الشيعي والشيعي الشيعي؟ أجاب: أما الوحدة بين الشيعة والسنة فلا بد أن يسودها احترام متبادل لعقائد كل منهما ويتفقان على القضايا التي تشكل الوحدة المصيرية التي تجمع الطرفين كأمة واحدة، أما الوحدة بين الانتماءات الشيعية المتعددة، فلا بد أن تنطوي جميعها تحت راية ولاية الفقيه باعتبارها القيادة الدينية الشرعية النائبة عن الإمام صاحب العصر والزمان!!» يرى أنصار تيار حزب الله أن الوحدة الشيعية ممكنة في ظل ولاية الفقيه التي تدعو إلى التعدد في التقليد والوحدة في القيادة السياسة والاجتماعية والثقافية والفكرية، بينما يرى أتباع الإمام الشيرازي أن الوحدة الشيعية ممكنة فقط في ظل ولاية الفقهاء، أي جمعهم في مجلس قيادي يقود الأمة الشيعية، أما التقليديون فلا يرون في ولاية الفقيه سوى قيادة اجتماعية وثقافية وفكرية وفقهية محدودة، أما تأسيس دولة إسلامية فليس من اختصاص المرجعية الدينية، وإنما هي من شئون صاحب العصر وان المطلوب في هذا الزمان هو الالتزام بقيادة المرجعية الدينية في كافة الشئون عدا الشأن السياسي الذي لا يمكنها الخوض فيه وإدراك مقاصده الشرعية الصحيحة.

إن الإسلاميين التقليديين وفي مقدمتهم علماء الدين يرون أن الحكم في الإسلام هو للفقهاء، إلا أنهم يختلفون في الزاوية المفصلية، فهل هي لفقيه واحد أو لعدة فقهاء، إلا إنهم يتفقون أن شان الأمة ومصيرها مرهون بيد الفقهاء، أما بقية الشرائح والفئات في المجتمع الإسلامي فأنهم يساهمون في التشخيص، أما الأمر والرأي الأخير الذي يكون عرضة للتطبيق فهو للسلطة الدينية سواء كانت العليا أو من خلال سلطاتها المرتبطة، إن الحكم الديني بذلك يرى أن كل شئون الشعب والمجتمع بيد الفقهاء ورجال الدين ولا بد من إخضاع حركة المجتمع إلى اجتهاداتهم

الشرعية، إن للولي الفقيه في الجمهورية الإسلامية الإيرانية صلاحيات مطلقة تتعدى الدستور ليشمل كل شئون الدولة والشعب، يقول رضا حق بناه الكاتب الإيراني «إن إطلاق ولاية الفقيه المنصوص عليه في المادة ٥٧ حاكم على المادة١١٠ وان أولئك الذين يقولون ـ مستندين إلى المادة ١١٠ ـ إن وجود إحدى عشر وظيفة في هذه المادة يعني عدم إمكانية وجود ما هو أكثر عليهم أن ينتبهوا إلى أن الدستور نص على إطلاق الولاية في المادة ٥٧ لكي لا يعدد كل الصلاحيات. إذن ففي حالة التعارض بين المادتين ٥٧ و١١٠ فالمقدم هو المادة ٥٧ ذلك أن هذه المادة قد أوضحت عدم الحاجة لإضافة صلاحيات أخرى في حينه، وعلى هذا واستنادا إلى المادة ٥٧ فالولاية مطلقة وان وجود إحدى عشر فقرة في المادة ١١٠ لا يعني الحصر ذلك، أن كل حصر محتاج إلى مفهوم معارض كما في المصطلح القانوني، وان المادة ٥٧ مطلقة، ويمكن القول الآن انه استنادا إلى المادة ٥٧ فان ولاية الفقيه حاكمة على مواد الدستور وان الإحدى عشر فقرة الواردة في المادة ١١٠ لا تعني الحصر»[1]. في ظل ولاية الفقيه ليس هناك من فصل بين الفقيه كمستنبط للحكم الشرعي من أدلته التفصيلية وبين كونه حاكم، أي أن آرائه الفقهية والعقائدية تسقط كتشريعات وقوانين ملزمة للشعب والدولة على حد سواء، وليس للناس الحق في تنصيب الفقيه للحكم بل أن انتخابه من خلال مجلس من المجتهدين المنتخبين، ولا يحق للشعب المطالبة بعزله وتغييره، لان ذلك شان من شئون الشريحة الحاكمة ألا وهي الفقهاء، يقول الإمام الخميني موضحا جوهر نظرية ولاية الفقيه «الفقهاء العدول مكلفون مأمورون بالقيام بجميع الأمور التي كانت في عهدة الأنبياء» ويقول جواد آملي في مسالة عزل الولي الفقيه «إن أعضاء مجلس الخبراء يشخصون نصب الفقيه الجامع أو عزله، وليسوا سببا في النصب أو العزل، إن القائد الإسلامي لا ينصب ولا يعزل أبدا من طريق الناس أو الخبراء"، أن نظريتي الحكم الإسلامي الذي يطرحها الإسلاميين الشيعة والرائجة في بلادنا تضع النقاط على حروف الاستبداد لتؤسس لنظام استبدادي باسم الدين والنبي والقرآن والأئمة، فالفقهاء هم الشريحة الحاكمة باعتبارهم خلفاء الإمام الغائب الذي هو خليفة الله على أرضه، ورجال الدين وطلبة العلوم الشرعية والمتدينون هم أشخاص السلطة وتياراتها الذائبة في أعماق حركة الشعب في كافة شئونها وميادينها، انه بذلك حكم تيوقراطي إشرافي، وليس للشعب من وصاية على نفسه وولاية على أمره إلا

---

(١) الفكر السياسي الإسلامي وإشكاليات التطوير المعاصرة ص ١٤٠ ـ ١٤١.

في حدود الفضاء التشريعي الغير متعارض مع سلطة الفقهاء، تماما مع نشهده اليوم من هامش ضيق جدا في حركتنا الدينية والاجتماعية بما لا يتعارض مع السلطات السياسية والدينية والاجتماعية الحاكمة، ليس للشعب سلطة في تشريع أو تنظيم، إلا فيما لا يتعارض مع فتوى أو حكم أو تشريع أو قانون مرتبط بالرأي الديني الصادر عن الفقيه الحاكم أو الفقهاء الحاكمين، إن مجتمعنا القطيفي كغيره من المجتمعات الإسلامية التقليدية يرجع أموره إلى الفقهاء ويراهم الحكام الشرعيين والزمنيين الواجب طاعتهم وبالتالي فهو ينأى عن تدبر أمره بنفسه ليرهن مصيره وحاضره ومستقبله بيد الفقهاء الذين يعتبرهم النواب وولاة الأمر في عصر الغيبة!! لا شك أن النظام الديني كما يطرحه الإسلاميين وبما نعيشه على ارض الواقع نظاما مستبد يحكمنا باسم الله والنبي، ويعطل ملكة العقل والإبداع والتطور والرقي في المجتمع، فنحن نرجع كل أمر من أمورنا إلى الدين باعتباره منزل من عند الله سبحان وتعالى، وبما أن الفقهاء هم الأعلم بالدين فنحن نرجع إليهم ونحكمهم في أمرنا وكأنهم معصومون ونسينا أنهم بشر مثلنا يخطى ويصيب ويؤثر ويتأثر، وان الفقهاء شريحة من الشرائح وفئة من الفئات، وأنهم يمتلكون علما في تخصص معين كسائر العلوم، وانه من الممكن أن تنتابهم الأخطاء والنواقص في طرق الاستنباط من الأدلة التفصيلية الأربعة وفي سائر العلوم والمرتكزات في الفقه والأصول والعقائد والفتاوى والأحكام المستنبطة، وان هؤلاء الفقهاء كغيرهم من البشر يتأثرون ببيئتهم وتصيبهم كافة الأمراض التي تصيب باقي البشر من الحقد والحسد والكره والظلم، وتنقص الكثير منهم ثقافة الاطلاع في سائر العلوم، وان لهم ما يحسنونه ولهم ما لا يحسنون، إنهم في النهاية الأمر بشر مثلنا فكيف نسلمهم أمر مجتمعنا هكذا وكأنهم أنبياء أو أئمة؟؟ إن هذا الواقع الرهيب الطاغي في تراجعه وانحداره هو الذي أوصلنا إلى هذا المنحدر العميق من التخلف الحضاري السحيق، لقد أصبحنا نرفض كل شي ونخاف من أي تجديد وانفتاح خوف من الانحراف، أو من تعارضه مع رأي المرجعية، بل حتى آراء المراجع التي تعتبر شخصية وليست ملزمة نعتبرها ملزمة بالنسبة لنا، فالسيد السيستاني مثلا يفضل العباءة رداء للمرأة ونحن نسلم نسائنا لراية هذا رغم كونه ليس ملزما شرعا على حد تعبير المتدينين، عندما قال الإمام الخميني بان على شيعة الحجاز أن يفعلوا شيئا تجاه حكومتهم انبرى الشبان الأربعة وقاموا بعملية التفجير في الجبيل بناء على خطاب الإمام وكأن ما قاله الإمام قران منزل، في عهد الشيخ زين الدين الاحسائي(رحمه الله) بعض العلماء كفروه فخرج خائفا يترقب من العراق خوفا على

نفسه وعياله، فالعامة جاهزة لتنفيذ ما يأمرهم به الفقهاء والعلماء حتى القتل!!، وبمجرد أن صدرت فتاوى ضد فضل الله حتى كانت مواقف الآلاف من العامة والخاصة ضده مستشهدين بآراء العلماء دون تفكير أو روية، أن صاحب العروة يقول «يستحب حبس المرأة في البيت» هل هذا الرأي الفقهي ينسجم في عقولنا وضمائرنا مع عدالة الإسلام؟ ألا يتقاطع مع النظام الحقوقي الإنساني العالمي في القرن الجديد؟ إلا أن المجتمع الإسلامي يسلم أمره للفقهاء دون تفكير أو روية وكأن فتاواهم مطابقة حقا وواقعا للحكم الواقعي، أن الفقيه إنسان ينتابه النسيان والخرف كسائر البشر، لقد شهدت بأم عيني الشيخ الاراكي (رحمه الله) لا يدرك من حوله ولا يعي شيئا مما يحدث في عالمه الداخلي والخارجي ورغم ذلك قلده الناس وتأثروا برحيله، رغم أن العديد منهم لم يسمعوا عنه قبل ترشيحه من قبل السلطات!!، كل ذلك لأنه فقيه مرضي عنه من قبل فقهاء قم وسلطات الجمهورية الإسلامية، قال لي صديق بأنه سئل قاضي المحكمة الشرعية الشيخ عبد الحميد الخطي (رحمه الله) عن التلفزيون فأجاب بأنه حرام؟!! اعرف عائلة في القطيف تتبع هذا الحكم وتحرم التلفزيون نهائيا ولكن لا اعلم الآن هل مازالوا على موقفهم أم لا؟ خاصة مع ظهور قنوات شيعية فضائية!! أن أنظمة الحكم الإسلامي المطروحة ليست سوى نماذج استبدادية قمعية، وما حدث في إيران خلال العشرين عاما الماضية من اضطهاد لبعض الفقهاء وحبسهم في بيوته ومطاردة أتباعهم وكبت حرياتهم وحوادث مؤسفة عديدة كالذي حدث أثناء تشييع جنازة المرجع الديني السيد محمد الحسيني الشيرازي وضرب بناته وأبنائه بعد ذلك بسنتين تقريبا، عد ذلك ما يحدث للشعب الإيراني من اضطهاد وقمع وسجن لكل من يخالف النظام، وكافة انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في إيران ليس سوى نتيجة لحكم تيوقراطي، تولتاري، إشرافي، وتصنف الجمهورية الإسلامية على إنها نظام شمولي مركزي، حيث تتسلط شريحة معينة على الحكم بدعوى التميز والكفاءة، وفي الحالة الإيرانية تتسلط على الحكم شريحة الفقهاء بدعوى أنها خليفة للإمام الغائب، كنت في قم قبل سنوات، سئلت عن منزل المرجع الديني السيد صادق الروحاني فدلني عليه احد طلبة العلوم الشرعية وهو خائف وذهب بسرعة وكأنه يتوجس من احد يتبعه أو يراقبه، ولما سالت عن السبب في ذلك أفادني البعض بان السيد صادق ليس على وئام مع الدولة وأتباعه خائفون، بل أن كل من يعرف عنه انه من أتباع المرجعيات التي لا تؤمن بولاية الفقيه لا تمنح الإقامة وتتم مضايقتها، وهذا ما حدث لبعض الأصدقاء الذين اعرفهم، وكنت في منزل احد

الأصدقاء المشايخ في قم فرأيت رسالة تقليد للسيد محمد الشيرازي ولكن اسمه على رسالته العملية مطموس فاستخبر عن السبب فأجاب «خوفا من بعض المشايخ الذين يزوروني أن يأخذون عني فكرة أني أقلد الشيرازي أو إميل إلى أفكاره ولعل بعضهم يوشي بي إلى الأمن!! وكنت في مشهد السيدة المعصومة اقرأ كتابا للشيرازي فانتزعه مني خادم الحرم بعنف قائلا «ممنوع!!! أن تقول انك مقلد للشيرازي أو الروحاني أو فضل الله في إيران يعني أن حظوظك في الإقامة والحياة الآمنة قليلة وسوف تتعرض للمضايقة، لان هؤلاء المراجع لا يؤمنون بولاية الفقيه، أساس الحكم في الجمهورية الإسلامية، في مجالس رجال الدين وبين الأوساط المتدينة إياك أن تذكر اسم التبريزي أو سلفه الروحاني في محضر مشايخ حزب الله، فهم أعداء الثورة، وإياك أن تشير إلى فضل الله أو ولاية الفقيه أو الشيرازي في مجالس الشيخين عبد الله الخنيزي وحسين الفرج، فالأولى ليست من الدين من شي والثاني ليس بمجتهد وأتباعه سببوا للمذهب والتشيع الكثير من المتاعب!! كنت قد عشت فترة بين شباب حزب الله فلما عرفوا أني أقلد الشيرازي شنوا على حربا نفسية ورفضوني إلا أن عدل عنه، وكنت أعاشر الجماعات الدينية واجد بينها خلافا وشقاقا وعداء، فكل تيار يرفض الآخر بل ويتمنى لو كان يمتلك أداة لسحقه، دخلت ذات مرة احتفالا دينيا أقامته جماعة الشيرازي فلاحظت حضورا غير مألوف لجماعة حزب الله، فلما استفسرت عن الموضوع قالوا لي أنهم يريدون الاستيلاء على المسجد وطرد الشيرازيين منه!! مجتمعنا في ظل الدكتاتورية الدينية والحكم الديني المركزي تمزق وتحول إلى أطراف متباينة ترفض بعضها بعضا، إن ذلك نتيجة طبيعة للاستبداد والقمع، فالمرجعيات الدينية ترفض بعضها فتبعها بذلك رجال الدين وعلى هذا المنوال أيضا المجتمع بتياراته وجماعاته المتعددة، ولو كان كل مرجع يحث أتباعه على احترام أتباع المراجع الأخرى وفيما بينهم مواقف واضحة في الانسجام والتناغم والاحترام المتبادل لما كان أتباعهم على خلاف ذلك إطلاقا، ونضرب مثلا بالوهابيين والشيعة فلو كان الوهابيون يحسنون إلى الشيعة ويعترفون بمذهبهم لما كانت قاعدتهم الشعبية مخالفة لمواقفهم الحسنة هذه، ولكان الشيعة والوهابية مذهبين على علاقة جيدة يبعضهما البعض، إلا أن ذلك لم يكن أبدا، فكانت دعاوى التكفير وما نتج عنها من تمييز طائفي ما يزال الشيعة يعانون من سياساته إلى يومنا هذا، فمراجع الشيعة لو كانوا متحابين في الله متآخين في دينه ونبيه والأئمة لكان أتباعهم مثلهم تماما فالناس على دين ملكوها كما يقول النبي الكريم (ﷺ).

قد انحدر شعبنا إلى الحضيض، فأصبح مجتمعا يرفض التجديد والتغيير بدعوى المحافظة على القيم، إلا انه في الحقيقة خوفا من التغيير وهوسا تجاه كل ما يتعارض مع الواقع المعاش، لقد روض هذا الشعب بحيث أصبح خاضعا، فلا بد من نهضة جديدة وحركة تغييريه تجديدية تعيد الحياة لشعب قارب على وأد نفسه وإلحادها في مقبرة منعزلة عن شعوب الأرض بدعوى الخصوصية والتميز والتمسك بالدين والقيم!

الشيعة في الألفية الثالثة

شعوبا حرة ومجتمعات سعيدة

الشيعة في الألفية الثالثة

شعوبا حرة ومجتمعات سعيدة

يعيش الشيعة اليوم في القرن الحادي والعشرين في ظل ما يسمى بالعولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الضخمة، أصبحت القارات الخمس عبارة عن قارة واحدة والكرة الأرضية قرية كونية صغيرة، فما يحدث في أقصى العالم يمكن مشاهدته على الهواء مباشرة في أي مكان بواسطة الأقمار الصناعية، لم يعد البعد الهائل بين الدول مشكلة في ظل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت، والبحث عن أية معلومة في أي حقل من الحقول لا يستغرق سوى ثواني معدودة للحصول عليها، أن أتباع الطائفة الشيعية الذين يمثلون اقل من نصف المسلمين بكثير (في إحصائية هناك شيعي واحد مقابل عشرة من السنة في العالم الإسلامي) يعيشون بعيدا عن التقدم الحضاري الذي تسعى إليه الأمم والشعوب، وهذا يرجع في الدرجة الأولى للوضعية الشاذة للعالم الإسلامي الذي يعيش في نهاية الأمر وسط ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد، إلا أن الأمر الأخطر في كل هذه المعادلة المعقدة هو تقاطع الفكر الإسلامي الشيعي على غرار الفكر السني في الحقول الثقافية والفكرية والإنسانية عن النظم الحقوقية والقانونية التي تمثل ثقافة عالمية متفق عليها في عالم اليوم، إن قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليست مقتصرة على الغرب في حضارته المعاصرة، وإنما تعتبر بعدا إنسانيا عالميا، إلا أن المتشددين من الإسلاميين الشيعة والسنة على السواء يرون أن في الإسلام نظاما موازيا لجميع الأنظمة الحقوقية والقانونية المعمول بها على مستوى العالم، ويوكلون الأمر برمته للفقهاء لتوضيحه وعرضه عل العالم، وعندما يسألون عن دور شرائح وفئات المجتمع الإسلامي

الأخرى في الإدارة والحكم من وجهة نظرهم، يجيبون بكل ثقة بأنهم يشخصون ويوضحون الأمر للفقهاء وعلى ضوء ذلك يصدرون الحكم الشرعي فتوى وحكما، هذا النظام المركزي الشمولي الاستبدادي الذي نعيش في كنفه يمثل حلقة نظام استبدادي كامل يكبل عالمنا الإسلامي، فعلاوة على النظام السياسي الدكتاتوري الذي يحكم الدولة القطرية الإسلامية، يعيش المجتمع الإسلامي في ظل نظام ديني واجتماعي لا يقل استبدادا ونقصا في المؤهلات عن النظام السياسي الحاكم ليشكلوا معا نظاما مركزيا قمعيا لا يمكن التخلص من آثاره ونتائجه وامتداداته، ليبقى الإنسان المسلم أسيرا للدكتاتورية والاستبداد وكافة القوى الأنانية التي تسيطر عليه وعلى مقدرات وطنه وشعبه وأمته.

إن النظام الديني الحاكم الذي يتربع على عرشه الفقهاء من السنة والشيعة لم يتمكن من بلورة نظام ينسجم مع قيم الإسلام وأهدافه العليا، لقد أنتج إنسان لا يمتلك زمام أمره، يرفض الحرية ويسير وفقا لمنهج مفروض عليه من ديباجة حياته إلى نهايتها، شوفازي بالطبع والطابع، متمسك بالنظم سواء كانت دينية أو اجتماعية أو سياسية، يرفض التغيير، يعاني من الفوبيا المزمنة، متقوقع على ذاته، يمارس عليه الاستعباد ويمارس الاستبداد بتفنن منقطع النظير، أن موقف العداء من جانب السنة ضد الشيعة سواء كان نخبويا أو شعبيا ليس سوى حصيلة نتاج الفقهاء والعلماء من السنة طوال قرون متتالية، وان ما تعانيه الشخصية الدينية الشيعية من تعصب لمذهبها وعدم القدرة على مراجعة الذات وفحص التراث ونقد الطرق والمناهج والتمسك المفرط بالتقاليد والقيم الحاكمة ليس سوى نتيجة طبيعية للاستبداد الديني وقيمه الحاكمة.

رغم توافر المصادر البحثية التي من الممكن أن يستعين بها الإنسان الشيعي على الغور في ردهات السلطة الدينية التي تتحكم بحاضره ومستقبله بحيث غدا الفقهاء الماضون يحكموننا من قبورهم!! إلا أن قرون من التعتيم ونسج المفاهيم غيبت حكم المنطق حتى غدا العقل النخبوي والشعبي أسير لها، ماضيا وفقا لتوجيهاتها، لقد أصبح مجرد أبداء الرأي حول الحكم الشرعي الذي يطرحه الفقيه أمر شائنا وغير مقبول، فمن أنت ومن نحن لنناقش الفقيه في اجتهاداته؟ هل نملك عقل كعقله؟ حتى لو كانت هذه الفتوى غير منسجمة مع بديهيات ما نحمله من قيم إلا انه يجب علينا أن نخضع ونستسلم لها، لأنها صادره من الفقيه نائب الإمام الحجة!! هذه الثقافة السوداء المعتمة هي التي تحكم الواقع النخبوي والشعبي الشيعي طوال عقود

خلت إلى يومنا هذا، لقد أسلمنا كل أمورنا للفقهاء وأتباعهم، إلا أن قليل من القراءة الواعية المتأنية في تاريخ السلطة الدينية تكشف لنا عن لبس في طرق التعامل من النصوص، وان ذلك له أثار فادحة على الواقع الإسلامي، وان الفقهاء لم يستطيعوا أن ينتشلون مجتمعاتهم من حضيض التخلف إلى نور التقدم والتطور، لان العديد مما يطرحونه لا يوافق الحياة الإنسانية المعاصرة بمرتكزاتها الحضارية والقيمية، يا ترى عندما يتكلم الفقهاء عن عدالة الإسلام وعالميته، هل من الممكن أن يفسروا لنا كيف أنهم يجوزون الرق إلى يومنا هذا؟ ماذا لو ألقى فقيه كلمة في محفل عالمي وسئل عن سر إباحة الرق التقليدي، كيف سيجيب؟ وماذا سيقول؟ وهو إلى هذا اليوم في رسالته العلمية يفتي بان كفارة إفطار يوم من رمضان تحرير عبد من عبوديته!! إن هناك إشكالية عظيمة في الفقه باعتباره الأداة التشريعية للإسلام وما بين قيم الإسلام وأهدافه العليا وكذلك معظم النظم الحقوقية والقانونية العالمية التي تسود العالم وتسعى إلى تحقيقها معظم شعوب الأرض بغض النظر عن أيدلوجياتها المتعددة.

عند قراءة سير الفقهاء وتاريخ الفقه الشيعي سوف يكتشف القارئ العزيز أن الفقهاء لا يمثلون سوى شريحة من المجتمع وفئة من فئاته، وان ليس من حقها التفرد بالسلطة، وان من نتائج ذلك هو ما نعيشه اليوم من تخلف حضاري ضارب ممتد لقرون طويلة متتالية، وان النظام الديني الحاكم سببا من أسباب تخلف العالم الإسلامي والأمة الشيعية وان علينا في هذه القرن الجديد أن نبحث عن نظام ديني واجتماعي وسياسي جديد ومغاير لتنهض به امتنا من سباتها الطويل وكبوتها التي طال أمدها لتصبح الأمة الإسلامية والشيعية خصوصا قادرة على المساهمة الحقيقية والمثمرة في التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها وميادينها، ونستطيع إلقاء الضوء على مسيرة الفقه والفقهاء من خلال النقاط التالية:

أولا: الصراع بين الإخباريين والأصوليين:

في القرن الحادي عشر الهجري انقسمت مدرسة الفقه الشيعي إلى مدرستين، الأولى المدرسة الأصولية، وهي مدرسة الاجتهاد واستنباط الحكم الشرعي من القران والسنة والإجماع والعقل وفقا لقواعد أصول الفقه المعتبرة، أما الثانية «المدرسة الإخبارية» وهي مدرسة القطع اليقيني بثبوت ما صح في الكتب الأربعة مضافة إلى القران وإسقاط العقل والإجماع من ميزان الاجتهاد، وبين المدرستين فروقا عديدة

يتوسل بالعنف وإراقة الدماء، وفي هذا الإطار أفتى محمد باقر البهبهاني (ت ١٠٢٨) بحرمة الاقتداء بالشيخ يوسف البحراني (ت ١٠٨٦) في الصلاة وكان الشيخ البحراني يعيش في كربلاء إلى جانب البهبهاني وحاول تلميذ البهبهاني جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨) تحريض القبائل العربية ضد الميرزا محمد بن عبد الله النيسابوري الإخباري المقتول عام ١٢٣٢ والمتصدي للبهبهاني والأصولية، بعدما أفتى البهبهاني بانحرافه عن طريقة الاثنى عشري وتصديه لمحاربة الأصولية، وحاول طرفي النزاع استمالة مواقع النفوذ السياسية فسعى الأصوليون لكسب تأييد سلطان إيران الشاه فتح علي القاجري (ت ١٢٥٠) حيث وضع كاشف الغطاء كتابا ضد الميرزا النيسابوري بعنوان «كشف الغطاء عن معائب الميرزا محمد عدو العلماء» قدمه إلى الشاه فرد عليه الميرزا محمد بكتاب سماه «الصيحة الحق على من الحد وتزندق» وصدرت في إيران فتوى المفتي بقتل الميرزا محمد النيسابوري الإخباري، مما دعاه إلى التوجه إلى العراق وقام الميرزا بنشاط فاعل ضد الفقهاء في العراق مما جعل موسى كاشف الغطاء الذي تزعم الأصولية بعد وفاة والده يهاجر من النجف إلى بغداد لغرض معالجة الموقف، وبعد اتفاق جملة من الفقهاء على إصدار فتوى تبيح قتل الميرزا محمد، قتل هذا الداعية الجري عام ١٢٣٢هـ بعد إحراق داره قتلة مأساوية، وتكررت عمليات القتل والتصفية لرموز الخط الإخباري باسم الدين ونمت تحت شعار أهل البيت »[1].

ويقول الشيخ احمد البحراني عن كتاب الفوائد المدنية «وبقي كتابه (الاسترابادي) هذا قيد التداول إلا أن نتيجة كونه مخطوطا بخط فارسي وغير محقق جعل من عملية الاستفادة منه محدودة، وهذا الوضع المفروض على الكتاب من جملة الممارسة الاضطهادية التي يمارسها الوسط الأصولي تجاه المحدث الإخباري وتجاه الرأي الآخر لما له من نكبة تاريخية للخط الأصولي»[2].

يقول الشهيد مطهري عن المدرسة الإخبارية «أتذكر أنني في سنة ١٣٢٢هـ سفرت إلى بروجرد حيث كان المرحوم آية الله البروجردي ما يزال هناك، أي قبل نزوحه إلى قم، وفي يوم ما تناول الحديث فكر الإخباريين هذا فقال المرحوم في مضمار انتقاده له أن ظهور هذه الفكرة عند الإخباريين كان على اثر ظهور الفلسفة

---

(١) التأويل ومنهج الاستنباط في الإسلام ص ٢١٥.

(٢) نفس المصدر ص ٢١٤.

الحسية في أوربا، هذا ما سمعته يؤمئذ منه»[1]

يقول الشيخ نعمة الله الجزائري وهو من أتباع المدرسة الإخبارية «هل يحتمل أي عاقل أن يؤتى يوم القيامة بعبد من عبيد الله (ويقصد احد الإخباريين) فيسال كيف كان يعمل فيقول بما أمر المعصوم وحيثما لم أجد قولا لمعصوم كنت اعمل بالاحتياط، فيساق إنسان كهذا إلى النار، ثم يؤتى بإنسان آخر لا يتقيد ولا يعني بقول المعصوم (ويقصد احد الأصوليين القائلين بالاجتهاد) وينبذ الأحاديث بعذر من الأعذار فياخدونه إلى الجنة؟ كلا وحاشا لله»[2]

يقول الأمين الاسترابادي في اتهامه لعلماء الأصول بترك منهج الأئمة (عليهم السلام) «وأوّل من غفل عن طريقة أصحاب الأئمة واعتمد على فن الكلام وعلى أُصول الفقه المبنيين على الأفكار العقلية المتداولين بين العامة فيما أعلم محمد بن أحمد بن الجنيد العامل بالقياس، وحسن بن علي بن أبي عقيل العماني المتكلم، ولما أظهر الشيخ المفيد حسن الظن بتصانيفهما بين يدي أصحابه، ومنهم السيد الأجل المرتضى ورئيس الطائفة، شاعت طريقتهما بين متأخري أصحابنا قرناً فقرناً، حتى وصلت النوبة إلى العلاّمة الحلّي فالتزم في تصانيفه أكثر القواعد الأصولية للعامة، ثمّ تبعه الشهيدان والفاضل الشيخ علي رحمهم اللّه تعالى».

وأوّل من زعم فيما أعلم أنّ أكثر أحاديث أصحابنا المأخوذة من الأصول ـ التي ألّفوها بأمر أصحاب العصمة (عليهم السلام) وكانت متداولة بينهم وكانوا مأمورين بحفظها ونشرها بين أصحابنا لتعمل بها الطائفة لا سيما في زمن الغيبة الكبرى ـ أخبار آحاد خالية من القرائن الموجبة للقطع بورودها عن أصحاب العصمة (عليهم السلام) محمد بن إدريس الحلّي تجاوز اللّه عن تقصيراتي وتقصيراته، و لأجل ذلك تكلم على أكثر فتاوى رئيس الطائفة المأخوذة من تلك الأصول[3].

ويقول في المقابل الشيخ جعفر السبحاني واصفا المدرسة الإخبارية «بدأ النشاط الإخباري بالفتور، ولم يبق من معالمه شيء، إلاّ أنّه ترك مخلّفات وآثاراً غير محمودة عند المتأخّرين من العلماء، ثمّ قام الشيخ مرتضى الشيخ مرتضى الأنصاري (قدس سره) في مواصلة منهج أستاذه (الوحيد البهباني) بإزالة ما بقي من تلك الرواسب في الأذهان

---

(١) التجديد والاجتهاد في الإسلام ص ١٠٨.
(٢) المصدر نفسه ص ١١٠.
(٣) تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره ص ٣٩٤.

بكتبه القيّمة، وأفكاره الناضجة، وبحوثه الرائعة التي ألقاها في النجف الأشراف، فاستتب الأمر للأصوليين، ولم يبق من أتباع المذهب المبتدع إلاّ كصبابة الإناء تظهر بين فترة وأُخرى.

ونحن على يقين بأنّ بث هذه الفكرة في هذه الأيام في الحوزات مؤامرة حيكت لإفراغ التشيّع من طابعه العلمي الذي هو سلاحه في مواجهة الأعداء عبر القرون»[1] ويقول أيضا «كانت الحركة الإخبارية حركة رجعية عرقلت خط الحركة الاجتهادية عن التقدم والتطور وأقفلت باب البحث في الأسانيد والمتون»[2]

يقول الشيخ حسين بن شهاب العاملي المتوفي سنة ١٠٧٦ «إن له سبحانه في كل واقعة حكما معينا وعليه دليل قطعي عند الأئمة.. وانه يجب التوقف والاحتياط فيما لم يرد فيه عنهم نص بخصوصه أو لم يندرج تحت أصل القوه ألينا.. ولان المفتي بالاجتهاد من غير نص صريح يضمن ويأثم.. لا يجوز العمل بالأدلة العقلية الظنية المستندة إلى الرأي والاجتهاد فيما لم يعلم حكمه من جهة الأئمة بل يجب فيه التوقف عن تعيين الحكم والعمل بالاحتياط.. وان المفتي برأيه واجتهاده فيما لم يرد حكمه عنهم (عليهم السلام) ضامن وعليه وزر من عمل بفتياه»[3].

ويقول الفيض الكاشاني المتوفي سنة ١٠٩١ في كتابه طريق الصواب «وأول من احدث الجدل في الدين واستنباط الأحكام بالرأي والتخمين في هذه الأمة أئمة الظلال - خذلهم الله - ثم تبعهم في ذلك عامة المسلمين ثم جرى على منوالهم فريق من متاخري الفرقة الناجية بخطأ وجهالة»[4].

ويقول الشيخ يوسف بن احمد البحراني في لولؤة البحرين في ترجمة الاسترابادي «وأول من فتح باب الطعن على المجتهدين وتقسيم الفرقة الناجية إلى إخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه الفوائد المدنية من التشنيع على المجتهدين، بل ربما نسبهم إلى تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد ولا وافق الصواب والسداد لما قد ترتب على ذلك من عظيم الفساد»[5].

---

(١) تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره ص ٤٠٥ (بتصرف)..
(٢) نفس المصدر ص ٣٩٢.
(٣) تاريخ التشريع الإسلامي ص ٤٢٦٩٢.
(٤) المصدر السابق ص ٤٣٤.
(٥) المصدر السابق ص ٤٤٤.

ويقول عنه السيد محمد صادق بحر العلوم في هامش تحقيق اللؤلؤة[1] فانه (رحمه الله) أفاض الكلام في المسائل الخلافية التي بين المجتهدين والإخباريين وبين راية في كل مسالة مع إقامة البرهان عليه ووجد اللائمة على المولى محمد أمين فيما أورده في الفصل الثامن من الفوائد المدنية الذي وضعه للجواب عن الأسئلة التي ترد على الإخباريين من التشنيع والطعن على المجتهدين حتى انه كفر بعضهم، سامحه الله وغفر له»[2].

وقال في ترجمة الفيض الكاشاني «وهذا الشيخ كان فاضلا محدثا إخباريا صلبا كثير الطعن على المجتهدين ولا سيما في رسالته سفينة النجاة حيث انه يفهم منها نسبة جمع من العلماء إلى الكفر فضلا عن الفسق مثل إيراده يا بني اركب معنا أي ولا تكن مع القوم الفاسقين» وهو تفريط وغلو بحث مع أن له من المقالات التي جرى فيها عل مذهب الصوفية والفلاسفة ما كاد يوجب الكفر والعياذ بالله مثل ما يدل على القول بوحدة الوجود، وقد وقفت له على رسالة قبيحة صريحة في القول بذلك وقد جرى فيها على عقائد ابن العربي الزنديق وأكثر فيها النقل عنه وان عبر عنه ببعض العارفين وقد نقلنا جمله من كلامه في تلك الرسالة وغيرها في رسالتنا التي في الرد على الصوفية المسماة بـ «النفحات الملكوتية في الرد على الصوفية» نعود بالله من طغيان الإفهام وزلل الأقدام»[3].

ويقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية عند ذكر موقف الوحيد البهباني من الشيخ يوسف البحراني «كان ينهى عن الحضور بدرس ذلك المحقق الحقيق بذلك المنصب، حتى كان ابن أخته السيد علي صاحب (الرياض) يحب الحضور عليه لاستحسان مسلكه في التفقه ولكنه يخشى غضب خاله الأغا عليه فكان يخفي نفسه في بعض الزوايا بدرسه ليلا عن أعين الناظرين، كي لا يظهر الأمر ويبين» وفي نقله ترجمة البهباني «كان مجتهداً صرفا خالياً عن التحصيل كما كان معترفا به وتصانيفه أصدق شاهد على ذلك، وكان متقشفاً، له فوائد في الأصول ألتي فيها الخطابيات والشعريات التي لا طائل تحتها ولا أساس لها.. وكان كثير التشنيع على المحدّثين، وبه اندرست أعلام أحاديث الأئمة المعصومين

---

(١)« انظر الدرر النجفية ص ٨٧، طبع إيران سنة ١٣١٤.
(٢) المصدر نفسه ص ٤٤٤.
(٣) المصدر نفسه ص ٤٤٥.

عليهم السلام، وطالت ألسنة المعاندين، يشتم الإخباريين حتى آل الأمر بتعدادهم من المبتدعين، وأفتى بإخراجهم مع العجز عن قتلهم فقيه المروانيين.. وصار المحدّث الصارف عمره بقال الله وقال الرّسول، أذلّ من اليهود والمجوس وأصحاب الحلول».

ويقول الشيخ محسن العصفور (من مشايخ البحرين الإخباريين): أن المدرسة الأصولية مدرسة تسير في ركاب الحكام والملوك لمرونتها وقدرتها على التخلص والتملص من الالتزام بجميع وجملة الثوابت التشريعية تحت ذريعة الاجتهادات المتحررة والأصول الإستحسانية الظنية العقلية، وإن اتفق نادراً مخالفتها للسلطات الوقتية المعاصرة لها فهذا شذوذ عن قاعدتهم وخروج عن أصلهم ومبدئهم....

أن المدرسة الأصولية قادرة على مماشاة الأهواء والميول والرغبات الدنيوية في كل عصر ومصر الأمر الذي يشجع على استقطاب أكبر قدر من الأتباع من جميع فئات الناس الذين هم عبيد الدنيا والدين لعق على ألسنتهم.... أن في أتباع المدرسة الأصولية من لا يتورع عن مخالفة الضوابط الشرعية في سبيل الوصول لغاياته وأهدافه فنجد على سبيل المثال من تسمى بالوحيد البهبهاني المعاصر لفقيه أهل البيت عليهم السلام الشيخ يوسف قدس سره والذي كان من أحد تلامذته كيف أنه قام بالوشاية ضد أستاذه لدى السلطات الإيرانية حيث نال منهم في كتابه الدرر النجفية وتعرض لتمكينهم للجهال للإفتاء للناس في الأحكام والمسائل وتزيين وتزييف الحجج والدلائل فكلف للانتقام منه وأعطى من الفرامين الخاصة للولاة في مدينة كربلاء التي كانت خاضعة للنفوذ الإيراني ما يحقق بغيتهم ومأمولهم، فجاء إلى مدينة كربلاء تحت حماية شديدة ووقف في الصحن الشريف وأخذ يصرخ بأعلى صوته أنه حجة الله على العباد وأن على الشيخ يوسف أن يخلي له منبر التدريس ويتنحى عن الزعامة الدينية، وتم فرض أجواء من الظلم والإرهاب لم يعهد لها مثيل، وقامت بتسخير كل ما لديها من قوة الجند والعسكر والسلاح لممارسة البطش والتنكيل بعلماء مدينة كربلاء المقدسة وممارسة التصفية الجسدية ومعاملتهم معاملة الخارجين عن الملة والدين واستباحة دمائهم كما ذكره الأنصاري في كتابه العلماء حكام على الملوك حيث نقل عن الشيخ جعفر كاشف الغطاء أن الوحيد البهبهاني كان من شدة سطوته وبطشه بالإخباريين في مدينة كربلاء التي كانت معقلهم وتحت زعامة فقيه أهل البيت المحقق البحراني الشيخ يوسف قدس سره أنه كان يطاردهم في القرى والأرياف والضواحي ويقوم بتصفيتهم جسدياً بقتلهم إذا اقتضى الأمر ذلك أي أنه فعل بهم ما فعل خراب الدين الأيوبي بشيعة مصر وما فعل الفرنجة بمسلمي الأندلس.

وبلغ به الأمر إلى منع الشيخ يوسف (قدس سره) من إقامة صلاة الجماعة كما ذكره الكثير من أرباب التراجم، ومنعه من التدريس وإلقاء بحوثه العليا في الحرم الشريف كما ذكره المامقاني في تنقيح الرجال وفرض الإقامة الجبرية عليه ووضع العيون والجواسيس حول منزله ولم يتمكن سوى السيد علي صاحب الرياض من التسلق إلى منزله ليلاً ليدرس عنده متخافتاً خشية من اكتشاف الجواسيس لأمره. وقد آل الأمر إلى نفيه (قدس سره) إلى منطقة المسيب خارج مدينة كربلاء التي تبعد ما يزيد على السبعين كيلومتراً آخر حياته حيث توفي فيها وحمل جثمانه الطاهر ووري الثرى تحت القبة الشريفة على يمين الداخل إليها.

كما أوعز إلى الولاة في داخل إيران لمعاملة نجل الشيخ يوسف الأكبر وهو الشيخ محمد الذي خلفه في مدينة فسا عند قصده النزوح إلى كربلاء بناءاً على رغبة أهاليها وإلحاحهم عليه بنفس المعاملة و الذي اشتهر في فترة وجيزة بعد أن كانت تشد له الرحال من جميع الحواضر العلمية في إيران للتتلمذ عنده وسطع نجمه وبرز شخصه[1].

فقهاء المدرسة الأصولية بين الاختلافات العلمية والصراعات السياسية

استتب الأمر في نهاية الصراع للمدرسة الأصولية وأصبحت على الدوام الممثل الأول للفقه الشيعي والطائفة الاثنى عشرية، إلا أن سنن الأشياء تحتم التغيير وتبتلى بالخمود، فأما التغيير فسنة كونية لا محيض عنها، وأما الخمود فمرض يؤدي إلى ذوبان الذكاء وتعطيل العقل عن تحصيل الحكمة، إلا انه منذ القدم والعامة من الناس والعديد من الشرائح والفئات في المجتمع الإسلامي تقدس فتاوى وأحكام وآراء الفقهاء وتتبعهم إتباعا مطلقا، وترى أحكامهم مقدسة ولا سبيل للعدول عنها، ولكن الفقهاء أنفسهم يقولون بأنهم يبذلون الجهد في سبيل تحصيل الحكم الواقعي من أدلته التشريعية الأربعة، فان أصابوا فان لهم أجران عند الله، وان اخطئوا فلهم اجر واحد، إلا أن هذا الاختلاف والخلاف في المسائل كان من نتائجه تسافل التعارض من رحاب العلم والفقه إلى التسقيط والتشهير والفتن المدوية اجتماعيا وسياسيا ودينيا، مما كان له أعظم الأثر في حياة الأمة الشيعية إلى يومنا هذا، من ناحية أخرى يقدس المجتمع الإسلامي المعاصر آراء الفقهاء بما لم يقدسوه هم

---

(١) نقلا من الموقع الالكتروني للشيخ محسن العصفور.

أنفسهم، ومن البديهي أن هناك خطأ ما في مناهج الاستنباط وإلا لما كان هناك تباين في الأحكام، لان الطرق السديدة لا بد أنها ستؤدي إلى نتيجة واحدة عند الجميع، لان الحكم الواقعي واحد بالضرورة، ولا يعقل أن يكون غير ذلك، فالله سبحانه وتعالى واحد بالبداهة، هذا الخلل في مباني وطرق الاستنباط في الفقه الشيعي الأصولي هو الذي أوصل هذه الأحكام إلى طريق مسدود ومتعارض مع الحياة المعاصرة للمجتمع الإسلامي، فاعتبر كافة البشر من غير المسلمين نجس! وغذت الطفلة زوجة وهي طفلة رضيعة! وعدت الزوجة حبيسة المنزل لا يمكنها مغادرته إلا أن برضا زوجها! وتحول غزو الأقوام الأخرى إلى جهادا ابتدائيا واجبا حسب التمكن، وغذ الرق واستعباد الإنسان جائز ومباح حتى بعد اندثاره بمعناه الأولي، إلا أن الفقهاء لا يتعاملون مع بعضهم البعض بمثل هذا التقديس والتهليل والأتباع المطلق وإلا لما كانت بينهم هذه الخصومات والعداوات التي كان ضحيتها المجتمعات الإسلامية المغلوبة على أمرها.

بدا الخلاف والاختلاف علميا محضا مشوبا بالنقد الشخصي والتسقيط في بعض الأحيان وانتهى إلى ما آل إليه من فتن متلاطمة، خاصة بعد أن ترك الفقهاء تخصصهم في الفقه وعلوم الشريعة وراحوا يتدخلون بفتاواهم وأحكامهم كافة ميادين المجتمع الإسلامي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ويلزمون المجتمعات الشيعية بها باعتبارهم نواب للإمام الغائب، فحيد مفكري الأمة واذكيائها وفلاسفتها وعبقرييها، واستبد الفقهاء بالتشريع مطلقا وتحولوا إلى سلطة دينية واجتماعية وثقافية وفكرية شاملة، وأطلق الأمر لأتباعهم من رجال الدين وطلبة العلوم الشرعية للاستيلاء على كافة مقدرات الشعوب والمجتمعات وحكمت الشعوب باسم الدين والقران والنبي وأهل البيت، نذكر هنا انه بعد وفاة الشيخ الطوسي عام ٤٦٠هـ عانى الفقه الشيعي الأصولي من سريان داء السلفية الفقهية والعقائدية، فكان أن غلب عليه الجمود والخمول والتأصل، وبعدت عنه طرائق التجديد والتنوير، وفي القرن السادس الهجري لمع شخص ابن إدريس الحلي الذي اخذ على عاتقه تجديد الفقه ونقد آراء الأقدمين والمعاصرين على رأسهم الشيخ الطوسي (قدس سره)، وقد ناله ما ينال المصلحين والأنبياء السماويين والأرضيين من إعراض ونقد وسخرية، يقول المازندراني في تنقيح المقال عن العلامة الحلي «في مواضع من السرائر أعظم مما نقله (صاحب البحار) حتى انه في كتاب الطهارة عند إرادة نقل قول بالنجاسة عن الشيخ يقول (وخالي شيخ الأعاجم أبو جعفر الطوسي

(رحمه الله) يفوه من فيه رائحة النجاسة) وهذا منه قد بلغ في إساءة الأدب النهاية، وقد تداول على السنة المشايخ أن هذه الإساءة للأدب هي التي قصرت عمره ومات وهو ابن خمسة وثلاثين سنة، وليس ببعيد لان الشيخ من دعائم الإسلام وأعمدة التشيع وأقطاب الحق وقد أدى العلامة حقه»[1].

يقول العلامة الحلي (تغمده الله) في أحوال عصره «انه ليس لمن أتى في زماننا هذا بمعنى غريب وأوضح عن قول معيب ورد شاردة خاطر غير مصيب عند هؤلاء الاغمار الاغفال وذوي النزالة والسفال، إلا انه متأخر محدث وهل هذا - لو عقلوا - إلا فضيلة له ومنبهة عليه لأنه جاء في زمان يعقم الخواطر... وكأني بمن يسمع هذا الكلام ينفر منه ويستبعده ويقول: من قال هذا؟ ومن سطره في كتابه؟ ومن أشار من أهل هذا الفن الذين هم القدوة في هذا إليه؟ وليس يجب إنكار شي ولا أثباته إلا بحجة تعضده ودليل يعتمده..[2]»، ويتحدث عن خلاف فقهي في مسألة تعلق الزكاة بالغلات مع ابن زهره أبو المكارم وهو من الفقهاء والمتكلمين الشيعة المعروفين في ذلك العصر «والقائل بهذا هو السيد العلوي أبو المكارم بن زهرة الحلبي، شاهدته ورأيته وكاتبته وكاتبني وعرفته ما ذكرته في تصنيفه من الخطأ فاعتذر بأعذار غير واضحة وأبان بها انه ثقل عليه الرد، ولعمري إن الحق ثقيل كله ومن جملة معاذيره ومعارضاته لي في جوابه أن المزارع مثل الغاصب للحب إذا زرعه، فان الزكاة تجب على رب الحب دون الغاصب وهذا من أقبح المعارضات وأعجب التشبيهات، وإنما كانت مشورتي عليه أن يطالع تصنيفه وينظر في المسالة ويغيرها قبل موته لئلا يستدرك عليه مستدرك بعد موته فيكون هو المستدرك على نفسه، فعلت ذلك - علم اللهم شفقة وسترة عليه ونصيحة له لان هذا خلاف مذهب أهل البيت، وإنما السيد أبو المكارم رحمه الله نظر إلى ما ذكره شيخنا من مذهب أبي حنيفة في مبسوطه فظن انه مذهبنا فنقله في كتابه على غير بصيرة ولا تحقيق، وعرفته أن ذلك مذهب أبي حنيفة، ومات رحمه الله وهو على ما قاله، تداركه الله بالغفران»[3].

ومن جملة ملاحظات العلامة الحلي على مذهب الشيخ الطوسي ما يلي:

١- يقول إن آراء الشيخ الطوسي تتغير في أكثر من موارد في كتاب النهاية مع

---

(١) العلامة الحلي ص ٤٤٧ عن عبد الله المامقاني في تنقيح المقال ج٢ ص ٧٧.
(٢) ابن إدريس الحلي ص ٥٣.
(٣) نفس المصدر ص٨٢.

آرائه في بقية كتبه ومصنفاته، وعادة ما يرجح الحلي أراء الطوسي في الكتب الأخرى على رأيه في كتاب «النهاية».

٢ـ يشير ابن إدريس في بعض المواضع إلى أن الشيخ الطوسي كانت له ثلاثة آراء في مسالة فقهية واحدة في ثلاث كتب، ومثال ذلك ما جاء في مسالة الأشهر الحرم، فقد تبنى الطوسي في النهاية رأيا، فيما تبنى في الجمل والعقود رأيا آخر، واختار رأيا ثالثا في كل من الخلاف والمبسوط.

٣ـ في ١٩٩ موردا من السرائر يشير العلامة الحلي إلى أن الشيخ الطوسي تراجع عن بعض آرائه في مسالة وتبنى رأيا جديدا في مسألة أخرى.

٤ـ يشير ابن إدريس إلى أن الطوسي يعدل أحيانا عن رأيه في كتاب ويكون عدوله في الكتاب نفسه، ومن أمثلة ذلك رجوعه عما قاله في النهاية في الكتاب نفسه وعلى هذا المنوال بعض آرائه في المبسوط والخلاف.

٥ـ يذهب ابن إدريس إلى أن الشيخ الطوسي تابع في العديد من الحالات تبلغ في الحد الأدنى ١٠١ آراء غير شيعية في الفقه، بل ربما كان فصل كامل من كتاب النهاية مبنيا بأكمله على الآراء غير الشيعية وقائما عليها.

٦ـ يثبت ابن إدريس في بعض المواضع أن بعض فتاوى الطوسي لا تنسجم مع أصوله ومبانيه التي اختارها بنفسه.

٧ـ يبين الحلي أحيانا وقوع الطوسي في أخطاء لغوية وأدبية.

٨ـ يدلل الحلي على تفرد الطوسي برأي في مسالة وانه لم يوافق في ذلك أيا من الأصحاب لا بل أن عمل الطائفة كان على خلافه.

٩ـ يورد الحلي أحيانا إشكالات على بعض كلمات الطوسي وتعابيره فيراها غير متعارفة بين الفقهاء.

١٠ـ يقول الحلي أن الشيخ الطوسي تأثر بفقه أهل السنة ويورد العديد من القرائن منها:

ـ منافاة بعض فتوى الشيخ الطوسي لأصول المذهب الشيعي.

ـ عدم قول احد من أصحاب الامامية ببعض الأقوال التي ذهب إليها الشيخ وعدم ذكرهم لها في أي من تصانيفهم ومؤلفاتهم.

- الدليل الآخر الذي يقيمه ابن إدريس ويرتبط بشكل اكبر بقبول آراء أهل السنة في كتاب الخلاف، هو أن الشيخ يتمسك عادة بالإجماع وأخبار الفرقة للاستدلال عل حكم ما، لكن رغم ذلك نجده في هذه المواضع لا يأتي على ذكر الإجماع والأخبار لا بالاسم ولا بالرسم، فلو كانت هذه الآراء آراء شيعية لكان من اللازم أن تدل عليها الأخبار أو الاجماعات[1].

معاناة الشيخ زين الدين الاحسائي

هو الشيخ أحمد بن الشيخ زين الدين بن الشيخ إبراهيم القرشي الأحسائي المطيرفي، مؤسس فرقة الشيخية الأمامية الاثنى عشرية في القرن التاسع عشر الميلادي، مرت الفرقة بمراحل متسارعة وعانت من ظروف عصيبة، ولم يبقى منها اليوم سوى القليل من الأتباع، يتمركزون في الاحساء والكويت وجنوب العراق، يعتقد أتباعها بأن الشيخ المؤسس ألقي على قلبه العلم من خلال المكاشفات المنامية مع الأئمة (عليهم السلام) فلقبوه بالشيخ الأوحد، تقبل الشيخ الأحسائي الكثير من الروايات المغالية في الأئمة (عليهم السلام)، ومن عقائده أن الأئمة هم علة التكوين وسبب الوجود، وأنهم يحيون ويميتون ويرزقون بأمر من الله، وأن الإنسان يبعث يوم القيامة بالجسد الروحاني، وأن الإمام الغائب سيخرج للعالم بجسده الهورقليالي وهذا سبب خلوده في دار الدنيا، ومن معتقداته الغريبة على الطباع طهارة ما يخرج من أجساد المعصومين من الدماء المتعارفة.

يقول السيد محمد حسن آل الطالقاني في كتابه (الشيخية) «لم يكن يمضي على قتل الميرزا محمد الإخباري زمن طويل ولم تفتر الخصومات والحملات بعد حينما ظهر الشيخ احمد الاحسائي فأعلن عن وجهة نظره في بعض المعتقدات الإسلامية والمواضيع العلمية فثار القوم كالزوبعة من جديد ونسوا أو تناسوا خلافاتهم الأولى وأعلنوا حربا شعواء على الضحية الجديدة، ونشب الخلاف حول آرائه فكان علماء عصره فريقين أيضا مؤيد ومفند وتطورت الخصومة غير الشريفة حتى وصل التطرف ببعض معارضيه أن أعلن تكفيره ونجاسته وكثرت التقولات حوله والاعتداءات على كرامته فحدا ذلك الوضع الشائن بتلامذته وأتباعه على أن يكيلوا الصاع صاعين وتوالت الأحداث البشعة والخطوب الجسام وعمد بعض الخصوم أخيرا إلى حمل

---

(١) راجع ابن إدريس الحلي. علي همت بناري.

كتابه شرح الزيارة الجامعة إلى والي بغداد وأطلعوه على مواضع فيها تعريض بابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم في قصة نقلها عن بعض المصادر فحرك ذلك حقده الدفين على الشيعة وغيرهم ووجها جيشا إلى كربلاء فتك بالعزل والأبرياء وأراق الدماء فخرج الاحسائي خائفا يترقب وفر إلى مكة المكرمة للنجاة بنفسه وماله وعياله فوافاه الأجل بالقرب من المدينة المنورة عام ١٨٢٥م ودفن بجوار أئمته في البقيع»[١].

«تألق نجم الأحسائي فتلقته الأوساط العلمية بقبول حسن، وعرف بغزارة العلم وسمو الفكر وعلو الثقافة وأشير إليه بالأنامل، وأجمع الكل على ورعه وتقواه وترسله وزهده في الزعامة الدينية ومتع الحياة كافة، ولذلك كثر الإقبال عليه وعظم في نفوس العامة على اختلاف طبقاتهم، وأخذت رياسته بالتوسع رغم إعراضه عنها، وأوشكت شهرته تغطي العلماء المعاصرين له، فلم يهن ذلك على بعضهم، بل ضاقوا به ذرعاً وامتلأت صدورهم عليه حقداً وصمموا على دكه، غير أن المد الشعبي ومكانته الجماهيرية كانت ترهبهم، فلزموا جانب الصمت، إلا أنهم بدؤوا يعملون في الخفاء للإطاحة به»[٢].

يقول الطالقاني موضحا موقف علماء إيران منه «فالإيرانيون في الغالب ينظرون إلى العرب نظرة ازدراء واحتقار ويعتقدون بتخلفهم الذهني وهم بعد ذلك علماء والحسد من خصائص أهل العلم فكيف يروق لهم أن يأتي رجل من أطراف الاحساء وأبناء الصحراء فيتفوق عليهم في بلادهم ويحظى بإقبال ملكهم وشعبهم»[٣].

«وضاق القوم ذرعا بالرجل وفكروا في الخلاص منه طويلا حتى اهتدوا إلى ما اهتدى إليه زملائهم علماء كربلاء من قبل ورأوا أن الطريق الوحيدة للإطاحة به وتفريق الناس عنه هي إثارة زوبعة حوله وذلك عمل يحسنونه ويعرفون كيفية التمهيد له والوصول إليه، كل ذلك يجري في الخفاء والاحسائي مترسل في سيرته وحديثه لا يعرف ما يبيت إليه القوم ولا يخطر له على بال»[٤].

ثم تزعم الحركة المناوئة للأحسائي أحد علماء الدين في قزوين يدعى الشيخ محمد تقي البرغاني الشهير بالشهيد الثالث، يقول الطالقاني:

---

(١) الشيخية ص ٤٥-٤٦.
(٢) نفس المصدر ص ٩٢
(٣) المصدر السابق ص ١٠٨
(٤) نفس المصدر ص ١٠٥

«وبدأ البرغاني يعمل للانتقام من الأحسائي والوقيعة به، وأخذ يتحين الفرص ويتسقط كلامه، للحصول على مدخل يلج منه، وممسك يتذرع به... وحانت الفرصة للبرغاني أن يلعب لعبته ويحقق رغبته، فأضاف إلى الآراء بعض الكفريات ونشرها بين العوام، ونسب للأحسائي تضليل العوام بآرائه وغلوه في الأئمة وكفره، وانتشرت أخبار تكفير الأحسائي في بقية المدن الإيرانية، وواصل الأحسائي سفره إلى خراسان، وكلما مر بمدينة وجد الانقسام حوله واضحاً، ففريق يتجاهله ويعرض عنه وآخر يبالغ في تعظيمه تعصباً، وكتب البرغاني الشهيد الثالث إلى علماء كربلاء بأنه كفر الأحسائي وطلب متابعتهم في ذلك، فاستجابوا وارتفعت الأصوات معلنة كفره، وصار الناس في حيرة مما حدث، ثم سادت الخصومة وتوسع الخلاف»[1]. أما موقف الأحسائي فيقول الطالقاني: «ظل الأحسائي يعمل من جانبه على رتق الفتق وإخماد الفتنة، ويدعو إلى جمع الكلمة وعدم شق عصا المسلمين وتفريق صفوفهم، ويحذر من الاختلاف لأنه يضعف الشيعة ويشمت بهم أعداؤهم، وظلت خصومة من جانبهم يغذون التفرقة وينمون دواعي الاختلاف، وكان أن قاموا بعمل أبشع من كل ما عملوا، وتصرف أقبح من سائر ما ارتكبوا»[2].

«استعرض الاحسائي بعض كبار أعلام الشيعة الذين توجد في كلماتهم عبارات متشابهة ظاهرها الكفر كالسيد المرتضى الذي قال إن الله ليس إلها للإعراض ولا للجوهر الفرد، والصدوق الذي تقرب إلى الله بوضع رسالة في اثبات سهو النبي والأئمة، والاردبيلي الذي جوز التركيب العقلي في الله والخونساريين اللذين جوزوا انتزاع المدد المتناهية من ذات الله، والمجلسي الذي ذكر قسما من المقدورات يقدر عليه الخلق ولا يقدر عليه الله إلى غير ذلك، ثم تساءل لماذا لم يحكم أحدا بكفر أولئك وفسقهم وحكم بكفرهم؟؟ ولماذا لم تحمل تلك الكلمات على ظواهرها وحملت كلماته؟ ولماذا لم يجتهد أحدا في كلماتهم في مقابل النص؟ واقتصر على الاجتهاد في كلماته؟ إلى غير ذلك من ضروب الرد وصنوف الدفاع إلا أن ذلك لم يقع موقع القبول لدى أحدا من القوم وإنما أصروا على تفسير كلماته وعباراته وفق مشتهياتهم وحسب آرائهم»[3].

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٨.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٨.

ويضيف: «وأخذ الأحسائي يرد على مؤاخذات خصومه بأسلوب علمي وحجج منطقية ويفسر أقواله المشتبه فيها، ونفى عنه التهم والنسب غير الصحيحة، وتبرأ علنا من كل ما يخالف عقائد الشيعة الأمامية وأنه لم يقل ذلك في مجلس أو يسجله في كتاب، ودعا القوم مراراً للاجتماع والمداولة ولكنه لم يعر أذنا صاغية ولم يلتفت إلى طلبه.. وتوجد صورة رسالة كتبها الأحسائي إلى تلميذه الشيخ عبد الوهاب القزويني، وفيها عرض واف ووصف دقيق لما جرى معه في كربلاء، ولما وصل إليه القوم من إسفاف وإجحاف وظلم واعتداء كصرف الأموال لشراء الذمم واستئجار الأعوان للتنكيل به، وبث الإشاعات ضده، وبما أنها بقلم الأحسائي نفسه، وهو رجل صدوق لا يتطرق الشك إليه بوجه من الوجوه، ولا يحتمل في حقه الكذب أو الزيادة أو النقصان آثرنا إثباتها ليقف القارئ على مدى ما وصل إليه القوم من انحدار في الخلق وظلم للوجدان»[1].

معاناة السيد محمد حسين فضل الله

عام ١٩٩٥م أثار المرجع الديني في لبنان السيد محمد حسين فضل الله زوبعة مدوية عندما قال في إحدى الخطب إن قضية مصاب الزهراء فيما يعرف تاريخياً بحادثة يوم الدار ما تزال بحاجة إلى تمحيص وبحث وأنه ما يزال غير مقتنع بها تماماً، وانه ليس هناك من أدلة دامغة على تميز الزهراء عن بقية النساء وان لها خصوصية عنهن، فتوالت عليه الردود وأنكر عليه العديد من علماء قم والنجف، وخرجت ضده المظاهرات الصاخبة في إيران وباكستان منددة بموقفه من إحدى المسلمات التاريخية للطائفة الشيعية الاثنى عشرية، إلا أنه أطبق ناظريه عن إنكار عامة الشيعة وخاصتهم لأرائه وبدأ في عرض مجموعة من الآراء المخالفة للعديد من المسلمات في اللب الفقهي والعقائدي للشيعة الأمامية التي تمثل الأغلبية الساحقة من الطائفة الشيعية في العالم الإسلامي.

يقول الميرزا جواد التبريزي المرجع الديني في قم حول السيد فضل الله ومرجعيته: «ذكرنا مراراً أن الرجل المذكور ضال مضل لا يجوز الترويج له ولا قراءة كتبه ولا ترويجها ولا يجوز تقليده، لضلالته وعدم ثبوت اجتهاده، ويجب على كل مؤمن الدفاع عن العقائد الحقة للمذهب، وتنبيه الغافلين من المؤمنين حتى لا يقعوا

---

(١) المصدر نفسه ص ١٠٨.

تحت تأثير المضلين المتلبسين بلباس أهل الدين.. والله الهادي إلى الصواب».

ويقول في جواب سؤال عن قراءة كتبه «حيث أن مطالبه الضالة منتشرة في كتبه فالاحوط ترك قراءة جميع كتبه والله اعلم» وفي سؤال هذا نصه «هل تجوزون لمقلديكم ولغير مقلديكم الحضور والاستماع لمحاضرات محمد فضل الله، أو الاستماع لمحاضراته بواسطة أشرطة الكاسيت؟ أجاب «لا يجوز ترويجه وتأييده بأي تحركات ولو بالحضور والاستماع لمحاضراته إلا لمن يريد النقض عليه والاستدلال على من يؤيده والله اعلم».

وأجاب السيد كاظم الحائري عن فضل الله: لقد قلنا مراراً بأن السيد فضل الله ليس بمجتهد ولا يجوز تقليده.

ويقول آية الله السيد أحمد المدوي النجفي: الرجل ليس بمجتهد وتقليده غير جائز وتأييده حرام.

ويقول آية الله السيد تقي القمي: لا إشكال أن الشخص المشار إليه ضال مبتدع في الشريعة المقدسة، ولا بد من الاجتناب عنه، ويلزم إبعاد المجتمع عنه أيضاً لاسيما الشباب ويجب إعلام الأمة بانحرافه وكونه مخرباً للدين وشريعة سيد المرسلين. أعاننا الله من الزلل.

صراع المرجعيات الشيعية

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، خرجت المرجعية الدينية من صمت ساد دهرها طويلا وبدأت في تبوأ مكانة عالية في قمة الهرم السياسي والاجتماعي الشيعي، توارت التنظيمات المرتبطة بالنظم الوضعية شرقا وغربا، وعادت القوة والغلبة للحركية الإسلامية المرتبطة مباشرة بأشخاص المرجعية الدينية وعلى رأسها الإمام الخميني (قدس سره) في إيران، إلا أن الانسجام ما بين المرجعيات الدينية لم يدم طويلا سواء في إيران أو العراق، لاسيما بعد إمساك الإمام الخميني وأنصاره بالحكم في إيران، أصبح في الجمهورية الإسلامية مراجع حاكمين ومحكومين، مرجعيات داخل أروقة السلطة وتمسك بعصبها، ومرجعيات خارج دائرة اتخاذ القرار، نشب الصراع الرهيب بين الكيانات المرجعية، كانت الخلافات والاختلافات فقهية تدور حول حول نظرية ولاية الفقيه، ثم تعدت إلى مشروعية الدولة الإسلامية التي يديرها الفقيه، ثم تشعبت في أيطار النظام الاجتماعي

والسياسي والأمني الشيعي داخل إيران وخارجها، سقط ضحايا كثيرون منهم المرجع الديني شريعة مداري التي تتهمه العديد من الأوساط الدينية والسياسية المرتبطة بالسلطة الدينية القائمة في طهران بتعاطفه مع نظام الشاه والعثور على وثائق تدينه في مكاتب جهاز الاستخبارات الإيراني المعروف باسم «السافاك» وبتحريض أنصاره على القيام بعملية انقلاب فاشلة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، كانت الفتن رهيبة ومزلزلة وقاسمة، في بداية الثورة الإسلامية أمر الإمام بإفساح المجال أمام جميع التيارات الدينية وغيرها إيمان منه بالحرية في الإسلام، تغلغل المناوئون للثورة داخل أجهزة الأمن وقتلوا المئات من رموز الثورة وعلمائها ومؤيديها وأنصارها، أبرزها في عام١٩٨٢م عندما ثم تفجير مقر الحزب الإسلامي الجمهوري وقتل ما يزيد عن ٨٢ من أكفأ الكوادر العلمية والدينية والسياسية في إيران الثورة.

قامت أكثر من ١٠ محاولات انقلاب فاشلة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، عدا عمليات الاغتيال والتخريب، لم يكن أمام إيران الثورة سوى التحول إلى الحكم الشمولي الرافض للآخر وهكذا كان، ثم إلغاء التعددية الحزبية والتيارية، وفرض حظر على أنشطة التيارات اللادينية والدينية الغير موالية لنظرية ولاية الفقيه، وبأمر من السلطات اجبر العديد من المرجعيات على الإقامة الجبرية وعدم لقاء بالجمهور، بحجة إثارة الاضطرابات والتحريض ضد السلطة، وثم طرد العديد من المنظمات الغير موالية لإيران الثورة.

من المرجعيات التي فرضت عليها الإقامة الجبرية السيد حسن القمي في مدينة مشهد،إلى وقت قريب الشيخ محمد المنتظري نائب الإمام الخميني السابق الذي أقصي من منصبه لخلافات بينه وبين الإمام الخميني، ومن أهم الشخصيات المرجعية التي تعرضت لمناوئة السلطات الدينية السيد محمد الحسيني الشيرازي الذي توفي اثر جلطة في المخ عام ٢٠٠١م، فقد فرضت عليه الإقامة الجبرية لفترات طويلة وتعرض منزله للعديد من عمليات الدهم والتفتيش، وعند تشييع جنازته اندلعت مواجهات وأعمال شغب بين أنصاره والشرطة الإيرانية.

ومنهم أيضا المرحوم المرجع الديني السيد محمد الحسيني الروحاني الذي تعرض لمضايقات مماثلة منها مصادرة السلطات رسالته العملية من الأسواق.

إضافة إلى ذلك تعرض أنصار المرجعيات المخالفة للإمام الخميني لحملات التضييق والتهجير من إيران خاصة إذا ما كانوا غير حاملين للجنسية الإيرانية، وكل

ذلك لمخالفتهم الفقهية والعقائدية والسياسية لنظرية ولاية الفقيه مصدر قاعدة الحكم المركزية في إيران الإسلامية.

الجدير بالذكر أن العديد من رجال الدين والعلماء والمفكرين والكتاب الإسلاميين وغيرهم تعرضوا إلى حملات الاعتقال التعسفي والتضييق والمنع إضافة إلى أن بعضهم في بدايات الثورة حكم عليه بالإعدام في ظل نظام قانوني غير واضح المعالم، كالسيد محمود الهاشمي رجل الدين الناشط سياسيا الذي اتهم بالخيانة وحكم عليه بالإعدام من قبل المحاكم الثورية.

واليك عزيزي القارئ هذه الرسالة الموجهة إلى المرجع الديني جواد التبريزي والتي توضح بجلاء صراع المرجعيات الدينية فيما بينها وتذبذب الهالة القدسية لفتاواهم وان بعضها مبنيا على مصالح شخصية وفئوية ضيقة وعلى أهواء ليس لها أصل في الشريعة والفقه، ورغم ذلك فان النخبة والعامة في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة تتولاها وكأنها قرانا منزلا أو قول نبي كريم أو إمام حق مبين «بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الميرزا جواد التبريزي

لقد استلمت منكم شخصيا قبل أربع سنوات إجازتكم الشرعية، وارى من الوظيفة والواجب الشرعي والتاريخي أن أعيدها إليكم للأسباب التالية:

أولا: لقد تحدثت معكم حول استفتاء جاءكم من الكويت بخصوص كتاب «سيرة الرسول وأهل بيته عليهم السلام» الذي تبنى نشره المجمع العالمي لأهل البيت إلى سماحة ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي الخامنئي حفظه الله هذا نصه وجوابه... «كتاب اسمه سيرة الرسول وأهل بيته وفيه حذف وتزييف وتحريف سيرة الرسول وأهل بيته وقرا علينا جزء من هذا الكتاب مثلا: الخلافة بعد الرسول مبدأ الشورى بين المسلمين وان الرسول لم يعين الإمام علي بأمر من الله بل رشحه للناس والناس لهم مطلق الحرية لاختيار خليفته:

الجواب:

بسمه تعالى

لا يجوز، الكتب المشتملة عليها من كتب الظلال والله اعلم

جواد التبريزي

وقد دخلت معكم في حوار لثلاث جلسات حول هذا الاستفتاء قائلا لكم أن هذا النص لا وجود له في الكتاب... وقد طلبت منكم معالجة هذا الأمر في بدايته بان يأتي المؤلف وهو يسكن إلى جواركم في مدينة قم ليوضح لكم ما التبس عليكم، مع حديث طويل دون للتاريخ وقد يأتي الوقت المناسب لنشره بتمامه، ولكنكم أبيتم وبإصرار أن لا تلتقوه، وقد علمت منكم مباشرة أنكم لم تطلعوا على الكتاب بجزأيه البالغ ١٥٠٠ صفحة بل اعتمدتم على صورة ورقة عن الكتاب ومن قبيل (ويل للمصلين) وبعد اصراراكم على تنفيذ ما أقدمتم عليه اتصلت بولدكم الشيخ جعفر فقال لي «أن عدول والدي عن الفتوى غير ممكن لأنه يخل في حيثيته ومقامه» فقلت له أين هذا من قول من كسر مؤمنا فعليه جبره وحرمة المؤمن أعظم من حرمة الكعبة.

ثانيا: ما صدر منكم أخيرا ضد احد ابرز مجتهدي علماء الخليج ومن العاملين في خدمة مذهب أهل البيت (عليهم السلام) من عشرات السنين وقد ولد موقفكم هذا ضجة كبيرة عند المؤمنين الغيارى خصوصا علماء الخليج.

ثالثا: ما أفتيتم به ضد احد مراجع المسلمين بناء على نصوص مقطعة وخاصة ما ورد في بيعة الغدير، وهذه وغيرها دعاني إلى إرجاع هذه الإجازة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وفي الختام اسأل الله تعالى أن يعيننا جميعا على تلافي عيوبنا ويبصرنا حقائق الأمور والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

رياض محمد حبيب الناصري

ومن اغرب ما قرأته من فتاوى الفقهاء ما يراه العلامة الحلي من كفر ولد الزنا، يقول في السرائر «لا استحمل لشيخنا هذا التناقض في استدلاله (يعني الطوسي) يقول في قتيل أهل البغي لا يصلى عليه لأنه قد تبث كفره بالأدلة وولد الزنا لا خلاف بيننا انه قد تبث كفره بالأدلة أيضا بلا خلاف»[1]. ويشير ابن إدريس أيضا إلى كفر المخالفين للشيعة في غير موضع من سرائره، يقول «ولا يلتفت إلى أخبار الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا، خصوصا إذا أوردها ورواها الكفار ومخالفو المذهب مثل عمار وغيره»[2].

---

(١) المبسوط ج١ ص ٣٥٧.

(٢) السرائر ج١ ص ٢٦٧.

ويقول أيضا «فان كان يعمل بأخبار الآحاد فلا خلاف بين من يعمل بها، إن من شرط العمل بذلك أن يكون راوي الخبر عدلا والفحطي كافر»[1].

يقول الأستاذ عادل روؤف عن ملابسات الفتوى التي بموجبها حرم المرجع المرحوم السيد محسن الحكيم الانتماء لحزب الشيوعي «ومهما يكن من أمر فان مراجعا آخرين رفضوا إصدار فتاوى ضد الشيوعية رفضا تاما كآية الله حسين ألحمامي وآية الله عبد الكريم الزنجاني وآية الله الشيخ محمد فاضل القائيني، إلا أن ثمن هذا الرفض كان قاسيا عندما تم اتهام الأول بأنه شيوعي واتهام الثاني بأنه عميل بريطاني واتهام الثالث بأنه مجنون، وان جهاز مرجعية آية الله السيد محسن الحكيم هو الذي كان يقود الإشاعات ويوجه الاتهامات ويروجها ضدهم، وان هذا الجهاز تجاوز التهمة السياسية لهؤلاء وغيرهم إلى تهم أخرى لا يمكن ذكرها هنا»[2].

ويقول السيد جواد الخالصي عن الصراعات المرجعية في فترة الستينات في النجف الشرف «تميز العلماء المصلحون بعدم الدخول في المهاترات والصراعات المرجعية والفردية، بل كان هنالك تعاون وانسجام في كثير من الأحيان، أما العلماء المتخلفون فأنهم أن لم يجدوا أحدا يخالفونه من المصلحين اختلفوا وتطاحنوا فيما بينهم بسبب صراعاتهم الداخلية وتنافسهم على الرئاسة الزائفة مع وجود عناصر حاقدة ولئيمة مندسة من حواشي أكثر المعممين الغافلين مع التنافس على الغنائم وجمع المال الذي كان وما زال رائجا بين هؤلاء القوم»[3].

ويقول عن الصراع بين مرجعية السيد الحكيم ومرجعية السيد محمد الخالصي «منذ عودة الإمام الخالصي من المنفى الطويل ـ ١٩٢٣ـ ١٩٤٩ عمت الساحة العراقية ظاهرة جديدة وهي الاستجابة الواعية للجماهير المؤمنة لدعوة الإسلام التي أطلقها ألخالصي وأتباعه في دعوته والتي لم تكن إلا تحديدا لروح الشعب وتجسيدا لآماله وطموحاته من خلال الالتزام بالإسلام ومن هنا وبسبب موقفه الرافض للاستعمار وللبديل المزيف الشيوعية وكذلك بسبب دعوته إلى تجديد روح الإسلام ورفض

---

(١) نفس المصدر ج٢ ص ٦٧٥.
(٢) محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين ص ٢٨٥.
(٣) نفس المصدر ص ٢٨٥ (هامش).

الخرافات والبدع الدخيلة في الدين، شنت عليه حرب متعددة الدوافع والاتجاهات، وقد استغلت العواطف الدينية أسوء أشكال الاستغلال، وكان الغطاء الأوسع لهذه الهجمات هي مرجعية السيد الحكيم والحاشية التي كانت تديرها وهي معروفة بضيق الصدر وقطر النظر، فقامت بحملة واسعة من التشهير والتحريض والتي ولدت سلسلة من الكتابات والمقالات دفعت أثمانها مسبقة منها «الأعمى في الميزان» «الكاظميون بريئون من ألخالصي» «ألخالصي مسيلمة القرن العشرين» وقد بادر بعض العلماء والفضلاء إلى محاولة لرد هذه الهجمات أو تخفيفها والتي وصلت إلى حد السباب والشتائم والكلام البذيء إلا أن الخط العام الذي مثلته مرجعية الحكيم وحواشيها كانت تؤيد هذا المنحى القاسي في التعامل، ولما أراد العالم الفاضل الشيخ محمد رضا شمس الدين أن ينصف العلم والعلماء وان يوقف هذا التهتك والانحطاط ولو من خلال الدفاع عن الحوزة في النجف ومرجعية السيد الحكيم بالذات، فكتب كتابه «الشيعة والخالصي» فأن الرجل الفاضل جابه حملة من المضايقات الشديدة من قبل المرجعية التي دافع عنها في الكتاب وهي مرجعية الحكيم وحاشيته القاسية التي اعترضت على طبع الكتاب ومنعت نشره لأنه لا يحوي المقدار المعتاد واللازم من الهجمات والتحامل، لقد ضاق الأمر على الشيخ شمس الدين إلى درجة انه توفي بعدها بقليل وشك البعض في ظروف موته رحمه الله وكانت الضغوط وحدها كافية لإحداث تلك المصيبة.

ولا يخفى أن مرجعية السيد الحكيم كانت الغطاء الذي تم من تحته محاصرة وتجويع العشرات من العلماء الأعلام في النجف وغيره من البلاد»[1].

ومن كواليس المرجعية الدينية والتي لا يعرفها الكثيرون ولم يسمعوا عنها، كيفية وصول بعض الفقهاء لمنصب المرجعية الدينية، يقول السيد احمد الحسني البغدادي «والشيء بالشيء يذكر، نرى اليوم بأم أعيننا مرجعا دينيا إقليميا ظهر على الساحة النجفية يحاول بكل ثقله الاستراتيجي ترشيح احد حواشيه لمنصب المرجعية الأمامية، بل فتح له رصيدا من الدولار الأخضر بلا حدود من أرزاق الكادحين والمحرومين وهو بإجماع الحوزويين لم يكن مجتهدا بل ديكورا، بل كان يظن انه تحكم في كل شي وأصبح قادرا على كل شي، لذا نراه ينفق في تبذير ويتلذذ في تبذير وهو لا يتقي غضب الله ولا سخط المستضعفين ويحسب أن اجله ممدود وان ليس وراءه

(١) المصدر نفسه ص ٢٨٧ – ٢٨٨

حسيب ولا رقيب، وحتى نسي أن هنالك واجبا وان هنالك حراما وان هنالك موتا وان هنالك نشورا، وكانت نهاية طموح مخططه التضليلي إذ أمات الله خليفته المرتقب فجأة وبلا علة وفق مفهوم المداولة القرآني وتلك الأيام نداولها بين الناس»[1].

ويقول أيضا «كان الأمامية قديما في تعيين المرجع للأحكام الشرعية على أحسن طريق وأحوطه، فانه بعد موت المرجع تجتمع العلماء وأهل الدين منهم بل من كان عارفا ممتازا في المعارف، فتقع المناظرة بينهم في مجالس متعددة مع بذل الجهد وتمام النظر في تعيين المرجع من سائر جهاته علميا ودينيا بل وهناك أشياء كان السلف يهتمون بها كما اشرنا إلى جملة منها في كتابنا.. وفي زماننا سقطت هذه الطريقة من أصلها، فأصبح المرجع يتعين بالقاصرين والتفاف أصاغر الطلاب وجهال العباد، فيكون رئيسا متنفذا بلمةٍ، متحصنا بأخرى، ثم يمر الأمر عليه كذلك زمنا طويلا ويكسب شهرة كبيرة وأهل الدين بمعزل عنهم ثم، هم بعد حين يجري عليهم الانقياد القهري تقية ومجاملة ومداراة.. وهذا عندنا معاشر الأمامية كعقد البيعة الخلافة عند غيرنا، فإنها تعقد أولا بجماعة ناقصين وفاسدين ثم يجري الحكم على باقي الأمة بالقهر والتغلب»[2].

ويقول الأستاذ عادل رؤوف «نكرر القول هنا انه من أوضح الواضحات في الواقع الشيعي انه لا توجد ضوابط جماعية أو مشتركة تنظم عملية التصدي للمرجعية، والعملية كلها تتم من خلال الإطار الشخصي وتقديرات العالم الذي يصل بقناعاته الخاصة بأنه اعلم من الآخرين وانه يملك مؤهلات وكفاءة، ومهما كان وضوح تاريخ هذا العالم الجهادي والعلمي والفكري فانه بالنهاية لا يتحول إلى ضمانة لقبوله مرجعا وفق مقاييس علمية محددة ولهذا نجد مفارقات هائلة في الواقع الشيعي في هذا الإطار، فهنالك الكثير من العلماء الذين يتكئون على تاريخ جهادي ونتاج معرفي كبير وعطاء فكري فذ، إلا انه في حال تصديهم للمرجعية تقابل محاولاتهم من مواقع دينية ومرجعية أخرى بالتشهير والتسقيط والرفض والمحاربة، فيما هنالك الكثير من المراجع الذين لا تختزن ملفاتهم الشخصية لا التاريخ الواضح ولا الأثر الفكري ولا النتاج المعرفي، إلا أنهم يصلون إلى قمة الهرم الشيعي، وحتى

---

(١) خطر التقية المعاصرة ص ٥٠

(٢) الشهيد الصدر بين دكتاتوريتين ص ٢٣١ نقلا عن التحصيل في أوقات التعطيل ج٢ ص ٢٨٧.

أساس العالمية الفقهية كمعيار أعلى لم يكن بالضرورة هو دائما المعيار الحقيقي الذي يوصلهم إلى هذا الموقع، وأنا بنفسي كما ذكرت سابقا ذهبت إلى مكتب لأحد المراجع عندما تصدى حديثا للمرجعية ولم أكن اسمع به سابقا، كما لم اقرأ لهم من قبل فطلبت منهم مؤلفات ذلك المرجع لكي اطلع عليها، وكان ذلك بعد وفاة السيد الخوئي، فقالوا لي أن السيد لديه رسالة عملية وكتاب واحد، إلا انه سحب من الأسواق لبعض الإشكاليات ولا نملك نسخة منه لكي تطلع عليها»[1].

الشهيد محمد باقر الصدر كان من ضمن العلماء المصلحين التجديديين وقد قام بمحاولات محدودة لانتشال المرجعية الدينية من بعدها الذاتي ـ الشخصي، وتحويلها إلى مؤسسة تقوم على الإدارة الفاعلة والنظام المبني على أسس علمية ومنطقية، يقول الأستاذ ماجد الغبرباوي «وأما على مستوى المرجعية الدينية فقد قدم محمد باقر الصدر أطروحة نظرية حول (المرجعية الصالحة أو الرشيدة) كان يطمح بتطبيقها بغية انتشال المرجعية الدينية من الطابع الشخصي وتحويلها إلى مؤسسة ترعى شئون الأمة الإدارية والمالية والتبليغية، وتعمل ضمن ضوابط وموازين تؤكد صدقيتها في الوسط الاجتماعي وتنهي حالة الفوضى والتلاعب والاستئثار بالأموال والإمكانيات وفق مقاييس تنتمي إلى طبيعة الفوارق الاجتماعية، كل ذلك باسم المرجعية بينما هي عملية سطو سافر وممارسات قد لا يعلم عنها المرجع شيئا، لان سعة أعماله وكثافة نشاطاته ربما لا تسمح له بالتدخل المباشر أو ربما لا يعي حجم السلبيات التي تفرزها، أما الشهيد الصدر فقد كان يعي دور المرجعية ويشخص ثغراتها الإدارية والمالية والسياسية، وإنما طرح مشروعه الجديد من داخل فضائه الاجتماعي واستجابة لحاجات الأمة»[2].

ويطرح السيد محمد محمد الصدر الملقب بالصدر الثاني ظاهرة واسعة النطاق في علاقة المراجع ورجال الدين بشرائح وفئات المجتمع الإسلامي الأخرى ألا وهي «تقبيل الأيدي» ورغم كونها في نظر العديد من الراصدين للشأن الديني ظاهرة شكلية اعتيادية لا تستحق الإشارة إليها إلا أنها تحوي دكتاتورية مبطنة وهالة مزيفة وشعور طبقي ونظرة دونية من جانب بعض رجال الدين إلى من حولهم ممن يوصفونهم بالعامة! يقول «انه حسب فهمي أن الشرط الأهم في من تقبل يده أن

---

(١) الشهيد الصدر بين دكتاتوريتين ص ٣٣٠.

(٢) قضايا إسلامية معاصرة ج ٧ ص ١٠٠.

يكون أخ لك في الإيمان، وأما إذا لم يكن كذلك، أي ليس اخا لك في الإيمان فهو لا يستحق تقبيل يده كائنا من كان حتى لو كان السيد محمد الصدر...

ويد تقبل وهي مما يفتدى ويد تقبل وهي مما يقطع حتى لو كان سيدا علويا، ولكنه لم يكن لك أخا في الإيمان، لان تقبيل يده يكون ناصرا لدنياه وإعانة له على الإثم وليس احترام لرسول الله وذريته، فالأفضل لك عند الله سبحانه الكف عن مثل هذه الاحترامات السمجة التي يصدق عليها قول تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ بل حتى لو كان أخا لك في الإيمان تتنازل وتقول أن شاء الله هو أخ لك في الإيمان أو انك تحرز وثاقته وانه أخ لك (تقبل يده) في الإيمان، ولكن فيه نقطة واحدة وهو انه توقع أن تقبل يده أو يجد انه من الاحتقار له عدم تقبيل اليد، فان معنى ذلك انه يشعر بالأنانية والتكبر والعظمة في غير عظمة الله سبحان وتعالى، فيكون شيطانا من حيث يعلم أو لا يعلم»[1].

معاناة الشهيد الصدر

كان للشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) مشروعا رائدا في تنمية المجتمع الإسلامي على أكثر من صعيد، فقد كان يدعوا إلى المرجعية الرشيدة القائمة على العمل المؤسساتي كبديل عن المرجعية الفردية، وكان يدعوا إلى تطوير مناهج وطرق التدريس في الحوزة العلمية، وكان يدعوا إلى إنشاء حركة إسلامية سياسية تاخد على عاتقها مواجهة السلطات الدموية في العراق، إلا أن مشروعه اصطدم بعوائق جسام تمثلت في دموية السلطة المتمثلة في النظام ألبعثي، ودكتاتورية السلطات الدينية الحاكمة في النجف الشرف وبقية المدن العراقية، لقد عانى الشهيد الصدر كثيرا جدا، وكان لموقف السلطة الدينية المتخاذل أعظم الأثر في تشجيع حكومة البعث على اعتقاله وإعدامه في نهاية الأمر، ليقضي شهيدا مع أخته العلوية المشهورة بـ«بنت الهدى» يقول الأستاذ عادل روؤف نقلا من احد النصوص «جرى تصنيف طلبة العلوم الدينية إلى جماعات، كان في مقدمتهم طلاب الشهيد الصدر ومن كان له أدنى اتصال بهم وقد منع احد الفقهاء صرف الرواتب والمعونات لطلبة إحدى المدارس ذات الصلة بالشهيد الصدر»[2].

---

(١) مرجعية الميدان عادل روؤف ص ٣٥٠ـ ٣٥١.

(٢) الشهيد الصدر بين دكتاتوريتين ص ٣٨٧.

وينقل نصا آخر يوضح معاناة الشهيد في محيطه الديني الدكتاتوري «اكتوى هو نفسه (رضي الله عنه) ببعض ناره منذ الأيام الأولى وعاشه بأحاسيسه في أجواء الحوزة وكوادر المرجعية بما لا تخفي مشاهده المروعة عن نواظر المقربين منه وكيف كنا نتميز غيضا ونتمزق ألما مما يعانيه هو وأفكاره وأتباع مدرسته من تخلف تلك الأجواء ولجاجتها في واد حركة الإصلاح ومجابهتها بأبشع أنواع الرفض والمواجهة، حتى تحول هؤلاء إلى أدوات قمع وإرهاب تطوعية لمحاربة الإمام الشهيد وأفكاره ومشاريعه، خاصة من أتباع المراجع وحواشيهم الذين يؤثرون حتما على مصادر القرار ويشوهون الحقائق، وكان لموقفهم الأثر السيئ على أعمال الإمام الشهيد والتي يجب أن لا ينساها المجتمع باعتبارها عوائق حقيقية لا بد من تذكرها من اجل معالجتها، ولا يبالغ من يقول أن تلك المواقف من جهلة القوم ومشبوهيهم شكلت الغطاء لجبهة أعداء الشهيد وتراصفهم في صف طويل انتهى كما هو معروف بمحاصرته والتجريء على قدسية المرجعية ومكانتها، ولم يفطن أولئك المتقاعسون إلا والنار قد أتت على أطرافهم والتهمتهم بأسهل مما كانوا يظنون ويتوقعون، وكان الإمام الشهيد يتلقى الصعوبات المخجلة من بعض أدعياء العلم وسعيهم الحثيث الدائب لإفشال مشاريعه بمختلف الوسائل واستهدافه شخصيا»[1]. وبينما كان الشهيد السعيد في محنت حصاره المفروض من قبل حكومة البعث أرسل إليه احدهم برسالة اتهام، يقول الشيخ محمد رضا النعماني: في تلك الفترة العصيبة والسيد الشهيد يعيش تلك المشاكل الكبيرة ويتحملها بروح الصابرين المؤمنين، يبعث احدهم إليه برسالة مضمنها كما يلي (إننا نعلم أن الحجر مسرحية دبرها لك البعثيون، وأنت تمثل دور البطل فيها، والغرض منها إعطائك حجما كبيرا في أوساط الأمة، إننا نعلم انك عميل لأمريكا ولن تنفعك هذه المسرحية) لقد رأيت السيد الشهيد قابضا على لحيته الكريمة وقد سالت دمعة ساخنة من عينه وهو يقول: لقد شابت هذه من اجل الإسلام، أفئتهم بالعمالة لأمريكا وأنا في هذا الموقع»[2]، يقول عادل رؤوف «وأفرزت الحملة النفسية بتفاصيلها الواسعة حالة من تطويق شديد للشهيد الصدر، فكان مجلسه اليومي محدودا بعدد من الطلبة الشباب لا يتجاوزون عدد الأصابع وكان بحثه كذلك، وكانت صورة قاتمة ترتسم في الأذهان عن المستقبل أن استمر الوضع على هذا الشكل بل استطيع أن اجزم بان مرجعية السيد الشهيد كانت على وشك

(١) المصدر نفسه ص ٣٨٨.

(٢) نفس المصدر ص ٣٨٩.

الانهيار التام أو لا اقل الانزواء الكامل حتى انه اضطر إلى ترك التدريس فترة من الزمن وكان على وشك أن يغلق باب داره»[1].

يقول السيد معروف الحسيني عن محاولات بعض رجال الدين تشكيك الناس في قدرات الشهيد الصدر العلمية «فحاول بعضهم أن يوحي للعوام من الناس أن أفكار السيد الشهيد وكتبه ليست على قدر من الأهمية ولو كان السيد قد اهتم بمجالات غير الفلسفة والاقتصاد لكان نفعه أعظم، بل وصف آخرون منهم كتبه أنها فكر جرائد وصحف وفي كل هذه الاتهامات يحاولون إخفاء الطابع الشمولي لمدرسته، فهم لا يتعرضون إلى ما كتبه في الفقه والأصول وما شيده في هذا المضمار من نظريات فقهية وأصولية من أروع ما توصل إليه الفكر الفقهي والأصولي، ولم تقتصر هذه الحرب على مستوى إثارة الشكوك والاتهامات وحسب حول كتبه وأبحاثه، بل قوطعت من قبل هؤلاء واخذوا يلاحقون من يقرئوها والتضييق عليه في أمور معيشته وقطع مرتبه، فيضطر إلى التراجع أحيانا، ومن المخزي جدا أن كتاب دروس في علم الأصول الذي يعد من أروع المناهج التدريسية في علم الأصول التي كتبها الشهيد الصدر بأسلوب علمي متين ولغة علمية جديدة وضمن حلقات ثلاث لم يجرءا أحدا على تدريسها سوى ثلاثة من ابرز تلاميذه، حتى نقل أن احدهم شرع في تدريس هذه الحلقات في سرداب مدرسة القزويني وبتكتم شديد خشية من ذويه وأصدقائه»[2] وعندما انطلق الإمام الشهيد يميط اللثام عن الصيغ المتنوعة التي يستخدمها هؤلاء النفر وهذه الحفنة من توجيه التهم والأباطيل لشخصه والتعرض لطلابه مما يطرهم إلى ترك الحضور لديه خوفا من هذه التهم التي تنالهم ويتعرضون لها في الطرقات والمجالس والمحافل، فيلجا بعض طلبته إلى سماع أشرطة التسجيل التي تسجل البحوث التي يلقيها الإمام الشهيد ويستعيض بسماعها عن حضور الدرس وتكفيه شر هذه الحرب الشعواء التي يثيرها هؤلاء، ومما ذكره الشهيد (رحمه الله) كمصداق من مصاديق هذه المحاربة انه جاءه طالب لم يحضر سوى ليوم واحد فقط مجلس بحثه، فإذا به يواجه التحذير والتنديد به لأكثر من مرة من قبل بعض أبناء الحوزة قبل موعد الدرس لليوم القابل، مما اضطره أن يعزم على ترك الحضور مخافة هذه التحذيرات والتنديد به»[3].

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٩٠.

(٢) الإمام الشهيد محمد باقر الصدر.. دراسة في سيرته ومنهجه ص ٨٨.

(٣) نفس المصدر ص ٨٩.

يقول السيد محمد الحسيني محللا لبعض جوانب معاناة السيد الشهيد «والحقيقة أن هنالك دوافع شخصية وسياسية وعائلية تختفي وراء هذه الحملات المسعورة من أكالة التهم والأباطيل ضد السيد الشهيد وطلابه ومدرسته ومحبيه ومريديه ومطاردتهم والتضييق عليهم، فمن هذه الدوافع الحسد الذي يكثر في أوساط العلماء[1] وتساهم في خلقه بطانة كل عالم بما ترميه إلى مسامعه عن العالم الآخر، ومن المؤسف جدا أن هذا المرض ينتشر بشكل غريب في هذه الأوساط ولا تترفع عنه حتى المقامات العالية الذين لا يليق بهم ذلك، وهناك من الشواهد ما تجعل القارئ في حيرة من أمره... وكان هذا المرض دافعا رئيسيا في كثير من الخصومات والمقاطعات التي تحصل بين العلماء.... وهذا المرض الخطير كان دافعا كبيرا لإعلان الحرب الكلامية وغيرها ضد السيد الشهيد، فقد وجد هؤلاء في شخص الإمام الصدر ما يهدد كياناتهم التي شيدوها بالخداع والتضليل، فهم يعرفون رفيع منزلته العلمية وعلو همته وصدق لسانه وعظيم قدرته في مستويات ومجالات كثيرة، مما يجعلهم يخسرون كثيرا من مواقعهم في المجتمع رغم أن الإمام الصدر لم يحاول أن يهدد كياناتهم بشكل مقصود ومتعمد، لكنهم أدركوا أن هذه المؤهلات في شخصه كافية لان تهددهم وتدمر الوجودات الوهمية التي عاشت على موائد الإسلام دون أن تقدم من اجله شيئا يعود بالنفع، ومن الدوافع أيضا العائلية، فان هناك عوائل علمية دينية تحاول احتكار الزعامة الدينية في علمائها وتحول دون إفلاتها، فكانت كثيرا من المؤسسات الدينية كالمساجد والمدارس العلمية بل وحتى المرجعية الذي يعد المؤسسة القيادية والسلطة السياسية والدينية باتت الوراثة تتحكم بها»[2].

---

(١) لا يعقل عزيزي القارئ أن معاناة الشهيد الصدر كانت خافية عن المرجعيات الدينية وهي رأس الهرم وقمة السلطة في الحوزة العلمية والمجتمع الحوزوي، إلا أن كافة المصادر التي رصدت معاناة الشهيد لم تشر إليها من قريب أو بعيد، من ناحية أخرى لا يمكن القول إطلاقا أن الصراعات ما بين بطانة المرجعيات وحواشيها كانت بخافية عنها، ولو كانت المرجعيات الدينية متجانسة فيما بينها بالعنوان الصريح والواضح، لما كانت هذه الصراعات والفتن المدوية في تاريخ المرجعية، ينقل في هذا الصدد انه في كربلاء كان العالم الكبير شريف المازندراني يحضر بانتظام بحث احد العلماء، فلما زار كربلاء الشيخ موسى كاشف الغطاء، أقام دروس هو الآخر في الفقه فحضرها المازندراني فاعرض عنه أستاذه السابق لحضوره درس الشيخ كاشف الغطاء فحاول الشريف إقناعه فلم يستجب له.

(٢) المصدر نفسه ص ٩٠ - ٩١.

ولاية الأمة على نفسها عنوان التقدم وطريق المجد ومنهج الخلاص من الاستبداد والدكتاتورية

انقسمت الأمة الإسلامية إلى شيعة وسنة، وتعددت مذاهب الطائفتين وبلغتا أكثر من ١٠٠ مذهب وفرقة، إلى أن انقرض معظمها وأصبح العالم الإسلامي اليوم منقسم إلى أغلبية سنية وأقلية شيعية، ينقسم السنة إلى أربعة مذاهب مشهورة إضافة إلى الاباضية وبعض الفرق قليلة النفوس، محدودة الانتشار في باكستان وأفغانستان والهند، وينقسم الشيعة إلى الامامية وهي الفرقة الغالبة إضافة إلى الإسماعيلية والزيدية والعلوية، تفرعت الامامية إلى مذهبين فقهيين، أصول وأخبار، وكانت بينهما على غرار الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي الصراعات العنيفة، إلى أن آلت الغلبة إلى الأصوليين الذين يمثلون المذهب الشيعي الاثنا عشري في عصرنا الراهن، إلا أنهم انقسموا فيما بينهم حتى باتت صراعاتهم وخلافاتهم مشهورة ومعروفة، عانت منها الشيعة كثيرا وعلى الدوام، ذلك أن الفقيه عند الشيعة بمنزلة نائب الإمام الغائب، فهو الولي الشرعي في عصر الغيبة وان اختلف نطاق الولاية من فقيه لآخر.

يعتمد الفقهاء في استمرارية سلطتهم الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا على نظريات استنتاجيه من الأدلة الشرعية الأربعة، وهي القران والسنة والعقل والإجماع، من الواضح أن ليس كل ما هو متفق عليه أو بديهي في الفقه مسلم به في الشريعة، بينما العكس هو الصحيح، بمعنى آخر أن الفقه هو العلم الذي يبذل الفقيه من خلاله الجهد لاستنباط الحكم الشرعي من أدلته التفصيلة بناء على قواعد تسمى أصول الفقه، يستحيل أن يجزم فقيه واحد أن ما يستنبطه موافق للشريعة، أي الحكم الواقعي المجسد لحكم الله سبحانه وتعالى، لذلك يطرح الفقهاء قول أنهم إذا وافقوا الحكم الواقعي فلهم أجران عند الله وان اخطئوا فلهم اجر واحد، في المقابل كل بديهي في الشريعة بديهي في الفقه، لذلك يستنكر الإخباريون على الأصوليون كيف يعملون بالآراء الظنية ويتقربون بها إلى الله سبحانه وتعالى بينما الواجب هو الاحتياط، في كتابه «التأويل» يرى الشيخ احمد البحراني أن الفقهاء الأصوليون ليس بينهم وبين أهل السنة أدنى اختلاف في ابتعادهم عن منهج أهل البيت (عليهم السلام) ويسفه منهجهم في الاجتهاد ويرى بعده عن إصابة الحكم الواقعي، وإلا لما اختلفوا فيما بينهم في كثير من المسائل العبادية والعلمية، فإذا ما كان منهج الأصوليين في الاستنباط صحيح ومطلق القطعية بالصواب، فان النتيجة التي يجب أن يتوصلوا إليها

صحيحة أيضا، وبناء على ذلك لا يمكن القول بتعدد الحكم الواقعي القطعي، فهو واحد لأنه صادر عن الله الواحد، بينما فقهاء الأصول يتعددون في فتاواهم الظنية وأحكامهم الاجتهادية، ويسوق في كتابه دلائل وشواهد عديدة على أن أصول الفقه وقواعدها الفلسفية تستند على الفلسفة اليونانية وعلى آراء أرسطو، وكيف أن العمل بالعقل تحول إلى عمل بالاستحسان والقياس، وفي تعاملهم مع السنة أخطاء فادحة خاصة في عزوفهم عن روايات المخالفين للشيعة، وفي منهجهم في تفسير القران نقص والتباس، ويصل في نهاية كتابه إلى نسف منهج الاستنباط عند الأصوليين وطرح منهج جديد قائلا بان ما توصل إليه هو ما يوافق سيرة النبي وأهل بيته... وهكذا تعيش الأمة في دوامة من الصراعات العنيفة المشتتة لقوتها وطاقاتها وإمكانياتها، فما بين أصول وأخبار وفقهاء متناحرين، إلى دعوة لنسف كل شي والبدء من جديد، والأمة المغلوبة على أمرها يتبع قسم منها هذا الفريق والقسم الآخر داك الفريق، ينقل أن المرجع الديني شريعة مداري نزعت عمامته وصودرت رسالته العملية وفرضت الإقامة الجبرية عليه حتى وفاته، مما دفع برجل دين في جزيرة تاروت يدعى الشيخ عبد الرسول البيابي إلى سحق صورة للإمام الخميني بقدميه كرد فعل على ما تعرض له مرجعه الديني، إن شعبنا في القطيف وسائر الشعوب الشيعية تعيش الفوضى والشتات كنتيجة حتمية للصراعات على مستوى المرجعية، سواء في نطاقها الفقهي أو السياسي، مما حولها إلى شعوبا مغلوبة على أمرها، تسير خلف قيادتها الدينية بسذاجة مفرطة، أسيرة لها دون أن تحرك ساكنا، غير قادرة على الارتقاء لمصاف الشعوب المتقدمة والناهضة المطالبة بحقوقها، أن المسيحيين في السودان لا تتجاوز نسبتهم ألـ ٨٪ فقط من مجموع شعب السودان إلا أنهم بوحدتهم الدينية والسياسية أصبحوا يمثلون رقما في المعادلة السياسية والعسكرية في السودان، مما جعل الحكومة السودانية ذات التوجه الإسلامي إلى عقد اتفاقية سلام معهم، ومن المحتمل أن ينفصل الجنوب ذو الأكثرية المسيحية ليكون دولة مستقلة، واليهود في العالم لا يزيد عددهم عن ٣٠ مليون نسمة متوزعين على مستوى دول العالم إلا أنهم انشئوا نظاما إداريا وثقافيا واقتصاديا متطورا مكنهم من أنشاء دولة في قلب العالم الإسلامي، والتأثير على صناعة القرار في الولايات المتحدة لصالح اليهود ودولة إسرائيل، أن التطور الذي تعيشه إسرائيل والرفاهية التي ينعم بها معظم سكان الدولة العبرية لم تكن نتيجة مباشرة للمساعدات السخية من قبل الغرب، لان إسرائيل لو لم تكن تمتلك المؤهلات الذاتية للتقدم لكانت إلى يومنا هذا دولة تعتمد

على المساعدات، وإنما يعود تطورها المذهل خلال خمسين عاما من تأسيسها إلى وجود الطاقات العلمية والفكرية وإتاحة الفرصة لأصحاب العقول اللبيبة والأذكياء وأرباب المال للمساهمة بكل طاقاتهم وإمكانياتهم في تنمية إسرائيل وتحويلها إلى دولة إنتاجية متقدمة، يقول الأستاذ عادل رؤوف في كتابه العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية «بعد فترة الخمسينات والستينات عادت هذه الأزمة (أزمة الشقاق بين المراجع الدينية) في نهاية السبعينات للتجلي بشكل آخر، إلا أنه شكل انفراد الآراء الفقهية إزاء الواقع واختلاف التقديرات لطرق وأساليب وآليات معالجاته بما يلحق بالمحصلة خسائر فادحة بالعمل الإسلامي ومشاريعه، كما حصل ذلك في مرجعيتي الشهيد محمد باقر الصدر والسيد الخوئي اللتين اختلفتا في تقدير ظروف المواجهة وتجلت هذه الأزمة في تجربة الشهيد محمد محمد صادق الصدر كآخر محطة صيرورة ضخمة للعمل الإسلامي خلال نصف القرن الماضي، حيث لم يكن خافياً الصراع المرجعي الذي رافق هذه التجربة وآثاره البليغة عليها، لاسيما بينها وبين مرجعية السيد محمد سعيد الحكيم ومرجعيات أخرى.. إنها أزمة دفعت الكثير إلى التساؤل تحت ضغوط مرارتها وخسائرها (لماذا لا يلتقي المراجع؟ لماذا لا يتعاونون؟ لماذا لا يعملون سوية؟ لماذا هذا التباعد؟) ولقد قال لي الشهيد محمد صادق الصدر ذات مرة في هذا الإطار: (باصطلاح علم الأصول الخلاف له منشأ نزاع بكل تأكيد، الخلاف موجود ولكنه ليس في هذا الجيل فقط، وإنما منذ مئات السنين، ومنذ وجدت المرجعية كان الخلاف موجوداً بين المراجع لحد ما، من الواضح أنهم قليلاً ما يتزاورون في ما بينهم مع شديد الأسف، حتى أنه يمكن تطبيق هذه الحكمة، اجتمعوا على باطلهم - أي الباطل - وتفرقتم عن حقكم، فالمسألة ليست في هذا الجيل فقط، ولكن في أجيال كثيرة، وهذا واضح جداً، حتى الجيل السابق حينما كان السيد الخوئي والسيد الحكيم والسيد الشاهرودي والسيد الشيرازي وآخرون أيضاً كنا نلمس نفس هذه النتائج التي نلمسها الآن».

يقول الإمام الخامنئي «طبقاً للفقه الشيعي يجب على كل المسلمين إطاعة الأوامر الولائية الشرعية الصادرة من ولي أمر المسلمين والتسليم لأمره ونهيه، حتى على سائر الفقهاء العظام فكيف بمقلّديهم! ولا نرى الالتزام بولاية الفقيه قابلاً للفصل عن الالتزام بالإسلام وبولاية الأئمة المعصومين (عليهم السلام)»، بينما يقول الشيخ المنتظري «إن ولاية الفقيه المطلقة وكون الفقيه فوق القانون، وكونه يستطيع التدخل في جميع الأمور من دون حساب وكتاب، وامتلاكه حق التشريع فيها، تعتبر في

عرف الشرع والعالم هي الاستبداد بعينه، والحكم الاستبدادي في عالمنا المعاصر لا يمكن له أن يستمر ويدوم»، يقول الإمام الخميني «وإذا ما نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم، عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ﷺ) منهم، وواجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا»[1]. بينما يرى السيد محمد الحسيني الشيرازي «فإذا كان هناك جماعة من الفقهاء العدول اختار المسلمون أما أحدهم رئيسا أعلى للدولة، ويحق لهم أن يختاروا جماعة من الفقهاء منهم ليكونوا رؤساء الدولة بالاستشارة فيما بينهم، وهذا الثاني أقرب إلى روح الإسلام، حيث إن الإسلام استشاري، كما أنه أقرب إلى الإتقان»، وقد قال: النبي (ﷺ): «رحم الله امرؤ عمل عملاً فأتقنه»، وهؤلاء الفقهاء هم الذين يقررون السياسة العليا للدولة، بالاستشارة فيما بينهم، أما بأن يجعلوا بعضهم رئيسا والبقية مستشارون، وأما بأن تنفذ الأمور بالهيئة الجماعية»[2].

ويفتي السيد الخامنئي بحرمة ممارسة بعض الشعائر الحسينية كالتطبير، يقول «التطبير مضافاً إلى أنه لا يعدّ عرفاً من مظاهر الأسى والحزن، وليس له سابقة في عصر الأئمة وما والاه، ولم يرد فيه تأييد من المعصوم بشكل خاص، ولا بشكل عام، يعدّ في الوقت الراهن وهناً وشَيناً على المذهب، فلا يجوز بحال»[3].

بينما يفتي السيد صادق الشيرازي باستحبابه، يقول «ليس في التطبير خلاف معتدّ به، إذ قد أفتى المشهور شهرة عظيمة من فقهاء الإسلام ومراجع التقليد العظام الماضين ـ قدّس الله أسرارهم ـ والموجودين ـ دامت بركاتهم ـ بجواز التطبير وباستحبابه لأنه من الشعائر الحسينية، المرتبطة بشعائر الله تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾[4]. مضافاً إلى أن النبي (ﷺ) وكذلك أهل بيته الطاهرين كانوا يحتجمون على الرأس وفي نفس المكان الذي يكون عليه التطبير ويسمّون هذه الحجامة على الرأس بالمنقذة والمنجية من الموت، يعني: أنّ التطبير حياة وشفاء إن شاء الله تعالى»[5].

وبينما يرى السيد السيستاني أن العملية السياسية الجارية في العراق جائزة

---

(١) الحكومة الإسلامية ص٧٠.
(٢) الفقه ـ السياسة ج١٠٦ ص ٢٧٠..
(٣) موقع آية الله الخامنئي على شبكة الانترنت.
(٤) سورة الحج آية ٣٢.
(٥) موقع آية الله الشيرازي على شبكة الانترنت.

شرعا ويحث الشيعة على دخولها وأنها الطريق الاسلك لإنهاء الاحتلال وسيادة الشريعة واكتساب الأغلبية الشيعية مراكز العصب في الدولة العراقية الجديدة، يرى أية الله السيد احمد الحسني البغدادي رأيا مختلفا تماما، وفي موقعه الالكتروني بعض الأسئلة والأجوبة في هذا المضمار، «يسأل: ما تقول في مرجع ديني شاخص، لم يفت بوجوب إلغاء سيادة الكافرين على المسلمين، وعدم مشروعيتهم للحاكمية والإمرة عليهم مباشرة أو تسبيبا، بل نشاهده يستقبل عملاءهم، ووكلاءهم، والمتعاطفين معهم، برحابة صدر مفتوح، بل يشاع عنه لا يستقبل المهاجرين العاملين الصادقين الرافضين للاحتلال الأميركي، وقبله الظلم ألصدامي، هل يسوغ في هذا الظرف العصيب غيبته، وهتكه بين الناس؟.. يجيب» نعم يجوز ذلك شرعا شريطة بعد تنبيهه بأن العلماء ـ مد ظلهم ـ اشد خوفا من الله، وأعظم مراقبة لواجبهم الرسالي.. فهم أساس لجامعة الدين، واستقلال المسلمين، وان هذا السكوت من أعظم المنكرات الضرورية، وقد دل القرآن، والسنة، والعقل، والإجماع، والوجدان، والتأريخ على طرد الكفار عن أوطاننا العربية والإسلامية، فان لم يستجب لهذه الأدلة المقطوع بها، والمجمع عليها كما يعرف من تصريحات: الإمامين المجاهدين السيد البغدادي والسيد الخميني (رحمه الله) يجب البراءة منه والتشهير به وحرمة الانقياد إليه.. بهذا تحل مشكلة احتلال العراق وإذلال العراقيين، اللهم اجمع كلمتنا، وانصرنا على عدونا بحق المصطفى، واله الطاهرين، والحمد لله رب العالمين» ولعل السؤال المقصود به السيد السيستاني نفسه، لأنه المرجع الديني الذي يحث على ولوج الشيعة في العملية السياسية الجارية في العراق، وهكذا تضيع الأمة الإسلامية والشيعية بالذات في آتون شقاق المرجعيات وصراعاتها وخلافاتها التي لا تنتهي، فكل فقيه يرى وجهة نظره شرعية واجبة التطبيق، وهي التي يجب لها أن تسود، والأمة حائرة ما بين هذا وذاك.

إن الخلل الذي عاشته الأمة الإسلامية في بداية مسيرتها تعيشه اليوم بكافة صوره وتجلياته، فقد كان نظام الحكم السياسي غير قادر على الانسجام مع الرأي المخالف داخل الحالة الإسلامية، ينقل في هذا الصد قول عمر بن الخطاب «متعتان على عهد رسول الله وأنا محرمهما ومعاقب عليهما متعتا النساء ومتعة الحج» بينما يرى صحابة آخرون جوازها كالإمام علي وعبدالله بن مسعود، إلا أن الخليفة الثاني

الحقوقي والثقافي ويتجاهل كافة القيم الجديدة التي اعتنقتها البشرية كالديمقراطية والمواطنة والوطن والمساواة في القانون وعدم التميز على أساس العرق أو اللون أو الدين والحرية الواسعة، بحيث يمكن للمرء أن يغير دينه دون تعرضه للخطر، أن الفقيه يستنبط آراءه من الأدلة الأربعة بناء على قواعد معينة وضعها له الأقدمون من الفقهاء لينتج فقها بعيدا عن الزمن الذي يعيشه ليحدث التناقض والتضارب بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى، مما ينتج عنه تضارب حضاري وقيمي وأنساني يؤدي في النهاية إلى صراعا على مختلف المستويات والأفق والميادين، أن الفقهاء في أحيانا كثيرة يسلكون دروب الاجتهاد والاستنباط دون إدراك لماهية العلوم التي يتقنونها ولعل من الأدلة على ذلك هو أن الحوزة العلمية تعيش اللانظام منذ قرون عديدة ولا تحكمها المؤسسة بل المرجعيات الدينية وحواشيها، والكتب الدراسية لم تتغير منذ سنوات، وكافة قواعد العلوم الدينية من فقه وأصول وعقائد لم يطرأ عليها أي تغيير، بينما في بقية العلوم والمؤسسات العلمية تخضع كافة النظريات والمناهج الدراسية وطرق التقييم والدراسة ومنح الشهادات إلى التغيير والتجديد وابتكار وسائل جديدة للبحوث والدراسات، ومن هذا التطور المستمر تستجد علوم حديثة إلى الحياة العلمية وتحظى بالرواد والمريدين والأساتذة وفقا لمناهج قويمة ونقية تخضع للنقد والتعديل والتغيير والتطوير على الدوام، بينما تشهد الساحة العلمية جمود شبه تام واعتراض دائم على التجديد بل حتى على النقد، يأتي الفقيه ليقرا تفسير آية الدين وبعض النصوص من السنة وأراء الفقهاء ليقول كما قال غيره بعدم قبول شهادة المرأة في الأهلة والدماء و لا يمعن النظر في أن المرأة التي كانت تعيش قبل ألف واربعمئة عام ليست هي المرأة في عصره الذي يعيشه، وإنها بلغت مستويات علمية متقدمة، ورغم ذلك يعرض الفقيه عن شهادتها وهي الحاصلة على شهادة الدكتوراه ويقبل عوضا عنها شهادة رجل أمي لا يتقن الكتابة أو القراءة!! إن الفقيه هنا يعرض عن الواقع الذي يفرض نفسه بقوة ليطلق فتواه بناء على تقليد وأتباع لإسلافه سواء في منهج الاستنباط أو الرأي الفقهي الذي هو محصلة له في النهاية، يقول الفقيه كما قال غيره من الفقهاء الأقدمين بوجوب الجزية على أهل الكتاب الذين يعيشون في ديار المسلمين، ولكنه لم يلتفت إلى أن المسلمين الذين يعيشون في ديار الغرب تعاملهم الحكومات هناك كمواطنيها بل وتقدم لهم إعانات مالية وتساعدهم على تعلم اللغة وإيجاد فرصة عمل وتؤمن لهم المسكن والرعاية الصحي والتعليم لأبنائهم، كما تمنحهم الجنسية بعد عدة سنوات ليصبحوا مواطنين

يحق لهم الانتخاب والترشح في دوائر الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، كنت أثناء دراستي الثانوية اسأل زملائي عن نتيجة العملية الرياضية ولماذا نتيجتها كذا أو هكذا؟ فيأتيني الجواب هذا ما تعلمانه وعرفناه ونحن هنا نجيب كما لقنا من اجل الحصول على الشهادة!! إن العديد من الفقهاء هم بهذه الصورة للأسف الشديد فليس هناك أدنى إمكانية للتغيير والنظر في المسالة وسبر أغوارها واستظهار ماهيتها ومقارنة الزمن الماضي بالحاضر في كافة الجوانب والمعطيات والنظر فيما إذا كانت هذه الفتوى مناسبة للتطبيق أم لا، لذلك يعيش المسلمون اليوم بشكل عام ومنهم الشيعة في ظل عزلة فرضوها على أنفسهم، وهناك العديد من التقارير التي تشير إلى أن المسلمين في أوربا يعيشون نفس المشكلة وتتهمهم هذه التقارير بالانعزالية والانغلاق وعدم الانفتاح على المجتمع.

❁ ❁ ❁ ❁

تطرح الديمقراطية كنظام بديل للأنظمة الاستبدادية والمركزية، أن الديمقراطية آخر نتاج قانوني وحقوقي وسياسي ودستوري توصلت إليه المعرفة البشرية في الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين، اثبتت التجارب أن «الديمقراطية» النظام الوحيد القادر على مواجهة كافة أشكال الدكتاتورية وآثارها المدمرة، لذلك فإنها تعتبر المطلب الأول لأمم الأرض وهدفا لنضال الكثير من الشعوب، إن الدول الديمقراطية تعتبر البلدان الأكثر تطورا وتحضرا وتقدما وازدهارا وأكثر استقرارا سياسيا وامنيا من غيرها من الدول الأخرى التي تحكمها أنظمة شمولية، أن ما يعانيه العالم الإسلامي ليس سوى حصيلة لنظام مركزي شمولي استبدادي قمعي عاش في ظله المسلمون، وكان من نتائجه هذه الأنظمة والمنظمات الإرهابية والتيارات الرجعية التي تقتات على قوت الشعوب المستضعفة، لقد ارتبطت مصالح الأنظمة والمنظمات والتيارات الحاكمة في مجتمعاتها ببقاء مسارات الفساد المالي والإداري والتبعية العمياء للسلطات الشمولية الحاكمة، سياسية كانت أم اجتماعية أو دينية، وفقا لمبررات واهية تؤسس لبقائها عبر انغلاق المجتمع الإسلامي وعدم انفتاحه على الآخر، وتصوير التغيير والتطور مدعاة للفساد والخروج على النظام العام بحيث لا يأمن أب على أبنائه وزوجا على زوجته وأخ على أخته، وذلك لتضمن بقاءها في سدة السلطة على حساب الشعب والوطن والأمة والدين، إن البديل الذي يفرض نفسه بقوة هنا هو الديمقراطية بكل ما تحمله من قيم الحرية والعدل والمساواة والتداول السلمي على

السلطة بناء على دستور ناجز، يهيئ الأرضية لمؤسسات دستورية منتخبة يمارس فيها الشعب حقه في حكم نفسه، لتصبح السيادة للشعب في ظل قواعده الارتكازية والتي أهمها الدين بمذاهبه المختلفة وفرقه المتعددة، أن تطبيق الدين وجعل الحكم في الدولة الإسلامية دينيا صرفا ينهل من القواعد الفقهية أمر مستحيل، فهناك الشيعة وهناك السنة وكلاهما مختلفان، وفي إطار المذهب الشيعي هناك الأخبار والأصول، وفي داخل المدرسة الأصولية تبرز الاختلافات والخلافات العميقة بين الفقهاء بحيث يتعذر الحكم الديني المستمد محضا من القواعد الفقهية، فإذا ما كان الحكم الديني الموافق للحكم الواقعي هو ما يقره حكم الفقيه أو الفقهاء، إلا أن ثمة فقهاء آخرين لا يؤمنون به، وهذا ما تشهده الساحة الدينية في إيران من صراعات خلال الثلاثين عاما الماضية على الأقل، إذا ما حكم السنة الشيعة سيواجهون اضطهادا وتمييز لان معظم فقهاء وأعلام ومحدثي السنة منذ القدم ينتقصون من الشيعة فقها وعقيدة ووجودا، بحيث يستحيل في ظل تعاليمهم الدينية إحراز المساواة والعدل بأوجهها الواقعية والعملية، ويعاني السنة في إيران العديد من أشكال التمييز، حتى أن الجماعات الإرهابية السنية بدأت بتشكيل خلايا مسلحة لمقاتلة الحكومة الإيرانية وقتل الأبرياء من المدنيين، إن التاريخ الدموي بين الطائفتين والخلافات العميقة المتجذرة بين المرجعيات الشيعية على مر الزمان حول الحكم الديني إلى نظام مستبد، غير قادر على تامين العدالة بمفهومها النسبي، وتقديم نموذجا لحكم ديني عادل يرقى بالشعب إلى مصافي التقدم والرقي والتنمية الشاملة، لقد طرحت الكثير من الآراء لمعالجة ملف الإصلاح وطرح فقه موافق للأحكام الواقعية، وبالتالي تنتفي كافة الإشكاليات، ولعل آخرها ما طرحه الشيخ احمد البحراني في كتابه التأويل، إلا إنها لا تعد سوى نظريات ولا يمكن الجزم بصحة منهجا على نحو الإطلاق، لقد تحاورت مع الشيخ البحراني وتبين لي في النهاية انه يريد أن يزيح نظام المرجعية الحاكم ليقيم نظامه الجديد، انه بالتالي ليس سوى نظام استبدادي آخر يريد أن يحكم به الشيعة والسنة على السواء، متيقنا من صحة ما توفر لديه من أدلة، معتبرا فرضياته حقائق لا تقبل الخطأ والنقاش!!، إن الخيار الوحيد للشعوب الإسلامية ومنها الشيعية يبقى في «الديمقراطية» التي اتبثت التجارب بتطبيقاتها الواسعة والشاملة ملائمتها للحياة الإنسانية بمختلف أوجهها، أن الديمقراطية توفر لكافة الفصائل والشرائح الدينية والمدنية والعرقية الفرص المتساوية للوصول إلى السلطة وتطبيق البرامج مع احتفاظ الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالاستقلالية والمقدار اللازم من حرية العمل والتعبير عن الرأي والفكر والضمير، أن

اعتبار الدولة مؤسسة شعبية دستورية تنظيمية، مهمتها في تنظيم شئون المجتمع والتعاقب على السلطة من خلال الانتخابات العامة، يحولها من مؤسسة مستبدة إلى مؤسسة تنظيمية ليس إلا، أتذكر أن الرئيس الأمريكي عرض منصب وزارة الأمن الداخلي على أكثر من شخصية حتى وجد من يوافق عليها، فهذا يعتذر لانشغاله بتجارته وذاك بعائلته وذاك بشئونه الخاصة، أن الدولة في الغرب ليست سوى مؤسسة عامة، والمنصب ليس سوى وظيفة، وسينتهي كل شي بعد الانتخابات القادمة، ليمسك بزمامها شخصيات سياسية جديدة، وسيعود جميع الوزراء أشخاص عاديين في مجتمعاتهم، إن هذا ما نحتاج إليه بكل تأكيد، لا بد من أن تتحول الدولة إلى مؤسسة تنظيم وارتباط، لتجرد من الاستبداد وتتحول إلى سلطة مدنية تتعاقب على الإمساك بها الأحزاب والتيارات والحركات السياسية المنتمية لمؤسسات المجتمع المدني والمحيط الشعبي، أما الدين فيبقى مصدر من مصادر التشريع الرئيسة وأحكامه الواقعية مدارا للتشريعات والأنظمة والقوانين المعمول في السلطات الثلاث، وفي إطار المجتمع المدني الواسع، يعيش الفرد قناعاته الدينية بحرية تامة، ويمارس حرية العبادة والعقيدة وليعيش الإسلام وفقا لقناعاته، وليعبر عنه بكافة الوسائل والطرق، سنيا كان أم شيعا، وفي المقابل يعيش المسيحي مسيحيته واليهودي يهوديته، ويعيش الإسلامي إسلاميته والعلماني علمانيته، في أجواء من الاحترام المتبادل، المفروض بحكم القانون والنظام، أما الدولة فليست سوى مؤسسة إشرافية تدافع عن الدستور الكافل للحريات الدينية والمدنية، الفردية والجماعية، الثقافية والاقتصادية والسياسية، وراعية للتنمية والتطور على مختلف الأصعدة والميادين.

أما تلك الروايات التي يستدل بها على ملاك أمر الأمة بيد الفقهاء فإنها قد التبست على الفقهاء، فبعضهم نادى على أساسها بولاية الفقيه المطلقة، يقول الإمام الخميني: الفقهاء أمناء الرسل في قيادة الجيوش وإدارة المجتمع والدفاع عن الأمة، والقضاء بين الناس، وعلى كلٍ فقد فُوّض إليهم جميع ما فُوّض إليهم، وائتمنوهم على ما ائتُمنوا هم عليه، فهم يجبون الضرائب لينفقوها في صالح المسلمين وهم يصلحون ما فسد من أمور المسلمين، وقد كان الرسول (ﷺ) مكلفاً بتطبيق الأحكام وإقرار النظام، كذلك الفقهاء فإليهم الحكم وعليهم يقع عبء تنفيذ الأحكام وإقامة حدود الله ومحاربة أعدائه والقضاء على كل منشأ فساد... إلى أن يقول: أن الفقهاء هم أوصياء الرسول (ﷺ) من بعد الأئمة في حال غيابهم، وقد

كلفوا بالقيام بجميع ما كُلف الأئمة بالقيام به[1]. والبعض أدرك منها ولاية الفقيه الحسبية، يقول الشيخ الأنصاري في المكاسب «لا دليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام وربما يتخيل من أخبار واردة في شان العلماء أنهم كالأئمة مثل قول: إن العلماء ورثة الأنبياء وأمناء الرسل وأفضل من أنبياء بني إسرائيل ومجاري الأمور بيد العلماء بالله والأمناء على حلاله وحرامه وغير ذلك لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدورها أو ذيلها يقضي الجزم بأنها في مقام البيان لوظيفة الفقهاء من حيث نشر الأحكام الشرعية لا كون الفقهاء كالأنبياء والأئمة (صلوات الله عليهم) في كونهم أولى الناس في أموال الناس فلو طلب فقيه الخمس والزكاة من المكلف فلا دليل على وجوب العطاء إليه شرعا، وبالجملة فإقامة الدليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام إلا ما خرج بالدليل دونها خرط القتاد».

ليس هناك من دليل قطعي على كون هذه الروايات تدعوا إلى سيادة الفقهاء في عصر الغيبة، كما انه الفقهاء يطرحون قاعدة في أصول الفقه «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم» لذلك فانه من حيث المبدأ لا يجوز تولي احد على احد، إلا انه بحكم العقل وإعمال الواقع لا يمكن ترك المجتمع الإنساني دون نظام ناجز يحفظ الأموال والحقوق والإعراض والأرواح، فهل هناك أفضل من نظام حكم يكون أشخاصه متولين للأمر برضى الناس ولهم في السلطة وقتا معلوم ومدة محددة ليتولى بعدها آخرون، وهكذا في حركة مستمرة وذائبة تؤمن للمجتمع كافة ضروب الحرية والعدالة والمساواة، لم تغب «الديمقراطية» عن البعض القليل من رجال الدين فنادوا بها وفقا لاجتهاداتهم، إلا أن ذلك ليس بمجانب في معظم ما طرحوه لحقيقة النظام الديمقراطي وأسس أركانه ومبانيه، يطرح الإمام محمد مهدي شمس الدين (رحمه الله) نظريته في الإدارة والحكم في عصر الغيبة وفقا المصطلح الفقهي ولاية الأمة على نفسها، يقول شمس الدين من خلال كتابيه - في الاجتماع السياسي في الإسلام و نظام الحكم والإدارة في الإسلام - بان نظام الحكم في عصر الغيبة برلماني رئاسي «ويمكن أن يستفاد من مجموع ما تقدم أن نظام الحكم في الإسلام يشبه النظام البرلماني الرئاسي بالنسبة إلى غير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام المعصوم (عليه السلام) حيث يجب على غيرهما التقيد بالشورى وتكون شرعية ممارسته للسلطة موقوفة على ذلك إلا فيما ورد فيه

---

(١) الحكومة الإسلامية، ص٦٩ - ٧٠.

دليل خاص»[1].

ويرى شمس الدين أن الدولة عبارة عن مؤسسة مدنية تقوم على رعاية مصالح الأمة، والحاكم ليس إلا موظف مدني يشغل وظيفة إشرافية قيادية تحدد واجباتها وحدودها بناء على القواعد الكلية التي تصالحت عليها الأمة (الدستور) وتتفرع منها قوانين وتشريعات منظمة ومناسقة للقواعد الكلية والتي تحدد حدود سلطة الرئاسة كوظيفة من وظائف الدولة، ومن هنا فان شمس الدين يفضي إلى تجريد الحاكم من ماهيته الروحية أو العرفانية ويصبح مجرد موظف انتدبته الأمة لشغل وظيفة قيادية هامة وحساسة، وشرعيته مستمدة من المجتمع عن طريق الانتخاب، وبالتالي فانه يجرد السلطة من بعدها الديني التقليدي، الهولي التقديسي، ويبتعد عن مفهوم ولاية الفقيه، ولا يجد المبرر لبحث مشروعية الدولة من عدمها طالما أنها مؤسسة مدنية تهدف إلى تنظيم الاجتماع السياسي الإنساني بالدرجة الأولى، والاجتماع السياسي الإسلامي باعتبار الدين قاعدة للمفاهيم والقيم الكلية للمجتمع«فليس المطلوب في المجتمع الإسلامي - مع الإمكان مجرد إنشاء دولة وحكومة كيفما اتفق استجابة لضرورة الاجتماع البشري فقط وهو أمر مطلوب على كل حال كلما كان ذلك ممكنا وإنما هو إنشاء دولة وحكومة تحقق رسالة الإسلام الحضارية الإنسانية في المسلمين وفي العالم»[2]. وتأكيدا على نظريته يطرح وجهة نظر فريدة من نوعها تفضي إلى تساوي الرجال والنساء في حق شغل الوظيفة القيادية العليا في مؤسسة الدولة «وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ومفاد الآية إنشاء حكم وضعي سياسي تنظيمي يجعل للنساء كما لرجال الولاية العامة في نطاق ولاية الأمة على نفسها وهذا يجعل النساء مساويات للرجال في الوضع السياسي - الحقوقي في الحياة العامة في المجتمع السياسي الإسلامي»[3].

ويقول في معرض تصوره لحدود سلطة الدولة «مع ملاحظة طبيعة الأصل الأول في سلطة الأئمة (عليهم السلام) على الإنسان وسلطة الإنسان على الطبيعة تقتضي أن

---

(١) الاجتماع السياسي ص ١٥٥.

(٢) الاجتماع السياسي ص ١٤٠.

(٣) الاجتماع السياسي ص ١٤٨.

تكون شرعية السلطة الإدارية على المجتمع مقصورة على القدر المتيقن من الأدلة المقيدة للأصول الأولية، فلا مشروعية للتسلط الإداري الزائد على القدر المتيقن وذلك لاصطدامه بالأصل الأولى في عدم مشروعية لتسلط الإدارة على الإنسان»[1].

ويرى شمس الدين الانتخاب كآلية لوصول أي شخص لسدة السلطة، لأنه بذلك يعبر عن رغبة الأغلبية في حكم أنفسهم «كلما كانت السلطة الحكومية السياسية والتنظيمية والإدارية وغيرها اقرب إلى ممارسة الإنسان لسلطته الذاتية على نفسه كانت اقرب إلى الأصل الأولى وكانت متيقنة المشروعية من حيث دخولها في دليل الأصل الأولى»[2].

ويتدارك شمس الدين موقفه الأولي المعارض للنظام الديمقراطي حيث عارض الديمقراطية الغربية في بداية أمره «لقد كنا في الطبعة الأولى من هذا الكتاب (نظام الحكم والإدارة في الإسلام) نرى أن الديمقراطية منافية للإسلام مطلقا من دون فرق بين كونها وسيلة للتشريع، وبين كونها وسيلة لاختيار الحاكم وتداول السلطة، ودون فرق بين مرحلة ما قبل غيبة الإمام الثاني عشر (عليه السلام) الكبرى وبين ما بعدها، ولكننا الآن نرى التفصيل بين فترة ما قبل الغيبة الكبرى فلا مشروعية للأسلوب الديمقراطي في اختيار الحكام ولا شرعية لمن يتم اختياره على أساسه في مقابل الإمام المعصوم»[3].

ولا يمانع في تولي الفقيه منصب رئاسة الدولة إذا ما انتخبه المجتمع إلا أن ذلك لا يعني ممارسته السلطة بناء على كونه فقيه، وبالتالي يصبح له الحق في وضع الأنظمة والتشريعات الإجرائية بناء على اجتهاده «فلا بد من القول بان حيثية سلطته وأهليته الاجتهادية - بما هو فقيه معلقة عن التأثير والفعلية فيما يتصل بقضايا الإدارة والنظام العام ما دام مقيدا بحيثية سلطته الإدارية»[4].

ويقول الشيخ محمد جواد مغنية عن الدولة الإسلامية «إنها لا تعني سيطرة الفقهاء على الحكم واحتكارهم لسلطان السياسة وإنما تعني أن الشريعة الإسلامية هي الإطار والمعيار لقوانين الدولة وتصرفاتها فكل ما يتفق وهذه الشريعة وجب

---

(١) نفس المصدر ص ١٥١.
(٢) نظام الحكم والإدارة في الإسلام ص ٤٢١.
(٣) نفس المصدر ص٤٥٢.
(٤) نفس المصر ص٤٥٣.

تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه وما تبين تعارضه يحكم ببطلانه وإنهاء آثاره»[1].

وفي تعريفه لولاية الفقيه: «السلطة على أمور معينة بواسطة الفقيه العادل في زمن غيبة المعصوم والأصل عدم ولاية أي إنسان على آخر إلا ما خرج بآية محكمة أو رواية قائمة وقد تبث بالإجماع والنص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء وعلى أوقاف العامة وأموال الغائب وفاقد الأهلية مع عدم الولاية الشخصية وارث من لا ارث له وعلى الممتنع في بعض الحالات والتفصيل في كتب الفقه»[2]، وبعد العديد من الاستشهادات يخنح إلى أن «اختيار رجال الدولة في العصر الراهن بيد المسلمين المحكومين لا بيد الفقهاء خاصة لان ولاية الفقيه اضعف وأضيق من ولاية المعصوم وعليه يسوغ أن يتولى أمر الدولة غير المجتهدين وتصوغ قوانين تخضع للكتاب والسنة صياغة واضحة وقريبة إلى الأذهان والإفهام» ويختتم بقوله: «أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى لو كان رجالها من غير الفقهاء وان أساءت فما هي من الإسلام في شي حتى لو تخرج أعضاءها من النجف أو الأزهر»[3].

في عام ١٩٠٨م طرح المرجع الديني الميرزا محمد حسن النائيني رسالة «تنبيه الأمة وتنزيه الملة» وهي عبارة عن نظرية في السلطة والحكم مشفوعة بالاستدلالات الشرعية والعقلية وفقا لقواعد الفقه الشيعي الأصولي، يقول في صلاحيات رئيس الدولة: «إن مقدار السلطة والصلاحيات التي يتمتع بها السلطان محدودة بالقدر الذي يتطلبه القيام بأمر الولاية كما أن حقه في التصرف مشروط بعدم تجاوز حدودها»[4]، وفي تأصيله لمهام السلطة التشريعية«إن المراقبة والمحاسبة هي المقدمة الضرورية لمنع التجاوز وقمع المنكر فهو لا يعرف من جانب الناس إلا إذا كانوا في موضع المراقبة والمحاسبة ويجب النهي عن المنكر بأي وسيلة تحقق المطلوب وبطبيعة الحال فان عامة الناس لا يستطيعون لأسباب سياسية وعلمية ممارسة الرقابة ومنع التجاوز... هذه النقاط تبين أن المراقبة والمحاسبة من حقوق الرعية على الراعي لكن هذا الحق لا يمكن إنجازه على وجهه الأكمل إلا بوجود جهة منظمة تحظى بدعم واضح من جانب الشعب للقيام بهذا الأمر نيابة عنهم وإيجاد هذه الجهة وتخويلها هذه الصلاحيات غير ممكن إلا بالانتخاب الشعبي العام هذا فضلا عن إقامة المجلس يعتبر من الناحية

---

(١) الخميني والدولة الإسلامية ص ٦١.

(٢) نفس المصدر ص ٦٢.

(٣) نفس المصدر ص٦٥..

(٤) الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ص ٥٧.

السياسية الوسيلة الوحيدة الممكنة لحفظ الأمة وتحديد السلطة.

إن تحديد السلطة وإقامة تلك الوظائف اللازمة منحصرة بهذه الوسيلة التي تعارفت عليها جميع أمم العالم وهي وجود هيئة ممثلة للشعب فوق السلطة التنفيذية واشتراك مجموع الشعب في انتخابه بالنظر إلى عمومية هذا الحق وكون جميع أفراد الشعب مشتركين فيه»[1].

ولضمان عدم انحراف تشريعات المجلس البرلماني عن الشريعة «مع توفر أدلة المجتهد النافذ الحكم واشتمال المجلس على عدد من المجتهدين العدول العارفين بالسياسة لتصحيح أو تفنيد الآراء من حيث مطابقتها أو مخالفتها لأحكام الشريعة فان المجلس لا يحتاج لأي شرط آخر لتحقيق مشروعية صحة قيامه بمهامه»[2].

ويقول مادحا النظام البرلماني: «كم كان جميلا ما استنبطه ذلك الحكيم الذي لامس المباني فبين أساس السلطة العادلة ودونها وجعلها مسئولة وشورويه ومقيدة وإنها مبنية على دينك الركنين الراسخين: الحرية والمساواة واليوم وبعد اللتيا والتي وبعد أن عاد إلينا شي من الوعي صرنا نأخذ مما عند الآخرين الذين سبقونا إلى ألأخذ بأحكام ديننا ومقتضياته فصرنا مصداقا لقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾. ومع أن ما ندعو إليه لم يكن في الأصل غريبا عنا بل هو مما أخذه الآخرون من أصولنا»[3].

ويوضح قائلا: «في غيبة الإمام المعصوم فان أفضل وسيلة لتجنب انحراف السلطة هي إلزام الحكام بدستور يحدد حقوق وواجبات الدولة ومن ثم إنشاء مجلس يضم الأذكياء والحكماء في البلاد الذين يضمرون الخير للشعب من اجل الأشراف على تطبيق الدستور ومراقبة أعمال الدولة، ويجب ألا يتضمن الدستور أي مواد تتعارض والإسلام كما يجب أن يضم المجلس من بين أعضائه عددا من المجتهدين الذين يراقبون التزام قوانينه بالإسلام»[4].

(١) نفس المصدر ص ٥٨.
(٢) المصدر نفسه ص ٦٨.
(٣) نفس المصدر ص ٧٠.
(٤) الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ص ٧٤.

في ظل نظام سياسي وطني ديمقراطي شعبي ستتحلل الدكتاتوريات الدينية والاجتماعية لتنصهر في النظام الجديد، وتصبح السيادة في الدولة والمجتمع للشعب، لتدور النظم الاجتماعية في مدار التشريعات والقوانين والأنظمة، التي تدور بدورها في مدار الدستور الذي اقره الشعب والذي يخضع للتعديل والتغيير والحذف والإضافة وفقا لنظام واضح وصارم، أما الفقهاء فان لهم حقوقهم الكاملة كشريحة مهمة وناهضة في المجتمع الإسلامي، يرجع لهم المواطن المسلم في العبادات المحضة والتكاليف الشرعية التابثة كما يعود الإنسان للطبيب عند مرضه والمهندس في بناء بيته والكيميائي في تجربته العلمية واللغوي في اللغة والنحوي في النحو وعالم الفلك في النجوم والكواكب.

يطرح العلامة الحلي في هذا الصد نظرية بديعة إذ انه يفضل آراء المتخصصين في العلوم المختلفة على آراء الفقهاء ونظرياتهم، يقول علي همت بناري «ومن جملة دروس السرائر درس الرجوع إلى الخبراء وأصحاب الاختصاص في كل فن وعلم، ذلك أن الرجوع إلى غير المختص ولا من هو أهل ومحل لا نتيجة من ورائه، عدا مراوحة الجهود مكانها وعمقها وإعاقتها وسوى الوصول إلى طريق لا هداية ترجى منه ولا دراية، ومن نماذج ما نقول ما جاء في فصل الزيارات من كتاب الحج حيث ينقل ابن إدريس كلاما عن أبي عبيد اللغوي بمناسبة ذكره كلمة «جهينة أو جفينة» ثم يعقب ابن إدريس ذلك بقوله «نعم ما قال أبو عبيد لان أهل كل فن اعلم بفنهم من غيرهم وأبصر واضبط» ومن هنا يرجح ابن إدريس في الكثير من الموضوعات غير الفقهية التي كان للفقهاء رأي فيها يرجح وجهة نظر خبراء ذلك العلم أو الفن على نظريات الفقهاء وآرائهم، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند شرح الراوية التي تبين علة كراهة لبس السراويل عن قيام والتي تقول لأنه يورث الجبن» حيث يذكر ابن إدريس بداية أن المراد من الجبن هنا هو ورم المعدة ناقلا عن ابن بابويه في رسالته أن المراد به الماء الأصفر، لكن ابن إدريس في ختام بحثه يرجح القول الأول على الثاني مستدلا على ذلك بأنه قول أهل اللغة ويجب الرجوع إليهم والتعويل في ذلك عليهم.. وهكذا يعارض ابن إدريس الشيخ المفيد في مسالة علي الأصغر من شهداء كربلاء حيث يعتقد بأنه علي الأكبر مستشهدا لتأييد قوله بكلمات اثني عشر شخصا من علماء الأنساب وكتاب السير والتواريخ، ومما قاله: والأولى الرجوع إلى أهل هذه الصناعة وهم النسابون وأصحاب السير والأخبار والتواريخ فهؤلاء جميعا أطبقوا على هذا

القول وهم أبصر بهذا النوع»[1].

بعد أن ضمن الفقهاء بان كافة ثوابت الإسلام وأحكامه الواقعية ضمن بنود الدستور الرئيسية التي لا يمكن تجاوزها، فان للفقهاء كغيرهم الحق التام في ممارسة السياسة والتغيير عبر الطرق السلمية، من خلال القنوات الشرعية عبر مؤسسات الدولة الدستورية، ولهم في الفضاء المدني والديني الحرية التامة في ممارسة تكاليفهم الدينية كيفما كانت وعرض رئآهم وأفكارهم عبر كافة القنوات والوسائل المتاحة، أما آرائهم التي ترتبط بحركة المجتمع وتعبر عن شان عام يمس الدولة والشعب فان من حقهم عرض آرائهم وخلاصة اجتهاداتهم الفقهية عبر السلطة التشريعية التي لها قرار الإمضاء من عدمه، ويبقى رأيا يحمل على الاحترام والتقدير التام سواء طبق أم لم يطبق، أما أن يفرض بحجة كونه حكما شرعيا فهذا ما لا يمكن للفقيه اثباث انه موافقا للحكم الواقعي، إذ من الممكن أن يخالفه فقيه آخر أو فقهاء آخرين من داخل حلقته المذهبية أو من خارجها، ومن الممكن أن يكون متعارضا مع رأي أغلبية الأمة من خلال ممثليها في المجلس التشريعي، ولعل اجتماع الأمة نسبيا على رأي مخالف لرأيا فقهيا ما هو اقرب للصحة ولربما طابق الحكم الواقعي، من أمثلة ذلك لو رأى الفقهاء صحة تطبيق زواج الطفلة الرضيعة وعرضوا ذلك على البرلمان، فان في المجلس خبراء في علم النفس والاجتماع يحملون تقديرات تتناول هذه الجانب بالبحث والدراسة العلمية المكثفة، ويمكن من خلالها الإثبات وفقا لمصاديق علمية بحثة بان زواج الطفلة يحدث آثار نفسية وجسدية على المرأة كفرد والمجتمع بشكل عام بحيث يعترضون على رأي الفقهاء وما يطرحونه، وإذا ما قرر الفقهاء طرح رأيهم للتصويت في المجلس التشريعي فان النسبة الغالبة قد لا ترى هذا الرأي وترفض إقراره وبالتالي تجريم الزواج من هذا النوع، هنا لا يمكننا فرض الرأي المخالف على الفقيه وإرغامه على التراجع عن اجتهاده إلا أن تطبيق فتواه تصطدم بالواقع المحتمل وقوع الضرر إضافة إلى أن رأي أغلبية ممثلي الشعب غير موافقة له، أن له الحرية الكاملة في الإدلاء برأيه دون فرضه على الجماهير، وهذا النظام بطبيعة الحال ينطبق فقط على الأحكام الاجتهادية الظنية، نضرب مثالا آخر لو أراد الفقهاء الشيعة سن تشريع بالزواج المؤقت، وحصلوا على موافقة المجلس وبعد عدة سنوات احدث هذا التشريع إشكاليات واسعة الناطق على صعيد الحياة الاجتماعية والنظم القانونية والمسائل

---

(١) ابن إدريس الحلي رائد مدرسة النقد في الفقه الإسلامي ص ١٥٦- ١٥٧.

الحقوقية، وطالب جمهور الناخبين بالغاه،وهكذا تم في إحدى جلسات المجلس التشريعي، هذا لا يعني أن رأي الفقهاء خاطأ مطلقا، وان هذا الحكم الفقهي غير صحيح، وإنما لا يمكن تطبيقه في هذه الظروف، وغير مناسب لهذا المجتمع وفي هذه المرحلة، وربما يكون مناسب في المستقبل، ولا يعني ذلك إسقاط هذا الرأي الفقهي وعدم المناداة به ولكن يعني إلغاء العمل به لمصلحة دفع الضرر وجلب المنفعة، أن الفقهاء جزء من المجتمع فهم لا يدركون كافة العلوم الإنسانية والطبيعية، لأنهم مختصون في الفقه ألعبادي الفردي في المقام الأول، أما علوم السياسة والنفس والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والعلوم الطبيعية فان لها أيضا مختصوها وعلمائها وتشهد توسعا دائما يستحيل على الفقهاء إدراكها، عوضا عن ذلك يصعب عليهم الاتفاق على رأي معين ولا يمكن بطبيعة الحال تطبيق أكثر من رأي في شان من شئون الدولة والشعب، لذلك فان من المنطقي أن يشارك الفقيه أصحاب الاختصاصات الأخرى في تشريع أمر مشترك فيما بينهم، ليصلوا لرأي نافذ مناسب للتطبيق تكون فيه المنفعة عبر آلية تعبر عن مشاركة الأمة جمعاء في سن أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها، ليبقى في النهاية لكل ذي تخصص تخصصه الذي ينتمي إليه، ولتسير الأمة من خلال ذلك في طريق التطور والرقي والازدهار.

الإدارة المالية للطائفة

ثمة روايات متعارضة مع الرأي الفقهي السائد والقاضي بدفع أموال الخمس للفقيه، نذكر منها ما يلي:

١- روي عن علي بن مهزيار أنه قال: «قرأت في كتاب لأبي جعفر عليه السلام ألي رجل يسأله أن يجعله في حل من مأكله ومشربه من الخمس، فكتب عليه السلام بخطه: من أعوزه شيء من حقي فهو في حل»[١].

٢- جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: «يا أمير المؤمنين أصبت مالا أغمضت فيه أفلي توبة؟ قال: ائتني بخمسه فأتاه بخمسه، فقال: هو لك إن الرجل إذا تاب تاب ماله معه»[٢].

٣- روى محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «أن أشد ما فيه

---

(١) من لا يحضره الفقيه باب الخمس ص ٤٤.
(٢) نفس المصدر ص ٤٣.

الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا رب خمسي. وقد طيبنا (في بعض النسخ أحللنا) ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم»[1].

٤ـ عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن عبد الصمد بن بشير عن حكيم مؤذن بن عيسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ فقام أبوعبدالله عليه السلام بمرفقيه على ركبتيه ثم أشار بيده، ثم قال: هي والله الإفادة يوما بيوم، إلا أن أبي جعل شيعته في حل ليزكوا[2].

٥ـ علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ضريس الكناسي قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: من أين دخل على الناس الزنا؟ قلت: لا أدري جعلت فداك.قال: من قبل خمسنا أهل البيت، إلا شيعتنا الاطيبين، فإنه محلل لهم لميلادهم.

٦ـ عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن القاسم الحضرمي عن عبد الله بن سنان قال: قال ابوعبدالله عليه السلام: على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس فذاك لهم خاصة يضعونه حيث شاءوا إذ حرم عليهم الصدقة، حتى الخياط ليخيط قميصا بخمسة دوانيق فلنا منها دانق إلا من أحللنا من شعيتنا لتطيب لهم به الولادة، إنه ليس من شيء عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا إنه ليقوم صاحب الخمس فيقول يا رب سل هؤلاء بما أبيحوا[3].

٧ـ عن عمر بن يزيد قال: «رأيت مسمعاً بالمدينة وقد كان حمل ألي أبي عبد الله تلك السنة مالا فرده أبو عبد الله.. إلى أن قال: يا أبا سيار قد طيبناه لك، وأحللناك منه فضم إليك مالك وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون حتى يقوم قائمنا»[4].

٨ـ عن الصادق (عليه السلام) «كل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيها محللون إلى أن يقوم القائم (عليه السلام)»[5].

---

(١) نفس المصدر ص ٤٢.
(٢) الكافي ج١ ص ٥٤٤.
(٣) تهذيب الإحكام للشيخ الطوسي ج٣ ص ١٢٢.
(٤) الكافي ٢٦٨/٢.
(٥) الوسائل باب الأنفال الرابع حديث ١٢

٩ـ عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال «هي والله الإفادة يوما بيوم إلا أن أبي جعل شيعتنا من ذلك في حل ليزكو»[١].

١٠ـ في رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إنما يسألك خادمة يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثا يصيبه أو تجارة أو شيئا أعطيته فقال ابوعبدالله (عليه السلام): هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب والميت والحي وما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلا لمن أحللنا له»[٢].

١١ـ عن أمير المؤمنين (عليه السلام) انه قال: هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤذوا ألينا حقنا إلا وان شيعتنا من ذلك وآبائهم في حل»[٣].

١٢ـ عن داوود بن كثير الرقى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سمعته يقول: «أن الناس كلهم يعيشون في فضل مظلمتنا إلا أنا أحللنا شيعتنا من ذلك»[٤].

١٣ـ عن الحرث بن المغيرة النصري عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له أن لنا أموالا من غلات وتجارات ونحو ذلك وقد علمت أن لك فيها حق قال: «فلم أحللنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم وكل من والى آبائي فهو في حل مما في أيديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب»[٥].

١٤ـ عن علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب لأبي جعفر (عليه السلام): «من أعوزه شي من حقي فهو في حل»[٦].

١٥ـ عن أبي عبد الله (عليه السلام)انه قال: قال أمير المؤمنين لفاطمة (عليها السلام) «احلي نصيبك من الفي لآباء شيعتنا ليطيبوا».

١٦ـ عن معاذ بن كثير بياع الأكسية عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «موسع على شيعتنا أن ينفقوا مما في أيديهم بالمعروف فإذا قام قائمنا حرم على كل ذي كنز كنزه حتى يأتوه به ويستعين به»[٧].

---

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٨
(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من أبواب الأنفال
(٣) الوسائل حديث ٣ من باب الأنفال
(٤) الوسائل حديث ٢ من باب الأنفال
(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٩ من أبواب الأنفال
(٦) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب الأنفال
(٧) الوسائل باب ٤ حديث ١٠ من أبواب الأنفال

فيه على حال وما يستحقونه من الأخماس في الكنوز والمعادن وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف أقوال الشيعة في ذلك وليس فيه نص معين، فقال بعضهم انه جار في حال الاستتار مجرى ما أبيح لنا من المناكح والمتاجر وهذا لا يجوز العمل العمل عليه لأنه ضد الاحتياط وتصرف في مال الغير بغير إذن قاطع، وقال قوم انه يجب حفظه ما دام الإنسان حيا فإذا حضرته الوفاة وصي به إلى من يثق به من إخوانه ليسلم إلى صاحب الأمر عليه السلام إذا ظهر ويوصي به كما وصي إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر، وقال قوم يجب دفنه لان العارضين أتخرج كنوزها عند قيام القيام وكالقوم يجب أن يقسم الخمس ستة أقسام فثلاثة أقسام للإمام يدفن أو يودع عند من يوثق بأمانته والثلاثة أقسام الأخر تفرق على أيتام آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم لأنهم المستحقون لها وهم ظاهرون وعلى هذا يجب أن يكون العمل لان مستحقها ظاهر وإنما المتولي لقبضها أو تفرقها ليس بظاهر فهو مثل الزكواة في انه يجوز تفرقها وانه يجوز تفرقة الخمس مثل الصدقات إذا كان المتولي عليه السلام لقبضها ليس يظاهر بلا خلاف وقدم تقدم في بحث الزكواة وان كان الذي يجي حمل الصدقات إليه ليس بظاهر وان عمل عامل على واحد من القسمين الأولين من الدفن أو الوصاية لم يكن به باس فأما القول الأول فلا يجوز العمل به على حال»[1].

ويقول العلامة ابن إدريس الحلي في باب الخمس بعد عرض طويل للأقوال والآراء لمن سبقوه من الفقهاء «وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم لان الخمس حق واجب لغائب لم يرسم قبل غيبته رسما يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه عليه ألي وقت إيابه أو التمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه وجرى أيضا مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند عدمه سقوطها ولا حيل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك ويجب حفظها بالنفس والوصية بها إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من الزكاة من الأصناف، وان ذهب ذاهب إلى صنع ما وصفناه في شطر الخمس الذي هو حق خالص للإمام عليه السلام وجعل الشطر الآخر في يتامى آل الرسول عليهم السلام وأبناء السبيل ومساكينهم على ما جاء في القران لم تبعد إصابته الحق في ذلك بل كان على صواب وإنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يجلا إليه فيه من صريح الألفاظ»[2]، ويرى الشهيد

---

(١) المبسوط ج١ ص ٢٦٣.

(٢) السرائر ج١ ص ٥٠٣.

الأول في مسالك الافهام عدم وجوب الخمس في أثمان الإماء وما يتخذ من الأراضي المملوكة بغير قتال وما يشترى من الغنائم يقول «تبث إباحة المناكح والمساكن والمتاجر في حلال الغيبة وان كان ذلك بجامعه للإمام أو بعضه، ولا يجب إخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه»[1]، ويقول المحقق الاردبيلي «بل الظاهر إباحة مطلق التصرف في أموالهم (عليهم السلام) للشيعة خصوصا مع الاحتياج لعموم الأدلة وهي روايات»[2]، وقوله «واعلم أن عموم الأخبار الأول يدل على السقوط بالكلية زمان الغيبة والحضور بمعنى عدم الوجوب الحتمي فكأنهم (عليهم السلام) اخبروا بذلك فعلم عدم الوجوب الحتمي فلا يرد انه لا يجوز الإباحة لما بعد موتهم (عليهم السلام) فانه مال الغير مع التصريح في البعض بالسقوط ويوم القيامة بل ظاهرها سقوط الخمس بالكلية حتى حصة الفقراء أيضا وإباحة أكله مطلقا»[3].

ويقول السبزواري (محمد باقر) «المستفاد من الأخبار الكثيرة في بحث الأرباح كصحيحة الحرث بن المغيرة النضري وصحيحة الفضلاء وصحيحة زرارة وصحيحة علي بن مهزيار وصحيحة ضريس وحسنة الفضيل ورواية محمد بن مسلم ورواية داود بن كثير ورواية الحرث بن المغيرة ورواية معاد بن كثير، ورواية اسحق بن يعقوب ورواية عبد الله بن سنان ورواية حكم مؤذن بني عبس: إباحة الخمس للشيعة». وتصدى للرد على بعض الإشكالات الواردة على هذا الرأي وقال: «أن أخبار الإباحة أصح وأصرح فلا يسوغ العدول عنها بالأخبار المذكورة، وبالجملة: أن القول بإباحة الخمس مطلقا في زمان الغيبة لا يخلو عن قوة»[4].

ويقول الشيخ محمد حسن النجفي في «جواهر الكلام»: وكيف كان فسبر هذه الأخبار المعتبرة الكثيرة التي كادت تكون متواترة، المشتملة على التعليل العجيب والسر الغريب، يشرف الفقيه على القطع بإباحتهم (عليهم السلام) شيعتهم زمن الغيبة، بل والحضور الذي هو كالغيبة في قصور اليد وعدم بسطها: سائر حقوقهم (عليهم السلام) في الأنفال، بل وغيرها مما كان في أيديهم، وأمره راجع إليهم مما هو مشترك بين المسلمين ثم صار في أيدي أعدائهم، أما غير الشيعة فهو محرم عليهم أشد تحريم وابلغه ولا يدخل في أملاكهم شيء منها». وقال في المسألة الثالثة من كتاب الخمس من (جواهر

---

(١) مسالك الإفهام ص ٤٧٥.
(٢) مجمع الفائدة ج٤ ص ٣٥٠.
(٣) مجمع الفوائد ج٤ ص٣٥٥.
(٤) ذخيرة المعاد.

الكلام): «صرح جماعة بأنه ثبت شرعا إباحتهم (عليهم السلام) المناكح والمساكن والمتاجر في حال الغيبة، وان كان ذلك بأجمعه للإمام (عليه السلام) أو بعضه فانه مباح ولا يجب إخراج حصة الموجودين من أرباب الخمس منه... وان كان في عباراتهم نوع اختلاف بالنسبة للمباح هو الأنفال أو الخمس أو الأعم».

ويقول السيد محمد علي الطباطبائي في مداراك الأحكام «الأصح إباحة الجميع، كما نص عليه الشهيدان وجماعة، للأخبار الكثيرة المتضمنة لإباحة حقوقهم في حال الغيبة.. وكيف كان فان المستفاد من الأخبار المتقدمة إباحة حقوقهم (عليهم السلام) من جميع ذلك».

وعن الأنفال يقول العلامة رضا الهمداني في (مصباح الفقيه) «الأنفال للشيعة في عصر الغيبة... الذي يقتضيه التحقيق هو أن ما كان من الأنفال من قبيل الارضين الموات والمعادن ورؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام وتوابعها مما جرت السيرة على المعاملة معها معاملة المباحات الأصلية، فلا ينبغي الارتياب في أباحتها للشيعة في زمن الغيبة وقصور اليد عن الاستيذان من الإمام (عليه السلام)».

وجاء في المراسم العلوية «وفي هذا الزمان قد أحلوها مما نتصرف فيه من ذلك كرما وفضلا لنا خاصة»[1].

ويقول الشيخ الأنصاري في المكاسب «فلو طلب فقيه الخمس والزكاة من المكلف فلا دليل على وجوب العطاء إليه شرعا».

ثم تغير الأمر في نظر الفقهاء، فأفتوا أولا بوجوب صرف سهام بني هاشم والمساكين مباشرة من قبل المكلف لوجودهم، واختلفوا في سهم الإمام، فمنهم من قال بدفنه ومنهم من قال بدفعه لورثته إلى حين عصر الظهور، ثم أنهم اهتدوا إلي وجوب دفع سهم الإمام الغائب من الخمس إلي نائبه في عصر الغيبة وهو الفقيه، ثم قالوا بوجوب دفع كامل الخمس إلى المجتهدين، فالذي يؤمن بالولاية العامة وهم قلة أفتى بان التصرف في الخمس من واجبات النيابة العامة للفقيه ومن قال بالولاية الحسبية أضافها إلى جملة ولايته، يقول الشيخ حسن فريد بوجوب دفع الخمس

---

(١) المراسم العلوية ص١٤٢.

للفقيه ولكن بعد مقدمة أثارة جدلا واسعا (توفي عام ١٤١٧هـ) «إن مقتضى القاعدة سقوط النصف الذي هو للإمام (عليه السلام) إذ لا ريب انه إنما استحق ذلك بحق الرئاسة والإمامة، ولذا ينتقل هذا الحق بموته إلى الإمام الذي يقوم بعده بالإمامة لا إلى ورثته، فإذا غاب عن الناس ولم يقم بالإمامة انتفت رئاسته خارجا، وينتفي حقه بانتفاء موضوعه» وقال: «انه إذا غاب عن شيعته واعتزل عن أمر الإمامة والزعامة التي تحتاج إلى مؤنة وسيعة قد جعل النصف من الخمس معونة لتلك المؤنة الوسيعة، فهل يسقط حقه من الخمس لغيبته واعتزاله عن الزعامة؟.. أو يكون حقه محفوظا كما كان؟.. وعلى هذا فما ذا يجب أن يصنع به؟... اختلف الأصحاب فيما يجب أو يجوز أن يصنع بسهم الإمام في عصر الغيبة على أقوال، ليتهم لم يقولوا ببعضها ولم ينحطوا بذلك عن شامخ مقامهم، وليت المتأخرين لم ينقلوا هذه الأقوال في مؤلفاتهم، ولعمري إني اجل فقه الشيعة عن نقل مثل القول بالدفن والوصية فيه» وحاول بعد استعراض مختلف الآراء وتفنيدها الالتفاف على حكم سقوط الخمس في عصر الغيبة، بالقول: «ما دام أحد الأصناف المذكورة في الآية الكريمة موجودا لا يسقط شيء من الخمس، بل يصرف كله على هذا الصنف الموجود، ولما كان أحد المصارف هو الله عز وجل فما دام كونه حيا وهو حي لا يموت لا يسقط من الخمس شيء كما لا يخفى» ويضيف: لا إشكال في وجوب إيصال نصف الخمس الذي للإمام (عليه السلام) إليه أو إلى وكيله في زمان الحضور... وبعد غيبته أن قلنا بـ: (ولاية الفقيه) على الإطلاق ونيابته العامة عن الإمام، كان للفقيه الولاية على ذلك، وان لم نقل بولايته إلا في باب القضاء والإفتاء فلا بد أن يقوم به واحد من باب الحسبة لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج، ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص، وليس من الوظائف التي يقوم بها آحاد الناس، بل من الأمور التي لا بد أن يقوم بها الحاكم.. فان الفقيه الجامع للشرائط هو الذي ينبغي أن يقوم به وانه القدر المتيقن ممن يصح منه القيام به وتوزيع الخمس على أهله، فلا بد أن يقوم به الفقيه.. من باب الحسبة، وان شئت قلت: أن للفقيه الولاية على صرف الخمس على أهله، ولكن ولايته على ذلك لم تستفد من الكتاب والسنة بل من دليل الحسبة والضرورة.. يعني: أن الضرورة الدينية هي التي كشفت كشفا قطعيا عن ولايته على ذلك.. ومما ذكرنا يمكن أن يستكشف: أن له ولاية التحليل إذا اقتضت الضرورة ذلك فيما لم يشمله أخبار التحليل»، القاضي ابن براج أول من أفتى بوجوب دفع سهم الإمام للفقيه الجامع للشرائط دون أن يشير إلى دليل من

كتاب أو سنة على رأيه، ولحقه فقهاء المذهب بقوله هذا، منهم الشيخ بهاء الدين العاملي الذي أوصى صاحب المال على الأصناف الثلاثة المستحقة وإعطاء سهم الإمام الغائب للمجتهد العادل ليتولاه بنفسه، ثم أفتوا بالقول أن على المكلف أن يدفع كامل الخمس إلى الفقيه ليتولاه بنفسه دون دليل من كتاب أو سنة، ولعل أول المفتين بذلك هو القاضي ابن حمزة في كتابه «الوسيلة إلى نيل الفضيلة» وتبعه اغلب الفقهاء الذين جاءوا بعده كالسيد محمد السبزواري في كفاية الأحكام الذي اوجب الاحتياط قبال الأخبار الواردة في إباحة الخمس ودفعه للفقيه الجامع للشرائط، واستقر الرأي في المئتين عاما الأخيرة على وجوب دفع الخمس للفقيه ليصرفه في موارده.

❁ ❁ ❁ ❁

لا شك أن التطور في فريضة الخمس من الإباحة إلى الوجوب الجزئي إلى الوجوب التام واعتبار الفقيه نائب عن الإمام الغائب والحاكم الشرعي، جعل كافة الحقوق الشرعية في متناول الفقهاء وأتباعهم، فليس الأمر مقتصرا على الخمس رغم انه أكبرها حجما نظرا لنسبته العالية البالغة ٢٠٪ إلا أن الفقهاء وحاشيتهم يستحوذون أيضا على أموال الزكوات والكفارات والصدقات في معظم الأحيان، أن المذهب الشيعي كان في معظم الحقب التاريخية مستقلا عن الدول الشيعية القليلة التي نشئت في العالم الإسلامي، بينما المذاهب السنية ارتبطت دائما بشكل أو بآخر بالدول التي تعتنق المذهب السني، فكان علمائها أشبه بالموظفين في أجهزتها كأئمة المساجد والقضاة، وعلى هذا المنوال تحملت الدولة كافة نفقات علماء أهل السنة وطلبة العلوم الشرعية وكافة مؤسساتهم الدينية من مساجد وجوامع وحلقات علم ودرس، بينما أتباع المذهب الشيعي الاثنى عشري كانوا مستقلين تماما عن الدول التي حكمت المناطق الشيعية مع ارتباط محدود بالدول التي اعتنقت المذهب الشيعي، لذلك فقد كان الفقهاء ومؤسسات المذهب من حوزات علمية وحلقات الدروس وبيوتات الطلبة بحاجة إلى المال ليتفرغ الدارسون والباحثون لطلب العلم دون الانشغال بهموم المعيشة ومتطلباتها، ولعل فقهاء الشيعة وعلمائها عانوا من جراء عدم كفاية أرباح الأوقاف وهبات الأثرياء فغلب عليهم الفقر والعوز، ولعل ذلك كان دافعهم للقول بوجوب دفع الخمس في زمن الغيبة للفقيه الجامع للشرائط رغم عدم وجود إي دليل على نحو الإطلاق بوجوب دفعه للفقيه دون غيره، وان الخمس إذا ما كان واجبا

باعتبار أصناف مستحقيه موجودين فعلا وواقعا كأبناء السبيل والفقراء من بني هاشم، فان للمكلف أن يدفعه إليهم مباشرة ويؤدي حق الفريضة دون واسطة من فقيه أو غيره، إلا أن الاستدلال بوجوب دفع الخمس للفقيه إذا ما كان ناتجا من علة في الشرع فان بعض الفقهاء قالوا بولاية الفقيه فبنو عليها أن للفقيه ولاية كالمعصوم فأفتوا بان من واجباته الإمساك بمستحق الخمس، ومن قال بالحسيبة أفتوا بأنها من واجباته الفقيه الحسبية، دون أدنى دليل من كتاب أو سنة وإنما قالوا بها تحت جنح قاعدة دفع الضرر ولزوم المصلحة، فهل يا ترى كان للمذهب والطائفة فائدة من هذه الأموال الضخمة التي تبلغ المليارات نظرا لاستحواذها على ٢٠٪ من دخل المكلف، عدا ما يصلهم من تبرعات وهبات وصدقات وكفارات شرعية؟ نعم قد يكون لها اثر محمود فيما مضى، ولكن هل تسير الحياة على وتيرة واحدة؟ إذا ما كان الأمر ماضيا قبل قرون، هل امضاءه خيرا في زماننا هذا؟، أم انه يتحول إلى مفسدة وطريقا للفحشاء التي تشمل كل ما هو قبيح وليس أمرها مقتصرا على الفواحش المختزلة في العرف العام، أن ما ذكرناه في الصفحات السابقة من الصراعات على السلطة والنفوذ بين المرجعيات الدينية وأتباعها وشيوع الاستبداد والقمع في الحركة الإسلامية الشيعية من اعلي هرمها القيادي إلى القاعدة، انعكس بشكل خطير على الحقوق الشرعية، المورد لمالي الرئيسي للسلطة الدينية والاجتماعية الحاكمة في الطائفة الشيعية، لقد استغلت استغلال خطيرا وعبثيا نسفت معه كافة الجهود التي من المفترض أن توجه لصالح الطائفة الشيعية بشعوبها ومجتمعاتها في كافة أنحاء المعمورة، لم يعد لأموال الحقوق الشرعية إي اثر حقيقي وواقعي إلا بالصفة الفردية الضيقة والمحدودة والتي تضيع في آتون الأوضاع الحالكة التي تعيشها المجتمعات الشيعية سياسيا واقتصاديا، يقول السيد محمد سعيد الحكيم في نص يستدل به على وجود الإشكالية في التصرف بأموال الخمس «نعم، هناك أمر مهم له أعظم الأثر في هذه الأزمة، يحسن التعرض له هنا، وهو أمر المال الذي يتعرض رجال الدين والتبليغ لتحصيله، والذي لم يحسن البعض منهم التصرف فيه، حيث ينتظر منهم أنفاقه في ترويج الدين، ورفع أعلامه والدعوة له، أو في إغاثة ذوي الحاجة المضطرين من المؤمنين، بينما لم يلمس الناس منهم ذلك، بل بدا منهم كسبه لأنفسهم يتنعمون به، ويتوسعون في إنفاقه، حتى قد يتعدى بعضهم فيه لمصارف الترف والبطر حسب منظور الناس» ويضيف «مما اوجب انعكاس صورة سيئة لرجال الدين والتبليغ عند كثير من الناس، وضاع الصالح في هذا الخضم حتى اعتقدوا أنهم لم يدخلوا في هذا المجال من اجل القيام بالوظيفة

الشرعية وأداء الواجب في الدعوة إلى الله تعالى، بل من اجل تحصيل المال والكسب غير المشروع، وسلبت الثقة منهم وشاع سوء الظن فيهم حتى قد يتفاقم الأمر ونصل إلى مالا تحمد عقباه»[1] ويقول غالب حسن «سوف تبقى المؤسسات الشيعية قاصرة ما دامت خاضعة للنمط الحوزوي القائم على صراع المراجع ورجال الدين، والقائمة على بنية برجوازية، وليس من شك أن التحالف الخفي بين برجوازية الشيعة ورجال الدين خطر كبير يهدد في المستقبل صميم الشيعة»[2] ويقول الباحث محمد مال الله: «أعرف مجتهداً من مجتهدي الشيعة لا زال على قيد الحياة وقد ادخر من الخمس ما يجعله زميلا لقارون الغابر أو القوارين المعاصرين، وهناك مجتهد شيعي في إيران قتل قبل سنوات معدودة كان قد أودع باسمه في المصارف مبلغا يعادل عشرين مليون دولار أخذها من الناس طوعا أو كرها باسم الخمس والحقوق الشرعية، وبعد محاكمات كثيرة استطاعت الحكومة الإيرانية وضع اليد على تلك الأموال كي لا يقسمها الورثة فيما بينهم»، ويقول الكاتب سالم علي متهما أبناء السيد الخوئي (تثبّل) بفساد التصرف في أموال الخمس: «ورث المرجعية ـ السيد الخوئي، وموقفه لا يحتاج إلى بيان، والمليارات التي ورّثها لأولاده وأرحامه لا تأكلها النيران، والجاه والنعيم الذي يعيشه أولئك فوق الخيال، بل يكفي أن يتأمل أحد كيف كان يعيش ولده مجيد في لندن، بل وكيف كان يحيا صهره جلال وأولاده الذين جابوا شرق الدنيا وغربها وهم ينثرون حقوق الفقراء من الشيعة على ملاذهم وملاهيهم»، يقول الأستاذ عادل رؤوف «ولم تكن هذه القضية، قضية المال الشيعي، حديثة العهد كما أن لها أبعادا وتاثيرات تتجاوز الفوارق الطبقية التي تبرز الحالة بحدة في بعض المنعطفات وتختفي في منعطفات أخرى، بما تجسده في حالة بروزها من أداء دكتاتوري لبعض رجال الدين، نابع من الشعور بالقوة المادية والشعور بالقدرة على فرض زعامة الأمر الواقع من خلال هذه القدرة، ومن ثم شراء الضمائر وكتابة التاريخ بالطريقة التي يريدون وخلق النفوذ الشخصاني والاسروي وتحويل العطاء المالي (الديني) إلى عطاء مشروط بالخطوط والتيارات بعيدا عن الكفاءة والحاجة والمصلحة والأولوية»[3]، ويضيف «أن التلاعب بالمال الشيعي لم يكن ابن المرحلة الحالية بل هو ظاهرة في هذا الجيل وفي الأجيال التي سبقته، والغريب انه في وسط المؤسسة الدينية

---

(١) الشهيد الصدر بين دكتاتورتين ص ٣٥٤.

(٢) نفس المصدر ص ٣٥٥.

(٣) نفس المصدر ص ٣٥٦

يترك هذا التلاعب بصماته واضحا على كثير من طلاب هذه المؤسسة، وأنا أتذكر الفترة المضنية التي كنت ادرس فيها في الحوزة العلمية وبعض الإذلال الذي يعانيه الطالب في جمع مرتبه الشهري الذي بالكاد يبقيه على قيد الحياة، ولعل ذلك كان واحدا من الأسباب التي دعتني إلى ترك الدراسة الحوزوية»[1].

ويقول أيضا «وفي الخمسينات كما في الثمانينات كما ألان، بقيت المؤسسة الدينية أسيرة لفوارق طبقية مرعبة حتى في داخلها، وتحولت الكثير من الحقوق الشرعية إلى أموال شخصية تنتقل بالوراثة من المرجع إلى أولاده المقربين منه، وتحول هؤلاء الأولاد إلى زعماء بالقوة،(قوة المال) يكفرون من يتفوه بكلمة ويطلقون الشائعات إزاء أي صوت معترض ويلصقون التهم به باسم الإسلام من خلال حاشية جاهزة على الدوام لذلك، ما دام الفقر والعوز موجودا وقائما فيتحول المال بذلك إلى منشأ خطير من مناشىء الطاغوتية والدكتاتورية لدى بعض رجال الدين»[2].

ما اثر أموال الخمس في المجتمعات الشيعية ومنها مجتمعنا القطيفي؟ هل أنشئت المزارع أو المصانع؟ هل ابتعث الطلاب للخارج ليعودوا لنا مهندسين وأطباء ومتخصصين في فروع العلم المختلفة؟ هل دعمت مسيرة الكفاح من اجل حقوق الشعب ودعم الحركات المناضلة في الثمانيات ضد الاستبداد السعودي؟ هل رعت الأسر المعوزة وكفتهم الذل والفاقة؟ هل دعمت المشاريع الخيرية والاقتصاد المحلي؟ هل ساهمت في الدعوة للدين الإسلامي في أقطار الأرض؟ ليس لأموال الخمس من اثر تماما كأموال النفط التي تحتكرها العائلة المالكة لنفسها وتمن ببقية البقية منها على الشعب! يقول السيد محمد الحسني البغدادي «وكان بعض العلماء مد ظلهم يوصل أرحامه وتلامذته وخدامه والدعاة والمروجين له والسائلين منه وجميع من يلتف حوله ويضاف إليه ولا يوصل غيرهم متعذرا بأنه مبتلى بهؤلاء وهم مصداق الحقوق الشرعية»[3]. عند وفاة الشيخ عبد الحميد الخطي (رحمه الله) تنازع أبنائه مع عمهم الشيخ عبد الله الخنيزي على مبلغ وقدره ٨٠٠ مليون ريال، ادعى الأخير أنها أموال خمس وهو وكيلها! وادعى الأبناء بأنها من حر ماله، عرضت القضية على المحاكم السنية التي قضت بان المبلغ يعود للورثة!! يقال أن عائلة الخنيزي تمن عليها العائلة المالكة

---

(١) نفس المصدر ص ٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٢.

(٣) التحصيل في أوقات التعطيل ج٦ ص ١٤٧.

بمكافأة شهرية قدرها ١٥٠٠٠٠ ريال لما عرف عن جدهم الشيخ علي الخنيزي من مؤازرة وخدمات جليلة لآل سعود ساعدتهم في الاستيلاء على القطيف! ويدور في فلك عائلة الخطي العشرات من البرجوازيين والمنتفعين الذين يدفعون لهم أموال الخمس بانتظام مقابل مصالح مشتركة بين الطرفين.

عزيزي القارئ.. لم يكن لأموال الخمس إلا نتائج محدودة وقليلة وضيقة تكاد تكون في دائرة العدم في عصرنا الراهن على مستوى الطائفة ككل، وقد استغلتها السلطة الدينية لتثبيث سلطتها دون التعاطي الحضاري مع ما يمكن استثماره منها وجني الفوائد العظيم للطائفة بشعوبها المختلفة، في القطيف ليس لأموال الخمس إلا النزر اليسير من الأثر لا يتناسب مع عظيم خراجها السنوي، لا سيما في فترة الثمانيات الميلادية، حيث كانت المشاعر الدينية طاغية جراء الحرب العراقية الإيرانية والضغوط الحكومية، يقال أن شيعة الخليج كانوا يرسلون الأموال الضخمة لمراجع العراق إلا أن نظام صدام كان يستحوذ عليها ويسخرها في حربه ضد إيران!!

ليس هناك من دليل قطعي بوجوب دفع الخمس للفقيه الجامع للشرائط، وإذا ما كان الخمس واجبا لاعتبارات دينية واقتصادية، منها أن نسبة ألـ ٢.٥ بالمائة مستحق الزكاة، لا يمكنها مواجهة المتطلبات الاقتصادية للمجتمع المحلي أو الدولة العصرية وجميع دول العالم تفرض ضرائب متنوعة على المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية الخاصة علاوة على المواطنين العاديين لتكون منها الميزانية العامة للدولة وتوجهها للإنفاق على المرافق العامة ودعم الأفراد والأسر الفقيرة وللصرف على المستشفيات والمدارس والمؤسسات الأمنية ودعم الطبقات محدود الدخل ليحدث في المجتمع ما يمكن تسمية «التوازن بين الطبقات» فإذا ما كان الغني يتلقى العلاج في مستشفى خاص إلا أن محدود الدخل يتلقى العلاج أيضا في مستشفى عام يوفر له الرعاية والاهتمام، وإذا ما كان ابن الطبقة الغنية يتلقى تعليمه في مدرسة خاصة إلا أن ابن الطبقة محدودة الدخل تلميذ في مدرسة حكومية مجانية على مستوى متقدم من البناء النموذجي والمناهج وطاقم التدريس، ويحصل كذلك على مقعد في الجامعة ليكمل دراسته الأكاديمية دون مقابل، لذلك فان من له الحق بالتصرف بأموال الخمس بعد أن فشل الفقهاء في تصريفها في مواردها التي تتلاءم مع متطلبات العصر وطموحات وآمال الأمة بمفكريها وأذكياها ونخبتها وعامتها هي الأمة ذاتها، حيث يؤلف المجتمع من لدنه لجنة منتخبة انتخابا حر ومباشر من قبل الشعب، وتتولى استقبال أموال الخمس وكافة الحقوق الشرعية لتنفقها وفقا لأهداف بينة وميزانية

دقيقة، أن ما حددته الآية الكريمة كان مخصوصا بزمان نزولها، وقد اتسعت رقعة الاحتياجات والمتطلبات وغاب من له حق التصرف، فان قلنا بالوجوب فان ذلك للأمة تتصرف فيه فيما يرضيه، يقول الإمام الخميني «وادعى بعضهم العلم برضا الإمام لتلك المصارف المعهودة لحفظ الحوزات ونحوها، وليت شعري كيف يحصل القطع بذلك، أفلا يحتمل أن يكون الصرف في بعض الجهات أرجح في نظره الشريف (عليه السلام) كالصرف في رد الكتب الضالة الموجبة لانحراف المسلمين سيما شبهاتهم، وكانوا في الدفاع عن حوزة الإسلام إلى غير ذلك مما لاعلم لنا به، فدعوى القطع لا تخلوا من مجازفة»[1]، وللمرحوم السيد محمد جواد مغنية بحث مهم في هذه المسالة إذ يقول: «وعلى هذا يصرف سهم الإمام في زمن الغيبة في السبيل الذي نعلم برضا الإمام به كتأييد الدين وترويج الشريعة، ومن اظهر مصاديق هذا الترويج في عصرنا الحاضر أساتذة قديرين لإلقاء الدروس والمحاضرات في فقه آل البيت بالجامعات الزمنية الغربية منها والشرقية، أما الإنفاق من سهم الإمام (عليه السلام) على المتطفلين والمرتزقة وعلى الذين يتاجرون بالدين فانه من أعظم المحرمات واكبر الكبائر والموبقات، وفي عقيدتي أن إلغاء سهم الإمام أفضل ألف مرة من أن يأخذه احد هؤلاء ومن إليهم، لأنه تشجيع للجاهل على جهله وللمغرور على غروره وللضال على ضلاله، ونسال لو افترض أن من عليه الخمس يعلم مواقع الخير التي ترضي الله والرسول من مصرف سهم الإمام أو انه يستطيع أن يعلم ذلك من خبير به، ولكنه غير الحاكم الشرعي، فهل له أن يعمل بعلمه وينفق سهم الإمام فيما اعتقد انه يرضي الله والرسول دون أن يرجع إلى الحاكم الشرعي، أو لابد من الرجوع إليه، بحيث إذا انفق شيئا من سهم الإمام بدون الترخيص منه لم يفرغ ذمته حتى ولو صادف الأوقع؟ الجواب: المشهور على وجوب الرجوع إلى الحاكم ولكن هذا من المشهورات التي لا أصل لها ولا دليل من كتاب أو سنة أو عقل بخاصة إذا صادف الإنفاق محله الواقعي مع نية القربة المفروض تحققها، بل قام الدليل على ضد وعكس هذه الشهرة ذلك.. أن الواجب هو الأداء والوفاء بسهم الإمام واشتراط الرجوع إلى الحاكم قيد زائد، فنفي بالأصل، هذا إلى انه لا واسطة في الإسلام بين الله والإنسان، وان الله جل علا يتقبل من العبد عباداته وأعماله بدون شفيع ما دام مخلصا في قصده، مؤديا لحقه مطيعا لأوامره... وحيث لا دليل على وجوب الرجوع إلى الحاكم في سهم الإمام

---

(١) الإمام الخميني كتاب البيع ج٢٢ ص

ومصرفه، فقد ذهب جماعة من الفقهاء إلى ما قلناه منهم الشيخ المفيد، قال صاحب الحدائق: «لم نقف له ـ أي لوجوبية الرجوع إلى الحاكم الشرعي ـ على دليل وغاية ما يستفاد من أخبار أهل البيت، نيابة الحاكم في القضاء والمرافعات والاخذ بحكمه وفتاواه، أما دفع الأموال إليه فلم أقف على دليل عموما أو خصوصا». والأمر كما قال صاحب الحدائق «أن نيابة الفقيه في الإمام إنما هي في القضاء والإفتاء لا في قبض الأموال» وللفقيه أيضا الولاية في كل ما تدعوا إليه الحاجة والضرورة كالولاية على الأوقاف التي لا ولي خاص لها وعلى الأيتام الذين لا ولي خبري لهم وما إلى ذلك مما لا بد منه، ولكن هذا شي، وعد فراغ الذمة من دين الخمس بعامه أو سهم الإمام بخاصة إلا بالرجوع إلى الحاكم شي آخر، أما من قال أن الحاكم الشرعي اعرف بالمواضع التي يجب أن يصرف فيها سهم الإمام فنجيبه بان هذا تسليم واعتراف بان العبرة بمعرفة المواضع والمواقع المطلوبة لا بالرجوع إلى الحاكم»[1].

المرأة القطيفية في القرن الجديد

ما زال أمام المرأة في القطيف والعالم الإسلامي بشكل عام درب طويل جدا من اجل نيل حقوقها والتخلص من آثار الحقب الاستبدادية التي حولتها إلى «أنثى الإنسان» المرأة في القطيف بحاجة إلى جيلين أو أكثر لبناء شخصيتها الإنسانية السوية، لأنها اليوم ليست سوى إنسان محطم، مجرد من محتواه الإنساني بكل ما يحمله من قيم حقه وأنوار إلهية، لقد ساهمت القيم المتخلفة والنظم المستبدة والأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية القمعية في تدمير الذات الإنسانية الأنثوية وتحويلها إلى كائن خاضع مشوه ممسوخ، لقد حصرت المرأة في انوثتها وجردت من إنسانيتها، فأصبح التعامل معها من منطلق الجسد لا العقل، الجنس لا النوع الإنساني الذي تشترك مع الرجل في طبيعته وحقيقته الأزلية، دائما عندما ازور المناطق الترفيهية وخاصة في الليل أشاهد فتيات يتعرضن للمضايقة من قبل الذكور خاصة في أوقات متأخرة، اتسائل دائما هل خلق الله سبحانه وتعالى هذه الحياة بسمائها الجميلة ونجومها البراقة وهوائها المنعش للرجل دون المرأة؟ أليس من حق المرأة باعتبارها إنسان أن تتمتع بالطبيعة كالرجل؟ أليس من حقها أن تشاهد الوجود من حولها بالعينين التي خلقها الله عز وجل؟ لماذا إذن يتم مضايقتها من قبل الذكور عندما تمارس حقها في رياضة المشي أو التمتع بالطبيعة؟ لو كانت هذه امرأة عفيفة لم تسر

(١) محمد جواد مغنية.. فقه الإمام الصادق مجلد ج١ ص ١١٧.

بمفردها في مثل هذا الوقت!! لذلك ليس لها حرمة أو كرامة وسوف أنال منها مبتغاي!! هكذا بكل بساطة تنتزع من المرأة في مجتمعنا حريتها الشخصية وحقها في عدم ايدائها باللفظ أو القول والنظر إليها ككائن أنساني يتمتع بكامل حقوقه المكفولة لتحصر في انوثتها ويفرض عليها نظاما لا علاقة له بالدين والقيم النبيلة، وإذا ما تجاوزته تصبح هدفا مشروعا للرغبات الجنسية المكبوتة، المليئة بالعقد النفسية والإمراض الروحية، تنعدم في بلادنا ابسط حقوق الإنسان لتغيب في مجاهل القمع والاستبداد، يفرض الرجل نفسه وصيا على المرأة ويعتبر نفسه عنصر متفوقا عليها فإذا ما وجد أن هناك ثمة امرأة لا تلتزم قليلا بنظام المجتمع العام والمألوف فانه يتدخل ليحصل منها على مكسب في اغلب الأحيان مرتبط بالجنس، أن الفوضى القانونية تفرض نفسها بحيث لا يعمل بالقوانين والأنظمة التي تحفظ حقوق المرأة المشروعة دينيا وإنسانيا، وهكذا تضيع حقوقها جراء الفوضى وانعدام حكم القانون.

علاوة على حصر المرأة في انوثتها ومعاملتها على هذا الأساس، فإنها ينظر إليها أيضا على أنها جسد مليء بالفتنة وإثارة الغرائز، ومن هاتين النظرتين يحظر على المرأة كافة حقوقها الإنسانية المعروفة بالبداهة كحق قيادة وسائل المواصلات الخاصة، والعمل والتنقل بدعوى الأنوثة وإثارة الفتنة، حتى بعض الفتاوى الفقهية تجيز للمرأة بعض الحقوق شرط عدم الفتنة والالتزام بالضوابط الشرعية، عندما يتعاط الرجل مع ذاته فانه ينظر إلى نفسه كانسان يتمتع بالحقوق الواسعة، إلا أن المرأة تحصر في دورها كزوجة ووضعها كأنثى، فالزواج مثلا ليس سوى عقد شراكة وارتباط بين زوجين، وولاية الرجل على المرأة محصورة في حقوق وواجبات الشئون الزوجية، إلا أن دائرة سلطة الرجل تتجاوز ذلك لتبلغ كل شئون المرأة ولتصحب عمليا امة يحكمها الرجل كما يشاء، أن النظرة المجتمعية تنظر إلى المرأة باعتبارها امرأة وأم، من واجباتها تربية الأطفال، وتتجاهل أنها إنسان ومواطنة وموظفة وسيدة أعمال وصحفية وكاتبة ومهندسة ومحامية، لقد جردت المرأة من كافة أدوارها لتحصر في كونها أم وزوجة في إطار انوثتها، أما كافة أدوارها فقد استبعدها المجتمع لتخرج المرأة بعد كل هذه الأجيال كائن ممسوخ غير قادر على العطاء.

إلا أن هناك بعض الآراء التنويرية لقلة من الفقهاء الذين تجاوزوا النهج التقليدي فأصبحت أرائهم علامات على الطريق الطويل الذي يجب أن تسلكه المرأة المسلمة والقطيفية خصوصا في هذا العصر، يقول العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين (دام ظله) قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]، ومفاد الآية إنشاء حكم وضعي سياسي تنظيمي بجعل النساء كما للرجال ـ الولاية العامة ـ في نطاق ولاية الأمة على نفسها، وهذا بجعل النساء مساويات للرجال في الوضع السياسي ـ الحقوقي في الحياة العامة في المجتمع السياسي الإسلامي.

وقد اشتملت الآية ضمنا على إشعار بعلة مشاركة النساء للرجال في الولاية العامة للأمة للعلة نفسها وهي كونهن كالرجال «يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ» وهذه الولاية من أعظم ولايات الأمة على نفسها ومن اشمل الولايات لجميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وكونهن كالرجال «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» فهن مماثلات للرجال في العبادة وفي المسئوليات المالية العامة.

وكونهن ـ كالرجال ـ «يُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ» وهو الأمر الأساس في منح الحقوق والتكليف بالواجبات في الإسلام»[2].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لا يُشْرِكْنَ بِاللّهِ شَيْئاً وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

والخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) باعتباره رأس الدولة الذي يتلقى البيعة وكون النساء يبايعن رئيس الدولة وقائد الأمة ويتلقى ويقبل بيعتهن، يعني ويقتضي أن وضعهن السياسي في المجتمع مماثل لوضع الرجل في الحقوق[4].

ويقول صاحب الميزان في تفسيره للآية الأولى «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ.. إلى آخر الآية. ثم وصف الله سبحانه وتعالى حال المؤمنون عامة محاذاة لما وصف به المنافقين فقال (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) ليدل بذلك على أنهم مع كثرتهم وتفرقهم من حيث العدد ومن الذكورة والأنوثة ذوو كينونة واحدة متفقة لا تشعب فيها لذلك يتولى بعضهم أمر بعض ويدبره. ولذلك كان يأمر

---

(١) التوبة آية ٧١.

(٢) في الاجتماع السياسي الإسلامي ص١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣) الممتحنة آية ١٢.

(٤) المصدر السابق ص ١٣٩.

بعضهم بعضا بالمعروف وينهون عن المنكر، فلولاية بعض المجتمع على بعض سارية في جميع الابعاض دخل في تصديهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم أنفسهم. ثم وصفهم بقوله «وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» وهما الركنان الوثيقان في الشريعة، فالصلاة ركن العبادات التي هي الرابطة بين الله وبين خلقه، والزكاة في المعاملات التي هي رابطة بين الناس أنفسهم.... وفي التهذيب بإسناده عن صفوان بن مهران قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) تأتيني المرأة المسلمة قد عرفتني بعملي وأعرفها بإسلامها ليس لها محرم فاحملها.قال: فاحملها فان المؤمن محرم للمؤمنة.. ثم تلا الآية «الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ...الآية»[1]، ويقول شمس الدين بشان ولاية الرجل في الأسرة قال الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحاً يُوَفِّقِ اللّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾[2].

وعند تحليل هذه الآيات والتأمل فيها يظهر منها الأمور التالية:

١ـ تضمنت الآية الأولى إنشاء حكم وضعي شرعي بقوامة للرجل في الأسرة خاصة، ولا يتوهم أن القوامة للراجل على النساء مطلقا، خارج الأسرة وفي الحياة العامة، فان قرينة الإنفاق في الآية المباركة تقتضي الاقتصار على القوامة في الأسرة خاصة[3].

ويقول المرجع العلامة السيد محمد حسين فضل الله عن النظرة المجتمعية للمرأة «فالنظرة الدونية للمرأة لا تتعلق بالرجل وحده بل أكثر النساء يتصورن أنفسهن في الموقع الدوني إنسانيا وذلك بفعل ضغط النظرة الاجتماعية السائدة إليهن كجنس

---

(١) الميزان مجلد٩ ص٣٥٣.

(٢) سورة النساء آية ٣٤ـ ٣٦.

(٣) في الاجتماع السياسي الإسلامي ص ١٥٢.

التطور الطبيعي للحياة البشرية بدعوى المحافظة على التقاليد وليس سوى حالة مزرية من التخلف والجمود في المجتمع لن تفضي إلا إلى المزيد من التفاعلات السلبية والإشكاليات المتعددة وهذا ما نرصده في مجتمعنا القطيفي، انه لمن غير المنطقي أن نحرم قيادة السيارة باعتبار أن الشخص الفلاني استخدمها للقتل، أو لأنها تسببت بالكثير من حالات الوفاة، كذلك من غير المنطقي حرمان المرأة من قيادة السيارة لكونها سوف تستغلها بعض الفتيات في إقامة العلاقات اللاشرعية والاختلاط اللاشرعي بالرجال، فمنذ خلق الحياة الإنسانية إلى يومنا هذا والشر والخير متلازمين كتلازم الظل للإنسان، يقول القرآن الكريم: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۞ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[1]، ليس من الإسلام أن تمنع المرأة من حقوقها لان بعض النساء سوف يستخدمنها في غير وظائفها، أن ذلك يعبر عن نظرة غير سوية، قمعية الجوهر والمظهر، تخرج المرأة من كياناها الإنساني لتحصر في نطاقها الجسدي، فأي امرأة أخطئت ليس لها في التوبة نصيبا وكأنها عود كبريت يستخدم لمرة واحدة ولا يمكن إعادة استخدامه مرة أخرى، أن قاعدة سد الذرائع توظف في مجتمعنا من خلال هذه النظرة اللادينية واللاانسانية للمرأة، ومتى ما تقدم المجتمع للمستوى المطلوب من النظرة الإنسانية الراقية للعنصر النسائي المبنية على تطور ثقافي ومعرفي وذهني لن يكون لقاعدة سد الذرائع من تطبيق سوى في ما يشمل المجتمع ككل من احتمال سلبي كامل يتخطى البعد الفردي والفئوي، وعلى تقدير أن الاحتمالات المحدودة تتجاوز النسبة المتوقعة من الخطر وتشمل معظم طبقات وشرائح وفئات المجتمع.

لا شك أن المرأة عانت كثيرا من أنظمة التمييز والاضطهاد التي تتحكم بمسارات حياتها في ظل الأنظمة الدينية التقليدية المتغلغلة في كافة الأنشطة والمناهل في محيطها الاجتماعي والسياسي والديني، هناك تفاوت ما بين كل مجتمع، فالمرأة الإيرانية أفضل حائلا من المرأة القطيفية بمراحل إلا أنها تظل مهمشة في الكثير من مرافد السياسة والاجتماع والدين، نظرا لسيطرة النظرة والرؤية والذهنية والفكرة والنظام التقليدي على مختلف جوانب السيطرة والتحكم في إيران، لا يمكن للمرأة أن تكون قاضية أو رئيسة جمهورية أو مرجعا ديني أو وزيرة في الحكومة أو سفيرة لأسباب دينية ولا يمكنها الانضمام إلى المجالس التنفيذية والتشريعية العليا في البلاد،

---

(١) سورة الشمس آية ٦- ١٠.

كمجلس الأمن القومي ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ويفرض عليها الحجاب بقوة القانون دون التمييز بين الحجاب وقانون الحشمة الذي من المفترض أن يطبق على كل من الرجال والنساء دون استثناء، عندما حكمت حركة طالبان أفغانستان أجبرت النساء هناك على ارتداء عباءة زرقاء تغطي الجسد من الرأس إلى القدمين، أصبحت نساء أفغانستان كنساء السعودية أخيرا!! هذا يعني انه حتى نساء أفغانستان لم يجبرن على ارتداء العباءة فلما جاءت طالبان ساوت نساء البلدين ببعضهما البعض!! أتذكر أن امرأة جاءت لي وطلبت مني بيع أثاث بيتها لأنها إيرانية وتريد العودة إلى إيران برفقة زوجها طالب العلوم الدينية، قالت لي أن الأوضاع في عربستان! لا تطاق، والحياة في إيران تظل أفضل بكثير، على الأقل تستطيع المرأة هناك الجلوس في الأماكن العامة والنظر إلى ما حولها بعينيها وان تعمل في الكثير من المرافق وان تسير بحرية دون مضايقة!! تظل المجتمعات الدينية التقليدية تمارس أنواعا مختلفة ومتعددة من الاضطهاد والتهميش والتمييز ضد المرأة بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر، كافة مظاهر التمييز ليست بعيدة عن التعاليم الدينية بمختلف أنواعها والتي تعتبر أساسا ومرجعا ومنطلقا لاضطهاد المرأة المسلمة باسم الدين والقيم والنظم الاجتماعية، عندما نلقي نظرة على وضع المرأة في الغرب سنلاحظ فروقا شاسعة، فالمرأة الغربية متقدمة بمراحل ومسافات واسعة وتوفر لها الأنظمة والقوانين والتشريعات هامشا كبيرا تتمكن من خلاله من الاستفادة القصوى من حقوقها الإنسانية والمدنية والسياسية والشخصية والثقافية والدينية والاقتصادية، وبغض النظر عن ما يشير إليه المتدينون المتزمتون من الفساد الأخلاقي والقيمي في الغرب والذي تتربع على عرشه المرأة باعتبارها أداة مؤسسات الفساد في الغرب، فمجتمعنا الإسلامي والعربي مليئا به وكتب التراث مليئة بالمصنفات الجنسية التي تتعرض للحياة الجنسية عند العرب بعد الإسلام وهي كثيرة، إلا أن المجتمع الغربي يمارس ما يعتبره «حقوقه الجنسية» وفقا لقانون واضح ولا يعتقد أن نظامه للحياة الجنسية فاسد ومنحل وذلك وفقا لمرجعيته القيمية التي تتناقض مع القيم الإسلامية والشرقية في بعض الأحيان، من ناحية أخرى تحرم النظم الدينية والاجتماعية في بلادنا الزنا إلا انه يمارس بالخفاء وعلى نطاق لا يعلم به إلا الله، إلا أننا لا نقل فسادا عن المجتمعات الغربية فهناك مناطق معروفة بعينها أنها فاسدة وتشيع فيها الدعارة والشذوذ الجنسي، بل إن الشباب العربي ومن ضمنه الشباب القطيفي معروف بممارسته الجنس قبل الزواج على ناطق واسع، فليقم أحدا منا بزيارة إلى فنادق إمارة دبي ومملكة البحرين

خاصة في عطل نهاية الأسبوع والأعياد، سيجد مئات الشباب الخليجي والقطيفي يتكدس في تلك الغرف بانتظار بائعات الهوى من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وفي العطلة الصيفية يشد شباب الخليج ومن بينهم شباب القطيف رحاله إلى دول عربية عديدة كسوريا والأردن ولبنان ومصر لنيل اللذة الجنسية، يحدثني احد السائقين أن احد شباب الاحساء قال له انه جامع فتاة لم تبلغ الخامسة عشر ربيعا رغم عنها فقد انبهر بجمالها ولكنها طلبت منه أن يرحمها فقد انتزع منها جواز سفرها وتريد العودة إلى أهلها في إحدى مدن العراق المقدسة إلا انه قال أنها جميلة جدا بحيث لم يستطع مقاومة سحرها فاجبرها على ممارسة الجنس مقابل منحها مبلغ إضافي!! وعندما كنت في زيارة لمصر حدثني احد السائقين انه عندما يلتقي شباب خليجين وسعوديين بالذات لا بد أن يطلبوا منه فتاة ليقضوا منها وطرا!!

مجتمع الفضيلة الذي يسعى إليه السلفيون من الشيعة والسنة ومن خلالها يتفننون بتطبيق قاعدة «سد الذرائع» حولونا بها إلى مجتمع متناقض حتى الصميم، يمارس ما هو محروم منه بصمت، وفي العلن ينادي بالقيم والأخلاق، عندما يرغب الشاب بالزواج يصر على فتاة عفيفة طاهرة لم تمارس الجنس من قبل وهو الذي لم يترك دار بغاء إلا وطأها!! وعندما تشترط المرأة في زواجها تطالب بشاب لم يتزوج من قبل ومعروف بالتدين والصلاح، وهي التي مارست الجنس من قبل مع احد أبناء الجيران!!! لم يعد لمجتمع الفضيلة من وجود سوى في مظاهر الحياة العامة، التي هي في الواقع ليست سوى مظاهر مجتمع مدمر، حياته ليس لها معنى أو هدف، فالأمس مثل اليوم واليوم كالغد، والغد كالأمس! ويمارس الجنس وكافة العلاقات المحظورة والأنشطة الغير شرعية في الخفاء، كنت في احد الأسواق وشهدت تجمعا فقصدته، سمعت احد الشبان، عمره قريب من الثلاثينات يهدد ويتوعد بائع احد أشرطة الكاسيت باستدعاء الشرطة لأنه بائع أخته فيلم جنسي! وبعد أن هدئ وتلقى وعودا من البائع بعدم تكرار ذلك وانه خطا غير مقصود، قال له عزيزي أنا أشاهد أفلام الجنس ولكن أتعامل بها بالخفاء ولا اقبل أن يشاهدها إخوتي الصغار خاصة البنات!!!!

حدثني احد رجال الدين انه كون علاقات واسعة مع شباب من الجيل الجديد تحت العشرين عاما واكتشف عن طريقها أن هؤلاء الشبان لديهم علاقات جنسية مع فتيات بل انه لمن المعيب في مفهومهم أن يصل احدهم لسن الفتوة وليس عنده علاقة مع فتاة! وكذلك الأمر بالنسبة للفتيات، عرفت أن احد أصدقائي من طلبة العلوم

الدينية يمارس زواج المتعة فجاني يوما وقال لي: «عزيزي لا تقل لأحد إني أتزوج متعة وإلا سأنتقم منك بتسليط الجن عليك»!!! وحدثني احد الأصدقاء منذ زمن بعيد أن لديه صديق من طلبة العلوم الدينية تنتابه حالة هيجان جنسي رهيب حتى انه يمسك بالتربة الحسينية ويسحقها بقدمه! وهو لا يستطيع الزواج لضعف حاله وقد حاول كثيرا إلا انه يرفض في كل مرة لعدم استطاعته تقديم المهر المتعارف عليه!! أظنه الآن قد تزوج بعد هذه السنوات الطويلة، وفي إحدى مناطق القطيف جرى اكتشاف أمر رجل وامرأة تزوجا متعة فشاع خبرهما في البلاد فاضطرت الأسرتان لتزويجهما زواجا دائما وأصيب الزوج بمرض نفسي بسبب ذلك!! أن ما نعانيه اليوم ليس سوى نتيجة للتعاليم الدينية والاجتماعية التقليدية والتي حولت مجتمعنا إلى العيش تحت مظلة التناقضات بما أنتجته من إشكاليات عميقة ترجع في جذورها للجمود والتصلب التي تعاني منها الأنظمة الحاكمة سواء كانت دينية أو سياسية أو اجتماعية.

في المجتمعات الغربية الحياة في تطور مستمر، وهناك معالجة للقضايا العامة والفئوية بشفافية واعتراف بوجود الخطأ والنقص، ومن خلال هذه الأجواء المفتوحة على مشراعيها لممارسة التغيير أصبحت المرأة رئيسة جمهورية وسفيرة ووزيرة وسيدة أعمال متمتعة بحقوقها كاملة إلى جانب الرجل، وهناك العديد من القوانين في بعض الدول الأوربية التي تمنح المرأة مميزات في العمل والضمان الاجتماعي إذا ما كانت حاملا أو مرضعة أو مطلقة

أن مفتاح تقدم المرأة والمجتمع بشكل عام في بلادنا يكمن في تغيير الأنظمة الدينية والسياسة والاجتماعية الحاكمة، وان المرأة بالذات في ظل ولاية الأمة على نفسها ستتمكن عن طريق التشريعات التي تضمن حقوقها الإنسانية والمدنية والذاتية من المشاركة الناهضة والفاعلة في تقدم المجتمع، وسوف تنهض المرأة من سباتها الطويل وتبني ذاتها الإنسانية وخصوصيتها الأنثوية بما يضمن لها التوازن ومن ثم التقدم والرقي والمساهمة الحقيقة إلى جانب الرجل في البناء والأعمار على مختلف الأصعدة والميادين، لن تكون المرأة مفتاح التقدم بل عنوانه ومظهر من مظاهر الحضارية الناهضة، عندما تسود ولاية الأمة على نفسها سيكون للمرأة شان على غرار المرأة الغربية في مجتمعاتها، أما جسد المرأة الذي يراه المتدينون التقليديون عنوان الفتنة والمؤامرة والمكر والخديعة فان ما نراه هو قانون للحشمة للرجال والنساء، لتصبح المرأة إنسان في مواطن العمل المشترك والحياة العامة بين الجنسين وأنثى تمارس

خصوصيتها في محيطها النسائي، أما الحجاب فحرية شخصية تتشح به المرأة متى ما أرادت ذلك واقتنعت به، أن الحشمة الجسدية في معناها الاصطلاحي هو ستر الجسد بحيث لا تظهر مفاتنه للآخرين، وهو ليس مخصوص بالنساء وان كان العنصر النسائي المقصود الأول به، عندما زرت مدينة الشارقة بالإمارات العربية لاحظت هذا القانون ساريا، فالمرأة في هذه الإمارة لا ترتدي الحجاب ولكنها في نفس الوقت محتشمة، وكذلك الأمر في الإمارات الأخرى والكويت وفي العديد من البلدان العربية.

ما نريده للمرأة في ظل ولاية الامة على نفسها

نستطيع وضع ملامح عامة لوضع المرأة الحقوقي في ظل ولاية الأمة على نفسها من خلال ما يلي:

أولا: الحقوق الدينية والسياسية

١ـ الحق في الإدلاء بالشهادة في كافة القضايا الجنائية والحقوقية والشرعية.

٢ـ الحق في تولي القضاء.

٣ـ الحق في الاجتهاد والتقليد.

٤ـ الحق في معادلة ديتها بالرجل تبعا لتغير الواقع الاقتصادي.

٥ـ الحق في كون عصمة الزواج بيدها.

٦- الحق في ممارسة الرئاسة ترشيحا وانتخابا في السلطات الثلاث ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

ثانيا: الحقوق المدنية

١ـ الحق في افتتاح نوادي رياضية تمارس فيها كافة الأنشطة الرياضية.

٢ـ الحق في القيام بمختلف الأنشطة التجارية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، فالتجارية كرئاسة الشركات وإدارتها المباشرة، والاجتماعية في إقامة كافة أنشطة المجتمع المدني كإنشاء الجمعيات سواء التي تعنى بشئون المجتمع عموما أو المرأة خصوصا كجمعيات رعاية الأرامل والمطلقات على سبيل المثال، والاقتصادية كالحضور المباشر في المنتديات التجارية والصناعية والفكرية، والحق في إقامة النوادي والتجمعات الأدبية واستصدار المطبوعات المتخصصة.

٣ـ الحق بالعمل في كافة الدوائر العامة والخاصة دون استثناء.

٤ـ الحق في احترام خصوصيتها الأنثوية عبر إقامة المسابقات والبرامج المتنوعة التي تساهم في تنمية المرأة بالذات، فعلى سبيل المثال إقامة منافسات رياضية في الألعاب المختلفة عبر توفير ملابس رياضية تراعي قانون الحشمة وتمكن المرأة بها من ممارسة مختلف أنواع الرياضة كالسباحة في الشواطئ العامة والخاصة والعاب كرة القدم واللياقة البدنية وركوب الخيل وسباق السيارات وغيرها.

٥ـ الحق في السفر بدون قيود، فالمرأة هنا مواطن يتمتع بحريته واستقلاليته.

٦ـ الحق في دراسة كافة التخصصات العلمية المتاحة سواء داخل البلاد أو خارجها دون تمييز.

الشيعة والأنظمة الشمولية

ما هو نظام الحكم السياسي الأفضل للشيعة في القرن الحادي والعشرين؟ أن يكونوا تحت مظلة نظام شمولي، ديني كان أم علماني أو تحت مظلة نظام ديمقراطي سواء كان جمهوريا أو ملكيا؟ لا شك أن النظام المركزي الديني إذا كان شيعيا سوف يمارس الاضطهاد ضد التيارات والتنظيمات المناهضة للحكم الديني داخل الإطار الشيعي، وهذا ما حدث ويحدث في إيران والمجتمعات الشيعية المحيطة بها، إذ يمارس كل تيار سياسية الإقصاء والاضطهاد ضد الآخر، وإذا ما كان غير شيعي سوف يستند على القواعد الفقهية والعقائدية والتاريخ الدامي بين الشيعة والسنة، سوف يكون الشيعة في مراتب دنيا ومواطنين من الدرجات الأخيرة أن لم يوصموا بالطابور الخامس! الشيعة بالنسبة للسنة أقلية دينية، تاريخ العلاقة بين الطائفتين تعتريه الصراعات المشوبة بالدماء وفتاوى التكفير، لم اقرأ لرجل دين من أهل السنة من القدماء نظرة حسنة للشيعة، دائما ما يوصم أهل التشيع بالرفض والمذهب المبتدع، عشرات أن لم يكن المئات من الفتاوى قتل بسببها الآلاف من أتباع مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، حتى قصص ألف ليلة وليلة لم تخلوا من الاستفزازات الطائفية، قرأت في أحداها أن الخليفة العباسي هارون الرشيد تعرض لمحاولة اغتيال، جيء بالرجل الذي حاول قتله فسأله: لماذا تريد قتلي اولست مسلما؟ أجاب: لا أنا شيعي!! معظم كتب التراث السني في العقائد والفقه والكلام توصم الشيعة بالروافض وشاتمي الصحابة، والى يومنا هذا ورغم وسائل الاتصال المتقدمة ما يزال

السني ينظر للشيعي على انه كارها للصحابة وأمهات المؤمنين، ويمارس شعائر ما انزل الله بها من سلطان، ويدين بعقائد باطلة مخالفة لإجماع المسلمين، والغريب في الأمر انه كلما تستضيف قناعة فضائية كالجزيرة أو العربية رجل دين شيعي توجه إليه أسئلة عقائدية بعضها استفهامي وبعضها استنكاري، وبعد مدة تستضيف رجل دين آخر لتوجه إليه نفس الأسئلة، ومعظمها تعج بها كتب الجدل والحوار في القديم والحديث، وكأننا ندور في حلقة مفرغة لا طائل منها، بل نحن كذلك دون شك، أن العلاقة بين الطائفتين بعيدة كل البعد عن الوئام بل ويستحيل لها ذلك بعد ١٤٠٠ عام من التمزق والفرقة والدماء المهدرة، ولعل ما يعانيه شعب القطيف من التمييز الطائفي دليل على أن الحكم الديني لن يجني منه الشيعة أدنى حقوق، وأما كون الشيعة في ظل حكم علماني فأنهم غالبا سوف يتعرضون للتمييز والاضطهاد أيضا ولعل ما تعرض له الشيعة في العراق على يد الحكم الجمهوري العلماني إلى نهاية حكومة الطاغية صدام حسين نموذجا على ذلك، وما يتعرض له الشيعة في مصر نموذجا آخر للاضطهاد والقمع الذي يمارس ضد الأقليات الدينية حيث لم يسمح لهم حتى اليوم ببناء مسجد أو حسينية على غرار الأغلبية السنة بل أن المسيحيين لديهم منذ أجيال كنائسهم ودور عباداتهم، رغم أن الشيعة مسلمين والمسيحيين من دين آخر!!، لذلك فان الديمقراطية في ظل نظام ملكي دستوري أو جمهوري تعددي هو الذي سوف يجني الشيعة منه كافة حقوقهم المسلوبة وسوف يعتبرون مواطنين على قدم المساواة مع الأكثرية السنية، وسوف تلغى بذلك سياسة التمييز الطائفي، على الأقل على صعيد الدولة القطرية كمؤسسة حكم يتم تداول السلطة فيها من خلال صندوق الاقتراع، هذا ما يسعى إليه الشيعة في البحرين رغم كل ما بدله عاهل البحرين الشيخ حمد آل خليفة من جهود لتحويل البحرين إلى دولة مستقرة، إلا أن المعارضة الشيعية ما تزال مصرة على مواقفها وتطالب بدستور عام ١٩٧٣م، لأنه ينهي سياسة التمييز الطائفي ويحول الحكم إلى مؤسسة تعاقد بين العائلة المالكة والشعب، ويجعل البرلمان ذو صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة وتمنح الشعب سيادة حقيقة وسلطات فعلية وتحول سلطات آل خليفة إلى سلطات مقيدة محكومة بالنظام وتمنع الاستئثار بثروات البلاد، أن ما يتمتع به شيعة الكويت من استقرار ليس سوى نتيجة للممارسات الديمقراطية والحكم الدستوري، واليوم في العراق ليس هناك من حل سوى الاتفاق على نظام دستوري يتم تداول السلطة من خلاله بالانتخاب، أن هذا النظام الذي يؤسس في العراق اليوم سوف يمنح كافة الطوائف والأقليات حقوقها

كاملة وعلى نطاق واسع، وان كان الشيعة أغلبية هناك إلا إنهم عانوا من تسلط الأقلية وتحولوا إلى أكثرية منتهكة الحقوق، وليس من سبيل بعد سقوط نظام الطاغية لتجاوز التاريخ الدامي في العراق إلا بسن نظام دستوري يضمن للأكثرية والأقلية حقوقا متساوية ويمنح الأكثرية في العراق الحق بالحكم دون ممارسة الاضطهاد ضد الأقليات لكون الدولة ومؤسساتها تخضع لدستور يجعل من السلطة أداة تنظيمية إدارية وتمنح الشعب الحرية الواسعة لبناء وتفعيل وتدعيم مؤسساته المدنية والدينية والاقتصادية.

أن شعب القطيف لن يجني شيئا من مظلة حكم ملكي مطلق، وأية حقوق سوف يجنيها لن تكون هناك أدنى ضمانات باستمراريتها، وهذا ما اثبتته التجارب في عدة مجالات، أتذكر أن السلطات سمحت في بداية التسعينات بتداول الكتاب الديني الشيعي على نطاق واسع حتى أصبحت القطيف تسبق بلدان الخليج المجاورة في وصول الإصدارات الجديدة من مصنفات الكتاب الديني والثقافي بل أن مطابع بيروت جنت الملايين من الدولارات من المطبوعات التي سوقتها لصالح سوق الكتاب في القطيف والاحساء إضافة إلى المطبوعات التي تطبع خصيصا لأهالي الواحتين، إلى أن بعث الوهابيون في المنطقة بتحذيرات للحكومة من مغبة استمرارية هذا الوضع، فشنت الأجهزة الأمنية حملة واسعة أسفرت عن إغلاق مكتبات ومصادرة كميات ضخمة تقدر بالملايين من المطبوعات الورقية وأحرقت جزء منها ورمت الباقي في البحر وزجت بالعشرات في السجون، والى يومنا هذا يعاني الشيعة من صعوبة الحصول على مطبوعاتهم الدينية فضلا عن المصنفات الفكرية والثقافية المتنوعة في شتى العلوم والمعارف، وأتذكر انه في زمن الملك خالد بنيت عشرات المساجد والحسينيات حتى تم الأمر بالتضييق مجددا، أن صد سياسية التمييز بمواجهة آثارها الآنية لن يفضي إلى نتيجة وسوف تمارس سياسة التمييز والاضطهاد والقمع بأشكال متعددة تبعا للمراحل الزمنية وملابساتها المختلفة، لذلك فان علينا أن نمسك بشجرة المأساة من جذورها وننتزعها من الأعماق لنصل إلى حل دائم لهذا الجيل من شعبنا والأجيال القادمة، ولا شك أن الدعوة إلى نظام ملكي دستوري هو ما يجب أن نمضي به فورا، خاصة وان هذه الدعوة مقبولة على مستوى العالم وتحمل في طياتها حلولا متكاملة لمشاكلنا العالقة مع العائلة المالكة والأكثرية الشعبية السنية، بالملكية الدستورية ستنتهي سياسية التمييز الطائفي وسوف نحصل على نصيبنا من الثروة النفطية والتنمية الاقتصادية، وسوف نحظى باعتراف وتمثيل كامل ودائم في السلطات

التشريعية والقضائية والتنفيذية، باختصار الديمقراطية في ظل الملكية الدستورية الحل الناجع والوحيد لقضية الشيعة في المملكة العربية السعودية، ما دامت المطالبة بالانفصال وتكوين دولة مستقلة في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية تلقى معارضة واستهجان دولي وإقليمي واسع النطاق، أما ما ينتهجه رجال الدين وأتباعهم من سياسة التملق وتقبيل الأعناق ومواجهة نتائج التمييز والاضطهاد بالرجاء والولاء فلن يكون له أدنى تأثير في السياسة الداخلية للعائلة المالكة، انه مجرد تضييع للوقت وعلاج مؤقتا لمرض طال شقائنا منه، فلا بد من حشد الجهود ومواجهة العائلة المالكة باللغة التي تفهما وتتقنها، أن العمل من الداخل لن يحقق النتيجة أبدا في ظل الأوضاع الراهنة، لذلك لا بد من تقديم التضحيات والتأسيس لعمل خارجي متقن يواجه العائلة المالكة ويضغط عليها من اجل تقديم التنازلات لشعبنا وإنهاء الحكم الملكي المطلق الذي سوف يكون وبالا على آل سعود قبل شعب الجزيرة العربية، أن المعارضة الخارجية سبيل الشيعة لبلوغ حريتها وكرامتها، وصوتها المسموع، وضميرها الحي، وقوتها الرادعة، واذرعها العالية، وسواعدها الفتية، فلا بد من شحذ الهمم من اجل تأسيسها للذود عن حقوق منتهكة وثروات مضيعة وشعب مغلوب على أمره ووطن تحول إلى سجن كبير، بالمعارضة نستطيع مواجهة كافة المتحولات الداخلية والخارجية والتعاطي معها بمرونة وفاعلية واقتدار، فلا بد من تأسيسها للدفاع عن الدين والوطن والشعب، من الحكمة بالطبع أن تكون هناك امتدادات داخلية تتعاط مع الأوضاع الداخلية بواقعية، متجنبة المواجهة الخاسرة مع نظام شمولي، القمع سلاحه الأول، إلا انه إذا ما امتلك الشعب جبهة داخلية متماسكة وحركة خارجية قوية سوف يشكل ذلك قوة حقيقة له يمضي بها نحو الحرية والعزة والكرامة التي يفتقدها منذ أجيال عاشت على أرضها مكبلة بأغلال دينية وسياسية شائكة.

لا بد من التضحية من اجل الحرية، أن ما يعانيه شعبنا اليوم من ذل وهوان وحياة فارغة ليس لها معنى أو هدف ليس سوى نتيجة طبيعية لتركه النضال والكفاح من اجل خير حاضره ومستقبل أجياله القادمة، أن اكبر خطا ارتكبه الشعب هو عدم مساندته للحركة الإصلاحية ومن قبلها حركات النضال والتحرر، وانه اليوم ليدفع الثمن غاليا جراء ذلك، لقد غدت القطيف بلاد أموات وقبر على الأرض، حيث لا تفترق المقبرة عن محيطها الحي، فالكل على السواء ميت، لان الحياة بلا حرية ليست سوى موت وان كان الجسد حيا ينبض قلبه ويسري الدم في عروقه، لذلك حريا

بشعبنا أن يناضل ويقدم التضحيات ويتعاط مع القوى الدولية لنيل حقوقه، فان كانت القوى الدولية والإقليمية تمنع مطالبتنا بالاستقلال رغم كونه مطلب مشروعا وهدفا منسجم مع القوانين الدولية لان القطيف لم تدخل في الحكم السعودي برضا أهلها وإنما أجبرت على ذلك، فحريا بنا إذن أن نطرح الملكية الدستورية كحل لقضيتنا العادلة مع مملكة آل سعود، يقول النبي الكريم: «ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا» وها نحن أذلاء، فلا بد من العمل الجاد والاجتهاد من اجل ديننا ووطنا وامتنا على طريق الكرامة والعدل والحرية، تحت راية التوحيد العظيم، درب الأنبياء والشهداء والصديقين، خط النبي الكريم وأهله الطاهرين، الذين ضحوا من اجل أن تبقى في هذه الأمة أنباض العزة وحمية الكرامة وشموخ الإباء وأنفة الولاء للخالق العظيم تبارك وتعالى.

مراجع الكتاب

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ نهج البلاغة.. الشريف الرضي.

٣ـ إيران من الداخل.. فهمي هويدي.

٤ـ دنيا المرأة.. السيد محمد حسين فضل الله.

٥ـ التجديد والاجتهاد في الإسلام... الشهيد مرتضى مطهري.

٦ـ تاريخ التشريع الإسلامي.. الدكتور عبد الهادي ألفضلي.

٧ـ الإمام الشهيد محمد باقر الصدر (دراسة في سيرته ومنهجه) محمد الحسيني.

٨ـ الشيعة في المملكة العربية السعودية.. الدكتور حمزة الحسن.

٩ـ ابن إدريس الحلي. رائد مدرسة النقد في الفقه الإسلامي... علي همت بناري.

١٠ـ من وحي القلم.. السيد حسن العوامي.

١١ـ الإسلام المعاصر والديمقراطية... عبد الجبار الرفاعي.

١٢ـ واحة على ضفاف الخليج.. محمد سعيد المسلم.

١٣ـ في الاجتماع السياسي الإسلامي.. العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

١٤ـ الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي.. الشيخ حسن الصفار.

١٥ـ القطيف وملحقاتها.. الشيخ عبد العظيم المشيخص.

١٦ـ التقليد في الشريعة الإسلامية.. عزالدين بحر العلوم.

١٧ـ أهلية المرأة لتولي السلطة.. العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
١٨ـ علم الاجتماع بين الثابت والمتغير.. محمد محمد طاهر الخاقاني.
١٩ـ الشيخية.. محمد حسن آل الطالقاني.
٢٠ـ المسائل الإسلامية.. السيد محمد الشيرازي.
٢١ـ الردة في الإسلام.. حسن الغريب.
٢٢ـ التأويل.. الشيخ احمد البحراني.
٢٣ـ فقه الشريعة والحياة.. الشيخ عبد الغني عباس.
٢٤ـ القطيف.. دراسة في التاريخ القديم.. سلمان رامس.
٢٥ـ القيم والأعراف.. قراءة في التحولات الاجتماعية.. الشيخ محمد العليوات.
٢٦ـ الفكر السياسي الإسلامي وإشكاليات التطوير والمعاصرة.. مجموعة من الباحثين.
٢٧ـ دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي.. الدكتورة نوال السعداوي.
٢٨ـ مسألة الحجاب.. الشهيد مرتضى المطهري.
٢٩ـ مذاهب فلسفية.. محمد جواد مغنية.
٣٠ـ الشهيد الصدر بين دكتاتوريتين.. عادل رءوف.
٣١ـ الكافي... الشيخ الكليني.
٣٢ـ منهاج الصالحين.. السيد علي السيستاني.
٣٣ـ منهاج الصالحين.. السيد ابوالقاسم الخوئي.
٣٤ـ تكملة المنهاج.. السيد السيستاني.
٣٥ـ تحرير الوسيلة.. الإمام الخميني.
٣٦ـ أحكام النساء.. الشيخ المفيد.
٣٧ـ العروة الوثقى ج ١ .. السيد اليزدي.
٣٨ـ شرائع الإسلام... المحقق الحلي.
٣٩ـ نحو فقه للمرأة يواكب الحياة.. مهدي مهريزي.

٤٠ـ حجاب المرأة ولباسها في الصلاة.. ابن تيمية.
٤١ـ انتفاضة المنطقة الشرقية... من اصدارات الحركة الإصلاحية في الجزيرة العربية.
٤٢ـ تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره.. الشيخ جعفر السبحاني.
٤٣ـ مرجعية الميدان.. عادل رؤوف.
٤٤ـ الفقه ـ السياسة.. السيد محمد الشيرازي.
٤٥ـ الإمام الصادق والمذاهب الأربعة.. أسد حيدر.
٤٦ـ الحكومة الإسلامية.. الإمام الخميني.
٤٧ـ كتاب المكاسب.. الشيخ مرتضى الأنصاري.
٤٨ـ نظام الحكم والإدارة في الإسلام.. العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.
٤٩ـ الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي.. جعفر عبد الرزاق.
٥٠ـ من لا يحضره الفقيه.. الشيخ الصدوق.
٥١ـ تهذيب الأحكام.. الشيخ الطوسي.
٥٢ـ وسائل الشيعة (الإسلاميات).. الحر العاملي.
٥٣ـ المراسم العلوية.. سلار بن عبدالعزيز.
٥٤ـ المقنعة.. الشيخ المفيد.
٥٥ـ المبسوط.. الشيخ الطوسي.
٥٦ـ السرائر.. ابن إدريس الحلي.
٥٧ـ فقه الإمام الصادق... محمد جواد مغنية.

امرأة تتسول في مملكة النفط ومجتمع الفضيلة!! .

كل شي ممنوع على المرأة ما عدا التسول !! .

فاجعة القديح نتيجة كارثية لمنع المجتمع الشيعي من ابسط حقوقه حيث يحظر عليه إلى وقت قريب إنشاء صالات الأفراح !!

يصل الاضطهاد مداه في مملكة آل سعود إذ يهمل مسجد الزهراء(ع) في المدينة المنورة وتمنع السلطات تعميره لان الشيعة مرتاديه وزواره ، ويعمر مسجد باسم الخليفة عمر لان رواده من أهل السنة!! أو ليست الزهراء أبنت نبيهم ؟!

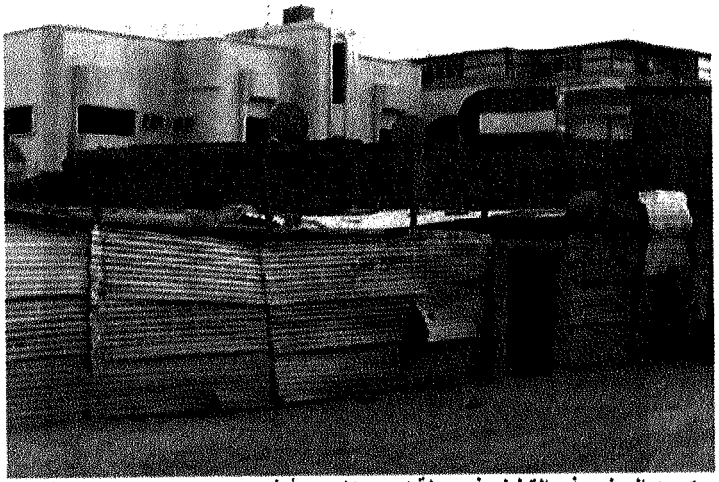

بيت من الصفيح في القطيف في دولة تصدر كل يوم أكثر من 10 ملايين برميل نفط يوميا !!

من ضحايا انتفاضة 1400 هـ

يستحوذ آل سعود على النفط وأصحاب الفضيلة على الأخماس أما الشعب فليس له سوى الحرمان !

البرجوازيين المستبدين: بشر أم آلهة؟

ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا"

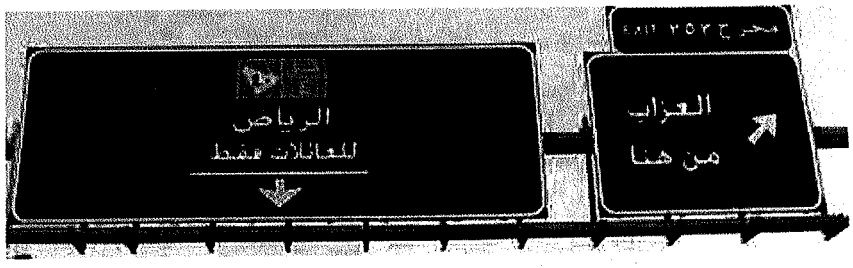

الفصل بين الجنسين في السعودية يشمل الطرق أيضا ! اقترح بان تنشى شوارع خاصة بالنساء والعائلات لتقود المرأة السيارة فيها بأمان وبعيدا عن الفتنة وتحل القضية، ما رأي القارئ؟؟

لان كل شي ممنوع لا تجد المرأة السعودية سوى التسكع في الأسواق بعد أن حرمت من كل شي ، لم يبقى سوى أن يحرموها من المشي في الشوارع وارتياد السوق بدون محرم!!

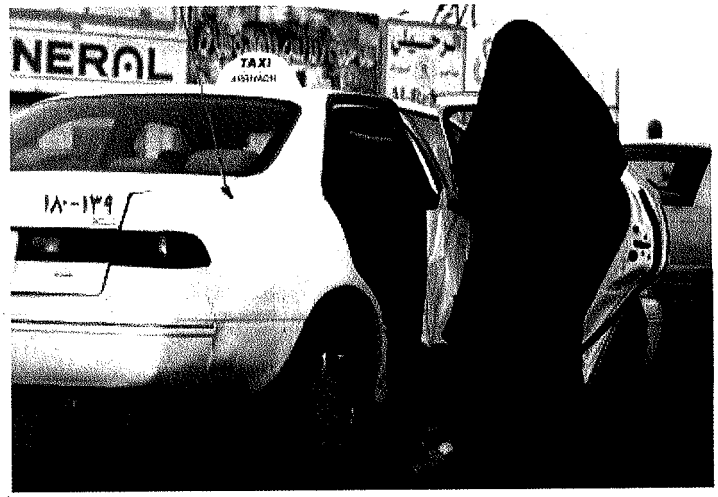

حرام وفتنة قيادة المرأة للسيارة ولكن الركوب مع السائق الأجنبي جائز ومباح !!

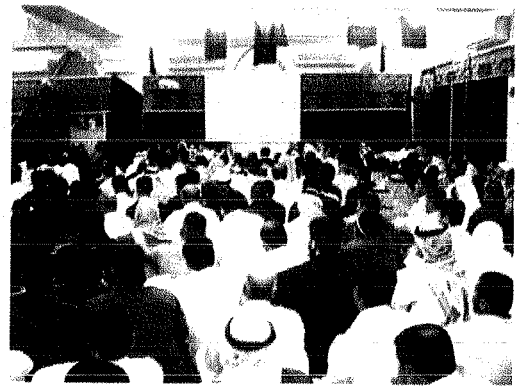

لماذا أرهق نفسي بالتحضير لموضوع جديد ؟ هل سأحصل على مبلغ أكثر؟ ستكون مواضيع العام الماضي لهذا العام أيضا طالما لم يمنحوني ما استحقه من الفلوس !!

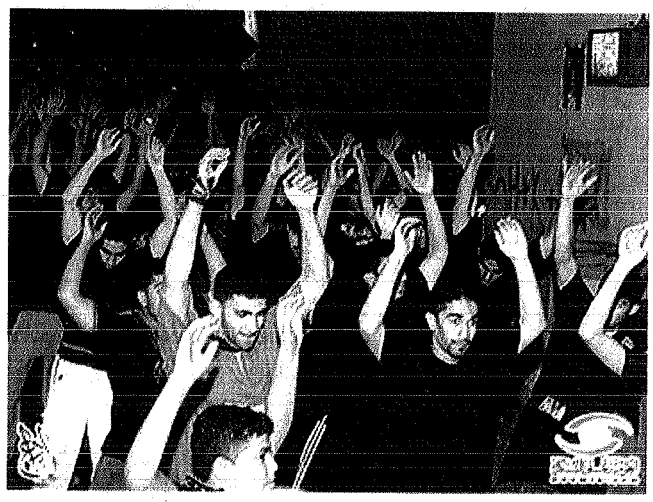

شعائر دينية جوفاء، الطموا على صدوركم واتركوا آل سعود ينهبون بلادكم وادفعوا في نهاية كل عام فائض مالكم لأصحاب العمائم !!

المرأة في عصر طالبان والمرأة في القطيف هل هناك فرق؟؟

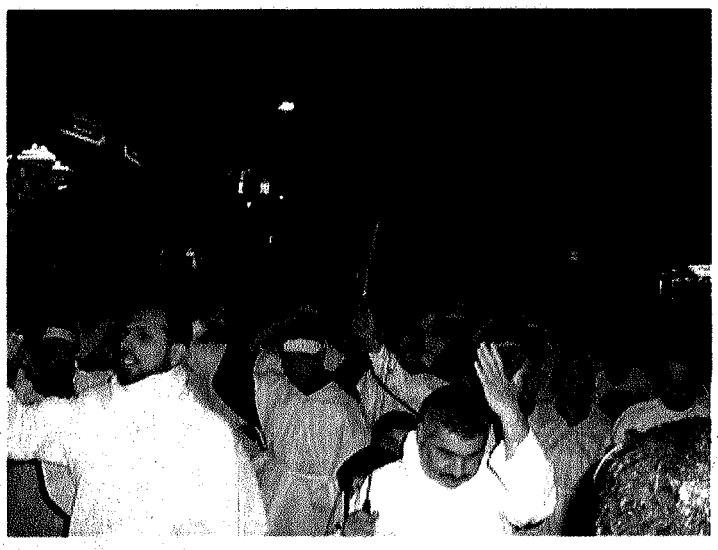

هل استشهد الإمام الحسين (ع) ليفعل هؤلاء ذلك ؟؟

عبد الحليم كيدار: أطالب بمنحي جزيرة تاروت بمن عليها من الناس والدواب، بعد أن تبث أنها ليست من أملاك الدولة وليست وقفا ، وارض خلاء ليس لها صاحب !!!

أعضاء المجلس البلدي بالقطيف: نعاهد سموكم أن نسترجع للشعب المغلوب على أمره آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التي استولى عليها أصحاب السمو الملكي الأمراء عدواننا وتعديا ! وان نصدر تشريعا فوريا بمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى مخططات سكنية أو صناعية كما كان يفعل أصحاب السمو الملكي سابقا وحاضرا! وان نحارب الفساد المالي والإداري واستيلاء رؤساء البلديات وموظفيها المتنفذين على الأراضي والمستحقات المالية لمشاريع البلدية ! كما ونعاهد الله وسموكم والشعب أن نصدر تشريعا بقانون يجرم ردم مياه البحر وتحويلها إلى مخططات سكنية كما كان يفعل أصحاب السمو الملكي الأمراء سابقا وحاضرا! كما ونعاهد سموكم والشعب أننا سوف ننشئ هيئة خاصة مهمتها تسمية الأحياء السكنية بأسماء يختارها ساكنيها لا كما هو معمول به الآن حيث تسمى الأحياء بأسماء أصحاب وصاحبات السمو الملكي الأمراء !

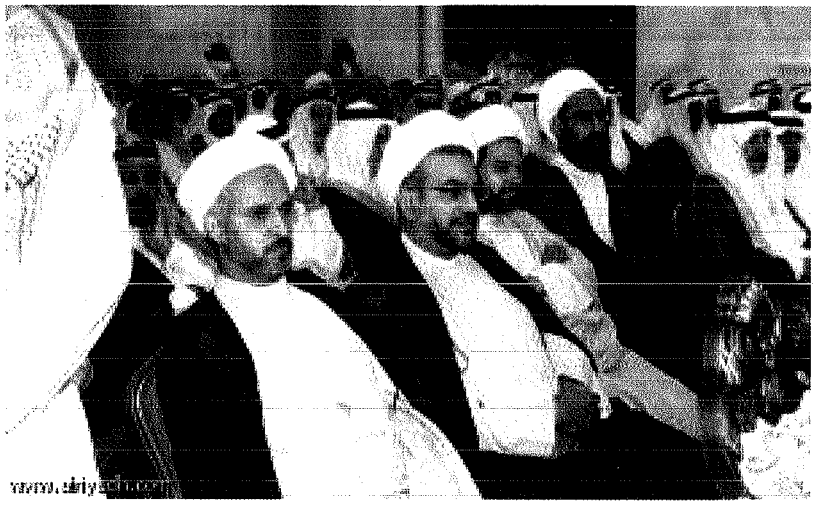

مهما فعلتم ستظلون صفر على الشمال في دولة الوهابيين !!

لن تغنم شيئا يا صفار ! انك تملى الماء في قارورة انتهت صلاحيتها !

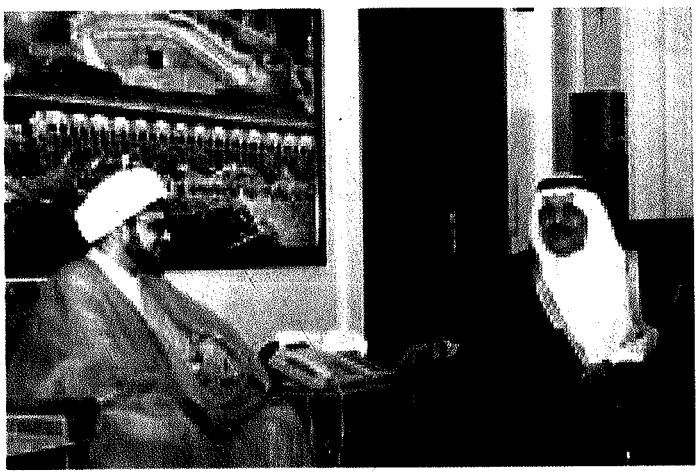

ماذا تنتظر منه يا صاحب الفضيلة؟؟! إعادة حقوق الشعب المنتهكة أم ثروات البلاد المنهوبة على مدى عقود طويلة !! أم انك جالس بجواره من اجل طلب قطعة ارض لك ولأبنائك؟! أو للموافقة على بناء مسجد أنت إمام جماعته ؟!

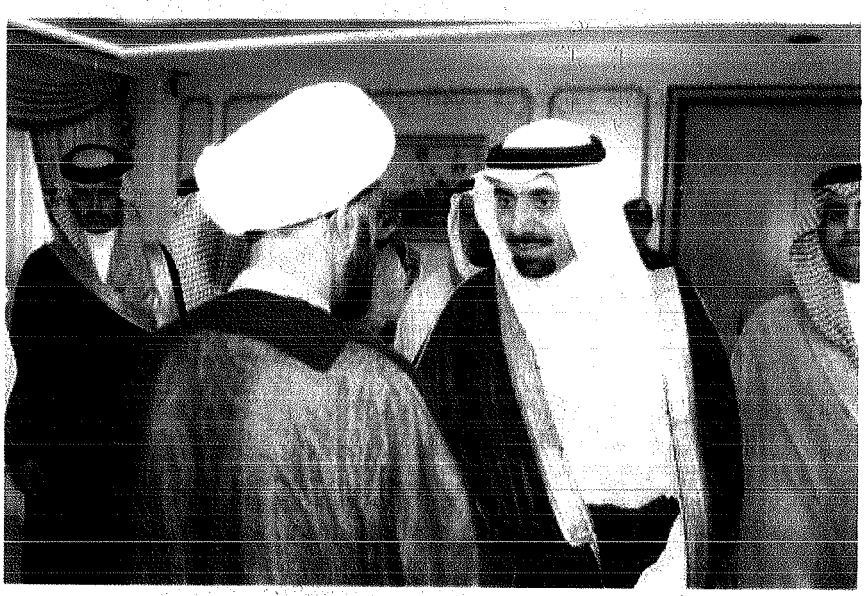

قال تعالى" ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتسمكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون" هود 113

المحتويات

مدخل ٧

إهداء ٩

تمهيد ١١

القسم الأول: الشيعة وآل سعود من المواجهة الى الاستسلام ١٧

الفصل الأول

الشيعة في الدول السعودية الثلاث ١٩

سقوط القطيف ٢١

القطيف في الدولة السعودية الاولى ٢٢

القطيف في الدولة السعودية الثانية ٢٣

القطيف في العهد العثماني ٢٥

الخطا التاريخي لزعماء القطيف ٢٨

بعض جرائم ال سعود بحق شعوب الجزيرة العربية والعراق والشام ٣٦
الشيعة وآل سعود..... ٤١
وضع الحريّات الدينية ٤٨
شهداء القطيف..... ٧٣
شهداء انتفاضة ١٩٧٩م..... ٧٤
شهداء الحركة الوطنية في الخمسينات والستينات والسبعينات ٧٦
شهداء الحركة الاسلامية المعاصرة ٧٧
الشهداء الاربعة..... ٧٧
الشهيدين علي اكبر الفار وشهيد الحرية الفكرية صادق مال الله ٧٨
الشهداء ميثم البحر ومحمد حسن الحايك وجعفر الشويخات ٨٠

الفصل الثاني

النضال الشيعي ضد الاستبداد السعودي ٨٣
شركاء في الوطن ١٠٢
أولا: تعزيز وحدة الأمة ١٠٣
ثانيا: الوحدة الوطنية ١٠٤
القسم الثاني: نقد الذات الشيعية..... ١٣١

الفصل الأول

النظام الاجتماعي الحاكم بين سنة التحول ودكتاتورية الجمود ١٣٣

الطبقات والشرائح الاجتماعية ١٣٥

العلاقة بين الطبقات والشرائح ١٣٦

نظام العبودية في التنظير الفقهي ١٤٢

الاستبداد الاقتصادي ١٥١

واقع المراة في القطيف ١٥٣

تخلف المرأة القطيفية انسانيا وثقافيا ودينيا ونفسيا ١٥٥

المرأة دينيا ١٦٠

الجنس والاستبداد في المجتمع القطيفي ١٦٥

نظام الزواج في المجتمع القطيفي ١٧٠

المراة والعباءة ١٧٥

صفات النساء المتوشحات بالسواد ١٧٩

العباءة بين الاحياء الجديدة والاحياء القديمة ١٨٣

لماذا تقبل المراة الشيعية على الكتب الروحية ؟ ١٨٣

الفصل بين الجنسين ١٨٤

تناقضات اجتماعية ١٩٢

الشخصية الغير سوية للمراة القطيفية ١٩٩

نماذج من الانترنت ٢٠٤
شعب القطيفي مارد مقيد ٢٠٧
بعض اصوات الاحتجاج والوعي..... ٢١٠
لماذا يخشى من التغيير ٢١٤

الفصل الثاني

منظومة السلطة في المجتمع القطيفي ٢١٧
الطبيعة الذاتية والخصائص النفسية لرجال السلطة ٢١٨
اولا: موظفي السلطة الأمنيين ٢٢٠
ثانيا: موظفي السلطة المدنيين..... ٢٢٢
الطبيعة الذاتية والنفسية لرموز السلطة الدينية واتباعهم..... ٢٢٦
طبيعة السلطة في الغرب ٢٣٥
الفساد في مؤسسات السلطة الدينية..... ٢٣٨
صراع السلطة في هلال عيد رمضان وصلاة الجماعة ٢٤٥
مكامن الاستبداد في نظام السلطة الدينية..... ٢٤٧
الشيعة في الألفية الثالثة شعوبا حرة ومجتمعات سعيدة..... ٢٥٣
اولاً: الصراع بين الاخباريين والاصوليين: ٢٥٧
فقهاء المدرسة الاصولية بين الاختلافات العلمية والصراعات السياسية ٢٦٥
معاناة الشيخ زين الدين الاحسائي ٢٦٩

معاناة السيد محمد حسين فضل الله ٢٧٢

صراع المرجعيات الشيعية ٢٧٣

معاناة الشهيد الصدر ٢٨١

ولاية الامة على نفسها الخلاص من الاستبداد والدكتاتورية..... ٢٨٥

الادارة المالية للطائفة..... ٣٠٣

المرأة القطيفية في القرن الجديد ٣١٨

ما نريده للمراة في ظل ولاية الامةعلى نفسها..... ٣٢٨

اولا: الحقوق الدينية والسياسية ٣٢٨

ثانيا: الحقوق المدنية ٣٢٨

الشيعة والانظمة الشمولية ٣٢٩

مراجع الكتاب ٣٣٥

المحتويات ٣٤٩